

لطائف المعارف

فیما لحولہم العلم من النوائف

تألیف

الإمام الحافظ تریب الدین أبی القریح عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحبلی القسقی

محققہ نصیرہ، وشرح امانیہ، وعلقہ علیہ

عاصر بن عیلے یاسین

کتاب الخیرات

وظائف شهر شعبان

وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَجَالَسَ :

المجلس الأول في صيامه

خَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ [أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ]؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ الْأَيَّامَ يَسْرُدُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ الْأَيَّامَ حَتَّى لَا يَكَادُ يَصُومُ؛ إِلَّا يَوْمَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِنْ كَانَا فِي صِيَامِهِ، وَإِلَّا؛ صَامَهُمَا. وَلَمْ يَكُنْ يَصُومُ مِنَ الشُّهُورِ مَا يَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَصُومُ لَا تَكَادُ تُفْطِرُ، وَتُفْطِرُ حَتَّى لَا تَكَادُ تَصُومُ إِلَّا يَوْمَيْنِ إِنْ دَخَلَا فِي صِيَامِكَ وَإِلَّا صَمْتَهُمَا. قَالَ: «أَيُّ يَوْمَيْنِ؟». قُلْتُ: يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمُ الْخَمِيسِ. قَالَ: «ذَانِكَ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ». قُلْتُ: وَلَمْ أَرَكَ تَصُومُ مِنَ الشُّهُورِ مَا تَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ. قَالَ: «ذَاكَ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، وَهُوَ [شَهْرٌ] تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ»^(١).

(١) (صحيح). رواه: عبد الرزاق (٧٩١٧)، والطيالسي (٦٣٢)، وأبن أبي شيبة (٩٢٣٤ و ٩٧٦٥)، وأبن سعد (٧١/٤)، وأحمد (٢٠٠/٥) و ٢٠١ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٨، والدارمي (١٩/٢)، وأبو داود (٨- الصيام، ٦٠- صيام الاثنين والخميس، ١/٢٤٣٦)، والبخاري (٢٦١٧/٦٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٦٦٧ و ٢٧٨١-٢٧٨٣ و ٢٧٨٥) و «المجتبى» (٢٢- الصيام، ٧٠- صوم النبي ﷺ، ٤/٢٠١ و ٢٣٥٦-٢٣٥٨)، وأبن خزيمة (٢١١٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٨٢/٢)، وأبن عدي (٥١٩/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨/٩)، والبيهقي في «السنن» (٢٩٣/٤) و «الشعب» (٣٨٢٠ و ٣٨٢١ و ٣٨٥٩)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٨٣٨)، والضياء في «المختارة» (١٤٣/٤-١٣٥٦-١٣٥٨)؛ من طرق أربع، عن أسامة... رفعه مطوّلًا ومختصرًا.

وإحدى طرق الحديث صحيحة لذاتها، والأخرى حسنة لذاتها، والثالثة حسنة في الشواهد، والرابعة =

قد تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جَمِيعِ السَّنَةِ، وَصِيَامَهُ مِنْ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ، وَصِيَامَهُ مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ / خ ١٠٨ / .

● فَأَمَّا صِيَامُهُ مِنَ السَّنَةِ؛ فَكَانَ ﷺ يَسْرُدُ الصَّيَامَ أَحْيَانًا وَالْفِطْرَ أَحْيَانًا، فَيَصُومُ حَتَّى يُقَالَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ لَا يَصُومُ.

وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَائِشَةُ^(١) وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ وَغَيْرُهُمْ.

فَفِي الصَّحِيحِينَ^(٢) عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ.

وَفِيهِمَا^(٣) عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ إِذَا صَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ إِذَا أَفْطَرَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَصُومُ.

وَفِيهِمَا^(٤) عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا مَفْطَرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مِنْ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ.

وَلِمُسْلِمٍ^(٥) عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ: قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ: قَدْ أَفْطَرَ قَدْ أَفْطَرَ^(٦).

* وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ يَسْرُدُ الصَّوْمَ الدَّهْرَ وَلَا يُفْطِرُ مِنْهُ، وَيُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ.

= ضعيفة بمجهولين، والحديث صحيح غاية بمجموع طرقه الأربع بما يغني عن التفصيل فيها، وقد قَوَّاهُ أَبُو خَزِيمَةَ وَالضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ وَالْمَنْذَرِيُّ وَالْعَسْقَلَانِيُّ وَالْأَلْبَانِيُّ.

(١) فِي خ: «أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ! وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٣٠- الصَّوْمُ، ٥٢- صَوْمُ شَعْبَانَ، ٤/ ٢١٣/ ١٩٦٩)، وَمُسْلِمٌ (١٣- الصَّيَامُ، ٣٤- صِيَامُهُ ﷺ، ٢/ ٨٠٩/ ١١٥٦).

(٣) الْبُخَارِيُّ (٣٠- الصَّوْمُ، ٥٣- مَا يَذْكُرُ مِنْ صَوْمِهِ ﷺ، ٤/ ٢١٥/ ١٩٧١)، وَمُسْلِمٌ (الْمَوْضِعُ السَّابِقُ، ٤/ ٨١١/ ١١٥٧).

(٤) بَلْ فِي الْبُخَارِيِّ فَقَطْ (الْمَوْضِعُ السَّابِقُ، ١٩٧٣).

(٥) (الْمَوْضِعُ السَّابِقُ، ٤/ ٨١٢/ ١١٥٨).

(٦) زَادَ فِي خ هُنَا «وَقَدْ كَانَ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ قَدْ أَفْطَرَ» مَرَّةً أُخْرَى.

ففي الصحيحين^(١) عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَتَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟». قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَنَا، وَأَمْسُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي؛ فَلَيْسَ مِنِّي».

وفيهما^(٢) عن أَنَسٍ؛ أَنَّ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَخَطَبَ وَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَا، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ؛ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي؛ فَلَيْسَ مِنِّي».

وَحَرَجَهُ النِّسَائِيُّ وَزَادَ فِيهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصُومُ وَلَا أُفْطِرُ^(٣).

وفي «مسند الإمام أحمد»: عن رجلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ: ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَوْلَاةً لِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ [أَنَّهَا] قَامَتِ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَكِنِّي أَنَا أَنَامُ وَأُصَلِّي»^(٤) وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، فَمَنْ أَقْتَدَى بِي؛ فَهُوَ مِنِّي، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي؛ فَلَيْسَ مِنِّي. إِنَّ لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةً وَفِتْرَةً، فَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى بَدْعٍ فَقَدْ ضَلَّ، وَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى سُنَّةٍ فَقَدْ أَهْتَدَى^(٥).

(١) البخاري (٣٠- الصوم، ٥٤-٥٩، باب، ٤/٢١٧-١٩٧٤-١٩٨٠)، ومسلم (١٣- الصيام، ٣٥- النهي عن صوم الدهر، ٢/٨١٢-١١٥٩).

(٢) البخاري (٦٧- النكاح، ١- الترغيب في النكاح، ٩/١٠٤-٥٠٦٣)، ومسلم (١٦- النكاح، ١- استحباب النكاح، ٢/١٠٢٠-١٤٠١).

(٣) (صحيح). رواه: أبْنُ سَعْدٍ (١/٣٧١)، وأحمد (٣/٢٤١ و ٢٨٥)، وعبد بن حميد (١٣١٨)، والنسائي في «المجتبى» (٢٦- النكاح، ٤- النهي عن التبتل، ٦/٦٠-٣٢١٧) و«الكبرى» (٥٣٢٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣٢٣٨)، والبيهقي (٧/٧٧)؛ من طرق، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس... رفعه بهذه الزيادة. وهذا سند مسلم نفسه.

(٤) في خ: «لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَا»، والأولى ما أثبتته من م ون وط متابعة للفظ أحمد.

(٥) (صحيح). رواه مجاهد وأختلف عليه فيه على أوجه روى أولها: الحسين المروزي في «زوائد الزهد» (١١٠٢)، والشاشي (٨٩٤)؛ من طريق قوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن مجاهد، [عن عبد الله]... رفعه بنحوه مطوّلًا ومختصرًا. وهذا سند قوي، ووصله زيادة ثقة. وروى الثاني: أحمد (٤٠٩/٥)، والطحاوي في «المشكل» (٢/٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٢/٢٨٤-٢١٨٦)؛ من طرق قوية، عن منصور، عن مجاهد، (قال مرة: عن رجل من الصحابة، ومرة: عن رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ، ومرة: عن جعدة بن هبيرة)... رفعه مطوّلًا ومختصرًا. وهذا سند قوي، وإبهام الصحابي لا يضر، على =

وفي «المسند» و «سنن أبي داود» عن عائشة؛ أَنَّ عُمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ أَرَادَ التَّبَتُّلَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرْغَبُ عَنْ سِتِّي؟». قَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنْ سِتِّكَ أُرِيدُ. قَالَ: «فَإِنِّي أَنَامُ وَأُصَلِّي^(١)، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُنْكِحُ النِّسَاءَ، فَأَتَّقِ اللَّهَ يَا عُمَانُ؛ فَإِنَّ لَاهِلَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لَضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأُفْطِرْ وَصَلِّ وَنَمْ»^(٢).

وقد قَالَ عِكْرِمَةُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ عُمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالْمِقْدَادَ وَسَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ فِي جَمَاعَةٍ تَبَتَّلُوا، فَجَلَسُوا فِي الْبُيُوتِ وَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ وَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ؛ إِلَّا مَا يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ أَهْلُ السِّيَاحَةِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهَمُّوا بِالِاخْتِصَاءِ، وَأَجْمَعُوا لِقِيَامِ اللَّيْلِ / خ ١٠٩ / وَصِيَامِ النَّهَارِ، فَتَزَلَّتْ [فِيهِمْ]: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا [إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ]»

= أن المبهم هنا محمول على المبيّن، وهو جعدة بن هبيرة، صحابي صغير له رؤية، ومرسله مقبول عند أهل العلم. وروى الثالث: البزار (٧٢٤- كشف)، والطحاوي في «المشكل» (٨٩/٢)، والقضاعي في «الشهاب» (١٠٢٧)؛ من طريق مسلم بن كيسان الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس مطوّلاً ومختصراً. وهذا وإنّ، مسلم هذا ضعيف جداً شبه المتروك.

فالجوهان الأولان هنا قويان، ولا يبعد أن يكون مجاهد سمعه من أكثر من صحابي فإنه واسع الرواية جداً. فمن لم يرتح لهذا؛ فليعلم أن التردد بين وجهين صحيحين لا يضر. فالحديث قوي على جميع الأحوال، ولا سيما أن للحديث شواهد عدة. وقد قواه الهيثمي.

(١) في خ: «فإنني أصلي وأنام»، والأولى ما أثبتته من م ون وط متابعة للفظ أحمد.

(٢) (صحيح). رواه بهذا اللفظ: أحمد (٢٦٨/٦)، وأبو داود (٢- الصلاة، ٣١٧- ما يؤمر من القصد، ١/٤٣٥/١٣٦٩)، والبزار (١٤٥٧- كشف)؛ من طريق قوية، عن ابن إسحاق، ثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة... رفعته. وهذا سند قوي، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث فأنفت شبهة التدليس، ولذلك قال الألباني: صحيح.

ولحديث عائشة طرق أخرى صحيحة بنحو هذا اللفظ ومعناه عند: عبد الرزاق (١٠٣٧٥)، وأحمد (١٠٦/٦ و ٢٢٦)، والبزار (١٤٥٨- كشف).

وروى الحادثة مختصرة: البخاري (٥٠٧٣ و ٥٠٧٤)، ومسلم (١٤٠٢)؛ من حديث سعد.

ولها شواهد مطوّلة ومختصرة بنحوه عند: ابن سعد (٣/٣٩٥)، وأبي يعلى (٧٢٤٢)، وابن حبان (٣١٦)؛ من حديث أبي موسى الأشعري بسند صالح.

وعند الطبراني (٨/١٧٠/٧٧١٥) من حديث أبي أمامة بسند ضعيف.

وعند ابن سعد (٣/٣٩٤ و ٣٩٥) من مراسيل الزهري وأبي قلابة الجرمي وغيرهما.

[المائدة: ٨٧] ^(١).

وفي «صحيح البخاري» ^(٢)؛ أَنَّ سَلْمَانَ زَارَ أَبَا الدَّرْدَاءِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ آخَى بَيْنَهُمَا، فَرَأَى أُمُّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ مُتَبَدِّلَةً؟ فَقَالَتْ: إِنَّ أَخَاكَ أَبَا الدَّرْدَاءِ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي الدُّنْيَا. فَلَمَّا جَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ؛ قَرَّبَ لَهُ طَعَامًا. فَقَالَ لَهُ: كُلْ. قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلٍ حَتَّى تَأْكُلَ. فَأَكَلَ. فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ؛ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لِيَقُومَ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: نَمْ. ثُمَّ ذَهَبَ لِيَقُومَ، فَقَالَ لَهُ: نَمْ. فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ؛ قَالَ سَلْمَانُ: قُمْ الْآنَ. فَقَامَا فَصَلَّيَا. فَقَالَ سَلْمَانُ: إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لَضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ. فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «صَدَقَ سَلْمَانُ». وفي رواية في غير الصحيح؛ قَالَ: «ثَكِلْتُ سَلْمَانَ أُمُّهُ! لَقَدْ أَشْبَعَ مِنَ الْعِلْمِ» ^(٣).

وهكذا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ لَمَّا كَانَ يَصُومُ الدَّهْرَ، فَتَهَاةُ وَأَمْرُهُ أَنْ يَصُومَ صَوْمَ دَاوُودَ؛ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا. وَقَالَ لَهُ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ» ^(٤).

وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ وَالتَّشْدِيدُ فِيهِ ^(٥).

(١) وقد جاء هذا من أوجه قوية كثيرة جدًا مرسله وموصولة ساق السيوطي أكثرها في «الدر» (المائدة ٨٧) وجاء فيها ذكر جماعة آخرين من الصحابة زيادة على المذكورين هنا بما يوحى بأن الاندفاع في العبادات والرغبة بالتبذل وقع من جماعة غير قليلة من الصحابة رضوان الله عليهم، فنزلت الآية فيهم جميعًا وفيمن تلاهم من الأمة إلى يوم الدين. فله الحمد والمنة على الإسلام والسنة.

(٢) (٣٠- الصوم، ٥١- من أقسم على أخيه ليفطر، ٤/٢٠٩/١٩٦٨).

(٣) (حسن). رواه: ابن سعد (٢/٣٤٦)، وأبن أبي شيبة (٣٢٣١٨)، وأبن عساكر (٢١/٤١٧)؛ من طريق الأعمش، عن أبي صالح... به. وهذا مرسل قوي.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٧٦٣٣) من طريق الحسن بن جبلة، ثنا سعيد بن الصلت، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء... رفعته. قال الطبراني: «تقرّد به الحسن بن جبلة». وقال الهيثمي (٩/٣٤٧): «لم أعرفه». قلت: وشهر لا يعدو أن يكون صالحًا في المتابعات.

لكنّ هذا اللفظ يرتقي إلى الحسن بمجموع طريقه المرسل والموصول.

(٤) أحد ألفاظ حديث ابن عمرو المتفق عليه الذي تقدّم تخريجه (ص ٢٩٥).

(٥) عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمرو في حديثه المتفق عليه المتقدم تخريجه (ص ٢٩٥).

* وهذا كله يدل على أن أفضل الصيام ألا يستدام، بل يعاقب بينه وبين الفطر، وهذا هو الصحيح من قول [ي] العلماء، وهو مذهب أحمد وغيره.
وقيل لعمر: إن فلاناً يصوم الدهر. فجعل يقرع رأسه بقناة معه ويقول: كل يا دهر! كل يا دهر! خرجه عبدالرزاق.

* وقد أشار ﷺ إلى الحكمة في ذلك من وجوه:

— منها: قوله ﷺ في صيام الدهر: «لا صام ولا أفطر»^(١)؛ يعني: أنه لا يجد مشقة الصيام ولا فقد الطعام والشراب والشهوة؛ لأنه صار الصيام له عادة مألوفة، فربما تضرر بتركه، فإذا صام تارة وأفطر أخرى؛ حصل له بالصيام مقصوده بترك هذه الشهوات، وفي نفسه داعية إليها، وذلك أفضل من أن يتركها ونفسه لا تتوق إليها.

— ومنها: قوله ﷺ في حق داود عليه السلام: «كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يقر إذا لاقى»^(٢)؛ يشير إلى أنه كان لا يضعفه صيامه عن ملاقاته عدوه ومجاهدته في سبيل الله. ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه يوم الفتح وكان في رمضان: «إن هذا يوم قتال فأفطروا»^(٣). وكان عمر إذا بعث سرية؛ قال لهم: لا تصوموا؛ فإن التَّقوي على الجهاد أفضل من الصوم.

فأفضل الصوم ألا يضعف البدن حتى يعجز عما هو أفضل منه؛ من القيام بحقوق الله أو حقوق عباده اللازمة، فإن أضعف عن شيء من ذلك مما هو أفضل منه؛ كان تركه أفضل.

فالأول: مثل أن يضعف الصيام البدن عن الصلاة أو عن الذكر أو العلم، كما قيل

(١) رواه مسلم (١٣- الصيام، ٣٥- النهي عن صوم الدهر، ٢/ ٨١٨/ ١١٦٢) من حديث أبي قتادة.

(٢) قطعة من حديث ابن عمرو المتفق عليه الذي تقدم تخريجه (ص ٢٩٥).

(٣) رواه مسلم (١٣- الصيام، ١٦- أجز المفطر في السفر، ٢/ ٧٨٩/ ١١٢٠) من حديث أبي سعيد رفعه بلفظ: «إنكم مصبحو عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا».

وهو عند ابن سعد (٢/ ١٤٠) من حديث أبي سعيد بلفظ: «حتى إذا بلغنا مر الظهران أعلمنا أننا نلقى العدو وأمرنا بالفطر».

وأما هذا اللفظ بالتحديد فعند: عبدالرزاق (٩٦٨٨)، وابن سعد (٢/ ١٤١)؛ من حديث عبيد بن عمير مرسلًا. وسند قوي. ويشهد له حديث أبي سعيد المتقدم.

في التَّهَيُّ عن صِيَامِ الْجُمُعَةِ ويَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ: إِنَّهُ يُضَعَّفُ عَنِ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ فِي هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ. وَكَانَ أَبُو مَسْعُودٍ يَقُولُ الصَّيَامَ وَيَقُولُ: إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ^(١)، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيَّ. فَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّيَامِ /خ/ ١١٠. نَصَّ عَلَيْهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَكَذَلِكَ تَعَلَّمُ الْعِلْمَ النَّافِعَ وَتَعْلِيمُهُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّيَامِ.

وَقَدْ نَصَّ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى أَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَالصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّيَامِ الْمَتَطَوِّعِ بِهِ، فَيَكُونُ الْعِلْمُ أَفْضَلَ مِنَ الصَّيَامِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مُصْبِحٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ فِي ظُلْمَةِ الْجَهْلِ وَالْهَوَى، فَمَنْ سَارَ فِي طَرِيقٍ عَلَى غَيْرِ مُصْبِحٍ؛ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَقَعَ فِي بئرٍ بَوَارٍ فَيَعْطَبَ. قَالَ أَبُو سِيرِينَ: إِنَّ قَوْمًا تَرَكَوا الْعِلْمَ وَاتَّخَذُوا مُحَارِبَ فَصَامُوا وَصَلُّوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَاللَّهِ؛ مَا عَمِلَ أَحَدٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ.

وَالثَّانِي: [مِثْلُ] أَنْ يُضَعَّفَ الصَّيَامُ عَنِ الْكَسْبِ لِلْعِيَالِ أَوْ الْقِيَامِ بِحَقُوقِ الزَّوْجَاتِ، فَيَكُونُ تَرْكُهُ أَفْضَلَ. وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَنْ لَا هَلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»^(٢).

— وَمِنْهَا: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا... فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ»^(٣)؛ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ النَّفْسَ وَدِيعَةً لِلَّهِ عِنْدَ أَبِي آدَمَ، وَهُوَ مَأْمُورٌ أَنْ يَقُومَ بِحَقِّهَا، وَمِنْ حَقِّهَا اللَّطْفُ بِهَا حَتَّى تَوْصَلَ صَاحِبَهَا إِلَى الْمَنْزِلِ.

قَالَ الْحَسَنُ: نَفْسُكُمْ مَطَايَاكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ، فَأَصْلِحُوا مَطَايَاكُمْ تَوْصِلْكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ. فَمَنْ وَفَّى نَفْسَهُ حَظَّهَا مِنَ الْمَبَاحِ بَنِيَّةَ التَّقْوَى بِهِ عَلَى أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ^(٤)؛ كَانَ مَأْجُورًا فِي ذَلِكَ، كَمَا قَالَ مُعَاذٌ: إِنِّي أُحْتَسِبُ نَوْمِي كَمَا أُحْتَسِبُ قَوْمِي. وَمَنْ قَصَرَ فِي حَقِّهَا حَتَّى ضَعُفَتْ وَتَضَرَّرَتْ؛ كَانَ ظَالِمًا لَهَا. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ﷺ بِقَوْلِهِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ نَفَهْتَ لَهُ النَّفْسُ وَهَجَمَتْ لَهُ الْعَيْنُ»^(٥). وَمَعْنَى نَفَهَتْ:

(١) فِي خ: «مِنْ تَلَاوَةِ الْقُرْآنِ»، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط أَوَّلَى بِالسِّيَاقِ.

(٢) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٢٩٥).

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٢٩٥).

(٤) فِي خ: «بَنِيَّةُ التَّقْوَى بِهِ عَلَى تَقْوِيَّتِهَا عَلَى أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ!» وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٥) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (ص ٢٩٥).

كَلَّتْ وَأَعْيَتْ. ومعنى هَجَمَتِ العينُ: غَارَتْ.

وقال لأعرابيٍّ جاءه فأسلم، ثمَّ أتاه من عامٍ قابلٍ وقد تَغَيَّرَ فلم يَعْرِفْهُ، فلمَّا عَرَفْهُ؛ سَأَلَهُ عن حاله، قال: ما أَكَلْتُ بعدَكَ طعامًا بنهارٍ. فقال ﷺ: «وَمَنْ أَمَرَكَ أَنْ تُعَذِّبَ نَفْسَكَ؟»^(١).

فَمَنْ عَذَّبَ نَفْسَهُ بِأَنْ حَمَلَهَا ما لا تُطِيقُهُ مِنَ الصَّيَامِ ونحوِهِ؛ فربَّما أَثَّرَ ذَلِكَ في ضَعْفِ بَدَنِهِ وَعَقْلِهِ، فَيَقْوُهُ مِنَ الطَّاعَاتِ الْفَاضِلَةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُ بِتَعْدِيهِ نَفْسَهُ بِالصَّيَامِ. وكان النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَسَّطُ في إعْطَاءِ نَفْسِهِ حَقَّهَا وَيَعْدِلُ فيها غَايَةَ الْعَدْلِ: فَيَصُومُ وَيُفْطِرُ، وَيَقُومُ وَيَنَامُ، وَيَنْكِحُ النِّسَاءَ، وَيَأْكُلُ مِمَّا يَجِدُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ كَالْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ وَلَحْمِ الدَّجَاجِ. وتارةً يَجُوعُ حَتَّى يَرِبُّطَ على بَطْنِهِ الْحِجَرَ.

وقال: «عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي أَنْ يَجْعَلَ لي بِطَحَاءِ مَكَّةَ ذَهَبًا، فَقُلْتُ: لا يا رَبِّ! وَلَكِنْ أَجُوعُ يَوْمًا وَأَشْبَعُ يَوْمًا، فَإِذَا جُعْتُ؛ تَضَرَّعْتُ إِلَيْكَ وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا شَبِعْتُ؛ حَمِدْتُكَ وَشَكَرْتُكَ»^(٢).

فَأَخْتَارَ ﷺ لِنَفْسِهِ أَفْضَلَ الْأَحْوالِ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ مَقَامِي الشُّكْرِ وَالصَّبْرِ وَالرَّضَى.

— ومنها: ما أَشارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «لَعَلَّهُ أَنْ يَطُولَ بَكَ حَيَاةٌ»^(٣)؛ يَعْنِي: أَنْ مَنْ تَكَلَّفَ الْجَهَادَ^(٤) في الْعِبَادَةِ فَقَدْ تَحْمِلُهُ قُوَّةُ الشَّبَابِ ما دَامَتْ باقيةً، فإذا

(١) (حسن). سيأتي تفصيل القول في تخريجه (ص ٥٥٩).

(٢) (ضعيف جدًا). رواه: أبْنُ الْمُبَارَكِ في «الزهد» (١٩٦)، وأَبْنُ سَعْدٍ (٣٨١/١)، وأَحْمَدُ في «المسند» (٢٥٤/٥)، والترمذي (٣٧- الزهد، ٣٥- الكفاف والصبر عليه، ٤/٥٧٥/٢٣٤٧)، والرويانِي (١٢٢٢)، والطبراني (٧٨٣٥/٢٠٧/٨)، وأَبُو الشَّيْخِ في «أَخْلَاقِهِ ﷺ» (٨٣٦ و ٨٣٧)، وأَبُو نَعِيمٍ في «الحلية» (١٣٣/٨) و«الدلائل» (٥٤٠)، والسلمي في «الأربعين»، والبيهقي في «الشعب» (١٤٦٧ و ١٠٤١٠)؛ من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة... رفعه.

قال الترمذي: «حسن»، وتعبه أبْنُ كَثِيرٍ بقوله: «علي بن يزيد يضعف». وقال أبو نعيم: «لا أعلم روي بهذا اللفظ إلا عن علي بن يزيد عن القاسم». قلت: أبْنُ زَحْرٍ لا يعدو أن يكون صالحًا في المتابعات، وعلي بن يزيد منكر الحديث شبه المتروك، والقاسم في حديثه مناكير. فالسند واهٍ، وقد ضعفه أبْنُ كَثِيرٍ والألباني.

(٣) قطعة من حديث أبْنِ عَمْرٍو المَتَّفَقُ عَلَيْهِ المَتَّقَدِّمُ تخريجه (ص ٢٩٥).

(٤) في خ: «من تكلف الجهاد»! والأولى ما أثبتته من م و ن و ط.

ذَهَبَ الشَّبَابُ وَجَاءَ الْمَشِيبُ وَالْكِبَرُ؛ عَجَزَ عَنْ حَمْلِ ذَلِكَ، فَإِنْ صَابَرَ وَجَاهَدَ وَأَسْتَمَرَ؛ فَرَبَّمَا هَلَكَ بَدْنُهُ، وَإِنْ قَطَعَ؛ فَقَدْ فَاتَهُ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمَدَاوِمَةُ عَلَى الْعَمَلِ / خ ١١١ .

ولهذا قَالَ ﷺ: «أَكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»^(١).

وَقَالَ: «أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ»^(٢).

فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا يَقْوَى عَلَيْهِ بَدْنُهُ فِي طَوْلِ عَمْرِهِ فِي قَوَّتِهِ وَضَعْفِهِ؛ أَسْتَقَامَ سِيرُهُ. وَمَنْ حَمَلَ مَا لَا يُطِيقُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ لَهُ مَرَضٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ وَقَدْ يَسْأَمُ وَيَضْجَرُ فَيَقْطَعُ الْعَمَلَ فَيَصِيرُ كَالْمُنْتَبِتِ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى.

● وَأَمَّا صِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَيَّامِ؛ أَعْنِي: أَيَّامَ الْأَسْبُوعِ^(٣)؛ فَكَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ.

وَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ^(٤). خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

وَخَرَجَ أَبُو مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ. فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ؟ فَقَالَ: «إِنَّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ يَغْفِرُ [اللَّهُ] فِيهِمَا لِكُلِّ مُسْلِمٍ؛ إِلَّا مُهْتَجِرِينَ، فَيَقُولُ: دَعَوْهُمَا حَتَّى يَصْطَلِحَا»^(٥).

وَخَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَعِنْدَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرُ مَا يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ، فَقِيلَ لَهُ، قَالَ: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ كُلُّ أَثْنَيْنٍ وَخَمِيسٍ، فَيَغْفَرُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

(١) رواه: البخاري (٢) - الإيمان، ٣٢ - أحب الدين إلى الله، ١/١٠١/٤٣)، ومسلم (٦) -

المسافرين، ٣٠ - فضيلة العمل الدائم، ١/٥٤٠/٧٨٢)؛ من حديث عائشة.

(٢) قطعة من حديث عائشة المتفق عليه المتقدم تخريجه في الحاشية السابقة.

(٣) في خ: «يعني أيام الأسبوع»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٤) (صحيح). تقدم تفصيل القول في تخريجه (ص ٢٣٧).

(٥) (صحيح بشواهد). تقدم تفصيل القول في تخريجه (ص ٢٣٨).

(أو: لكل مؤمن)؛ إلا المتهاجرين، فيقول: أخر وهما^(١).

وأخرجه الترمذي، ولفظه: قال: «تُعَرِّضُ الأعمال يوم الاثنين ويوم الخميس، فأحب أن يُعَرِّضَ عملي وأنا صائم»^(٢). ورؤي موقوفًا على أبي هريرة، ورجح بعضهم وقفه.

وفي «صحيح مسلم»^(٣) عن أبي هريرة مرفوعًا: «تُفْتَحُ أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيُغْفَرُ لكل عبد لا يُشْرِكُ بالله شيئًا؛ إلا رجلًا كانت بينه وبين أخيه شحناء، يقول: أنظروا هذين حتى يضطلحا».

ويروى بإسناد فيه ضعف عن أبي أمامة مرفوعًا: «تُرْفَعُ الأعمال يوم الاثنين ويوم الخميس، فيُغْفَرُ للمستغفرين ويترك أهل الحقد بحقدهم»^(٤).

وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، في قوله عز وجل: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، قال: يُكْتَبُ كُلُّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُكْتَبُ قَوْلُهُ أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ وَذَهَبْتُ وَجِئْتُ وَرَأَيْتُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْخَمِيسِ؛ عُرِضَ قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ، فَأُقَرَّ [منه] ما كَانَ فِيهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَأُلْقِيَ سَائِرُهُ. فذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]^(٥). خَرَّجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ يَوْمِ الْخَمِيسِ بِعَرَضٍ لِلْأَعْمَالِ لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ^(٦).

وكان إبراهيم النخعي يبكي إلى أمراته يوم الخميس وتبكي إليه ويقول: اليوم تُعَرِّضُ أعمالنا على الله عز وجل.

(١) (صحيح بشواهد). تقدّم تفصيل القول في تخريجه (ص ٢٣٨).

(٢) (صحيح بشواهد). تقدّم تفصيل القول في تخريجه (ص ٢٣٨).

(٣) (٤٥) - البر والصلة، ١١ - النهي عن الشحناء والتهاجر، ٤ / ١٩٨٧ / ٢٥٦٥.

(٤) (ضعيف جدًا). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٢٣٨). ووقع في خ: «لحقدهم»!

(٥) (موقوف ضعيف). علي بن أبي طلحة يخطئ، وروايته عن ابن عباس مرسلّة. ولو صحّ هذا

السند؛ فليس له حكم الرفع.

(٦) الاستدلال بالنص فرع تصحيحه، وقد علمت ما فيه.

فهذا عرضٌ خاصٌّ في هذينِ اليومينِ غيرِ العرضِ العامِّ كلِّ يومٍ؛ فإنَّ ذلكَ عرضٌ دائمٌ كلِّ يومٍ بكرةً وعشيًّا.

ويَدُلُّ على ذلكَ ما في الصَّحيحين^(١): عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ؛ قال: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، فَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَفِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَيَسْأَلُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ - : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

وفي «صحيح مسلم»^(٢): عن أبي موسى الأشعري؛ قال: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ١١٢ خ / بخمس كلمات، فقال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ الثَّوْرُ، لَوْ كَشَفَهُ؛ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

ويُرَوَّى عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ؛ قَالَ: إِنَّ مَقْدَارَ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً، فَتُعْرَضُ عَلَيْهِ أَعْمَالُكُمْ بِالْأَمْسِ أَوَّلَ النَّهَارِ الْيَوْمِ، فَيَنْظُرُ فِيهَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ... وَذَكَرَ بَاقِيَهُ.

كَانَ الضَّحَاكُ يَبْكِي آخِرَ النَّهَارِ وَيَقُولُ: لَا أَذْرِي مَا رُفِعَ مِنْ عَمَلِي.

يَا مَنْ عَمَلُهُ مَعْرُوضٌ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، لَا تُبْهَرْجْ؛ فَالْتَأَفُدْ بِصِيرٍ.

السُّقْمُ عَلَى الْجِسْمِ لَهُ تَرْدَادٌ وَالْعُمُرُ مَضَى وَزَلَّتِي تَزْدَادُ

مَا أَبْعَدَ شُقَّتِي وَمَا لِي زَادُ مَا أَكْثَرَ بَهْرَجِي وَلِي نَقَادُ

وحديثُ أُسَامَةَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَرَدَ الْفِطْرَ؛ يَصُومُ الْاِثْنِينَ وَالْخَمِيسَ^(٣).

فَدَلَّ عَلَى مُوََاطِئَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صِيَامِهِمَا، وَقَدْ كَانَ أُسَامَةُ يَصُومُهُمَا حَضْرًا وَسَفَرًا لِهَذَا.

وفي «مسند الإمام أحمد» و «سنن النسائي»: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) البخاري (٩- المواقيت، ١٦- فضل العصر، ٢/٣٣/٥٥٥)، ومسلم (٥- المساجد، ٣٧- فضل

الصبح والعصر، ١/٤٣٩/٦٣٢).

(٢) (١- الإيمان، ٧٩- قوله ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، ١/١٦١/١٧٩).

(٣) (صحيح). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٢٩٣).

أَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. فَقَالَ [لَهُ]: إِنِّي أَقْوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَصُمْ مِنَ الْجُمُعَةِ [يَوْمَ] الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ». قَالَ: إِنِّي أَقْوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ دَاوُودَ»^(١).

وفي «مسند الإمام أحمد» من رواية: عُثْمَانُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ؛ قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي يَوْمٍ خَمِيسٍ، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْغَدَاءِ، فَأَكَلَ بَعْضُ الْقَوْمِ وَأَمْسَكَ بَعْضٌ. ثُمَّ أَتَوْهُ يَوْمَ خَمِيسٍ، فَفَعَلَ مِثْلَهَا. فَقَالَ أَنَسُ: لَعَلَّكُمْ أَثْنَاءُ يَوْمِ خَمِيسِيَّوْنَ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ لَا يَصُومُ^(٢).

وظاهرُ هذا الحديثِ يُخَالِفُ حَدِيثَ أُسَامَةَ وَأَنَّ^(٣) النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ إِذَا دَخَلَ فِي صِيَامِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَتَحَرَّى صِيَامَهُمَا فِي أَيَّامِ سَرْدِ فِطْرِهِ. وَلَكِنَّ عُثْمَانَ بْنَ رُشَيْدٍ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ أَبُو مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَحَدِيثُ أُسَامَةَ أَصَحُّ مِنْهُ.

وقد رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ أَوَّلَ خَمِيسٍ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْنِ^(٤). وفي روايةٍ بِالْعَكْسِ: الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَالْخَمِيسَ^(٥).

(١) (صحيح). رواه: أحمد (٢/٢٠٠ و ٢٠١)، والنسائي في «المجتبى» (٢٢- الصيام، ٧٦- صوم يوم وإفطار يوم، ٤/ ٢١١/ ٢٣٩٢) و«الكبرى» (٢٧٠١)؛ من طريق أبي إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي بن عمرو... رفعه. وهذا سند رجاله ثقات، لكنَّ أبي إسحاق عنعن على تدليسه. على أنه يشهد له في الجملة أنه جاء في بعض سياقات الحديث عند أحمد (٢/ ٢١٦) بسند صالح: «فما زلت أناقصه ويناقصني».

فلا معنى لتضعيف هذه الزيادة بعننة أبي إسحاق، وإلى تقويتها مال العسقلاني، وأستكر الألباني الحديث لزيادة أخرى فيه وأما هذه فليست موضع أستكرار. وأصل الحديث في الصحيحين كما تقدّم مراراً. (٢) (ضعيف بهذا التمام). رواه: أحمد (٣/ ٢٣٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٣٠)؛ من طريق عثمان بن رشيد، عن أنس بن سيرين، عن أنس... به.

قال أبو رجب والهيثمي (٣/ ١٩٥): «فيه عثمان بن رشيد الثقفي وهو ضعيف». قلت: الضعف لازم للقصّة جملة، وأما المرفوع؛ فيشهد له حديث عائشة المتفق عليه المتقدّم في أول المجلس.

(٣) يعني: وظاهره أيضاً أن النبي ﷺ... إلخ.

(٤) (ضعيف). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ١٢٨-١٣٠).

(٥) (ضعيف). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ١٢٨-١٣٠).

وأكثر العلماء على استحباب صيام الاثنين والخميس .

وروي كراهته عن أنس بن مالك من غير وجه عنه . وكان مُجاهدٌ يفعلُهُ ثم تركَهُ وكرهَهُ . وكرهَ أبو جعفرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ صِيَامَ الاثنين . وكرهَتْ طائفةٌ صِيَامَ يومٍ معيّنٍ كلّما مرَّ بالإنسانِ ، روي عن عمران بن حصين وأبن عباس والشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ ، ونقلَهُ ابنُ القاسم عن مالك . وقال الشَّافِعِيُّ في القديم : أكرهُ ذلك . قال : وإنما أكرهُهُ لثلاثِ يتأسى جاهلٌ فيظنُّ أنَّ ذلك واجبٌ . قال : وإن فعلَ فحسنٌ ؛ يعني : على غير اعتقادِ الوجوب^(١) .

● وأما صِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ من أشهرِ السَّنةِ ؛ فكان يصومُ من شعبان ما لا يصومُ من غيره من الشُّهور .

ففي الصَّحيحين^(٢) عن عائشةَ ؛ قالت : ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ استكملَ صِيَامَ شهرٍ قطُّ إلا رمضانَ ، وما رأيتهُ في شهرٍ أكثرَ صِيَامًا منه / خ ١١٣ / في شعبان . زاد البخاريُّ^(٣) في رواية : كان يصومُ شعبانَ كلّهُ . ولمسلم^(٤) في رواية : كان يصومُ شعبانَ كلّهُ ، كان يصومُ شعبانَ إلا قليلاً . وفي رواية [للسَّائِي] عن عائشةَ ؛ قالت : كان أحبُّ الشُّهورِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ أن يصومَ شعبانَ ، كان يصِلُهُ برَمضانَ^(٥) .

(١) لا يشرع توقيت عبادة معينة في ميقات زمني أو مكاني محدّد بغير دليل شرعيّ ، فإن حضر الدليل الشرعيّ ؛ صارت العبادة مشروعة . فأختصاص السابع والعشرين من رجب بصيام أو قيام بدعة ضلالة ، وأختصاص يوم عرفة بالصوم مندوب إليه . وبهذا الاعتبار ؛ فأختصاص الاثنين والخميس بالصيام أمر مشروع مندوب إليه ؛ لأن النبي ﷺ : أقرّه وأستحبّه في قوله «ذلك يوم ولدت فيه» ، وفعله كما في حديث أسامة ، وأمر به ابن عمرو كما تقدّم آنفاً . نعم ؛ من المستحب أن يفطر العبد بعض أيام الاثنين والخميس أتباعاً لسنّته ﷺ الفعلية والتركية ، فإن لم يفعل ؛ فلا بأس عليه . والله أعلى وأعلم .

(٢) البخاري (٣٠- الصوم ، ٥٢- صوم شعبان ، ٤/ ١١٣/ ١٩٦٩) ، ومسلم (١٣- الصيام ، ٣٤- صيامه ﷺ في غير رمضان ، ٢/ ١١٠/ ١١٥٦) .

(٣) (الموضع السابق ، ١٩٧٠) .

(٤) (الموضع السابق ، ٢/ ١١١/ ١١٥٦) .

(٥) (حسن بهذا السياق) . رواه : أحمد (٦/ ١٨٨) ، وأبو داود (٨- الصيام ، ٥٦- صوم شعبان ، ١/ ٧٣٩/ ٢٤٣١) ، والنسائي في «المجتبى» (٢٢- الصيام ، ٧٠- صوم النبي ﷺ ، ٤/ ١٩٩/ ٢٣٤٩) و«الكبرى» (٢٦٥٩ و ٢٩١٠) ، وأبن خزيمة (٢٠٧٧) ، والحاكم (١/ ٤٣٤) ، والبيهقي في «السنن» (٤/ ٢٩٢) و«الشعب» (٣٨١٨) ، والبخاري في «السنة» (١٧٧٩) ، والرافعي في «التدوين» (٢/ ٦٦) ؛ من طريق معاوية بن صالح ، ثنا عبدالله بن أبي قيس ، سمعت عائشة . . . رفعته .

وعنها وعن أم سلمة؛ قالتا: كان رسول الله ﷺ يصوم شعبان إلا قليلاً، بل كان يصومه كله^(١).

وعن أم سلمة؛ قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان^(٢).

* وقد رجّح طائفة من العلماء - منهم ابن المبارك وغيره - أن النبي ﷺ لم يستكمل صيام شعبان، وإنما كان يصوم أكثره^(٣).

ويشهد له ما في «صحيح مسلم»^(٤) عن عائشة؛ قالت: ما علمته (يعني: النبي ﷺ) صام شهرًا كله إلا رمضان. وفي رواية له^(٥) أيضًا عنها قالت: ما رأيته صام شهرًا

= قال الحاكم: «على شرط البخاري ومسلم»، ووافقه الذهبي. قلت: معاوية وعبدالله من رجال مسلم وحده، وفي معاوية كلام يسير، فالسند حسن، وقد صحّحه ابن خزيمة والألباني، وأصله في الصحيحين. (١) هذه رواية مسلم المتقدمة نفسها، ولكنّه عنده عن عائشة وحدها.

ورواه: أحمد (١٤٣/٦ و١٦٥)، وعبد بن حميد (١٥١٦)، وأبو داود (٨- الصيام، ٥٩- كيف كان يصوم، ١/٧٤٠/٢٤٣٥)، والترمذي (٦- الصوم، ٣٧- وصال شعبان برمضان، ٣/١١٣/٧٣٧)، والنسائي في «المجتبى» (٢٢- الصوم، ٣٤- الاختلاف على محمد بن إبراهيم، ٤/١٥٠/٢١٧٧) و«الكبرى» (٢٤٨٨)، وابن الجارود (٤٠٠)، والطحاوي (٨٢/٢)، وابن حبان (٣٥١٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢٦٠١ و٢٦٢٢)، والبيهقي (٤/٢٩٢)، والخطيب في «التاريخ» (٨/١٤٥)؛ من طريقين قويتين، عن أبي سلمة، عن عائشة (إلا أبا داود فقال: عن أبي هريرة) ... رفعته بهذا اللفظ على التحديد. ولم يذكر أحد منهم أم سلمة! فكأنه ألتبس على المصنف يرحمه الله «أبو سلمة عن عائشة» بـ «أم سلمة وعائشة».

(٢) (صحيح). رواه: إسحاق في «المسند» (١/١٥٠/١١٣-١١٤)، وابن ماجه (٧- الصيام، ٤- وصال شعبان برمضان، ١/٥٢٨/١٦٤٨) وليس عنده هذا اللفظ، والترمذي (٦- الصوم، ٣٧- وصال شعبان ورمضان، ٣/١١٣/٧٣٦)، والنسائي في «المجتبى» (٢٢- الصيام، ٣٣- حديث أبي سلمة، ٤/١٥٠/٢١٧٤ و٢٣٥١) و«الكبرى» (٢٤٨٥ و٢٦٦١)، والطحاوي (٨٢/٢)، والبيهقي في «السنن» (٤/٢١٠) و«الشعب» (٣٨١٧)؛ من طرق، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة، عن أم سلمة ... رفعته. قال الترمذي: «حديث أم سلمة حديث حسن». قلت: هؤلاء ثقات رجال الشيخين، والطرق إلى منصور صحيحة، فالسند صحيح، وقد صحّحه الألباني.

(٣) وهو ظاهر روايات الصحيحين وغيرهما، وما جاء مطلقاً فهو محمول على المقيد. ومن المؤلفين جداً أن يقال: قمت ليلة القدر كلها مع أنه قد أشتغل حيناً بإعداد سحوره وأكله وغير ذلك من شأنه.

(٤) (١٣- الصيام، ٣٤- صيامه ﷺ في غير رمضان، ٢/٨١٠/١١٥٦). وأصله عند البخاري.

(٥) (الموضع السابق، بعدها).

كاملاً منذ قَدِمَ المدينة؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ. وفي رواية له^(١) أيضاً؛ أَنَّهَا قَالَتْ: لَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ وَلَا صَامَ شَهْرًا كاملاً غَيْرَ رَمَضَانَ. وفي رواية له أيضاً^(٢)؛ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُهُ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحَ وَلَا صَامَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا رَمَضَانَ.

وفي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ؛ قَالَ: مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا كاملاً غَيْرَ رَمَضَانَ. وَكَانَ أَبُو عَبَّاسٍ يَكْرَهُ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا كاملاً غَيْرَ رَمَضَانَ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِهِ: عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ؛ قَالَ: كَانَ أَبُو عَبَّاسٍ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ الشَّهْرِ كاملاً وَيَقُولُ: لِيَصُمَّهُ إِلَّا أَيَّامًا، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ إِفْرَادِ الْيَوْمِ كُلِّمَا مَرَّ بِهِ، وَعَنْ صِيَامِ الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَةِ، وَكَانَ يَقُولُ: لَا تَصُمْ أَيَّامًا مَعْلُومَةً^(٤).

* فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْصُ شَعْبَانَ بِصِيَامِ التَّطَوُّعِ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ»^(٥)؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأُجُوبَةٍ غَيْرِ قَوِيَّةٍ؛ لاعتقادِهِمْ أَنَّ صِيَامَ الْمُحَرَّمِ وَالْأَشْهُرِ الْحَرَمِ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَعْبَانَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَالْأَظْهَرُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَأَنَّ صِيَامَ شَعْبَانَ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا خَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: سُمِّلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الصَّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «شَعْبَانُ؛ تَعْظِيمًا لِرَمَضَانَ»^(٦). وفي إسناده مقال.

(١) (٦- المسافرين، ١٨- جامع صلاة الليل، ١/٥١٤/٧٤٦).

(٢) (الموضع السابق، ١/٥١٥/٧٤٦).

(٣) البخاري (٣٠- الصيام، ٥٣- ما يذكر من صومه ﷺ، ٤/٢١٥/١٩٧١)، ومسلم (١٣- الصيام،

٣٤- صيامه ﷺ، ٢/٨١١/١١٥٧).

(٤) يعني: في نفل الصيام المطلق. وقد تقدّم تفصيل القول في هذا المعنى (ص ٣٠٥).

(٥) رواه مسلم. تقدّم تفصيل القول فيه وفي تخريجه (ص ٨٥).

(٦) (ضعيف). رواه: أبو أبي شيبه (٩٧٦٣)، والترمذي (٥- الزكاة، ٢٨- فضل الصدقة، ٣/٥١٩).

(٦٦١/، وأبو يعلى (١٥٤/٦)، والطحاوي (٨٣/٢)، والبيهقي في «السنن» (٣٠٥/٤) و«الشعب» (٣٨١٩) و«الأوقات» (٢٦)، والخطيب (٣١٤/١٣)، والبغوي في «السنّة» (١٧٧٨)، وأبن الجوزي في «الواحيات» (٩١٤)، والمزّي (١٥٤/١٣)؛ من طريق صدقة بن موسى، ثنا ثابت، عن أنس... رفعه.

قال الترمذي: «غريب، وصدقة ليس عندهم بذلك القوي»، وأقرّه البغوي وأبن الجوزي والمنذري

وأبن رجب والشوكاني والألباني، وزاد العسقلاني: «ويعارضه ما رواه مسلم (فذكر حديث صيام المحرم).

وفي «سنن ابن ماجة»؛ أَنَّ أَسَامَةَ كَانَ يَصُومُ الْأَشْهَرَ الْحَرَمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُمْ شَوَّالًا»، فَتَرَكَ الْأَشْهَرَ الْحَرَمَ، فَكَانَ يَصُومُ شَوَّالًا حَتَّى مَاتَ^(١). وفي إسناده إرسالٌ. وقد رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يَعْضُدُهُ^(٢). فلهذا نَصَّ فِي تَفْضِيلِ صِيَامِ شَوَّالٍ عَلَى صِيَامِ الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ.

وإنَّما كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلِي رَمَضَانَ مِنْ بَعْدِهِ، كَمَا أَنَّ شَعْبَانَ يَلِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَشَعْبَانُ أَفْضَلُ؛ لِصِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ دُونَ شَوَّالٍ، فَإِذَا كَانَ صِيَامُ شَوَّالٍ أَفْضَلَ مِنَ الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ؛ فَلَأَنْ يَكُونَ صَوْمُ شَعْبَانَ أَفْضَلَ بِطَرِيقِ الْأُولَى^(٣).

فظهرَ بهذا أَنَّ أَفْضَلَ التَّطَوُّعِ مَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَذَلِكَ مُلْتَحَقٌ بِصِيَامِ رَمَضَانَ لِقَرِيبِهِ مِنْهُ، وَتَكُونُ مَنْزِلَتُهُ مِنَ الصَّيَامِ بِمَنْزِلَةِ الشُّنَنِ الرَّوَاتِبِ مَعَ الْفَرَائِضِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا فَتَلْتَحِقُ / خ ١١٤ / بِالْفَرَائِضِ فِي الْفَضْلِ وَهِيَ تَكْمِلَةٌ لِنَقْصِ الْفَرَائِضِ، وَكَذَلِكَ صِيَامُ مَا قَبْلَ رَمَضَانَ وَبَعْدَهُ. فكَما أَنَّ الشُّنَنَ الرَّوَاتِبِ أَفْضَلُ مِنَ التَّطَوُّعِ الْمَطْلُوقِ بِالصَّلَاةِ؛ فَكَذَلِكَ يَكُونُ صِيَامُ مَا قَبْلَ رَمَضَانَ وَمَا بَعْدَهُ أَفْضَلَ مِنْ صِيَامِ مَا بَعْدَ مِنْهُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْمَحْرَمُ» مَحْمُولًا عَلَى التَّطَوُّعِ الْمَطْلُوقِ بِالصَّيَامِ. فَأَمَّا مَا قَبْلَ رَمَضَانَ وَبَعْدَهُ؛ فَإِنَّهُ مُلْتَحَقٌ بِهِ فِي الْفَضْلِ. كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ «وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قِيَامُ اللَّيْلِ» إِنَّمَا أُريدَ بِهِ تَفْضِيلُ قِيَامِ اللَّيْلِ عَلَى التَّطَوُّعِ الْمَطْلُوقِ دُونَ الشُّنَنِ الرَّوَاتِبِ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ

(١) (ضعيف). سيأتي تفصيل القول فيه (ص ٤٩١).

(٢) (ضعيف). سيأتي تفصيل القول فيه وبيان أَنَّهُ لَا يَعْضُدُ مَا سِيقَهُ (ص ٤٩٢).

(٣) هذا يستلزم أَنَّ يَثْبُتَ فَضْلُ صِيَامِ شَوَّالٍ عَلَى الْحَرَمِ وَفَضْلُ صِيَامِ شَعْبَانَ عَلَى شَوَّالٍ، وَهِيَاهَات.

(٤) هَذَا كَلَامٌ طَوِيلٌ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ: أَوَّلُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ مُقَدِّمٌ عَلَى فِعْلِهِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمَحْرَمُ» هُوَ تَقْرِيرٌ لِقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ بِخِلَافِ صَوْمِهِ فِي شَعْبَانَ الَّذِي هُوَ وَاقِعَةٌ حَالٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ. وَالثَّانِي: أَنَّ حَدِيثِي أَنْسَ وَأَسَامَةَ ضَعِيفَانِ لَا يَقُومَانِ سَنَدًا لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ، وَلَوْ فَرضْنَا أَنَّ حَدِيثَ أَسَامَةَ قَابِلٌ لِلتَّقْوِيَةِ؛ فَمَتْنُهُ حَمَالٌ لِأَوْجِهٍ لَا يَقُومُ لِمَتْنِ حَدِيثِ مُسْلِمٍ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ تَفْضِيلَ الرَّوَاتِبِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ مُحَلٌّ نَظَرًا، بَلِ النَّظَرُ فِيهِ أَكْبَرُ مِنَ النَّظَرِ فِي الْقَضِيَّةِ مُحَلٌّ لِلْبَحْثِ، وَالْمُسْتَشْهَدُ بِهِ لَهَا كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ.

يومًا»^(١)، ولم يَصُمْ كَذَلِكَ، بل كَانَ يَصُومُ سَرَدًا وَيُفْطِرُ سَرَدًا، وَيَصُومُ شَعْبَانَ وَكُلَّ أَثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ. قِيلَ: صِيَامُ دَاوُدَ الَّذِي فَضَّلَهُ عَلَى الصَّيَامِ قَدْ فَسَّرَهُ ﷺ فِي حَدِيثٍ آخَرَ بِأَنَّهُ صَوْمُ شَطْرِ الدَّهْرِ، وَكَانَ صِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا جُمِعَ يَبْلُغُ صِيَامَ نَصْفِ الدَّهْرِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ^(٢)، وَقَدْ كَانَ يَصُومُ مَعَ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَتَسَعَ ذِي الْحِجَّةِ^(٣)، وَإِنَّمَا كَانَ يُفَرِّقُ صِيَامَهُ وَلَا يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ، وَلَا يَضُرُّ تَفْرِيقُ الصَّيَامِ وَالْفِطْرِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَيَوْمٍ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ بِهِ التَّقْوَى عَلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّيَامِ مِنْ آدَاءِ الرِّسَالَةِ وَتَبْلِيغِهَا وَالْجِهَادِ عَلَيْهَا وَالْقِيَامِ بِحَقُوقِهَا، وَكَانَ صِيَامُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ يُضَعِّفُهُ عَنْ ذَلِكَ. وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ عَمَّنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؛ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنِّي طَوَّقْتُ ذَلِكَ»^(٤). وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ لَمَّا كَبُرَ يَسْرُدُ الْفِطْرَ أحيانًا لِيَتَّقَوِيَ بِهِ عَلَى الصَّيَامِ ثُمَّ يَعُودُ فَيَصُومُ مَا فَاتَهُ؛ مُحَافَظَةً عَلَى مَا فَارَقَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ صِيَامِ شَطْرِ الدَّهْرِ. فَحَصَلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَجْرُ صِيَامِ شَطْرِ الدَّهْرِ وَأَزِيدُ مِنْهُ بِصِيَامِهِ الْمُتَفَرِّقِ، وَحَصَلَ لَهُ ﷺ أَجْرُ تَتَابُعِ الصَّيَامِ بِتَمَتُّهِ لَذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَاقَبَهُ عَنْهُ الْإِسْتِغَالُ بِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ وَأَفْضَلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* وَقَدْ ظَهَرَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَجْهُ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ لَشَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ، وَفِيهِ مَعَانٍ أُخْرَى، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْهَا ﷺ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ مَعْنِينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ شَهْرٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ؛ يُشِيرُ [إِلَى] أَنَّهُ لَمَّا أَكْتَنَفَهُ شَهْرَانِ عَظِيمَانِ؛ الشَّهْرُ الْحَرَامُ وَشَهْرُ الصَّيَامِ؛ أَشْتَغَلَ النَّاسُ بِهِمَا عَنْهُ فَصَارَ مَغْفُولًا عَنْهُ. وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ صِيَامَ رَجَبٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ شَهْرٌ حَرَامٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(١) قطعة من حديث ابن عمرو المتفق عليه المتقدم آنفاً.

(٢) من جمع ما ثبت من النصوص في صيامه ﷺ على صعيد واحد، ثم نظر فيها نظرية علمية بعيدة عن العواطف؛ أيقن أن هذه دعوى مجرّدة لا تسندها الأدلة. ولعمر الله إنه ﷺ لخير الأنبياء وأحبهم وأقربهم إلى الله وأكثرهم له عبودية بما صحّ من النصوص، ثم هو بعد ذلك غني عن غلوّ الغالين ووضع الوضّاعين.

(٣) أمّا يوم عاشوراء؛ فنعم، وأمّا عشر ذي الحجة؛ فقد تقدّم لك ضعف الحديث فيه، وفيه مزيد من التفصيل يأتي في وظائف ذي الحجة إن شاء الله.

(٤) قطعة من حديث رواه مسلم (١٣- الصيام، ٣٦- استحباب صيام ثلاثة أيام، ١١٦٢/٢/١١٦٢).

وَرَوَى أَبُو وَهْبٍ: عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَزْهَرَ بْنِ سَعِيدٍ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ يَصُومُونَ رَجَبًا، فَقَالَ: «فَأَيْنَ هُمْ عَنْ شَعْبَانَ»^(٢).

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ»؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ /خ ١١٥/ بَعْضَ مَا يَسْتَهْزَهُ فَضْلُهُ مِنَ الْأَزْمَانِ أَوْ الْأَمَاكِنِ أَوْ الْأَشْخَاصِ قَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ لخصوصيةٍ فِيهِ لَا يَتَفَقَّنُ لَهَا أَكْثَرُ النَّاسِ فَيَسْتَغْلِبُونَ بِالشَّهِيرِ عَنْهُ وَيُفَوِّتُونَ تَحْصِيلَ فَضِيلَةٍ مَا لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَهُمْ^(٣).

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ عِمَارَةِ أَزْمَانِ غَفْلَةِ النَّاسِ بِالطَّاعَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَحْبُوبٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا كَانَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ يَسْتَحِبُّونَ إِحْيَاءَ مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ بِالصَّلَاةِ وَيَقُولُونَ: هِيَ سَاعَةُ الْغَفْلَةِ^(٤)، وَكَذَلِكَ فَضْلُ الْقِيَامِ فِي وَسْطِ اللَّيْلِ لَشُمُولِ الْغَفْلَةِ لِأَكْثَرِ النَّاسِ فِيهِ عَنِ الذِّكْرِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ»^(٥). وَلِهَذَا الْمَعْنَى كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا عَلَّلَ تَرْكَ ذَلِكَ بِخَشْيَةِ الْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ^(٦). وَلَمَّا خَرَجَ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَنْتَظِرُونَهُ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ؛ قَالَ [لَهُمْ]: «مَا يَنْتَظَرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ»^(٧). وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى فَضِيلَةِ التَّفَرُّدِ بِذِكْرِ اللَّهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ لَا يُوْجَدُ فِيهِ ذَاكِرٌ لَهُ. وَلِهَذَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الذِّكْرِ فِي الْأَسْوَاقِ مَا وَرَدَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ وَالْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ، حَتَّى

(١) فِي خ وَم وَن: «أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ!» وَالَّذِي يَرَوِي عَنْهُ مُعَاوِيَةُ هُوَ أَزْهَرُ بْنُ سَعِيدٍ لَا أَبُو سَعْدٍ.

(٢) (ضَعِيف). تَقَدَّمَ (ص ٢٨٧) عَنْ أَمِّ أَزْهَرَ لَا عَنْ أَبِيهِ، فَإِنْ كَانَ ذَكَرَ أَبِيهِ مُحْفُوظًا فَعَلَّةٌ جَدِيدَةٌ.

(٣) كَمَا يَتَأَخَّرُ كَثِيرُونَ فِي الْحُضُورِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَصَلَاةِ الْقِيَامِ فِي رَمَضَانَ حَتَّى تَنْقَضِيَ جَمَاعَةُ الْعِشَاءِ!

وَيَقُومُ آخَرُونَ اللَّيْلَ بِطَوْلِهِ ثُمَّ يَسْتَعْجِلُونَ الْفَجْرَ قَبْلَ الْجَمَاعَةِ مِنْ شِدَّةِ نِعَاسِهِمْ!

(٤) تَخْصِيفُ مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ بِصَلَاةٍ مَخْصُوصَةٍ غَيْرِ سُنَّةِ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ فِرْضِ الْعِشَاءِ

وَأَلْتِزَامُهَا بِدَعْوَى أَنَّهُ وَقْتُ غَفْلَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي بَابِ الْبَدْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا كَمَا قَدَّمَ.

(٥) (صَحِيح). تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِ (ص ١١٥)، لَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِهِ ﷺ «فِي تِلْكَ السَّاعَةِ» هُوَ ثَلَاثُ

الْلَّيْلِ الْآخِرِ لَا وَسْطَهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٦) كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ عِنْدَ: الْبُخَارِيِّ (٩- الْمَوَاقِيتِ، ٢٤- النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ،

٥٧١/٥٠/٢)، وَمُسْلِمٍ (٥- الْمَسَاجِدُ، ٣٩- وَقْتُ الْعِشَاءِ، ١/٤٤٤/٦٤٢).

(٧) رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ (الْمَوْضِعُ السَّابِقُ، ٥٦٩ وَ ٥٧٠)، وَمُسْلِمٍ (الْمَوْضِعُ السَّابِقُ، ١/٤٤٢/٦٣٩).

قال أبو صالح: إِنَّ اللَّهَ لَيَضْحَكُ مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي السُّوقِ. وسبب ذلك أَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَوْطِنِ الْغَفْلَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْغَفْلَةِ.

وفي حديث أبي ذرِّ المرفوع: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ: قَوْمٌ سَارُوا لَيْلَتَهُمْ^(١)، حَتَّى إِذَا كَانَ النَّوْمُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُعْدَلُ بِهِ، فَوَضَعُوا رُؤُوسَهُمْ، فَقَامَ أَحَدُهُمْ يَتَمَلَّقُنِي وَيَتْلُو آيَاتِي. وَقَوْمٌ كَانُوا فِي سِرِّيَّةٍ، فَأَنْهَزَمُوا، فَتَقَدَّمَ أَحَدُهُمْ، فَلَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَبَرَ حَتَّى قُتِلَ». وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْمًا جَاءَهُمْ سَائِلٌ فَسَأَلَهُمْ فَلَمْ يُعْطُوهُ، فَأَنْفَرَدَ أَحَدُهُمْ حَتَّى أَعْطَاهُ سِرًّا^(٢). فَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ أَنْفَرَدُوا عَنْ رَفَقَتِهِمْ بِمَعَامِلَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سِرًّا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فَأَحَبَّهُمُ اللَّهُ. فَكَذَلِكَ مَنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي غَفْلَةِ النَّاسِ أَوْ مَنْ يَصُومُ فِي أَيَّامِ غَفْلَةِ النَّاسِ عَنِ الصَّيَامِ^(٣).

وفي إحياء الوقت المغفول عنه بالطاعة فوائد^(٤):

منها: أَنَّهُ يَكُونُ أَخْفَى، وَإِخْفَاءُ النَّوَافِلِ وَإِسْرَارُهَا أَفْضَلُ، وَلَا سِيَّما الصَّيَامِ؛ فَإِنَّهُ سِرٌّ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَلِهَذَا قِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رِيَاءٌ.

وقد صامَ بعضُ السَّلَفِ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَعْلَمُ بِهِ أَحَدٌ، كَانَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى السُّوقِ وَمَعَهُ رَغِيفَانِ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِمَا وَيَصُومُ، فَيُظَنُّ أَهْلُهُ أَنَّهُ أَكَلَهُمَا، وَيُظَنُّ أَهْلُ السُّوقِ

(١) في خ: «بليلتهم»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) (صحيح). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ١١٠).

(٣) هذا حسن على أن لا يتخذ عادة وتوقيتاً كما تقدّم بيانه! فلو أن رجلاً رأى الظالمين من المسلمين - ولا أقول النصارى - الذين ينبعثون في ليلة رأس السنة الميلادية فجراً وعهراً، فحملة ذلك على صيام ذلك اليوم وقيام تلك الليلة يناجي ربه ويحمده على أنه لم يجعله من أولئك الهوام ويسأله أن يتولاه برحمته ويصلحه ويصلح أحوال المسلمين، لكان حسناً. فإن جعل هذا الفعل عادة موقوتة يلتزمها كل عام أو دعا الناس إليها؛ صار بدعة تبدأ صغيرة ثم تتحول إلى ضلالة عظيمة.

ولقد رأيت بعض المعثرين من المشايخ وأنصاف المتعلمين في دمشق الشام - فرج الله عن أهلها - يجمعون العامة في المساجد ويحيون بهم ليلة ميلاد المسيح المزعومة بقراءة الموالد وتلاوة الأناشيد ودق الدفوف، فسألت متعجباً عن المناسبة، فقال بعضهم: أما قال النبي ﷺ «نحن أحق بموسى منهم» وصام عاشوراء؟ فكذلك نحن أحق بعبسى من النصارى! فأنصرفت متألماً وأنا أقول في نفسي: سبحان الله! كيف يستجر الشيطان بني آدم وإلى أي درك يحملهم؟! أترى الشيطان أفرح بأهل المجون الذين أحيوا ليلتهم بالخمر والفجور أم بأولئك المعثرين الذين جمعوا بدعة المولد إلى بدعة التوقيت إلى بدعة مضاهاة النصارى فضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا؟!!

(٤) على أن يكون مقيداً بالضوابط المتقدمة.

أَنَّهُ أَكَلَ فِي بَيْتِهِ .

وكانوا يَسْتَحِبُّونَ لِمَنْ صَامَ أَنْ يُظْهَرَ مَا يُخْفِي بِهِ صِيَامَهُ .

فعنِ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : إِذَا أَصْبَحْتُمْ صِيَامًا ؛ فَأَصْبَحُوا مَدَّهِنِينَ .

وَقَالَ قَتَادَةُ : يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ أَنْ يَدَّهِنَ حَتَّى تَذْهَبَ عَنْهُ غُبْرَةُ الصَّيَامِ .

وَقَالَ أَبُو التَّيَّاحِ : أَدْرَكْتُ أَبِي وَمَشِيخَةَ الْحَيِّ إِذَا صَامَ أَحَدُهُمْ أَذْهَنَ وَلَبَسَ أَحْسَنَ

ثِيَابِهِ .

وَيُرْوَى أَنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ ؛ فَلْيَدَّهِنَ

لِحَيْتِهِ وَلْيَمْسَحْ شَفْتَيْهِ مِنْ دَهْنِهِ حَتَّى يَنْظُرَ / خ ١١٦ / النَّاطِرُ إِلَيْهِ [فَ]يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ

بصَائِمٍ .

أَشْتَهَرَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ بِكَثْرَةِ الصَّيَامِ ، فَكَانَ يَجْتَهِدُ فِي إِظْهَارِ فِطْرِهِ لِلنَّاسِ ، حَتَّى

[كَانَ] يَقُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، فَيَأْخُذُ إِبْرِيْقًا ، [فَ]يَضَعُ

بِلَبْلَتِهِ فِيهِ وَيَمَضُّهُ وَلَا يَزْدَرِدُ مِنْهُ شَيْئًا وَيَبْقَى سَاعَةً كَذَلِكَ لِيَنْظُرَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَيَظُنُّوا أَنَّهُ

يَشْرَبُ الْمَاءَ ، وَمَا يَدْخُلُ إِلَى حَلْقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ .

كَمْ يَسْتُرُ الصَّادِقُونَ أحوَالَهُمْ وَرِيحَ الصَّدَقِ يُنْمُ عَلَيْهِمْ .

رِيحُ الصَّيَامِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ ، تَسْتَنْشِقُهُ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ أَخْفَى ، وَكَلَّمَا

طَالَتْ عَلَيْهِ الْمَدَّةُ ؛ أَزْدَادَ قُوَّةَ رِيحِهِ .

كَمْ أَكْتُمُ حُبُّكُمْ عَنِ الْأَغْيَارِ وَالْدَّمْعُ يُذِيعُ فِي الْهَوَى أَسْرَارِي

كَمْ أَشْتُرُكُمْ هَتَكْتُكُمْ أَسْتَارِي مَنْ يُخْفِي فِي الْهَوَى لَهَيْبَ النَّارِ

مَا أَسْرَأَ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَلْبَسَهُ اللَّهُ رَدَاءَهَا عِلَانِيَةً .

وَهَبْنِي كَتَمْتُ السِّرَّ أَوْ قُلْتُ غَيْرَهُ أَتَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْقُلُوبِ السَّرَائِرُ

أَبَى ذَاكَ أَنَّ السِّرَّ فِي الْوَجْهِ نَاطِقٌ وَأَنَّ ضَمِيرَ الْقَلْبِ فِي الْعَيْنِ ظَاهِرٌ

ومنها : أَنَّهُ أَشَقُّ عَلَى النَّفْسِ ، وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَشَقُّهَا عَلَى النَّفْسِ ^(١) . وَسَبَبُ

(١) لا يخلو هذا التعميم من نظر ، والأمثلة الشاهدة لذلك كثيرة جدًا .

ذَلِكَ أَنَّ الثُّفُوسَ تَتَأَسَّى بِمَا تُشَاهِدُ^(١) مِنْ أَحْوَالِ أَبْنَاءِ الْجِنْسِ، فَإِذَا كَثُرَتْ يَقْظَةُ النَّاسِ وَطَاعَاتُهُمْ^(٢)؛ كَثُرَ أَهْلُ الطَّاعَةِ لِكثَرَةِ الْمُقْتَدِينَ بِهِمْ، فَسَهَلَتْ الطَّاعَاتُ. وَإِذَا كَثُرَتْ الْغَفَلَاتُ وَأَهْلُهَا؛ تَأَسَّى بِهِمْ عَمُومُ النَّاسِ، فَيَشُقُّ عَلَى نَفُوسِ الْمُتَقِظِينَ طَاعَاتُهُمْ؛ لِقَلَّةِ مَنْ يَقْتَدُونَ بِهِمْ فِيهَا.

ولهذا المعنى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْعَامِلِ مِنْهُمْ أَجْرٌ خَمْسِينَ مِنْكُمْ، إِنْكُمْ تَجِدُونَ عَلَى الْخَيْرِ أَعْوَانًا وَلَا يَجِدُونَ»^(٣).

وقَالَ ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»^(٤). وفي رواية: قِيلَ: وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يُضْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»^(٥).

(١) في خ ون: «وطاعتهم»، والأولى ما أثبتته من م وط.

(٢) (لم أقف عليه بهذا التمام). القطعة الأولى من الحديث جاءت عن جماعة من الصحابة منهم أبو ثعلبة الخشني وعبدالله بن مسعود وأنس بن مالك وعتبة بن غزوان ومازن بن صعصعة، وبعض أسانيدنا صحيحة، وليس في شيء منها ذكر هذه الزيادة.

(٣) رواه مسلم (١-الإيمان، ٦٥-الإسلام بدأ غريبًا، ١/١٣٠/١٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) (صحيح). وقد جاء من حديث جماعة من الصحابة:

* فرواه: أبْنُ حَبَّانٍ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٢/٢٢٦)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١٠٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٨/١٥٢/٧٦٥٩)، وَأَبْنُ بَطَّةٍ (٥٣٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الزَّهْدِ» (٢٠١)، وَأَبْنُ عَسَاكِرٍ (٣٣/٣٦٩-٣٧٠)؛ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرِ بْنِ مَرْوَانَ الشَّامِيِّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيُّ، ثَنَا أَنَسُ وَوَائِلَةُ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَأَبُو أُمَامَةَ... بِهِ مَرْفُوعًا. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١/١١١): «كَثِيرٌ كَذَبَهُ يَحْيَى وَالدَّارِقُطْنِيُّ». قُلْتُ: وَعَبْدُ اللَّهِ مِثْلُهُ. وَالسَّنَدُ سَاقِطٌ.

* وَرواه: أَبْنُ أَحْمَدَ (٤/٧٣)، وَالبَغَوِيُّ (٢/٤٠١-إصابة)، وَأَبْنُ عَدِيٍّ (٤/١٦١٥)، وَأَبْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْغَابَةِ» (٣/٤٥٧)؛ مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فُرُوه، ثَنَا يُونُسُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَدِّهِ مَيْمُونَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةٍ... رَفَعَهُ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٧/٢٨١): «فِيهِ أَبْنُ أَبِي فُرُوه وَهُوَ مَتْرُوكٌ». قُلْتُ: وَيُونُسُ وَجَدَّته مَجْهُولَانِ. فَالسَّنَدُ مَظْلَمٌ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ وَالبَغَوِيُّ وَأَبْنُ السَّكَنِ وَأَبْنُ عَدِيٍّ وَالعَسْكَلَانِيُّ.

* وَرواه: أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٤٣٥٧) بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ، وَهَذَا فِي «الزَّهْدِ» (١٢٦٢) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ كِلَاهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا مِنْ مَعْضَلَانِ.

* وَرواه: الدُّوَلَابِيُّ (١/١٩٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦/١٦٤/٥٨٦٧) وَ«الْأَوْسَطُ» (٣٠٨٠) وَ«الصَّغِيرُ» (٢٩١)، وَأَبْنُ عَدِيٍّ (٢/٤٦٢)، وَالْقُضَاعِيُّ (١٠٥٥)؛ مِنْ طَرَقٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ بَكْرٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ. قُلْتُ: بَلْ لَيْتَ، وَفِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ضَعْفٌ، وَقَدْ أَضْطَرَبَ، فَرَوَاهُ أَبْنُ عَدِيٍّ (٢/٤٦٢) وَأَبْنُ بَطَّةٍ (٣٢) عَنْهُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ (وَزَادَ أَبْنُ عَدِيٍّ: عَنْ الْأَعْرَجِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... رَفَعَهُ!

* وَرواه: الطُّحَاوِيُّ (١/٢٩٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٩١٢/٨٧١١/٨٩٧٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الزَّهْدِ» (٢٠٠)؛ مِنْ طَرِيقَيْنِ تَقَوَّى إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، ثَنَا أَبُو عِيَّاشٍ، سَمِعْتُ =

وفي «صحيح مسلم»^(١) من حديث: مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «الْعِبَادَةُ فِي الْهَرَجِ كَالْهَجْرَةِ إِلَيَّ». وَخَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَلَفْظُهُ: «الْعِبَادَةُ فِي الْفِتْنَةِ كَالْهَجْرَةِ إِلَيَّ»^(٢).

وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ فِي زَمَنِ الْفِتَنِ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَلَا يَرْجِعُونَ إِلَى دِينٍ، فَيَكُونُ حَالُهُمْ شَبِيهًا بِحَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَإِذَا انفردَ مِنْ بَيْنِهِمْ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِدِينِهِ وَيَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَتَّبِعُ مَرَاضِيَهُ وَيَجْتَنِبُ مَسَاطِطَهُ؛ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ هَاجَرَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ مُتَّبِعًا لأوامره مجتنبًا لنواهيه.

ومنها: أَنَّ الْمُنْفَرِدَ بِالطَّاعَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْغَفْلَةِ قَدْ يُدْفَعُ بِهِ الْبَلَاءُ عَنِ النَّاسِ [كُلِّهِمْ]، فَكَأَنَّهُ يَحْمِيهِمْ وَيُدْفَعُ عَنْهُمْ.

وفي حديثِ أَبِي عُمَرَ الَّذِي رَوَيْنَاهُ فِي «جزءِ أَبِي عَرَفَةَ» مرفوعًا: «ذَاكُرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ كَالَّذِي يُقَاتِلُ عَنِ الْفَارِسِينَ، وَذَاكُرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ كَالشَّجَرَةِ الْخَضِرَاءِ فِي وَسْطِ الشَّجَرِ الَّذِي تَحَاتُّ وَرْقُهُ مِنَ الصَّرِيدِ (وَالصَّرِيدُ: الْبَرْدُ الشَّدِيدُ)، وَذَاكُرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ يُغْفَرُ لَهُ بَعْدَ كُلِّ رَطْبٍ وَيَابَسٍ، وَذَاكُرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ يَعْرِفُ مَقْعَدَهُ فِي الْجَنَّةِ»^(٣).

= جابرًا... رفعه. قال الهيثمي: «فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف، وقد وثق». قلت: قد توبع عند الطبراني نفسه، والعلّة من أبي عيَّاش؛ فإنه مجهول الحال أو مستور.

* ورواه الداني (١٢٧٣- صحیحة) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود... رفعه. قال الألباني: «صحيح رجاله ثقات». قلت: قد عنعن الأعمش على تدليسه.

* ورواه: أحمد (١٨٤/١)، والبيهقي (١١١٩)، وأبو يعلى (٧٥٦)، وعبد الله بن أحمد (١٨٤/١)؛ من طريق صخر، ثنا أبو حازم، ثنا ابن لسعد، عن أبيه... رفعه بنحوه. قال الهيثمي: «رجال الصحيح».

قلت: في أبي صخر حميد بن زياد الخراط كلام لا ينزل بحديثه عن رتبة الحسن.

* نعم؛ الأوجه الثلاثة الأولى ساقطة، ولكن الحديث صحيح بما تلاها، وقد صحّحه الألباني وغيره.

(١) (٥٢- الفتن، ٣٦- فضل العبادة في الهرج، ٤/٢٢٦٨/٢٩٤٨).

(٢) والفتنة والهرج واحد، وإنما ذكر اللفظ الآخر لبيان المقصود بالهرج. وهو عند: ابن أبي شيبه

(٣٧٢٨٨)، وأحمد (٢٧/٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٢١٣/٩٤٢-٩٤٤) و«الصغير» (٩٣٤)، وأبي

نعيم في «الحلية» (٦٢/٣)؛ من طرق، عن معاوية بن قرة، عن معقل... رفعه. وهذه طريق مسلم نفسها.

(٣) (ضعيف جدًا). رواه: ابن عرفة في «جزئه» (٤٥)، وأبن عدي في «الكامل» (٥/١٧٤٥)، وأبو

نعيم في «الحلية» (١٨١/٦)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٥ و٥٦٦)؛ من طريق يحيى بن سليم الطائفي، عن

عمران بن مسلم القصير وعبد بن كثير، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر... رفعه.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ كَمَثَلِ الَّذِي يَحْمِي الْفِتَّةَ الْمُنْهَزِمَةَ، وَلَوْ لَا مَنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي غَفْلَةِ النَّاسِ؛ لَهَلَكَ النَّاسُ.

رَأَى جَمَاعَةً مِنْ /خ/ ١١٧ / المتقدمين في منامهم كأن ملائكة نزلت إلى بلاد شتى، فقال بعضهم لبعض: أخسفوا بهذه القرية، [ف]قال بعضهم: كيف نخسف بها وفلان فيها قائم يصلي؟

وَرَأَى بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي مَنَامِهِ مَنْ يُنْشِدُ:

لَوْلَا الَّذِينَ لَهُمْ وَرْدٌ يَصَلُّونَا وَآخَرُونَ لَهُمْ سَرْدٌ يَصُومُونَا
لَذَكَّدَكْتَ أَرْضَكُمْ مِنْ تَحْتِكُمْ سَحَرًا لِأَنْتُمْ قَوْمٌ سَوَاءٌ مَا تُطِيعُونَا
وفي «مسند البزار» عن أبي هريرة مرفوعاً: «مهلاً عن الله مهلاً! فلولاً عباداً رُكِّعَ وأطفالاً رُضِعَ وبهائم رُتِعَ؛ لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا»^(١).

= قال ابن عدي: «لهذا عندي قد حمل يحيى بن سليم حديث عباد بن كثير على حديث عمران بن مسلم فجمع بينهما، وعمران خير من عباد». قلت: يحيى سبى الحفظ، وقد جمع بين لفظي عمران وعباد بصورة لا يطمئن القلب إليها إطلاقاً، وهذا من أدلة سوء تحمله وأدائه للحديث. وعمران بن مسلم الذي يروي عن ابن دينار وعنه ابن سليم قال البخاري منكر الحديث وفرق بينه وبين القصير وتابعه جماعة، فإن كانا واحداً كما ذهب إليه جماعة؛ فهذا لا يعفي روايته عن ابن دينار أو رواية ابن سليم عنه من النكارة. وعباد بن كثير هالك فالسند واه، وقد أعله ابن عدي والمنذري والذهبي والعراقي والألباني.

(١) (ضعيف). رواه: البزار (٣٢١٢- كشف الاستار)، وأبو يعلى (٦٤٠٢ و ٦٦٣٣)، والطبراني في «الأوسط» (٧٠٨١)، وابن عدي (٢٤٣/١)، والبيهقي (٣/٣٤٥)، والخطيب في «التاريخ» (٦/٦٤)؛ من طريق إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة... رفعه. قال الهيثمي (٢٣٠/١٠): «فيه إبراهيم بن خثيم وهو ضعيف». قلت: إبراهيم متروك، والسند ساقط.

وله شاهد عند: ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٩٦٥)، وابن قانع في «المعجم» (٢/١٨٤/٦٧٥) على خطأ عنده بينه العسقلاني في «الإصابة» (٣/١٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٣٠٩/٧٨٥) و«الأوسط» (٦٥٣٩)، وابن عدي (٤/١٦٢٢، ٦/٢٣٧٧)، وابن منده (٣/٤٠٦- إصابة)، وأبي نعيم في «المعرفة» (٢/١٠٤- التلخيص)، والبيهقي في «السنن» (٣/٣٤٥) و«الشعب» (٩٢٨٠)، وابن الأثير في «الغابة» (٤/١١٣) تعليقاً؛ من طريق عبد الرحمن بن سعد المؤذن، عن مالك بن عبيدة بن مسافع الدثلي، عن أبيه، عن جده... رفعه. قال الذهبي: «مالك وأبوه مجهولان». وقال الهيثمي (٢٣٠/١٠): «فيه عبد الرحمن بن سعد بن عمار، وهو ضعيف». قلت: فهذه آفات ثلاث، والسند واه.

وله شاهد رواه أبو نعيم في «المعرفة» (٢/١٠٤- التلخيص) و«الحلية» (٦/١٠٠) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن النبي ﷺ. وهذا مرسل أو معضل؛ فإن أكثر رواية أبي الزاهرية عن التابعين.

ولبعضهم في المعنى :

لَوْ لَا عِبَادُ لِيَلِهُ رُكْعٌ وَصِيَّةٌ مِنَ الْيَتَامَى رُضْعٌ
وَمُهِمَّاتٌ فِي الْفَلَاةِ رُتْعٌ صَبَّ عَلَيْكُمْ^(١) الْعَذَابُ الْمَوْجِعُ
وقد قيل في تأويل قوله تعالى ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ
الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]: إِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا دَفْعُهُ عَنِ الْعَصَاةِ بِأَهْلِ الطَّاعَةِ .

وجاء في الآثار: إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ عَنْ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَمَنْ
حَوْلَهُ^(٢) .

وفي بعض الآثار^(٣): يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ الْعِبَادِ إِلَيَّ: الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي،
الْمَشَاوُونَ فِي الْأَرْضِ بِالنَّصِيحَةِ، الْمَشَاوُونَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ إِلَى الْجُمُعَاتِ (وفي رواية:
المعلقة قلوبهم بالمساجد)، والمستغفرون بالأسحار، فإذا أَرَدْتُ أَنْزَالَ عَذَابِي بِأَهْلِ
الْأَرْضِ فَنَظَرْتُ إِلَيْهِمْ؛ صَرَفْتُ الْعَذَابَ عَنِ النَّاسِ .

وقال مكحول: مَا دَامَ فِي النَّاسِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَسْتَغْفِرُ كُلُّ مِنْهُمْ [اللَّهُ] كُلَّ يَوْمٍ
خَمْسًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً؛ لَمْ يَهْلِكُوا بِعَذَابٍ عَامٍ^(٤) .
والآثار في هذا المعنى كثيرة جدًا .

* وقد رُوِيَ فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ شَعْبَانَ مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ تُنْسَخُ فِيهِ الْأَجَالُ .
فَرُوِيَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: كَانَ أَكْثَرُ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي شَعْبَانَ، فَقُلْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَى أَكْثَرَ صِيَامِكَ فِي شَعْبَانَ. قَالَ: «إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ يُكْتَبُ فِيهِ لِمَلِكٍ

= فحديث أبي هريرة ساقط، وحديث مسافع واه، وحديث أبي الزاهرية مرسل؛ فلا يفيدها اجتماعها
قوة، وقد ضعف الحديث ابن عدي والبيهقي والذهبي والهيتمي والعسقلاني وغيرهم .

(١) كذا في خ ون وط، وفي م وأشار إليها في خ: «لَصَّبَ فِيكُمْ» .

(٢) قد أحسن يرحمه الله إذ لم يجعله من المرفوع؛ فإن المرفوع فيه جاء عند ابن جرير (٥٧٥٥)
و٥٧٥٦ من حديث ابن عمر بسند ساقط ومن حديث جابر بسند واه .

(٣) يعني: الإسرائيليات . وهو عند: ابن أبي شيبه (٣٤٢٧٩) من حديث يزيد بن ميسرة عما أوحى
الله إلى موسى، وأبي نعيم في «الحلية» (٢١٢/٥) من كلام خالد بن معدان .

(٤) وهذا وأمثاله أقوال تذكر لتقوية الفكرة وتثبيتها في الجملة؛ وأما على التفصيل والتدقيق؛ فلا بد
من مرفوع صحيح تقوم به الحجة، وهيئات!

الموتِ مَنْ يَقْبِضُ، فأنا لا أَحِبُّ أَنْ يُنْسَخَ أَسْمِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ»^(١). وقد رُوِيَ مرسلًا، وقيل: إِنَّهُ أَصَحُّ.

وفي حديثٍ آخرٍ مرسلٍ: «تُقَطَّعُ الآجَالُ مِنْ شعبانَ إلى شعبانَ، حتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْكِحُ وَيُولِدُ لَهُ وَلَقَدْ خَرَجَ أَسْمُهُ فِي المَوْتِ»^(٢).

* وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَرَبَّمَا آخَرَ ذَلِكَ حَتَّى يَصُومَ شَعْبَانَ^(٣). رَوَاهُ: أَبُو أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَائِشَةَ. خَرَّجَهُ الطَّبْرَانِيُّ. وَرَوَاهُ غَيْرُهُ وَزَادَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَرَبَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَصُومَ فَلَمْ أُطِقْ، حَتَّى إِذَا [صَامَ] صُمْتُ مَعَهُ^(٤).

وقد يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٥) عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) (ضعيف جدًا). رواه: أَبُو أَبِي حَاتِمٍ (٧٣٧ و ٧٧٨) والخطيب (٣١٤/١١) وفي «أوهام الجمع» (٢٢٤/٢) من طريق إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت عن هشام بن عروة، والبيهقي في «الفضائل» (٢٦) والأصبهاني (١٨٢٧) من طريق النضر بن كثير عن يحيى بن سعيد؛ كلاهما عن عروة، عن عائشة... رفعته. وفي الطريق الأولى إسماعيل بن قيس متروك منكر الحديث، وفي الثانية النضر بن كثير متروك. ورواه أبو يعلى (٤٩١١): ثنا سويد بن سعيد، ثنا مسلم بن خالد، عن طريف، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن عائشة... رفعته. قال الهيثمي (١٩٥/٣): «فيه مسلم بن خالد الزنجي، وفيه كلام، وقد وثق». قلت: لا يعدو مسلم أن يكون صالحًا في الشواهد. وسويد لئن عمي فصار يتلقن. وطريف لئن على جهالته. فالسند واه.

وعلى أَنَّ هَذِهِ الْأَسَانِيدَ دُونَ حَدِّ الْإِعْتِبَارِ؛ لَا يَقْوَى أَحَدُهَا الْآخَرُ، وَلَا تَقْوَى الشَّوَاهِدُ؛ فَإِنْ شَوَاهِدُهَا مِثْلُهَا فِي السَّقُوطِ أَوْ دُونِهَا، فَلَيْسَ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِلَهِّ الْحَسَنِ وَالصَّحِيحِ، وَلِذَلِكَ أَسْتَنْكَرُهَا أَبُو كَثِيرٍ. (٢) (ضعيف جدًا). رواه: أَبُو أَبِي الدُّنْيَا فِي «الموت» (٢٨١/١٠) - إتحاف السادة، والطبري (٣١٠٤٠)، والبيهقي فِي «الشَّعْبِ» (٣٨٣٩)، والبغوي فِي «التفسير» (١١١/٥)؛ مِنْ طَرِيقٍ قَوِيَّةٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ... بِهِ مَوْقُوفًا تَارَةً وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ تَارَةً.

وفيه علل: أولها: أَنَّهُ مَعْضَلٌ. والثانية: أَنَّ عُثْمَانَ هَذَا فِيهِ ضَعْفٌ. والثالثة: أَنَّهُ أَضْطَرَبَ فِيهِ وَقْفًا وَإِرْسَالًا. وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو كَثِيرٍ: «مِثْلُهُ لَا يِعَارِضُ بِهِ النُّصُوصُ». يَعْنِي نُصُوصَ الْقُرْآنِ فِي أَنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي يَفْرُقُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ هِيَ لَيْلَةُ الْقَدَرِ. فَهَذِهِ عِلَّةٌ رَابِعَةٌ. فَالسُّنَدُ وَاهٌ كَمَا تَرَى، وَشَوَاهِدُهُ أَوْهَى مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٣) (ضعيف). رواه الطبراني فِي «الأوسط» (٢١١٩) مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٩٥/٣): «فِيهِ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي لَيْلَى وَفِيهِ كَلَامٌ». وَقَالَ الْعَسْكَلَانِيُّ فِي «الفتح» (٢١٤/٤): «[مُحَمَّدٌ] بْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفٌ».

(٤) (لم أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ). لَكِنْ مَعْنَاهُ مَخْرَجٌ عِنْدَ الشَّيْخِينَ.

(٥) (١٣- الصيام، ٣٦- أَسْتَحْبَابُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ١١٦٠/٢، ١١٨/٢).

ﷺ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، لَا يُبَالِي مِنْ أَيِّهِ كَانَ.

وفيه أيضاً^(١) عنها؛ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُهُ (تَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ) صَامَ شَهْرًا كَامِلًا إِلَّا رَمَضَانَ، وَلَا أَفْطَرُهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ، حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ.

وقد يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَوْمُهُ فِي بَعْضِ الشُّهُورِ لَا يَبْلُغُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَيُكْمَلُ مَا فَاتَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي شَعْبَانَ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيُؤَخَّرُ الثَّلَاثَةَ خَاصَّةً حَتَّى يَقْضِيَهَا فِي شَعْبَانَ مَعَ صَوْمِهِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ.

وبكلِّ حالٍ؛ [ف]كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَكَانَ /خ ١١٨/ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ نَوَافِلِهِ قَضَاهُ، كَمَا [كَانَ] يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ سَنَنِ الصَّلَاةِ، وَمَا فَاتَهُ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ قَضَاهُ بِالنَّهَارِ. وَكَانَ إِذَا دَخَلَ شَعْبَانُ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ تَطَوُّعٍ لَمْ يَصُمْهُ؛ قَضَاهُ فِي شَعْبَانَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ نَوَافِلَهُ بِالصَّوْمِ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ^(٢)، فَكَانَتْ عَائِشَةُ حِينَئِذٍ تَغْتَنِمُ قَضَاءَهُ لِنَوَافِلِهِ فَتَقْضِي مَا عَلَيْهَا مِنْ فَرَضِ رَمَضَانَ حِينَئِذٍ لِفَطْرِهَا فِيهِ بِالْحَيْضِ، وَكَانَتْ فِي غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ مُشْتَغَلَةً بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصُومُ وَبِعَلَّهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٣).

فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ شَعْبَانُ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ نَوَافِلِ صِيَامِهِ فِي الْعَامِ؛ اسْتَحَبَّ لَهُ قَضَاؤُهَا فِيهِ حَتَّى يُكْمَلَ نَوَافِلُ صِيَامِهِ بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ.

وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ [شَيْءٌ] مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ. فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَكَانَ تَأْخِيرُهُ لِعَذْرِ مُسْتَمِرٍّ بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ؛ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ بَعْدَ رَمَضَانَ الثَّانِي وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَغَيْرِ عَذْرِ: فَقِيلَ: يَقْضِي وَيُطْعِمُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُسْكِينًا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ أَتْبَاعًا لَأَثَارٍ وَرَدَتْ بِذَلِكَ. وَقِيلَ: يَقْضِي وَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ، وَهُوَ

(١) (١٣- الصيام، ٣٤- صيامه ﷺ في غير رمضان، ٢/٨٠٩/١١٥٦). وأصله عند البخاري (٣٠-).

الصوم، ٥٢- صوم شعبان، ٤/٢١٣/١٩٦٩).

(٢) أَمَّا أَنْ عَمَلَهُ ﷺ كَانَ دِيمَةً وَأَنَّهُ كَانَ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنَ السَّنَنِ أَحْيَانًا؛ فَصَحِيحٌ مَخْرَجٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا. وَأَمَّا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْضِي نَوَافِلَ صَوْمِهِ فِي شَعْبَانَ؛ فَرَأَى يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَالصُّوَابَ، وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْأَسَانِيدَ فِيهِ ضَعِيفَةٌ، وَلِذَلِكَ اسْتَنْكَرَهُ الْعَسْكَلَانِيُّ فِي «الْفَتْحِ» (٤/٢١٤-٢١٥) وَرَجَّحَ غَيْرَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) إِلَّا فِي قَضَاءِ الْفَرِيضَةِ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ عَلِمْتَ أَنَّهَا لَنْ تَتِمَّكَ مِنْ صَوْمِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِسَبَبٍ مَا.

قولُ أبي حنيفةَ . وقيلَ : يُطعمُ ولا يُقضي ، وهو ضعيفٌ^(١) .

* وقد قيلَ في صومِ شعبانَ معنىً آخرُ ، وهو أنَّ صيامَهُ كالتَّمَرينِ على صيامِ رمضانَ ؛ لثَلَا يَدْخُلَ في صيامِ رمضانَ على مشقَّةٍ وكلفةٍ ، بل يَكُونُ قد تَمَرَّنَ على الصَّيامِ وأَعْتَادَهُ وَوَجَدَ بصيامِ شعبانَ قبلَهُ حلاوةَ الصَّيامِ وَلَذَّتَهُ ، فيَدْخُلُ في صيامِ رمضانَ بقوةٍ ونشاطٍ .

ولمَّا كَانَ شعبانَ كالمَقْدَمَةِ لرمضانَ ؛ شُرِعَ فِيهِ ما يُشْرَعُ في رمضانَ مِنَ الصَّيامِ وقراءةِ القرآنِ ؛ لِيَحْصُلَ التَّأَهُُّبُ لِتَلَقِّيِ رمضانَ وترْتاضَ الثُّفُوسُ بِذَلِكَ على طاعةِ الرَّحْمَنِ .

رَوَيْنَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَنَسٍ ؛ قَالَ : كَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلَ شَعْبَانُ ؛ أَكْبَثُوا عَلَى الْمَصَاحِفِ يَقْرَؤُونَهَا ، وَأَخْرَجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ ؛ تَقْوِيَةً لِلضَّعِيفِ وَالْمَسْكِينِ عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ^(٢) .

وَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ : كَانَ يُقَالُ : شَهْرُ شَعْبَانَ شَهْرُ الْقِرَاءِ .

وَكَانَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ إِذَا دَخَلَ شَعْبَانُ قَالَ : هَذَا شَهْرُ الْقِرَاءِ .

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ قَيْسِ الْمُلَانِيِّ إِذَا دَخَلَ شَعْبَانُ أَغْلَقَ حَانُوتَهُ وَتَفَرَّغَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ .

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ سَهْلٍ : قَالَ شَعْبَانُ : يَا رَبِّ ! جَعَلْتَنِي بَيْنَ شَهْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ فَمَا لِي ؟ قَالَ : جَعَلْتُ فِيكَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ .

يَا مَنْ فَرَطَ فِي الْأَوْقَاتِ الشَّرِيفَةِ وَضَيَّعَهَا وَأَوْدَعَهَا الْأَعْمَالَ السَّيِّئَةَ ، وَبَيَّسَ مَا اسْتَوْدَعَهَا !

مَضَى رَجَبٌ وَمَا أَحْسَنْتَ فِيهِ وَهَذَا شَهْرُ شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ

(١) لَأَنَّهُ مَعَارِضُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ، وَهَذَا بَيْنَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ أَلْزَمَ الْمُؤَخَّرَ الصَّيَامَ وَالْفَدْيَةَ مَعَ ضَعِيفٍ مِنْ وَجْهِهِ : أَوَّلُهَا : أَنَّ الْإِلْزَامَ بِالْفَدْيَةِ تَشْرِيعٌ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ دَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلٍ . وَالثَّانِي : أَنَّ الصَّيَامَ بَعْدَ رَمَضَانَ الثَّانِي سَدَّ الدِّينِ وَقَضَاءُ ؛ فَمَا الْحَاجَةُ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ الرِّبَوِيَّةِ بَعْدَهُ ؟ ! وَالثَّالِثُ : أَنَّ طَرْدَ هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ مِنْ آخِرِ رَمَضَانَيْنِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ فِدْيَتَيْنِ وَمِنْ آخِرِ عَشْرًا يَدْفَعُ عَشْرَ فِدْيَاتٍ . . . وَهَكَذَا دَوَالِيكَ ! فَالْراجِحُ الْمُعْتَمَدُ هُنَا قَوْلُ مَنْ قَالَ : يَقْضِي مَا أَفْطَرَهُ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ أَسَاءَ وَظَلَمَ بِتَأْخِيرِهِ .

(٢) (ضَعِيفٌ) . رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ عَنْ أَنَسٍ ، وَيَزِيدُ ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ .

فِيَا مَنْ ضَيَّعَ الْأَوْقَاتَ جَهْلًا بِحُرْمَتِهَا أَفِقْ وَأَحْذَرْ بَوَارِكُ
فَسَوْفَ تُفَارِقُ اللَّذَاتِ قَهْرًا وَيُخْلِي الْمَوْتُ كَرْهَا مِنْكَ دَارِكُ
تَدَارِكُ مَا اسْتَطَعْتَ مِنَ الْخَطَايَا بِتَوْبَةٍ مُخْلِصٍ وَأَجْعَلْ مَدَارِكُ
عَلَى طَلَبِ السَّلَامَةِ مِنْ جَحِيمٍ فَخَيْرُ ذَوِي الْجَرَائِمِ مَنْ تَدَارِكُ

المجلس الثاني في ذكر نصف شعبان

خَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَهَ وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ: الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِذَا / ١١٩ خ / أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ؛ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى رَمَضَانَ»^(١). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

● وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ فِي الْعَمَلِ بِهِ:

* فَأَمَّا تَصَحُّيْحُهُ؛ فَصَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالطَّحَاوِيُّ وَأَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَأَعْلَمُ وَقَالُوا: هُوَ حَدِيثٌ

(١) (حسن). رواه: عبدالرزاق (٧٣٢٥)، وأبن أبي شيبة (٩٠٢٦)، وأحمد (٤٤٢/٢)، والدارمي (١٧/٢)، وأبن ماجه (٧- الصيام، ٥- النهي أن يتقدّم رمضان، ١/٥٢٨/١٦٥١)، وأبو داود (٨- الصيام، ١٢- كراهية ذلك، ١/٧١٣/٢٣٣٧)، والترمذي (٦- الصوم، ٣٨- كراهية الصوم في النصف، ٣/١١٥/٧٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٢٩١١)، والطحاوي (٨٢/٢)، والعقيلي (٣/٣٥٤)، وأبن حبان (٣٥٨٩) و(٣٥٩١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٨٥٩)، وأبن عدي (١/٢٢٦/٢، ٤٧٦/٢، ٣/١٠٧٣، ٤/١٦١٧، ٥/١٩١٨)، والدارقطني (٢/١٩١)، وأبن حزم في «المحلى» (٧/٢٥، ٢٦)، والبيهقي (٤/٢٠٩)، والخطيب (٨/٤٨)؛ من طرق، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة... رفعه.

قال أبو داود: «قال أحمد: هذا حديث منكر. وكان عبد الرحمن لا يحدث به. قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده أن النبي ﷺ كان يصل شعبان برمضان وقال عن النبي ﷺ خلافه». قال أبو داود: «وليس هذا عندي خلافه، ولم يجئ به غير العلاء عن أبيه». وقال الذهبي: «هذا أغرب ما أتى به العلاء». قلت: العلاء صدوق ربما وهم من رجال مسلم، لكنّه ردّ على من أنكر عليه عند أبي داود وغيره؛ قال: «اللهم إنّ أبي حدّثني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بذلك»، فهذا يدفع الوهم هاهنا، فالسند حسن، وقد قواه الترمذي وأبن حبان والحاكم والطحاوي وأبن عبد البر فيما ذكر أبن رجب، وصحّحه الألباني.

وتوبع العلاء عند أبن عدي (١/٢٢٦) من وجه فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المتهم المتروك.

منكر، منهم عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَالْأَثَرُمُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَمْ يَرَوْا الْعِلَاءَ حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْهُ. وَرَدَّهُ بِحَدِيثِ «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ»؛ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ جَوَازُ التَّقَدُّمِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ^(١). وَقَالَ الْأَثَرُمُ: الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا تُخَالِفُهُ. يُشِيرُ إِلَى أَحَادِيثِ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ شَعْبَانَ كُلَّهُ وَوَصِلِهِ بِرَمَضَانَ وَنَهْيِهِ عَنِ التَّقَدُّمِ عَلَى رَمَضَانَ بِيَوْمَيْنِ، فَصَارَ الْحَدِيثُ حِينَئِذٍ شَاذًا مُخَالَفًا لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: هُوَ مَنْسُوخٌ. وَحَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ. وَقَدْ أَخَذَ بِهِ آخَرُونَ - مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ - وَنَهَوْا عَنِ ابْتِدَاءِ التَّطَوُّعِ بِالصَّيَامِ بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ لَمَنْ لَيْسَ لَهُ عَادَةٌ، وَوَأَفَقَهُمْ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا.

* ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ النَّهْيِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: خَشْيَةٌ أَنْ يُزَادَ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ. وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا فِيمَا بَعْدَ النِّصْفِ، وَإِنَّمَا يُحْتَمَلُ هَذَا فِي التَّقَدُّمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّهْيُّ لِلتَّقْوَى عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ شَفَقَةً أَنْ يُضْعِفَهُ ذَلِكَ عَنْ صِيَامِ رَمَضَانَ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ وَكِيعٍ. وَيُرَدُّ هَذَا صِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ شَعْبَانَ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرُهُ وَوَصْلُهُ بِرَمَضَانَ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الصَّيَامِ بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ.

● فَأَمَّا صِيَامُ يَوْمِ النِّصْفِ مِنْهُ؛ فَغَيْرُ مِنْهِيٍّ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ أَيَّامِ الْبَيْضِ الْغَرِّ الْمُنْدُوبِ إِلَى صِيَامِهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِصِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ بِخُصُوصِهِ؛ فَفِي «سُنَنِ أَبِي مَاجَةَ» بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ: عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ نِصْفِ شَعْبَانَ؛ فَقُومُوا لَيْلَهَا، وَصُومُوا نَهَارَهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ فِيهَا لَغُروبِ الشَّمْسِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ، أَلَا مُسْتَرْزَقٌ فَأَرْزُقَهُ، أَلَا مُبْتَلًى فَأُعَافِيَهُ، أَلَا كَذَّاءٌ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»^(٢).

(١) فِي هَذَا الْمَفْهُومِ نَظَرُ ظَاهِرٍ.

(٢) (مَوْضُوع). رَوَاهُ: الْفَاكَهِيُّ (١٨٣٧)، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٥- الْإِقَامَةُ، ١٩١- لَيْلَةُ النِّصْفِ، ٤٤٤/١)

(١٣٨٨)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الشَّعْبِ» (٣٨٢٢ وَ ٣٨٢٣) وَ«الْفَضَائِلُ» (٣٣)، وَأَبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَاهِيَّاتِ» =

● وفي فضل ليلة نصف شعبان أحاديث أخر متعددة، وقد اختلف فيها، فضعّفها الأكثرون، وصحّح ابن حبان بعضها وخرّجه في «صحيحه».

ومن أمثلها حديث عائشة؛ قالت: فقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فخرّجْتُ، فإذا هو بالبيع رافع رأسه إلى السماء، فقال: «أَكُنْتُ تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله؟». فقلت: يا رسول الله! ظننت أنك أتيت بعض نساءك. فقال: «إن الله [تبارك وتعالى] ينزل ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيغفر لأكثر من عدد شعر غنم كلب»^(١). خرّجه

= (٩٢٣)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٨٣٣)، والمزي في «التهذيب» (١٠٧/٣٣)؛ من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبدالله بن جعفر، عن أبيه، عن علي... رفعه. قال البوصيري: «إسناده ضعيف لضعف ابن أبي سبرة، وأسمه أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة، قال فيه أحمد وابن معين: يضع الحديث». قلت: وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى كما استظهر العسقلاني في «التهذيب»، وهو متروك متهم. فالسند ساقط، وقد وهّاه ابن الجوزي، وضعّفه المنذري والبوصيري، وقال العراقي: «باطل»، وقال الألباني: «موضوع السند».

(١) (ضعيف). رواه: ابن أبي شيبه (٢٩٨٤٩)، وإسحاق في «المسند» (٨٥٠/٣٢٧/٢)، ٩٧٩/٣، ١٧٠٠ و ١٧٠١، وأحمد (٢٣٨/٦)، وعبد بن حميد (١٥٠٩)، وابن ماجه (الموضع السابق، ١٣٨٩)، والترمذي (٦- الصوم، ٣٩- ليلة النصف، ٣/١١٦/٧٣٩)، والدارقطني في «الترغيب» (٨٩-٩١)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٧٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٢٤ و ٣٨٢٦) و«الفضائل» (٣٧)، والبخاري في «السنن» (٩٩٢)، وابن الجوزي في «الواهبيات» (٩١٥ و ٩١٨)؛ من طريقين قويتين، عن الحجاج بن أرطاة، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة... رفعته. قال الترمذي: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه». قلت: وإياه علل: أولاهما: أن الحجاج كثير الخطأ لئّن الحديث. والثانية: أنه كثير التدليس، وقد عنعن، على أن البخاري قال: «لم يسمع من يحيى». والثالثة: أن فيه أنقطاعاً آخر، فقد قال البخاري: «يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة». والرابعة: أن البيهقي رواه في «الشعب» (٣٨٢٥) من وجه قويّ عن الحجاج عن يحيى مرسلًا وقال: «المحفوظ هذا الحديث من حديث الحجاج بن أرطاة عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا». والخامسة: أن فيه خلافاً أشار إليه الدارقطني بقوله: «روي من وجوه، وإسناده مضطرب غير ثابت».

ورواه الفاكهي في «مكة» (١٨٣٩) من طريق عمار بن عمرو بن هاشم الجني، عن أبيه، عن الحجاج، عن مكحول، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عائشة... رفعته. وعمار وعمره ضعيفان، وقد خالفا رواية الثقات عن الحجاج، وهذا حدّ النكارة.

ورواه الإسماعيلي في «شيوخه» (٧١/٤٠٧/١) من طريق الشعبي، عن عروة، عن عائشة. لكن في طريقه عباد بن أحمد بن عبد الرحمن العزمي متروك، وعمّه وجدّه لم أعرفهما.

وروى البيهقي في «الفضائل» (٣٥) معناه من طريق النضر بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة. لكن النضر متروك.

ورواه البيهقي في «الشعب» (٣٨٣٧) عن وهيب المكي عن أبي رهم عن عائشة. لكن من طريق محمد =

الإمام أحمدُ والتِّرْمِذِيُّ وأَبْنُ مَاجَةَ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ضَعَّفَهُ.

وَخَرَجَ أَبُو مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَطَّلِعُ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَيَغْفِرُ لَجَمِيعِ خَلْقِهِ؛ إِلَّا لِمَشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ»^(١).

= بن عيسى بن حَبَّان المدائني متروك، عن سلام بن سليمان المدائني ضعيف، عن سلام الطويل متروك، وأبو رهم ما عرفته، وظاهر السند الانقطاع، وقد ضَعَفَهُ البيهقي.

وروى البيهقي معناه في «فضائل الأوقات» (٣٦) من طريق أنس عن عائشة. لكن في الطريق إلى أنس سعد بن عبد الكريم متهم، وأبو النعمان السعدي ما عرفته.

ورواه إسحاق (١٧٠٢/٣) من طريق ضعيفة عن الوضين بن عطاء عن النبي ﷺ. وهذا ساقط لضعف الطريق إلى الوضين، ولين الوضين في نفسه، ولإعضاله.

وجملة القول أن عمدة طرق هذا المتن هي الطريق الأولى، وهي ضعيفة بل واهية، والطرق التي تليها ساقطة لا تصلح لصالحة، فأجتماعها لا يزحزح هذا المتن عن الضعف، ولذلك ضَعَفَهُ البخاري والتِّرْمِذِيُّ والدارقطني والبيهقي والبعثي وأَبْنُ الجوزي والألباني.

(١) (صحيح بشواهد). رواه: أَبْنُ مَاجَةَ (٥- إقامة الصلاة، ١٩١- ليلة النصف من شعبان، ١/٤٤٥).

(١٣٩٠/)، وأَبْنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السنة» (٥١٠)، والطبراني (٣٠٩/٩- تهذيب الكمال)، والدارقطني في «النزول» (٩٤)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٦٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٤) و«فضائل الأوقات» (٣٨)، وأَبْنُ الجوزي في «الواحيات» (٩٢٢)، والمزني في «التهذيب» (٣٠٩/٩)؛ من طريق أَبْنِ لِهَيْعَةَ، (قال مرة: عن الزبير بن سليم، ومرة: عن الضحَّاك بن أيمن، ومرة: عن الربيع بن سليمان)، عن الضحَّاك بن عبد الرحمن بن عرزم، [عن أبيه]، سمعت أبا موسى... رفعه.

وهذا سند واه فيه علل: أشار إلى أولها البوصيري بقوله: «إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة». والثانية: أنه اضطرب في شيوخه فيه على ثلاثة مجاهيل، وإن كنت أرجح أن الربيع بن سليمان محرّف عن الزبير بن سليم. والثالثة: أن عبد الرحمن بن عرزم مجهول إن أثبت والسند منقطع إن أسقط كما فعل بعض الرواة. فالسند واه لكن بغير متهم ولا متروك، فيتأهل ليتنفع بالشواهد إذا تكاثرت كما هو الحال هنا.

* وله شاهد رواه: الفاكهي في «مكة» (١٨٣٨)، والدارمي في «الجهمية» (١٣٦)، وأَبْنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السنة» (٥٠٩)، والبرزاري (٨٠ و٨٠م)، وأَبْنُ خَزِيمَةَ في «التوحيد» (ص ١٣٦)، والعقيلي (٢٩/٣)، وأَبْنُ عَدِيٍّ (١٩٤٦/٥)، وأَبُو الشَّيْخِ في «الطبقات» (١٤٩/٢)، والدارقطني في «النزول» (٧٥ و٧٦)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٥٠)، وأَبُو نَعِيمٍ في «أصبهان» (٢/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٢٧-٣٨٢٩)، والبعثي في «التفسير» (١١١/٥) و«السنة» (٩٩٣)، وأَبْنُ الجوزي في «الواحيات» (٩١٦)؛ من طريق عبد الملك بن عبد الملك من ولد أَبْنِ حَمِيدٍ، عن مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد، عن أبيه أو عمه، [عن أبي بكر]... رفعه. وهذا سند واه: عبد الملك ومصعب مجهولان، وقد تردّد القاسم بين أبيه وعمه، فإن كان المحفوظ أباه؛ فروايته عن أبي بكر مرسلة.

* وله شاهد رواه: الفاكهي في «مكة» (١٨٣٩) من طريق كثير بن مرة، والطبراني في «الدعاء» (٦٠٦) والدارقطني في «النزول» (٩٢) والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٨) وأَبْنُ الجوزي في «الواحيات» (٩١٧) من طريق=

= عروة بن الزبير، وأبن الجوزي في «الواحيات» (٩١٩) من طريق أبن أبي مليكة، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٧) من طريق أبي رهم، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٥) من طريق العلاء بن الحارث؛ خمستهم عن عائشة... رفعته. فأما طريق كثير بن مرة؛ فسيأتيك أنها منكرة جمعت الضعف إلى المخالفة عند الكلام في حديث معاذ الآتي قريباً. وأما طريق عروة؛ ففيها عمرو بن هاشم البيروتي هو أقرب إلى الضعف وسليمان بن أبي كريمة منكر الحديث. وأما طريق أبن أبي مليكة؛ ففيها عطاء بن عجلان متهم. وأما طريق أبي رهم؛ ففيها سلام بن سليمان المدائني ضعيف وسلام الطويل متروك وأبو رهم ما عرفته. وأما الطريق إلى العلاء بن الحارث؛ فلا بأس بها، ولكن أبن الحارث لم يلحق عائشة، ولذلك قال المنذري: «مرسل جيد، ويحتمل أن يكون العلاء أخذه من مكحول». قلت: لأن العلاء من الرواة عن مكحول، وقد أشتهر هذا الحديث عن مكحول كما سيأتي، فأحتمل أن يكون العلاء تلقاه عنه ثم أرسله راجح، لكنه على أي الحالين يبقى أصلاً صالحاً للتقوى من حديث عائشة ويتشمله من الضعف الشديد الذي في الطرق الأخرى، ولا سيما أن حديث عائشة المطول الضعيف المتقدم أنفاً يشهد لمعناه بل ولللفظه في بعض سياقاته.

* وله شاهد رواه البزار (٢٠٤٦- كشف)، والخطيب في «التاريخ» (٢٨٥/١٤)، وأبن الجوزي في «الواحيات» (٩٢١)؛ من طريق قوية، عن هشام بن عبد الرحمن (أو: أبن عبد الملك) الكوفي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... رفعه. قال البزار: «لم يتابع هشام على هذا». وقال الهيثمي (٦٨/٨): «هشام بن عبد الرحمن لم أعرفه، وبقيته رجاله ثقات».

* وله شاهد رواه البزار (٢٠٤٨- كشف) من طريق أبن لهيعة، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبادة بن نسي، عن كثير بن مرة، عن عوف بن مالك... رفعه. وهذا منكر فيه علل ثلاث: أشار الهيثمي (٦٨/٨) إلى الأولى والثانية بقوله: «فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وثقه أحمد بن صالح وضعفه جمهور الأئمة، وأبن لهيعة لين، وبقيته رجاله ثقات». ولذلك قال العسقلاني: «إسناد ضعيف». والثالثة: أنه روي من أوجه قوية عن كثير بن مرة موقوفاً ومرسلاً، وهذا هو المعروف عنه، والرفع منكر.

* وله شاهد موقوف على عطاء بن يسار عند اللالكائي (٧٦٩) بسند جيد، وله حكم الإرسال.

* وله شاهد فيه لين من حديث عبدالله بن عمرو يأتي بعده.

* وآخر من حديث معاذ يأتي بعده.

* وآخر من حديث عثمان بن أبي العاص يأتي بعده.

* وجاء هذا اللفظ أيضاً في بعض سياقات حديث عليّ الموضوع المتقدم.

فهذه أسانيد عدة، لا يخلو شيء منها من ضعف بأنقطاع أو إرسال أو جهالة أو سوء حفظ، وبعضها وإه، لكنها سليمة من المتروكين والمتهمين إلا حديث عليّ الأخير، فحريّ بأجتماعها أن يشدها ويتشملها من ضعفها ويصتححها أو يحسنها على الأقل. وقد مال العقيلي والدارقطني وأبن الجوزي إلى أنه لا يثبت في الباب حديث، وهو حق كما رأيت، لكن هذا لا يعني أن اجتماع الضعاف غير ثابت، وقد قوى الرواية في هذا الباب البزار وأبن حبان والبيهقي والمنذري والهيثمي والألباني. والله أعلم.

* تنبيه: جاءت أغلب مفردات هذا المتن وأقوى أسانيده بلفظ: «يطلع الله إلى عباده ليلة النصف...»، وجاء في أحيان قليلة وأسانيد واهية «ينزل الله ليلة النصف...»، ولذلك فاللفظ الأول هو

وخرَجَ الإمامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَطَّلِعُ إِلَى خَلْقِهِ لَيْلَةَ النَّصْفِ /خ/ ١٢٠/ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِعِبَادِهِ؛ إِلَّا أَثْنَيْنِ؛ مِشَاحْنُ أَوْ قَاتِلُ نَفْسٍ»^(١).

وخرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعاً^(٢).

= المحفوظ أو المعروف في هذا المتن واللفظ الثاني بين الشذوذ والنكارة. والله أعلم.

(١) (صحيح بشواهده إلا ذكر قاتل النفس فمكرر). رواه أحمد (١٧٦/٢) من طريق أبي لهيعة، وأبن حنبل في «حديثه» (١١٤٤- صحيحة) من طريق رشدين بن سعد؛ كلاهما عن حبي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن ابن عمرو... رفعه.

قال المنذري: «إسناد لين». وقال الهيثمي (٦٨/٨): «فيه ابن لهيعة وهو لين الحديث، وبقية رجاله وثقوا». قلت: ابن لهيعة توبع كما ترى، لكن تبقى العلة في حبي؛ فإن فيه ليلاً لا يطمئن القلب معه لتحسين حديثه، ولا سيما أنه تفرد بذكر «قاتل النفس» في سياق ليلة النصف من شعبان ولم يتابعه عليه أحد فيما أعلم، فهذه اللفظة من مناكيره التي حذر منها أحمد والبخاري وغيرهما.

نعم؛ لبقية السياق شواهد يصح بها تقدم أكثرها وسيأتي بعضها قريباً.

(٢) (صحيح بشواهده). رواه مكحول الشامي وأختلف عليه فيه على أوجه: روى أولها: الفاكهي في «مكة» (١٨٣٩) من طريق عمار بن عمرو بن هاشم الجني، عن أبيه، عن حجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن عائشة... رفعته. وعمار وأبوه ضعيفان، وحجاج كثير الخطأ والتدليس وقد عنعن. وروى الثاني: ابن أبي عاصم في «السنّة» (٥١١)، وابن أبي شيبة في «العرش» (٨٧)، وابن قانع (١٦٠/١)، وابن حبان (٥٦٦٥)، والدارقطني في «النزول» (٧٨-٨١)، والطبراني (٢٢٣/٢٢) ٥٩٠ و٥٩٣، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٦٠)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٢ و٦٦٢٨)، وابن الجوزي في «الواحيات» (٩٢٠)؛ من طريق الأحوص بن حكيم، (قال مرة: عن مهاصر بن حبيب، ومرة: عن حبيب بن صهيب)، [عن مكحول]، عن أبي ثعلبة الخشني... رفعه. قال الهيثمي (٦٨/٨): «فيه الأحوص بن حكيم وهو ضعيف». قلت: وحبيب ما وقفت له على ترجمة. وروى الثالث: الطبراني في «الكبير» (٢٠/١٠٨/٢١٥) و«الأوسط» (٦٧٧٢)، و«الشاميين» (٢٠٣)، والدارقطني في «النزول» (٧٧) و«العلل» (٩٧٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩١/٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٣)، وابن عساكر؛ من طريقين إحداهما قوية، عن مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ... رفعه. قال الدارقطني: «غير محفوظ». قلت: يريد أن المحفوظ هو الإرسال لا الوصل على طريقة المتقدمين في الترجيح، وأما على طريقة ابن الصلاح وغيره فالوصل زيادة ثقة، لكن العلة القادحة هنا هي أن رواية مكحول عن مالك بن يخامر مرسله. ولذلك أكتفى الهيثمي (٦٨/٨) بقوله: «رجالهم ثقات». وروى الرابع: اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٧٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٠)؛ من طريقين قويتين، عن مكحول... به موقوفاً. وله حكم الإرسال. وروى الخامس: عبد الرزاق (٧٩٢٣) و٧٩٢٤، وابن أبي شيبة (٢٩٨٥٠)، والدارقطني في «النزول» (٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣١)؛ من أوجه يقوئ بعضها بعضاً، عن مكحول، عن كثير بن مرة... به موقوفاً ومرسلاً. وله حكم الإرسال في كل حال. وتابع خالد بن معدان مكحولاً فرواه عن كثير مرسلاً عند الحارث (٣٣٨- هيثمي) بسند جيد.

وَيُرَوَّى مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ مَرْفُوعًا: «إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ نَادَى مُنَادٍ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيَهُ؟ فَلَا يَسْأَلُ أَحَدٌ شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيَ؛ إِلَّا زَانِيَةً بَفَرَجِهَا أَوْ مُشْرَكًا»^(١).

وفي البابِ أَحَادِيثُ أُخِرُ فِيهَا ضَعْفٌ^(٢).

وَيُرَوَّى عَنْ نَوْفٍ الْبِكَالِيِّ؛ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَكْثَرَ الْخُرُوجَ فِيهَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: إِنَّ دَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّاعَةِ، فَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ السَّاعَةَ مَا دَعَا إِلَهُ أَحَدٌ إِلَّا أَجَابَهُ، وَلَا أَسْتَغْفِرُ^[ه] أَحَدًا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ إِلَّا غَفَرَ لَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ عَشَّارًا أَوْ سَاحِرًا أَوْ شَاعِرًا أَوْ كَاهِنًا أَوْ عَرِيفًا أَوْ شَرْطِيًّا أَوْ جَابِيًّا أَوْ صَاحِبَ كُوبَةٍ أَوْ عُرْطُبَةٍ (قَالَ نَوْفٌ: الْكُوبَةُ الطَّبْلُ، وَالْعُرْطُبَةُ الطُّنْبُورُ). اللَّهُمَّ! رَبَّ دَاوُودَ! أَعْفِرْ لِمَنْ دَعَاكَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَلِمَنْ أَسْتَغْفِرُكَ فِيهَا^(٣).

= فالوجهان الأولان منكران جمعا للضعف إلى المخالفة. والثلاثة التالية يمكن الجمع بينها بأن مكحولاً كان يختصر فيقفه تارة ويرسله أو يرويه عن كثير مرسلأ أو معاذ موصولاً تارات أخرى. ولا يبعد أن يكون مكحول تلقاه عن كثير عن معاذ فدلّسه عن معاذ، لكن يبقى هذا في باب الظن، وأما الواقع الملموس فيفيد أن اجتماع الأوجه الثلاثة الأخيرة لا يزحزح حديث مكحول عن الضعف بإرسال أو انقطاع. لكن الشواهد المتقدمة والتالية تشد هذا المرسل أو المنقطع وتصحّحه.

(١) (ضعيف بهذا السياق). رواه: الخرائطي في «المساوي» (٤٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٣٦) و«الفضائل» (٣٤)؛ من طريق مرحوم بن عبدالعزيز، عن داوود بن عبدالرحمن، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص... رفعه.

وهذا ضعيف من وجوه: أولها: أنهم تكلموا في رواية هشام عن الحسن خاصة وأنها مرسله. والثاني: أن الحسن عنعن على تدليسه وترجيحهم عدم سماعه من عثمان. والثالث: أن الحديث روي عن عثمان بن أبي العاص عند: أحمد (٢٢/٤ و٢١٨)، وأبن خزيمة في «التوحيد» (ص ١٣٥)، وأبن قانع (٢/٣٨٨/٩٤١)، والطبراني في «الكبير» (٩/٥٤/٨٣٧١ و٨٣٧٣ و٨٣٧٤ و٨٣٧٥) و«الأوسط» (٢٧٩٠)، وأبن عدي، وغيرهم؛ من أوجه بعضها صحيح لذاته بلفظ: «تفتح أبواب السماء نصف الليل فينادي مناد... إلا زانية تسعى بفرجها أو عشَّارًا»، وليس في شيء منها ذكر ليلة النصف من شعبان ولا المشرک، فالظاهر أنه دخل حديث في حديث على هشام أو الذي دلّسه عنه. والرابع: أنه مخالف لجمهرة الأحاديث المتقدمة الواردة في ليلة شعبان، فليس في شيء منها ذكر الزانية.

(٢) وقد تقدم ذكر أكثرها في شواهد الأحاديث المتقدمة.

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/٧٩، ٦/٥٣) بسند مسلسل بالمجاهيل ومتن ظاهره أنه من قصص =

● **وليلة النصف من شعبان** كان التابعون من أهل الشام كخالد بن معدان ومكحول ولقمان بن عامر وغيرهم يُعظمونها ويَجْتَهِدُونَ فيها في العبادة، وعنهم أخذ النَّاسُ فضلها وتعظيمها، وقد قيل: إِنَّهُ بَلَغَهُمْ فِي ذَلِكَ آثَارُ إِسْرَائِيلِيَّة^(١). فلَمَّا أَشْتَهَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي الْبِلْدَانِ؛ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ مِنْهُمْ وَوَأَفَقَهُمْ^(٢) عَلَى تَعْظِيمِهَا - مِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ عِبَادِ [أهل] البصرة وغيرهم -، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ - مِنْهُمْ عَطَاءُ وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَهْرٍ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ - وَقَالُوا: ذَلِكَ كُلُّهُ بَدْعَةٌ.

وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ أَهْلِ الشَّامِ فِي صِفَةِ إِحْيَائِهَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِحْيَاؤها جَمَاعَةً فِي الْمَسَاجِدِ، كَانَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ وَلُقْمَانُ بْنُ عَامِرٍ وَغَيْرُهُمَا يَلْبَسُونَ فِيهَا أَحْسَنَ ثِيَابِهِمْ وَيَتَبَخَّرُونَ وَيَكْتَحِلُونَ وَيَقُومُونَ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَتَهُمْ تِلْكَ، وَوَأَفَقَهُمْ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ فِي قِيَامِهَا فِي الْمَسَاجِدِ جَمَاعَةً: لَيْسَ ذَلِكَ بِبَدْعَةٍ. نَقَلَهُ عَنْهُ حَرْبُ الْكِرْمَانِيِّ فِي «مَسَائِلِهِ».

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ الْاجْتِمَاعُ لَهَا^(٣) فِي الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ وَالْقَصَصِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ فِيهَا بِخَاصَّةٍ نَفْسِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ إِمَامِ أَهْلِ الشَّامِ وَفَقِيهِهِمْ [وَعَالِمِهِمْ]. وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ بِالْبَصْرَةِ: عَلَيْكَ بِأَرْبَعِ لَيَالٍ مِنَ السَّنَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُفْرِغُ فِيهِنَّ الرَّحْمَةَ إِفْرَاقًا: أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَلَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ، وَلَيْلَةَ الْأَضْحَى. وَفِي صَحِّحَتِهِ عَنْهُ نَظْرٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلَّغْنَا أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ فِي خَمْسِ لَيَالٍ: لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَأَوَّلَ رَجَبٍ، وَنِصْفِ شَعْبَانَ. قَالَ: وَأُسْتَحَبُّ كُلُّ مَا حَكَيْتُ فِي هَذِهِ

= أهل الكتاب، وليس عنده ذكر ليلة النصف من شعبان، فالغالب أنه من كلام نوف، ثم أسنده أولئك

المجاهيل إلى عليٍّ سهواً أو عمداً! وما أكثر ما كُذِبَ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ!

(١) والأثر المتقدم أنفاً يدل على أن هذا القول ليس بعيداً عن الصواب.

(٢) في خ: «من قبله ومنهم من وافقهم!» والصواب ما أثبتته من م و ن و ط.

(٣) في م و ن و ط: «الاجتماع فيها»، والأولى ما أثبتته من خ.

الليالي.

ولا يُعْرَفُ لِلإمام أَحْمَدَ كَلَامٌ فِي لَيْلَةِ نَصْفِ شَعْبَانَ. وَيُخْرَجُ فِي اسْتِحْبَابِ قِيَامِهَا عَنْهُ رَوَاتَانِ مِنَ الرُّوَاتَيْنِ عَنْهُ فِي قِيَامِ / خ ١٢١ / لَيْلَةِ الْعِيدِ؛ فَإِنَّهُ فِي رَوَايَةٍ لَمْ يَسْتَحَبَّ قِيَامَهَا جَمَاعَةً لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَاسْتَحَبَّهَا فِي رَوَايَةٍ لِفَعْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ^(١) لَذَلِكَ، وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ. فَكَذَلِكَ قِيَامُ لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ، وَثَبَّتَ فِيهَا عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْ أَعْيَانِ فُقَهَاءِ [أَهْلِ] الشَّامِ^(٢).

وَرَوَى عَنْ كَعْبٍ؛ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَأْمُرُهَا أَنْ تَتَزَيَّنَ، وَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْتَقَ فِي لَيْلَتِكَ هَذِهِ عَدَدَ نَجُومِ السَّمَاءِ وَعَدَدَ أَيَّامِ الدُّنْيَا وَلِيَالِيهَا وَعَدَدَ وَرَقِ الشَّجَرِ وَزِنَةَ الْجِبَالِ وَعَدَدَ الرِّمَالِ^(٣). وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ

(١) فِي خ وَم وَن: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدِ الْأَسْوَدِ!» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ. وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ، وَقَدْ كَانَ يَقُومُ لَيْلَةَ الْفِطْرِ بِالنَّاسِ، رَوَاهُ عَنْهُ أَبِي نَبِيٍّ شَيْبَةَ (٧٧٣٤).

(٢) تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ الَّذِي صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ غَيْرُهُ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يَطَّلِعُ عَلَى عِبَادِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ جَمِيعًا إِلَّا مُشْرِكًا أَوْ مُشَاحِنًا. وَعَلَيْهِ؛ فَقَدْ اخْتَصَّ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى هَذِهِ النِّعْمَةُ الْجَزِيلَةُ وَالْهَبَةُ الْجَلِيلَةُ بِأَهْلِ التَّوْحِيدِ الْقَوِيمِ وَالْقَلْبِ السَّلِيمِ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِهَا أَهْلُ الصِّيَامِ وَالْقِيَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصَّالِحَاتِ. وَمِنْ هُنَا رَأَيْنَا النَّبِيَّ الْكَرِيمَ الرَّؤُوفَ الرَّحِيمَ بِالْمُؤْمِنِينَ الْحَرِيسَ عَلَى دِلَالَتِهِمْ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ لَا يَأْمُرُهُمْ بِقِيَامِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَلَا بِصِيَامِ نَهَارِهَا، بَلْ وَلَا يَفْعَلُهُ فِي نَفْسِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَرْضَاةِ الرَّبِّ تَعَالَى وَأَحْرَصُهُمْ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ فِيهَا مَا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي سَائِرِ اللَّيَالِي. وَعَلَى هَذَا النَّهْجِ سَارَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، فَلَمْ يَصَحَّ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ عَنِ بَهْذِهِ اللَّيْلَةِ عَنَاءٌ خَاصَّةٌ بِقِيَامِ أَوْ عَنِ نَهَارِهَا بِصِيَامِ. ثُمَّ جَاءَ بَعْضُ الْجَلَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ فَاسْتَحَبُّوا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَصِيَامَ نَهَارِهَا، وَظَلَّ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ مِنْهُمْ مُسْتَمْسِكِينَ بِمَنْهَجِ سُلُفِهِمْ مِنَ الْأَصْحَابِ، بَلْ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ بِكَرَاهَةِ تَخْصِيصِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ بِصِيَامٍ وَتَخْصِيصِ نَهَارِهَا بِقِيَامٍ. ثُمَّ نَبَتَ نَوَابِتُ لَا يَرُوي ظَمَاهُمْ إِلَّا مَخَالَفَةُ السَّنَةِ وَلَا يَشْفِي غَلِيلَهُمْ إِلَّا التَّقَدُّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَتَعَلَّقُوا بِأَجْتِهَادَاتِ أُولَئِكَ الْجَلَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ أَصْحَابُ الْأَجْرِ الْوَاحِدِ، وَنَبَذُوا مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَجْمَعِينَ وَالسَّوَادَ الْأَعْظَمَ مِنَ التَّابِعِينَ وَاتَّخَذُوهُ وَرَاءَهُمْ ظَهْرِيًّا، فَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِمْ أَنَّ اسْتِحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ وَشَغَلَهُمْ بِالصِّيَامِ وَالْقِيَامِ وَأَنَسَاهُمْ تَطْهِيرَ قُلُوبِهِمْ مِنْ عِلَاقِ الشُّرْكِ وَالْغُلِّ وَالْحَقْدِ... فَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى ذَلِكَ إِلَّا نَادِرًا، فَكَانُوا مِنَ الْمَحْرُومِينَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ الْعَظِيمَةِ جَزَاءً وَفَاقًا.

(٣) لَعَلَّ هَذَا أَضْعَافُ عَدَدِ الْبَشَرِ مِنْ لَدُنْ آدَمَ حَتَّى قِيَامِ السَّاعَةِ! فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى هَذِهِ الْمُرُويَّاتِ

الَّتِي مَا لَهَا خَطَأٌ وَلَا زَمَامٌ.

عطاء بن يسار؛ قال: ما من ليلة بعد ليلة القدر أفضل من ليلة نصف شعبان، ينزل الله عز وجل إلى السماء الدنيا فيغفر لعباده كلهم إلا لمشرك أو مشاحن أو قاطع رحم.

فيا من أعتق فيها من النار! هنيئاً لك هذه المنحة الجسيمة. ويا أيها المردود فيها! جبر الله مصيبتك فإنها مصيبة عظيمة.

بَكَيْتُ عَلَى نَفْسِي وَحَقِّي أَنْ أَبْكِي
لَئِنْ قُلْتُ إِنِّي فِي صَنِيعِي مُحْسِنٌ
لِيَالِي شَعْبَانَ وَلَيْلَةَ نِصْفِهِ
وَحَقِّي [لِـ]عُمْرِي^(١) أَنْ أُدِيمَ تَضَرُّعِي
وَمَا أَنَا مِنْ تَضْيِيعِ عُمْرِي فِي شَكٍّ
فَإِنِّي فِي قَوْلِي لِذَلِكَ ذُو إِفْكَ
بِأَيَّةِ حَالٍ قَدْ تُنَزَّلُ فِي صَكِّي^(١)
لَعَلَّ إِلَهَ الْخَلْقِ يَسْمَحُ بِالْفَكِّ

● فينبغي للمؤمن أن يتفرغ في تلك الليلة لذكر الله تعالى ودعائه بغفران الذنوب وستر العيوب وتفريج الكروب، وأن يقدم على ذلك التوبة؛ فإن الله يتوب فيها على من يتوب.

فَقُمَ لَيْلَةَ النِّصْفِ الشَّرِيفِ مُصَلِّياً
فَكَمْ مِنْ فَتَى قَدْ بَاتَ فِي النِّصْفِ غَافِلاً
فَبَادِرْ بِفِعْلِ الْخَيْرِ قَبْلَ انْقِضَائِهِ
وَصُمْ يَوْمَهَا لِلَّهِ وَأَعْظَمُ رَجَاءً^(٣)
فَاشْرَفُ هَذَا الشَّهْرِ لَيْلَةَ نِصْفِهِ
وَقَدْ نُسِخَتْ فِيهِ صَحِيفَةُ حَتْفِهِ
وَحَازِرُ هُجُومِ الْمَوْتِ فِيهِ بِصَرْفِهِ
لِتُظْفَرَ عِنْدَ الْكَرْبِ مِنْهُ بِلُطْفِهِ^(٤)

ويتعين على المسلم أن يتجنب الذنوب التي تمنع من المغفرة وقبول الدعاء في تلك الليلة. وقد روي أنها: الشرك، وقتل النفس، والزنى^(٥). وهذه الثلاثة أعظم الذنوب عند الله عز وجل، كما في حديث ابن مسعود المتفق على صحته؛ أنه سأل

(١) صكي: صحيفتي. والمعنى: كيف ستكتب هذه الليالي في صحيفتي؟ هل سيكتب لي فيها توبة ومغفرة أو سأكون من الخاسرين؟ نسأل الله العافية.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها الوزن والسياق.

(٣) في ن وحاشية خ: «في النصف آمناً... لله وأحسن رجاء».

(٤) تقدم لك أن تجريد التوحيد لله وتجريد الاتباع لنبه ﷺ وسلامة الصدر للمؤمنين هي أعظم

أسباب الفوز في هذه الليلة وأن اختصاصها بقيام واختصاص نهارها بصيام غير مشروع.

(٥) الروايات الواردة في قتل النفس ضعيفة والواردة في الزنى ساقطة، لكن من المعلوم أن الإصرار

على مثل هذه الكبائر من أعظم أسباب إعراض الله عن العبد وخروجه في تلك الليلة بائراً خاسراً.

النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨] (١).

وَمِنَ الذُّنُوبِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْمَغْفِرَةِ أَيْضًا الشَّحْنَاءُ، وَهِيَ حَقْدُ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ بَغْضًا لَهُ لَهْوَى نَفْسِهِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ أَيْضًا مِنَ الْمَغْفِرَةِ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، يُقَالُ: أَنْظَرُوا هَذِينَ حَتَّى يَصْطَلِحَا».

وقد/خ ١٢٢/ فَرَسَ الْأَوْزَاعِيُّ هَذِهِ الشَّحْنَاءَ الْمَانِعَةَ بِالَّذِي فِي قَلْبِهِ شَحْنَاءٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذِهِ الشَّحْنَاءَ أَعْظَمُ جَرْمًا مِنْ مَشَاحِنَةِ الْأَقْرَانِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا. وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْمَشَاحِنُ كُلُّ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ فَارَقَ عَلَيْهِ [ل] الْأُمَّةَ. وَكَذَا قَالَ أَبُو نُؤْبَانَ: الْمَشَاحِنُ هُوَ: التَّارُكُ لِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، الطَّاعِنُ عَلَى أُمَّتِهِ، السَّافِكُ دِمَاءَهُمْ (٣).

وهذه الشَّحْنَاءُ - أعني: شَحْنَاءَ الْبِدْعَةِ - تَوْجِبُ الطَّعْنَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَسْتَحْلِلَ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ، كَبَدْعِ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَنَحْوِهِمْ. فَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ: سَلَامَةُ الصَّدْرِ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّحْنَاءِ كُلِّهَا، وَأَفْضَلُهَا السَّلَامَةُ مِنْ شَحْنَاءِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ الَّتِي تَقْتَضِي الطَّعْنَ عَلَى سَلَفِ الْأُمَّةِ وَبَغْضِهِمْ وَالْحَقْدَ عَلَيْهِمْ وَاعْتِقَادَ تَكْفِيرِهِمْ أَوْ تَبْدِيعِهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ، ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ سَلَامَةُ الْقَلْبِ مِنَ الشَّحْنَاءِ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ وَإِرَادَةُ الْخَيْرِ لَهُمْ وَنَصِيحَتُهُمْ وَأَنْ يُحِبَّ لَهُمْ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.

(١) البخاري (٦٥- التفسير، ٢- سورة البقرة، ٣- فلا تجعلوا لله أندادًا، ٨/ ١٦٣/ ٤٤٧٧)، ومسلم

(١- الإيمان، ٣٧- الشرك أفبح الذنوب، ١/ ٩٠/ ٨٦).

(٢) (٤٥- البر، ١١- النهي عن الشحنة، ٤/ ١٩٨٧/ ٢٥٦٥).

(٣) لا ريب أن هؤلاء جميعًا أولى الخلق بقلب المشاحن وأعظم جرماً من مشاحنة الأقران، لكن

قصر الشحنة عليهم لا يخلو من نظر.

وقد وَصَفَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ عَمُومًا بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وفي «المسند»: عن أنس؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: «يَطْلُعُ عَلَيْكُمُ الْآنَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَيَطْلُعُ رَجُلٌ وَاحِدٌ. فَاسْتَصَافَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، فَنَامَ عِنْدَهُ ثَلَاثًا لِيَنْظُرَ عَمَلَهُ، فَلَمْ يَرْ لَهُ فِي بَيْتِهِ كَثِيرَ عَمَلٍ، فَأَخْبَرَهُ بِالْحَالِ، فَقَالَ لَهُ: هُوَ مَا تَرَى؛ إِلَّا أَنِّي أُبَيِّتُ وَلَيْسَ فِي قَلْبِي شَيْءٌ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: بِهَذَا بَلَغَ مَا بَلَغَ^(١).

وفي «سنن ابن ماجه»: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «[كُلُّ] مَخْمُومٍ الْقَلْبِ صَدُوقٍ اللِّسَانِ». قالوا: صَدُوقُ اللِّسَانِ نَعْرِفُهُ، فَمَا مَخْمُومُ الْقَلْبِ؟ قَالَ: «هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ الَّذِي لَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا بَغْيٍ وَلَا غِلٍّ وَلَا حَسَدٍ»^(٢).

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ سَلَامَةُ الصُّدُورِ وَسَخَاوَةُ الثُّفُوسِ وَالنَّصِيحَةُ لِلْأُمَّةِ. وَبِهَذِهِ الْخَصَالِ بَلَغَ مَنْ بَلَغَ لَا بِكَثْرَةِ الْجَاهِدِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ.

(١) (صحيح). رواه: معمر في «الجامع» (٢٠٥٥٩)، وأبن المبارك في «الزهد» (٦٩٤)، وأحمد (١٦٦/٣)، وعبد بن حميد (١١٥٩)، والبرزاري (١٩٨١- كشف)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٦٩٩) و«اليوم واللييلة» (٨٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (٦٦٠٥)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (١٢١/٦)، والبخاري في «السنن» (٣٥٣٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (١١٠٨ و ٢٢٤٧)، والسمعاني في «الإملاء والاستملاء» (ص ١٢٢)؛ من طرق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس... رفعه.

قال المنذري: «إسناد على شرط البخاري ومسلم». وصححه أبن كثير. وقال الهيثمي (٨٢/٨): «رجال الصحيح».. قلت: لكن جاء عند البيهقي في «الشعب» (٦٦٠٦) عن الزهري، ثني من لا أتهم، عن أنس... رفعه! ولا يضره لأمرين: أولهما: ضعف هذا الطريق وأنقطاعها. والآخر: أن الزهري صرح بالإخبار عند البيهقي في «الشعب» (٦٦٠٥)، فلو صحت الطريق الأخرى؛ فالأمر محمول على أنه سمعه من أنس مباشرة وبواسطة، فكيف والطريق الأخرى غير صحيحة!؟

(٢) (صحيح). رواه: الفسوي (٥٢٣/٢)، وأبن ماجه (٣٧- الزهد، ٢٤- في الورع، ١٤٠٩/٢)، وأبن أبي حاتم في «العلل» (١٨٧٣) تعليقاً، والخرائطي في «المكارم» (٤٤)، والطبراني في «الشاميين» (١٢١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٣/١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٨٠٠ و ٦٦٠٤)، وأبن عساكر (٤٥٠/٥٩-٤٥٢)؛ من طريق زيد بن واقد، ثني مغيث بن سمي، عن أبن عمرو... رفعه. قال أبن أبي حاتم: «قال أبي: هذا حديث صحيح حسن وزيد محله الصدق». وقال المنذري والبوصيري: «إسناد صحيح». وصححه الألباني.

إخواني! اجْتَنِبُوا الذُّنُوبَ الَّتِي تَحْرِمُ الْعَبْدَ مَغْفِرَةَ مَوْلَاهُ الْغَفَّارِ فِي مَوَاسِمِ الرَّحْمَةِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ. أَمَّا الشُّرْكُ؛ فَإِنَّهُ ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]. وَأَمَّا الْقَتْلُ؛ فَلَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَ[أَهْلُ] الْأَرْضِ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فِي النَّارِ. وَأَمَّا الزَّنى؛ فَحَذَارِ حَذَارٍ مِنَ التَّعَرُّضِ لِسَخَطِ الْجَبَّارِ، الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ وَإِمَاؤُهُ وَاللَّهُ يَغَارُ، لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ وَأَمَرَ بَغَضَ الْأَبْصَارِ. وَأَمَّا الشَّحْنَاءُ؛ فَيَا مَنْ أَضْمَرَ لِأَخِيهِ الشُّوَاءَ وَقَصَدَ لَهُ الْإِضْرَارَ! ﴿لَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، يَكْفِيكَ حَرَمَانِ الْمَغْفِرَةِ فِي أَوْقَاتِ مَغْفِرَةِ الْأَوْزَارِ.

خَابَ عَبْدٌ بَارَزَ الْمَوْتَ لِيَ بِأَسْبَابِ الْمَعَاصِي
وَيَحَاهُ مِمَّا جَنَاهُ لَمْ يَخَفْ يَوْمَ الْقِصَاصِ
يَوْمَ فِيهِ تَرْعَدُ الْأَفْ سَدَامٌ مِنْ شَيْبِ النَّوَاصِي
لِيَ ذُنُوبٌ فِي أَرْيَادٍ وَحَيَاةٌ فِي أَنْتِقَاصِ
فَمَتَى أَعْمَلُ مَا أَعُدُّ لَمْ لِيَ فِيهِ خَلَاصِي
خ/١٢٣/ وقد رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدُّخَانُ: ٤]؛ أَنَّهَا لَيْلَةُ نَصْفِ شَعْبَانَ! وَالْجُمْهُورُ [عَلَى] أَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ دُفِعَ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ صَحِيفَةٌ، فَيُقَالُ: أَقْبِضْ رُوحَ مَنْ فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَغْرِسُ الْغَرَّاسَ وَيَنْكُحُ الْأَرْوَاحَ وَيُنِي الْبُنْيَانَ وَإِنَّ أَسْمَهُ قَدْ نُسِخَ فِي الْمَوْتِ، مَا يَنْتَظِرُ بِهِ مَلِكُ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ فَيَقْبِضَهُ^(١).

يَا مَغْرُورًا بَطُولِ الْأَمَلِ! يَا مَسْرُورًا بِسُوءِ الْعَمَلِ! كُنْ مِنَ الْمَوْتِ عَلَى وَجَلٍ، فَمَا

(١) تقدّم أن ما ورد في هذا من المرفوعات منكر.

تَذْرِي مَتَى يَهْجُمُ الْأَجَلَ .

كُلُّ أَمْرٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ
قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : كَمْ مِنْ مُسْتَقْبَلٍ يَوْمًا لَا يَسْتَكْمِلُهُ ، وَمِنْ مُؤَمِّلٍ غَدًا لَا يُدْرِكُهُ ؛
إِنَّكُمْ لَوْ رَأَيْتُمْ الْأَجَلَ وَمَسِيرَهُ لَا بُغْضُتُمْ الْأَمَلَ وَغُرُورَهُ .

أَوَّمِّلْ أَنْ أُخَلِّدَ وَالْمَنَايَا تَدُورُ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ النَّوَاحِي
وَمَا أَذْرِي وَإِنْ أَمْسَيْتُ يَوْمًا لَعَلِّي لَا أَعِيشُ إِلَى الصَّبَاحِ
كَمْ مَمَّنْ رَاحَ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا أَوْ غَدَا أَصْبَحَ مِنْ سَكَّانِ الْقُبُورِ غَدَا .

كَأَنَّكَ بِالْمُضِيِّ إِلَى سَبِيلِكَ وَقَدْ جَدَّ الْمُجْهَزُ فِي رَحِيلِكَ
وَجِيءَ بِغَاسِلٍ فَاسْتَعَجَلُوهُ بِقَوْلِهِمْ لَهُ أَفْرَغْ مِنْ غَسِيلِكَ
وَلَمْ تَحْمِلْ سِوَى كَفْنٍ وَقُطْنٍ إِلَيْهِ [لَمْ] مِنْ كَثِيرِكَ أَوْ قَلِيلِكَ
وَقَدْ مَدَّ الرَّجَالُ إِلَيْكَ نَعْشًا فَأَنْتَ عَلَيْهِ مَمْدُودٌ بِطَوْلِكَ
وَصَلَّوْا ثُمَّ إِنَّهُمْ تَدَاعَوْا لِحِمْلِكَ^(١) فِي بُكُورِكَ أَوْ أَصِيلِكَ
فَلَمَّا اسْلَمُواكَ نَزَلْتَ قَبْرًا وَمَنْ لَكَ بِالسَّلَامَةِ فِي نَزُولِكَ^(٢)
أَعَانَكَ يَوْمَ تَدْخُلُهُ رَحِيمٌ رَوْفٌ بِالْعِبَادِ عَلَى دُخُولِكَ
فَسَوْفَ تُجَاوِرُ الْمَوْتَ طَوِيلًا فَذَرْنِي مِنْ قَصِيرِكَ أَوْ طَوِيلِكَ
أَخِي هَا قَدْ^(٣) نَصَحْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِي وَبِاللَّهِ اسْتَعْنْتُ عَلَى قَبُولِكَ
أَلَسْتَ تَرَى الْمَنَايَا كُلَّ حِينٍ تُصِيُّكَ فِي أَخِيكَ وَفِي خَلِيلِكَ

المجلس الثالث في صيام آخر شعبان

فِي الصَّحِيحِينَ^(٤) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمْتَ

(١) فِي خ وَن : « بِحِمْلِكَ » ! وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَط .

(٢) فِي خ : « مَنْ نَزُولِكَ » ، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط .

(٣) كَذَا فِي خ ، وَفِي م : « أَخِي إِنِّي » ، وَفِي ن : « أَخِي لَقَدْ » .

(٤) الْبُخَارِيُّ (٣٠ - الصَّوْمُ ، ٦٢ - الصَّوْمُ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ ، ٤ / ٢٣٠ / ١٩٨٣) ، وَمُسْلِمٌ (١٣ - الصَّيَامُ ،

٣٧ - صَوْمُ سِرَرِ شَعْبَانَ ، ٢ / ٨٢٠ / ١١٦١) .

مِنْ سَرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «إِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمِينَ». وفي روايةٍ لِلْبُخَارِيِّ: أَظُنُّهُ يَعْنِي رَمَضَانَ^(١). وفي روايةٍ لمسلمٍ وَعَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ: «هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ شَيْئًا؟». وفي روايةٍ: «إِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَصُمْ يَوْمِينَ مَكَانَهُ». وفي روايةٍ: يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ. شَكَّ شُعْبَةُ^(٢). وَرُوِيَ: «مِنْ سِرَارِ [هَذَا] الشَّهْرِ»^(٣).

● وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ السَّرَارِ:

* وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ آخِرُ الشَّهْرِ، يُقَالُ: سِرَارُ الشَّهْرِ وَسِرَارُهُ؛ بِكسْرِ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا، ذَكَرَهُ أَبُو السَّكِّيتِ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: إِنَّ الْفَتْحَ أَفْصَحُ. قَالَهُ الْفَرَّاءُ. وَسُمِّيَ آخِرُ الشَّهْرِ سِرَارًا لِاسْتِسْرَارِ الْقَمَرِ فِيهِ. وَمَمَّنْ فَسَّرَ السَّرَارَ بِآخِرِ الشَّهْرِ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَكَذَلِكَ بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ صِيَامَ آخِرِ الشَّهْرِ.

وَأَشْكَلَ هَذَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا^(٤): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ [قَالَ]: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ؛ إِلَّا مَنْ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ».

فَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ - كَأَبِي عُبَيْدٍ وَمَنْ تَابَعَهُ كَالْخَطَّابِيِّ وَأَكْثَرُ شَرَّاحِ الْحَدِيثِ -: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي سَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ /خ ١٢٤/ عَادَةً بِصِيَامِهِ أَوْ كَانَ قَدْ نَذَرَهُ، فَلِذَلِكَ أَمَرَهُ بِقَضَائِهِ^(٥).

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: حَدِيثُ عِمْرَانَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ صِيَامُ يَوْمِ الشُّكِّ وَآخِرِ شَعْبَانَ مطلقًا، سِوَاءٍ وَافَقَ عَادَةً أَوْ لَمْ يُوَافِقْ، وَإِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا صَامَهُ بَنِيَّةَ الرَّمَضَانِيَّةِ أَحْتِيَاظًا.

(١) جَاءَ هَذَا الظَّنُّ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ لَا مِنَ الْبُخَارِيِّ نَفْسِهِ: فَإِنْ أَرَادَ بَظَنَّهُ «أَصَمْتَ مِنْ سِرَرِ رَمَضَانَ شَيْئًا»؛ فَشُدُودُ يَخَالَفُ جَمْهُورُ رِوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ وَخَطَأُ ظَاهِرٍ لِأَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ جَمِيعُهُ مُتَعَيِّنٌ. وَإِنْ أَرَادَ بَظَنَّهُ «إِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ فَصُمْ»؛ فَصَحِيحٌ يَلْتَمُسُ مَعَ سَائِرِ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ.

(٢) وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عِنْدَهُمَا فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ نَفْسَهُ.

(٣) هَذِهِ الرِّوَايَةُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤/٤٣٢ و ٤٣٤ و ٤٤٢) بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ عَنْ عِمْرَانَ.

(٤) الْبُخَارِيُّ (٤/١٢٨-١٨١٥ - فَتْحُ)، وَمُسْلِمٌ (١٠٨٢)؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٥) يَعْنِي: فَلَمَّا سَمِعَ هَذَا الصَّحَابِيُّ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ؛ تَرَكَ مَا أَعْتَادَهُ مِنْ صِيَامِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ آخِرِ كُلِّ شَهْرٍ حَتَّى لَا يَقَعَ فِي تَقَدُّمِ رَمَضَانَ الْمَحْظُورِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْضِيَ هَذِهِ الْأَيَّامَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ لِيَكُونَ عَمَلُهُ دِيمَةً.

وهذا مذهب مالك، وذكر أنه القول الذي أدرك عليه أهل العلم، حتى قال مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ مِنْ أَصْحَابِهِ: يُكْرَهُ الْأَمْرُ بِفِطْرِهِ؛ لئَلَّا يُعْتَقَدَ وجوبُ الفِطْرِ قَبْلَ الشَّهْرِ كما وَجَبَ بعده، وحكى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ. وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ الْحَافِظُ أَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ أَيْضًا، وَغُلِّطَ فِي نَقْلِهِ هَذَا عَنْ أَحْمَدَ.

وَلَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَوْلُهُ: «إِلَّا مَنْ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ»^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ «مَخْتَلَفَ الْحَدِيثِ» أَحْتِمَالًا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ «إِلَّا مَنْ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ» وَفِي رِوَايَةٍ «إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»: أَنَّ الْمُرَادَ بِمُوَافَقَةِ الْعَادَةِ صِيَامُهُ عَلَى عَادَةِ النَّاسِ فِي التَّطَوُّعِ بِالصَّيَامِ دُونَ صِيَامِهِ بِنِيَّةِ الرَّمْضَانِيَّةِ لِلْإِحْتِيَاظِ^(٢).

* وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: سَرُّ الشَّهْرِ؛ أَوَّلُهُ.

وَخَرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي بَابِ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ^(٣) مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي مُتَقَدِّمُ الشَّهْرِ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَتَقَدِّمْ. فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ»^(٤). ثُمَّ حَكَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ سَرَّ الشَّهْرِ أَوَّلُهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سِرُّهُ وَسَطُهُ.

(١) وجه الإشكال أنه ﷺ أَسْتَنَى فَقَطْ مِنْ وَافِقِ هَذَانِ الْيَوْمَانِ صِيَامًا مُعْتَادًا لَهُ، فَالْحَقُّ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ بِهِ مِنْ لَمْ يُوَافِقْ هَذَانِ الْيَوْمَانِ صِيَامًا مُعْتَادًا لَهُ، وَصَرَفُوا النَّصَّ عَنْ ظَاهِرِهِ فِي الْعَادَةِ إِلَى النِّيَّةِ!

(٢) وَلَكِنَّهُ أَسْتَضْعَفَهُ وَرَجَحَ غَيْرَهُ كَمَا سَيَأْتِيكَ قَرِيبًا.

(٣) فِي خ: «تَقْدِيمِ رَمَضَانَ»! وَهَذَا تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مَا أَثَبَّتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٤) (ضَعِيف). رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ (٨- الصَّيَامِ، ٨- التَّقْدِيمُ، ١/٧١١/٢٣٢٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»

(١٩/٣٨٤/٩٠١) وَ«الشَّامِيِّينَ» (٧٩٥)، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ» (٤/٢١٠)، وَأَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «التَّارِيخِ»

(٦٠/٨١)؛ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ؛ إِلَّا أَبْنُ عَسَاكِرَ فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ

عَبْدِ الْعَزِيزِ)، سَمِعْتُ أَبَا الْأَزْهَرِ الْمَغِيرَةَ بْنِ فَرُوهَ، سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَخْطُبُ... فَذَكَرَهُ.

وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ الْوَلِيدِ؛ فَقَدْ عَنَعَنَهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا، نَعَمْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي «الشَّامِيِّينَ»،

لَكِنْ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ عَنْهُ، فَلَا يَلِيقُ أَنْ يَعْتَمَدَ. وَأَبُو الْأَزْهَرِ تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، وَذَكَرَهُ أَبْنُ

حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، فَحَرِيٌّ أَلَّا يَعْلَلَ الْحَدِيثَ بِهِ. وَقَدْ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذَرِيُّ وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

* وَفَرَّقَ الْأَزْهَرِيُّ بَيْنَ سِرَارِ الشَّهْرِ وَسِرِّهِ، فَقَالَ: سِرَّارُهُ وَسِرْرُهُ آخِرُهُ، وَسِرُّهُ وَسُطُهُ، وَهِيَ أَيَّامُ الْبَيْضِ، وَسِرُّ كُلِّ شَيْءٍ جَوْفُهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَذْكُورِ: «هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرَّةٍ^(١) هَذَا الشَّهْرِ»، وَفُسِّرَ ذَلِكَ بِالْأَيَّامِ الْبَيْضِ. قُلْتُ: لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ سِرُّ الشَّهْرِ وَسِرَّارُهُ بِأَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الشَّهْرِ يَشْتَهَرُ فِيهِ الْهَلَالُ وَيُرَى مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الشَّهْرُ شَهْرًا؛ لِاشْتِهَارِهِ وَظُهُورِهِ. فَتَسْمِيَةُ لِيَالِي الْإِشْتِهَارِ لِيَالِي السَّرَّارِ قَلْبٌ لِلْغَةِ وَالْعَرَفِ.

وَقَدْ أَتَكَرَّ الْعُلَمَاءُ مَا حَكَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، مِنْهُمْ الْخَطَّابِيُّ، وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ؛ قَالَ: سِرُّ الشَّهْرِ آخِرُهُ. وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: الْمَعْرُوفُ أَنَّ سِرَّ الشَّهْرِ آخِرُهُ. وَفَسَّرَ الْخَطَّابِيُّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ «صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ» بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّهْرِ الْهَلَالُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: صُومُوا أَوَّلَ الشَّهْرِ وَآخِرَهُ، فَلِذَلِكَ أَمَرَ مُعَاوِيَةَ بِصُومِ آخِرِ الشَّهْرِ.

قُلْتُ: لَمَّا رَوَى مُعَاوِيَةَ «صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ» وَصَامَ آخِرَ الشَّهْرِ؛ عَلِمَ أَنَّهُ فَسَّرَ السِّرَّ بِالْآخِرِ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّهْرِ شَهْرُ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَالْمُرَادُ بِسِرِّهِ آخِرُ شَعْبَانَ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ: «أُظُنُّهُ يَعْني رَمَضَانَ». وَأَضَافَ السِّرَّ إِلَى رَمَضَانَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ، كَمَا سُمِّيَ رَمَضَانُ شَهْرَ عِيدٍ وَإِنْ كَانَ الْعِيدُ لَيْسَ مِنْهُ لَكِنَّهُ يَعْقُبُهُ.

فَدَلَّ حَدِيثُ عِمْرَانَ وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ عَلَى اسْتِحْبَابِ صِيَامِ آخِرِ شَعْبَانَ^(٢).

● وَإِنَّمَا أَمَرَ بِقَضَائِهِ فِي أَوَّلِ شَوَّالٍ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْوَقْتَيْنِ صِيَامٌ يَكُونُ شَهْرَ رَمَضَانَ،

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِابْنِ قُرْقُول: «كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخ»؛ يَعْنِي: نُسَخَ «الصَّحِيحِ». نَقَلَهُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٠/٣) ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ يَاسِرِ الْجَبَّانِيِّ وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ «سِرَّ هَذَا الشَّهْرِ» كِبَاقِي الرِّوَايَاتِ». ثُمَّ قَالَ: «لَمْ أَرَهُ فِي جَمِيعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ بِالْفَلْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ - وَهُوَ «سِرَّة» - بَلْ هُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ وَجْهَيْنِ بِلَفْظِ «سَرَارٍ»، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ فِي بَعْضِهَا «سَرَرٍ» وَفِي بَعْضِهَا «سَرَارٍ» اهـ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ رِوَايَةُ الْجَبَّانِيِّ.

(٢) فِيهِ نَظَرٌ! فَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ؛ فَضَعِيفٌ. وَأَمَّا حَدِيثُ عِمْرَانَ؛ فَقَضَاهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى اسْتِحْبَابِ صُومِ سَرَّارِ الْأَشْهُرِ أَوْ مَا يَسْمِيهِ بَعْضُهُم بِالْأَيَّامِ السُّودِ، فَمَنْ أَعْتَادَ صُومَهَا؛ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ إِنْ تَقَدَّمَ رَمَضَانُ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْطَرَ قَبْلَ رَمَضَانَ؛ فَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَهُ مِنْ سَرَّارِ شَعْبَانَ فِي شَوَّالٍ.

فهو ملتحقُ برَمضانَ في الفضلِ، فَمَنْ فاتَهُ ما قبلَهُ؛ صامَهُ فيما بعدَهُ^(١)، كما /خ ١٢٥/
كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شعبانَ وَنَدَبَ إلى صيامِ شَوَّالٍ.

● وإنما يُشكِّلُ على هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ
بِیَوْمٍ أَوْ یَوْمَیْنِ إِلَّا مَنْ لَهُ عَادَةٌ أَوْ مَنْ كَانَ یَصُومُ صَوْمًا. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ نَهَى عَنِ
التَّقَدُّمِ إِلَّا مَنْ كَانَتْ لَهُ عَادَةٌ بِالتَّطَوُّعِ فِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِي
تَفْسِيرِهِ بِذَلِكَ اخْتِلَافًا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَلَمْ يُرْجَحْ ذَلِكَ
الاحتمالَ الْمُتَقَدِّمَ.

وعلى هَذَا؛ فَيُرْجَحُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى حَدِيثِ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ
فِيهِ نَهْيٌ عَامٌّ لِلْأُمَّةِ عَمُومًا، فَهُوَ تَشْرِيعٌ عَامٌّ لِلْأُمَّةِ، فَيُعْمَلُ بِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ عِمْرَانَ؛ فَهِيَ
قَضِيَّةٌ عَيْنٌ فِي حَقِّ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى صُورَةِ صِيَامٍ لَا يُنْهَى عَنِ التَّقَدُّمِ بِهِ
جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

وَأَحْسَنُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي سَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ قَدْ عَلِمَ مِنْهُ ﷺ أَنَّهُ
كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَوْ أَكْثَرَهُ مُوَافَقَةً لَصِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ قَدْ أَفْطَرَ فِيهِ بَعْضَهُ^(٢)، فَسَأَلَهُ
عَنْ صِيَامِ آخِرِهِ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ آخِرَهُ؛ أَمَرَهُ بِأَنْ يَصُومَ بَدْلَهُ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ
صِيَامَ أَوَّلِ شَوَّالٍ كَصِيَامِ آخِرِ شَعْبَانَ، وَكِلَاهُمَا حَرِيمٌ لِرَمَضَانَ.

● وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ قِضَاءِ مَا فَاتَ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالصَّيَامِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي أَيَّامٍ
مُشَابِهَةٍ لِلْأَيَّامِ الَّتِي فَاتَ فِيهَا الصَّيَامُ فِي الْفَضْلِ^(٣).

● وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ صَامَ شَعْبَانَ أَوْ أَكْثَرَهُ أَنْ يَصِلَهُ بِرَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ
فَصْلِ بَيْنَهُمَا.

فصيامُ آخِرِ شَعْبَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

(١) والأظهر - والله أعلم - أنه أمره بقضائه في شَوَّالٍ حَتَّى عَلَى الْمَسَارَعَةِ فِي الْخَيْرَاتِ وَعَدَمِ تَأْجِيلِهَا.

(٢) أو علم منه أنه اعتاد صيامَ أَيَّامِ السَّرَارِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ.

(٣) أما استحباب قضاء ما فات من التطوع؛ فنعم. وأما أن يكون في أَيَّامٍ مُشَابِهَةٍ لِأَيَّامِ الْمُقْضَى؛ فلا

يَسْتَقِيمُ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ مُشَابَهَةُ شَوَّالٍ لَشَعْبَانَ فِي الْفَضْلِ!

* أحدها: أن يصومه بنية الرَّمْضَانِيَّةِ احتياطًا لرمضان. فهذا منهي عنه. وقد فعله بعض الصحابة، وكانهم لم يبلِّغهم النهي عنه. وفرَّق ابن عمر بين يوم الغيم والصَّحْوِ في يومِ الثلاثين من شعبان، وتبعه الإمام أحمد^(١).

* والثاني: أن يُصام بنية النَّذْرِ أو قضاء عن رمضان أو عن كفارة ونحو ذلك: فجَوَرَةُ الجمهور^(٢). ونهى عنه من أمر بالفصل بين شعبان ورمضان بفطر يوم مطلقًا، وهم طائفة من السلف. وحكي كراهته أيضًا عن أبي حنيفة والشافعي، وفيه نظر.

* والثالث: أن يُصام بنية التَّطَوُّعِ المطلق. فكرهه من أمر بالفصل بين شعبان ورمضان بالفطر - ومنهم الحسن - وإن وافق صومًا كان يصومه، ورخص فيه مالك ومن وافقه، وفرَّق الشافعي والأوزاعي وأحمد وغيرهم بين أن يُوافق عادة أو لا^(٣).

وكذلك يُفرَّق [بين هذا و] ^(٤) بين من تقدَّم صيامه بأكثر من يومين ووصله بـرمضان، فلا يُكرهه أيضًا^(٥)؛ إلا عند من كرهه الابتداء بالتَّطَوُّعِ بالصَّيَامِ بعد نصف شعبان؛ فإنه ينهى عنه؛ إلا أن يبتدئ الصَّيَامَ قبل النِّصْفِ ثم يصله بـرمضان^(٦).

وفي الجملة؛ فحديث أبي هريرة هو المعمول به في هذا الباب عند كثير من العلماء، وأنه يُكرهه التَّقدُّم قبل رمضان بالتَّطَوُّعِ بالصَّيَامِ بيوم أو يومين لمن ليس له به

(١) في أحد أقواله الثلاثة في المسألة، وسوف يأتي تفصيل هذا قريبًا.

(٢) وهو أولى الأقوال بالصواب. والله أعلم.

(٣) وهو أولى الأقوال بالصواب. والله أعلم.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) فيه نظر من وجوه: أولها: أنه يسَّ شديداً على ظاهر النص. والثاني: أن من تقدَّم بثلاثة فهو داخل في عموم من تقدَّم بيومين. والثالث: أنه لا فرق عملياً بين من تقدَّم بيومين فخالف ظاهر أمره ﷺ وبين من تقدَّم بثلاثة فأحتال بيوم لمخالفة ظاهر أمره ﷺ، فالأعمال بالنيات، والله عليم بالسرائر. والرابع: أنك إن سألت من تقدَّم رمضان بثلاثة: ما هذا الصوم؟ فإن كان عادة له أو داخلاً في صوم له؛ خرج من الإثم باستثناء النبي ﷺ بنص الحديث، وإن كان صومًا مطلقاً عرض له قبل رمضان بثلاثة أيام؛ فهذا هو التَّقدُّم بعينه، وهذا هو الذي نهى النبي ﷺ عنه، وإنما اقتصر على ذكر اليوم واليومين لأنه الغالب. وبهذا قطع جماعة من أهل العلم.

(٦) وهذا كالذي قبله تماماً ولا فرق، ويرد عليه ما ورد على الذي قبله، ولا يخرج المرء من إثم المخالفة إلا بأن يكون صيام شعبان أو أكثره أو بعضه أو الأيام البيض أو السود أو الاثنين والخميس أو ثلاثة أيام من كل أسبوع أو صوم يوم وإفطار يوم... إلخ أن يكون هذا له عادة.

عادةً ولا سَبَقَ منه صِيَامٌ قَبْلَ ذَلِكَ فِي شَعْبَانَ مُتَّصِلًا بِآخِرِهِ.

● وَلِكِرَاهَةِ التَّقَدُّمِ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ:

* أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِيَاظِ لِرَمَضَانَ، فَيُنْهَى عَنِ التَّقَدُّمِ قَبْلَهُ؛ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ /خ١٢٦/، كَمَا نُهِيَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْعِيدِ لِهَذَا الْمَعْنَى^(١)، حَذَرًا مِمَّا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي صِيَامِهِمْ، فزادوا فيه بَارَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ.

وخرَجَ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: إِنَّ نَاسًا كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ الشَّهْرَ فَيَصُومُونَ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]. قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا الصَّوْمُ صَوْمُ النَّاسِ وَالْفِطْرُ فِطْرُ النَّاسِ^(٢).

وَمَعَ هَذَا؛ فَكَانَ مِنَ السَّلَفِ مَنْ يَتَقَدَّمُ لِلإِحْتِيَاظِ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

وَلِهَذَا نُهِيَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ. قَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَهُ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ^(٣).

(١) وَلَمَعَانِ أُخْرَى كَثِيرَةٌ سَيَأْتِي بَعْضُهَا، فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ مِنْ حُكْمِ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ.

(٢) (ضَعِيف). رَوَاهُ: أَبُو سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٧٩/٦)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٧٣٤)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٢٢٨/٢)، وَأَبْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «التَّفْسِيرِ» (الحجرات ١- الدر)، وَأَبْنُ النَّجَّارِ فِي «ذِيلِ بَغْدَادِ» (الحجرات ١- الدر)؛ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَابِرِ (وَجَاءَ عِنْدَ أَبِي الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التِّيمِيُّ)، عَنْ حِبَالِ بْنِ رَفِيدَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ... بِهِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٥١/٣): «فِيهِ حِبَالُ بْنُ رَفِيدَةَ وَهُوَ مَجْهُولٌ». قُلْتُ: وَيَحْيَى الْجَابِرُ لَيْتَنِي. وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي مَرْدَوَيْهِ لَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَدِهِ، لَكِنَّ الْغَالِبَ فِي نَحْوِهِ الضَّعْفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ دُونَ ذَلِكَ.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَالْمَعْنَى الَّذِي أَفَادَهُ النَّصُّ صَحِيحٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ التَّقَدُّمَ بَيْنَ يَدَيِ صِيَامِ الْأُمَّةِ بِأَسْرَافِهَا هُوَ تَقَدُّمٌ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمُفَارَقَةٌ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَفْرِيقٌ لَوْحِدَةِ كَلِمَتِهِمْ وَرَغْبَةٌ بِالْتَّمِيزِ عَنْهُمْ وَالِاسْتِعْلَاءِ عَلَيْهِمْ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِفَاتِ الَّتِي يَبْغِضُهَا اللَّهُ تَعَالَى وَيَبْغِضُ أَصْحَابُهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) (حَسَنٌ صَحِيحٌ مُوقُوفٌ لَفْظًا مَرْفُوعٌ حُكْمًا). عُلِّقَ الْبُخَارِيُّ (٣٠- الصَّوْمُ، ١١- قَوْلُهُ ﷺ إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَيْلَالَ، ١١٩/٤): قَالَ صَلَ، عَنْ عَمَّارٍ... بِهِ.

قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «الْفَتْحِ» (١٢٠/٤): «وَقَدْ وَصَلَهُ: [الدَّارِمِيُّ ٢/٢، وَأَبْنُ مَاجَةَ ١٦٤٥، وَ] أَبُو دَاوُدَ [٢٣٣٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ [٦٨٦]، وَالنَّسَائِيُّ [١٥٣/٤]، وَأَبُو يَعْلَى [١٦٤٤]، وَأَبْنُ خَزِيمَةَ [١٩١٤]، وَأَبْنُ حَبَّانَ [٣٥٨٥] وَ[٣٥٩٥] وَ[٣٥٩٦]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ [١٥٧/٢]، وَالحَاكِمُ [٤٢٣/١]، وَالبَيْهَقِيُّ [٢٠٨/٤]؛ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْهُ [يَعْنِي: عَنْ صَلَ]. وَلَفْظُهُ عَنْهُمْ: «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، فَأَتَانِي بِشَاةٌ مُصَلَّيَّةٌ، =

ويومُ الشَّكِّ هوَ اليومُ الذي يُشَكُّ فيه هل هوَ منَ رمضانَ أو غيرِهِ، فكانَ منَ المتقدمينَ مَنْ يصومُهُ احتياطًا، ورَخَّصَ فيه بعضُ الحنفيةَ للعلماءِ في أنفسهم خاصةً دونَ العامةِ^(١) لثَلَا يَعْتَقِدُوا وجوبَهُ بناءً على أصلِهِم في أنَّ صومَ رمضانَ يُجْزِئُ بنيَّةِ الصَّيَامِ المطلقِ والتَّكْلِ، ويومُ الشَّكِّ هوَ الذي تَحَدَّثَ برؤيته مَنْ لَمْ يُقْبَلْ قولُهُ.

فأمَّا يومُ الغيمِ: فَمِنَ العلماءِ مَنْ جَعَلَهُ يومَ شَكٍّ ونَهَى عن صِيَامِهِ، وهوَ قولُ الأكثرينَ. ومنهُم مَنْ صَامَهُ احتياطًا، وهوَ قولُ ابنِ عُمَرَ، وكانَ الإمامُ أَحْمَدُ يُتَابِعُهُ على ذَلِكَ. وعنه في صِيَامِهِ ثلاثُ رواياتٍ مشهوراتٍ: ثالثُها: لا يُصَامُ إِلَّا معَ الإمامِ وجماعةِ المسلمينَ لثَلَا يَقَعَ الافتتاتُ عليهم والانفرادُ عنهم. وقالَ إِسْحاقُ: لا يُصَامُ يومُ الغيمِ، وَلَكِنْ يُتَصَبَّرُ بالأكلِ فيه إلى ضحوِّ النَّهارِ خشيةً أَنْ يُشْهَدَ برؤيته بخلافِ حالِ الصَّحْوِ؛ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ فيه منَ غدوةٍ^(٢).

= فقال: كلوا. ففتحنى بعض القوم فقال: إني صائم. فقال عمار... [فذكره].

قال العسقلاني: «وله متابع بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة [٩٥٠٢] من طريق منصور عن ربعي؛ أن عمارًا وناسًا معه أتوهم بمسلوخة في اليوم الذي يشك فيه، فأعزلهم رجل، فقال له عمار: تعال فكل. فقال: إني صائم. فقال له عمار: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل. ورواه عبدالرزاق [٧٣١٨] من وجه آخر عن منصور عن ربعي عن رجل عن عمار».

قال العسقلاني: «وله شاهد من وجه آخر أخرجه عبدالرزاق [٧٣١٨] وابن أبي شيبة [٩٥٠٣] وإسحاق بن راهويه من رواية سماك عن عكرمة. ومنهم [كالخطيب ٣٩٧/٢] من وصله بذكر ابن عباس فيه» اهـ. فإن كان في الطريق الأولى كلام لحال أبي إسحاق السبيعي؛ فإنها تتقوى بالطريق الأخرى وشاهد عكرمة المرسل القوي باللفظ نفسه. وقد قوى حديث عمار الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم والمنذري والذهبي والعسقلاني والألباني. وقال العسقلاني: «موقوف لفظًا مرفوع حكمًا». وإنما أطلت في تخريجه على غير منهجي في الموقوفات لهذا الملحظ.

(١) وحديث عمار المتقدم حجة عليهم. وكذلك قوله ﷺ في حديث ابن عمر المتقدم عليه: «لا تصوموا حتى تروا الهلال»؛ لأن الرؤية المعتمدة شرعًا لا تتحقق إلا بشهادة الثقات من أهل المعرفة، وأما الفسقة والجهلة وغيرهم من ساقطي الشهادة؛ فرويتهم وعدمها واحد.

(٢) وأشبه هذه الروايات الثلاث عن الإمام أحمد قدس الله روحه في عليين بالصواب وأولاهما بالنصوص الصحيحة الواردة في الباب وأكثرها أنسجامًا مع الفروع الفقهية والقواعد والأصولية هي الرواية التي وافق فيها جمهور أهل العلم، وهو ما أختاره كثير من المحققين من أصحابه. قال ابن عبد الهادي في «تنقيحه»: «الذي دلَّت عليه الأحاديث وهو مقتضى القواعد أنه أتى شهر غم أكمل ثلاثين، سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما، فعلى هذا فقله ﷺ «فأكملوا العدة» يرجع إلى الجملتين، وهو قوله ﷺ «صوموا لرؤيته وأفطروا»

* والمعنى الثاني: الفصل بين صيام الفريض والتَّغْل؛ فَإِنَّ جِنْسَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْفَرَائِضِ وَالتَّوَافِلِ مُشْرُوعٌ:

ولهذا حَرَّمَ صِيَامُ يَوْمِ الْعِيدِ.

ونهى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُوَصَّلَ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِسَلَامٍ أَوْ كَلَامٍ^(١)، وخصوصاً سَنَةَ الْفَجْرِ قَبْلَهَا؛ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَرِيضَةِ، وَلِهَذَا يُشْرَعُ صَلَاتُهَا فِي الْبَيْتِ وَالْأَضْطِجَاعِ بَعْدَهَا.

وَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَقَدْ أُقِيمَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ؛ قَالَ لَهُ: «الْصُّبْحَ أَرْبَعًا»^(٢).

وفي «المسند»؛ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَفْصِلُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَكْتُوبَةِ وَلَا تَجْعَلُوهَا كَصَلَاةِ الظُّهْرِ»^(٣).

وفي «سنن أبي داود»؛ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ يَشْفَعُ، فَوَثَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ، فَأَخَذَ بِمَنْكِبِهِ فَهَزَّهُ ثُمَّ قَالَ: أَجْلِسْ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَهْلِكْ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَصَلَاتِهِمْ فَصْلٌ. فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَصْرَهُ فَقَالَ: «أَصَابَ اللَّهُ بِكَ يَا أَبْنِ الْخَطَابِ»^(٤).

= لرؤيته فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة؛ أي: غمَّ عليكم في صومكم أو فطركم، وبقية الأحاديث تدلُّ عليه، فاللام في قوله ﷺ «فأكملوا العدة» للشهر؛ أي: عدة الشهر، ولم يخصَّ ﷺ شهرًا دون شهر بالإكمال إذا غمَّ، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك... ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى «فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر أستقبالاً» أخرجه أحمد وأصحاب السنن وأبن خزيمة وأبو يعلى... إلخ. نقله العسقلاني في «الفتح» (١٢٢/٤) منتصرًا به منتصرًا له. والله أعلم.

(١) رواه مسلم (٧- الجمعة، ١٨- الصلاة بعد الجمعة، ٢/٦٠١/٨٨٣) من حديث معاوية.

(٢) رواه: البخاري (١٠- الأذان، ٣٨- إذا أُقيمت الصلاة، ٢/١٤٨/٦٦٣)، ومسلم (٦-

المسافرين، ٩- كراهة الشروع في نافلة بعد المؤذن، ١/٤٩٣/٧١١)؛ من حديث أبْنِ بَحِينَةَ.

(٣) (صحيح). رواه: أحمد (٥/٣٤٥)، والبخاري في «التاريخ» (١/٤٥)، والطحاوي في «شرح

المعاني» (١/٣٧٣)، وخيشمة في «حديثه» (ص ٢٠١)، وأبن منده في «الصحابة» (١/١٩٥- غابة)، والحاكم

(٣/٤٣٠)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٢٥١)، وأبو موسى المديني في «الصحابة» (١/١٩٥- غابة)؛ من

طريقين، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن عبد الله بن مالك بن بحينة... رفعه.

وإحدى الطريقين إلى أبْنِ ثوبان قوية، وأبن ثوبان ثقة من رجال الستة، وأصل الحديث عند البخاري

ومسلم باللفظ المتقدم، وسند هذا اللفظ صحيح أيضًا.

(٤) (صحيح بلفظ أصاب أبْنِ الْخَطَابِ أو أحسن أبْنِ الْخَطَابِ). يرويه الأزرق بن قيس وأختلف عليه =

وَمَنْ عَلَّلَ بِهَذَا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ وَصَلَ صَوْمَ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ مُطْلَقًا. وَرُويَ عَنْ أَبِي عُمَرَ؛ قَالَ: لَوْ صُمْتُ الذَّهْرَ كُلَّهُ؛ لَأَفْطَرْتُ الَّذِي بَيْنَهُمَا. وَرُويَ فِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ لَا يَصِحُّ. وَالْجَمْهُورُ عَلَى جَوَازِ صِيَامٍ مَا وَافَقَ عَادَةً؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا تُخْشَى إِذَا لَمْ يُعْرَفْ سَبَبُ الصِّيَامِ.

* وَالْمَعْنَى الثَّلَاثُ: أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ؛ لِلتَّقْوَى عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ مَوَاصِلَةَ الصِّيَامِ [قَدْ] تُضْعِفُ عَنْ صِيَامِ الْفَرَضِ، إِذَا حَصَلَ الْفِطْرُ قَبْلَهُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ؛ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى التَّقْوَى عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ.

وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ التَّقَدُّمُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ^(١)، وَلَا لِمَنْ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي مَعْنَى الضَّعْفِ، لَكِنَّ الْفِطْرَ بَنِيَّةٌ / خ ١٢٧ / التَّقْوَى لَصِيَامِ رَمَضَانَ حَسَنٌ لِمَنْ أَضَعَفَهُ مَوَاصِلَةُ الصِّيَامِ، كَمَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ يَسْرُدُ الْفِطْرَ أحيانًا ثُمَّ يَسْرُدُ الصَّوْمَ لِيَتَّقَوِيَ بِفِطْرِهِ عَلَى صَوْمِهِ.

= فيه على وجهين: روى الأول: أبو داود (٢) - الصلاة، ١٩٤ - الرجل يتطوع في مكانه، ١/٣٢٩/١٠٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٧٢٧/٢٨٤/٢٢) و«الأوسط» (٢١٠٩)، والحاكم (١/٢٧٠)، وأبن منده في «الصحابة» (٧٣/٤ - إصابة)، وأبو نعيم في «الصحابة» (٧٣/٤ - إصابة)، والبيهقي (٢/١٩٠)؛ من طريقين، عن المنهال بن خليفة، عن الأزرق، عن أبي رمثة... رفعه في قصة. قال الطبراني: «تفرّد به المنهال». وقال الحاكم: «على شرط مسلم». وردّه المنذري بقوله: «في إسناده أشعث بن شعبة والمنهال وفيهما مقال». وقال الذهبي والألباني نحوه وزاد الذهبي: «والحديث منكر». قلت: أشعث لّين، لكن تابعه عبد الصمد بن النعمان عند الطبراني في «الأوسط» وهو مثله، فخرج الحديث بهذه المتابعة من عهده. والمنهال ضعيف. وروى الثاني: عبد الرزاق (٣٩٧٣) من طريق عبد الله بن سعيد، وأحمد (٥/٣٦٨) وأبو يعلى (٧١٦٦) وأبن منده في «الصحابة» (٤٥١/٤ - غابة) وأبو نعيم في «الصحابة» (٤٥١/٤ - غابة) من طريق شعبة؛ كلاهما عن الأزرق، سمعت عبد الله بن رباح، عن رجل من الصحابة... رفعه بلفظ: «أصاب أبن الخطاب». قال الهيثمي (٢/٢٣٧): «رجال أحمد رجال الصحيح».

فالعمدة هاهنا الوجه الثاني لاتّفاق شعبة الجبل الإمام مع عبد الله بن سعيد بن أبي هند الصدوق عليه، وخالفهم المنهال على ضعفه في السند وتسمية الصحابي وزيادة القصة في السياق وهذا حدّ النكارة، والقطعة المذكورة هنا من الحديث صحيحة بهذا الوجه الثاني، وقد أعلّ الألباني الحديث في «المشكاة» (٩٧٢) بأشعث والمنهال وضعفه جملة، فكأنّه لم يقف على الطريق الأخرى النظيفة أو رأى أنّها قاصرة عن تقوية سياق أبي داود بطوله. والله أعلم.

(١) تقدّم أنّ هذا المذهب لا يخلو من نظر.

ومنه قول بعض الصَّحابة: إِنِّي أَحْتَسِبُ نَوْمَتِي كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمَتِي .
وفي الحديث المرفوع: «الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ كَالصَّائِمِ»^(١) الصَّابِرِ^(٢). خَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ

(١) في خ: «ليقوي بفطره... مثل الصائم»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.
(٢) (صحيح). علقه البخاري في «الصحيح» (٥٨٢/٩) فقال: «باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر. فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ». وقد جاء موصولاً عن أبي هريرة من وجوه:
فرواه معن بن محمد وأختلف عليه فيه على وجهين: روى الأول: عبد الرزاق (١٩٥٧٣)، ومسدد (٥٨٢/٩-فتح)، وأحمد (٢٨٣/٢)، والترمذي (٣٨-القيامة، ٤٣-باب، ٤/٢٥٣/٢٤٨٦)، وأبو يعلى (٦٥٨٢)، وأبن خزيمة (١٨٩٨)، وأبن أبي حاتم في «العلل» (١٥١٢)، وأبن حبان (٣١٥)، والحاكم (٤٢٢/١)، والبيهقي (٣٠٦/٤)، والخطيب في «الجمع والتفريق» (٤٠٤/٢)، والبغوي في «السنة» (٢٨٣٢)، والعسقلاني في «التغليق» (٤٩١/٤)؛ من ثلاث طرق قوية، عن معن (وجاء في بعضها: عن رجل من بني غفار)، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة... رفعه. والرجل المبهم في بعض الطرق بينت الطرق الأخرى القوة أنه معن نفسه. وقد سقط معن من سند أبن حبان فأستدركه عليه العسقلاني من «مسند مسدد». ووقع عند أبن أبي حاتم «سعيد بن المسيب» وهو تحريف ظاهر أو وهم. وروى الثاني: أبن ماجه (٧-الصيام، ٥٥-الطاعم الشاكر، ١/٥٦١/١٧٦٤)، وأبن خزيمة (١٨٩٩)، وأبو عوانة، وأبن أبي حاتم (١٥١٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧٣٧٧)، والبيهقي (٣٠٦/٤)، والعسقلاني في «التغليق» (٤٩٢/٤)؛ من طرق أربع، عن محمد بن معن، عن حنظلة بن علي، عن أبي هريرة... رفعه.
ومعن ذكره أبن حبان في «الثقات» وروى عنه جماعة من الأئبات وخرَّج له البخاري فلا أقل من أن يحسن حديثه، وبقيّة السندين ثقات، فكلاهما قويّ راجح، ولذلك قال أبن خزيمة: «الإسنادان صحيحان عن سعيد المقبري وعن حنظلة بن علي جميعاً عن أبي هريرة، ألا تسمع المقبري يقول: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة؟» يعني: أن في المتن ما يدلّ على سماعهما هذا الحديث معاً من أبي هريرة. وقال العسقلاني في «التغليق»: «إن كان محفوظاً [يعني: الوجه الثاني، وهو محفوظ كما تقدّم]؛ فمعن سمعه من سعيد المقبري وحنظلة بن علي جميعاً، ويدلّ عليه رواية أبن خزيمة... فلا مانع أن يكون معن سمعه من حنظلة بعد أن سمعه من سعيد». وقال في «الفتح»: «هذا محمول على أن معن بن محمد حمله عن سعيد ثم حمله عن حنظلة».

ورواه حكيم بن أبي حرّة وأختلف عليه فيه أيضاً على وجوه: روى الأول منها: البخاري في «التاريخ» (١٤٣/١)، وأبن أبي حاتم في «العلل» (١٥١٣) تعليقاً، والعسقلاني في «التغليق» (٤٩١/٤)؛ من طريق سليمان بن بلال، عن محمد بن عبدالله بن أبي حرّة، عن عمّه حكيم بن أبي حرّة، عن سلمان الأغرّ، عن أبي هريرة... رفعه. وروى الثاني: أحمد (٣٤٣/٤)، والدارمي (٩٥/٢)، والبخاري في «التاريخ» (١٤٣/١)، وأبن ماجه (الموضع السابق، ١٧٦٥)، وعبدالله بن أحمد (٣٤٣/٤)، والطبراني (٦٤٩٢/١٠٠/٧)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٦٤)، وأبن الأثير في «الغابة» (٣٨١/٢)، والمزي في «التهذيب» (١٥٣/١٢)، (٤٦٤/٢٥)، والعسقلاني في «الفتح» (٥٨٢/٩) معلقاً؛ من طرق سبع، عن الدراوردي، عن محمد بن عبدالله بن أبي حرّة، عن عمّه (ووقع في إحدى طرق البخاري «عن أبيه» وهو تحريف أو وهم)، عن ستان بن ستّة (ووقع عند العسقلاني: «رجل من أسلم»، وهو هو. وزاد الدارمي: «عن أبيه»؛ يعني: ستّة، وهو وهم من =

وغیره.

● ولربما ظنَّ بعضُ الجهَّالِ أنَّ الفطرَ قبلَ رمضانَ يُرادُ بهِ اغْتِنَامُ الأكلِ؛ لِتَأْخُذَ النَّفْسُ حَظَّها مِنَ الشَّهَوَاتِ قبلَ أَنْ تُمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ بالصَّيَامِ، ولهذا يقولونَ: هيَ أَيَّامُ توديعِ [لـ]الأكلِ، وتُسمَّى تنحيَّسًا، وأشتقاقُهُ مِنَ الأَيَّامِ النَّحِيسَاتِ. وَمَنْ قالَ هوَ تنهيسٌ بالهاءِ فهوَ خطأٌ منه. ذَكَرَهُ أَبُو دُرُسْتَوَيْهِ النَّحَوِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ مِتْلَقَى مِنَ النَّصَارَى؛ فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ عِنْدَ قَرَبِ صِيَامِهِمْ. وَهَذَا كُلُّهُ خَطَأٌ وَجَهْلٌ مِمَّنْ ظَنَّهُ. وَربَّما لَمْ يَفْتَصِّرْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَلَى اغْتِنَامِ الشَّهَوَاتِ الْمُبَاحَةِ بَلْ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَحْرَمَاتِ، وَهَذَا هُوَ الْخَسْرَانُ الْمَبِينُ.

وَأُنْشِدَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَعْنَى:

إِذَا الْعِشْرُونَ مِنْ شَعْبَانَ وَلَّتْ فَوَاصِلُ شُرْبٍ لَيْلِكَ بِالنَّهَارِ
وَلَا تَشْرَبْ بِأَفْدَاحِ صِغَارٍ فَإِنَّ الْوَقْتَ ضَاقَ عَلَى الصَّغَارِ
وَقَالَ آخِرُ^(١):

= نعيم بن حمَّاد شيخه لم يتابعه عليه أحد)... رفعه. وزاد العسقلاني في الطريق المعلقة التي ذكرها بين الدراوردي وبين محمد موسى بن عقبة ثم قال: «لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد بأنَّ محمد بن أبي حرة أخبره، فلعله كان حمله عن موسى بن عقبة عنه ثم سمعه منه». قلت: الأرجح أنه وهم بدلالة الوجه الثالث: الذي رواه البخاري في «التاريخ» (١/١٤٣) من طريق سلسلة بالآثبات، عن موسى بن عقبة، عن حكيم بن أبي حرة، عن بعض الصحابة... رفعه.

والدراوردي صدوق لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وكذلك حكيم بن أبي حرة، وسائر الأسانيد الثلاثة ثقات، وهذا يعني أنَّ الأسانيد الثلاثة حسنة كلٌّ على حدة. ورجح الألباني الوجه الأوَّل بالنظر إلى أنَّ سليمان أثبت من الدراوردي. وقال أبو زرعة الرازي: «حديث الدراوردي أشبه»، والوجه الثالث يقوي قول أبي زرعة؛ لأنَّ «بعض الصحابة» فيه لا يمكن أن يكون أبا هريرة؛ لأنَّ حكيمًا لم يرو عنه مباشرة، فلا بدَّ أنه سنان. والأولى أنَّ حكيمًا حمله عن سنان مباشرة وعن أبي هريرة بالواسطة.

وللحديث طريق ثالثة عن أبي هريرة عند أبي نعيم في «الحلية» (٧/١٤٢)، لكن فيها إسحاق بن العنبري متهم لا تساوي متابعتة فلسًا.

فإن لم يكن حديث أبي هريرة صحيحًا من طريق معن الغفاري؛ فإنه صحيح بطريقه، وقد قواه أبو زرعة الرازي والترمذي وأبن خزيمة وأبن حاتم وأبن حبان والحاكم والذهبي والعسقلاني والألباني. وحديث سنان حسن لذاته صحيح بحديث أبي هريرة، وقد قواه أبو زرعة والبوصيري والعسقلاني والألباني.

(١) في خ: «غيره»؛ بدل «وقال آخر».

جاءَ شَعْبَانُ مُنْذِرًا بِالصَّيَامِ فَأَسْقِيَانِي خَمْرًا بِمَاءِ الْغَمَامِ
وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ؛ فَالْبَهَائِمُ أَعْقَلُ مِنْهُ، وَلَهُ نَصِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ
ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ الْآيَةَ [الأعراف: ١٧٩].
وَرَبَّمَا تَكَرَّرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الشُّفَهَاءِ مِنَ الشُّعْرَاءِ
كَانَ يَسُبُّهُ. وَكَانَ لِلرَّشِيدِ أَبِي سَفِيَّةٍ، فَقَالَ مَرَّةً:

دَعَانِي شَهْرُ الصَّوْمِ لَا كَانَ مِنْ شَهْرٍ وَلَا صُمْتُ شَهْرًا بَعْدَهُ آخِرَ الدَّهْرِ
فَلَوْ كَانَ يُعْدِنِي الْأَنَامُ بِقُدْرَةٍ^(١) عَلَى الشَّهْرِ لاسْتَعْدَيْتُ جَهْدِي عَلَى الشَّهْرِ
فَأَخَذَهُ دَاءُ الصَّرْعِ، فَكَانَ يُصْرَعُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّاتٍ مُتَعَدِّدَةً، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ رَمَضَانُ
آخِرُ.

وَهُؤُلَاءِ الشُّفَهَاءُ يَسْتَنْقِلُونَ رَمَضَانَ لاسْتِقَالِهِمُ الْعِبَادَاتِ فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ.
فكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَهَّالِ لَا يُصَلِّي إِلَّا فِي رَمَضَانَ إِذَا صَامَ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَا يَجْتَنِبُ كِبَارَ
الدُّنُوبِ إِلَّا فِي رَمَضَانَ، فَيَطُولُ عَلَيْهِ، وَيَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ مَفَارِقَتَهَا لِمَأْلُوفِهَا، فَهُوَ يُعَدُّ
الْأَيَّامَ وَاللَّيَالِيَ لِيَعُودَ إِلَى الْمَعْصِيَةِ، وَهُؤُلَاءِ مُصْرُونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ، فَهُمْ
هَلَكَى، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْبِرُ عَلَى الْمَعَاصِي، فَهُوَ يَوَاقِعُهَا فِي رَمَضَانَ.

وَحِكَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الْبَلْخِيِّ مَشْهُورَةٌ قَدْ رُوِيَتْ مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ
مَصْرًا عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ، فَجَاءَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَهُوَ سَكَرَانٌ، فَعَابَتْهُ أُمُّهُ وَهِيَ
تَسْجُرُ تَنُورًا، فَحَمَلَهَا فَأَلْقَاهَا فِي التَّنُورِ فَأَحْتَرَقَتْ، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ تَابَ وَتَعَبَّدَ، فَرُئِيَ
لَهُ فِي النَّوْمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لِلْحَاجِّ كُلِّهِمْ سِوَاهُ.

فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا حَبَّبَ إِلَيْهِ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قَلْبِهِ وَكَرَّهَ إِلَيْهِ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ
وَالْعَصْيَانَ فَصَارَ مِنَ الرَّاشِدِينَ، وَمَنْ أَرَادَ بِهِ شَرًّا خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ^(٢)
فَحَبَّبَ إِلَيْهِ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعَصْيَانَ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ.

الْحَذَرَ الْحَذَرَ مِنَ الْمَعَاصِي! فَكَمْ سَلَبَتْ مِنْ نَعَم! وَكَمْ جَلَبَتْ مِنْ نَقَم! وَكَمْ

(١) فِي خ: «يُعْدِنِي الْإِمَامُ بِقُدْرَةٍ»، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٢) بَقَطْعَ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانَ النَّاءِ، عَلَى لَفْظِ آيَةِ الْأَعْرَافِ ١٧٥، وَمَعْنَاهُ: جَعَلَهُ الشَّيْطَانُ تَابِعًا لَهُ.

خَرَبْتَ مِنْ دِيَارٍ! وَكَمْ أَخْلَلْتَ دِيَارًا مِنْ أَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ مِنْهُمْ دِيَارًا! كَمْ أَخَذْتَ مِنَ الْعَصَا بِالثَّارِ! كَمْ مَحَتْ لَهُمْ مِنْ آثَارٍ!

يَا صَاحِبَ الذَّنْبِ لَا تَأْمَنْ عَوَاقِبَهُ عَوَاقِبُ الذَّنْبِ تُخْشَى وَهِيَ تُنْتَظَرُ
فَكُلُّ نَفْسٍ سَتُجْزَى بِالَّذِي كَسَبَتْ وَلَيْسَ لِلْخَلْقِ مِنْ دِيَانِهِمْ وَزَرٌ^(١)

/خ ١٢٨/ أَيْنَ حَالُ هَؤُلَاءِ الْحَمَقِ مِنْ قَوْمٍ كَانَ دَهْرُهُمْ كُلُّهُ رَمَضَانَ؛ لَيْلُهُمْ قِيَامٌ وَنَهَارُهُمْ صِيَامٌ؟!

بَاعَ قَوْمٌ مِنَ السَّلَفِ جَارِيَةً، فَلَمَّا قَرَّبَ شَهْرُ رَمَضَانَ؛ رَأَتْهُمْ يَتَأَهَّبُونَ لَهُ وَيَسْتَعِدُّونَ بِالْأَطْعَمَةِ^(٢) وَغَيْرِهَا، فَسَأَلَتْهُمْ، فَقَالُوا: نَتَهَيَّأُ لَصِيَامِ رَمَضَانَ، فَقَالَتْ: وَأَنْتُمْ لَا تَصُومُونَ إِلَّا رَمَضَانَ؟! لَقَدْ كُنْتُ عِنْدَ قَوْمٍ كُلِّ زَمَانِهِمْ رَمَضَانُ، رُدُّونِي عَلَيْهِمْ.

وَبَاعَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ جَارِيَةً لَهُ، فَلَمَّا أُنْتَصَفَ اللَّيْلُ؛ قَامَتْ فَنَادَتْهُمْ: يَا أَهْلَ الدَّارِ! الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ! قَالُوا: أَطْلَعَ الْفَجْرُ؟ قَالَتْ: وَأَنْتُمْ لَا تُصَلُّونَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ؟! ثُمَّ جَاءَتْ إِلَى الْحَسَنِ فَقَالَتْ: بَغْتَنِي عَلَى قَوْمٍ سَوْءٍ لَا يُصَلُّونَ إِلَّا الْفَرَائِضَ، رُدَّنِي رُدَّنِي.
قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: صُمِ الدُّنْيَا وَأَجْعَلْ فِطْرَكَ الْمَوْتَ.

الدُّنْيَا كُلُّهَا شَهْرُ صِيَامٍ الْمُتَّقِينَ، يَصُومُونَ فِيهِ عَنِ الشَّهَوَاتِ [الْمَحْرَمَاتِ]، فَإِذَا جَاءَهُمُ الْمَوْتُ؛ فَقَدْ أَنْقَضَى شَهْرُ صِيَامِهِمْ وَأَسْتَهْلُوا عِيدَ فِطْرِهِمْ.

وَقَدْ صُمْتُ عَنْ لَذَاتِ دَهْرِي كُلِّهَا وَيَوْمَ لِقَاكُمْ ذَاكَ فِطْرُ صِيَامِي
مَنْ صَامَ الْيَوْمَ عَنْ شَهَوَاتِهِ؛ أَفْطَرَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَمَنْ تَعَجَّلَ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ؛ عَوِقَبَ بِحَرَمَانِهِ فِي الْآخِرَةِ وَفَوَاتِهِ.

وَشَاهِدُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا...﴾ [الْأَحْقَافُ: ٢٠]. وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا؛ لَمْ يَشْرُبْهَا فِي الْآخِرَةِ»^(٣)، «وَمَنْ لَيْسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا؛ لَمْ يَلْبَسْهُ فِي

(١) فِي خ: «الْحَذَارُ الْحَذَارُ... دَنِيَاهُمْ وَزَرُ!» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط. وَالْوَزَرُ: الْمَفَرُّ.

(٢) فِي خ وَن: «فِي الْأَطْعَمَةِ»، وَالْأُولَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَط.

(٣) رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ (٧٤) - الْأَشْرِبَةُ، ١ - إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ، ١٠/٣٠/٥٥٧٥، وَمُسْلِمٌ (٣٦) -

الآخرة»^(١).

أَنْتَ فِي دَارِ شَتَاتٍ فَتَأْهَبُ لِشَتَاتِكَ
وَأَجْعَلِ الدُّنْيَا كَيَوْمٍ صُمْتَهُ عَنْ شَهْوَاتِكَ
وَلْيَكُنْ فِطْرُكَ عِنْدَ الْـ لَهُ فِي يَوْمٍ وَفَاتِكَ

في حديث مرفوع خَرَجَهُ أَبُو أَبِي الدُّنْيَا: «لَوْ يَعْلَمُ الْعِبَادُ مَا فِي رَمَضَانَ؛ لَتَمَنَّتْ أُمَّتِي أَنْ تَكُونَ السَّنَةُ كُلُّهَا رَمَضَانَ»^(٢).

● وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَشِّرُ أَصْحَابَهُ بِقُدُومِ رَمَضَانَ، كَمَا خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَشِّرُ أَصْحَابَهُ يَقُولُ: «قَدْ جَاءَكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، تَفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتُغْلَقُ فِيهِ

الأشربة، ٧- كل مسكر خمر، ٣/١٥٨٧/٢٠٠٣؛ من حديث ابن عمر.

(١) رواه: البخاري (٧٧- اللباس، ٢٥- لبس الحرير للرجال، ١٠/٢٨٣/٥٨٣٢-٥٨٣٤) من حديث أنس وأبن الزبير وعمر، ومسلم (٣٧- اللباس، ٢- تحريم إثناء الذهب والفضة، ٣/١٦٤٢/٢٠٦٩ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤)؛ من حديث عمر وأبن الزبير وأنس وأبي أمامة.

(٢) (موضوع). رواه: ابن أبي الدنيا، وأبو يعلى (٥٢٧٣)، وأبن خزيمة (١٨٨٦)، والشاشي (٨٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٣٤)، والأصبهاني (١٧٣٨)، وأبن الجوزي في «الموضوعات» (١٨٩/٢)؛ من طريق جرير بن أيوب البجلي، (ح) ورواه: الطبراني (٩٦٧/٣٨٨/٢٢)، والدارقطني (١٠٠/٢- لآلئ)، وأبن النجار (١٠٠/٢- لآلئ)؛ من طريق الهيثاج بن بسطام، ثنا عبّاد (وقيل: عباس). كلاهما عن نافع بن بردة، عن ابن مسعود (وقيل: أبي مسعود، وقيل: أبي شريك) الغفاري... رفعه.

وهاهنا علل: أولاها: أن جريرا هذا متهم متروك. وبه أعلمه أبن خزيمة والبيهقي وأبن الجوزي والهيثمي (١٤٤/٣) والعسقلاني في «المطالب». والثانية: أن متابعه الهيثاج ضعيف منكر الحديث، وبه أعلمه الهيثمي في «المجمع». وشيخ الهيثاج عبّاد أو عباس لا يُدرى من هو، ولا يبعد أبدا أن يكون أحد المتهمين أو المتروكين، وهم كثر في هذه الطبقة، وهذا الإبهام للراوي كثيرا ما يكون لإخفاء حاله. والثالثة: أن نافع بن بردة هذا لا يُدرى من هو ولم أقف له على ذكر. والرابعة: أن هذا الاضطراب في أسم الصحابي يدل على حقيقة حال الرواة. والخامسة: أن سياق الحديث بطوله يشهد بأنه موضوع.

وقد قال أبن خزيمة في الحديث: «إن صحّ الخبر؛ فإنّ في القلب من جرير بن أيوب البجلي». فقال العسقلاني في «المطالب» بعد أن ضعفه جدّا: «كأنه تساهل فيه لكونه من الرغائب». وقال أبن الجوزي: «موضوع على رسول الله ﷺ»، فاستدركه عليه السيوطي، فردّ عليه الشوكاني في «الفوائد» بقوله: «سياقه ممّا يشهد العقل أنّه موضوع، فلا معنى لاستدراك السيوطي على أبن الجوزي بأنّه رواه غير من روى عنه أبن الجوزي؛ فإنّ الموضوع لا يخرج عن كونه موضوعا برواية الرواة له». وقال الألباني: «موضوع».

أَبْوَابِ الْجَحِيمِ، وَتُغْلَى فِيهِ الشَّيَاطِينُ، فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، مَنْ حُرِمَ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِمَ^(١).

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي تَهْنِئَةِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا بِشَهْرِ رَمَضَانَ.

كَيْفَ لَا يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنُ بِفَتْحِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ؟ كَيْفَ لَا يُبَشِّرُ الْمَذْنُوبُ بِغَلْقِ أَبْوَابِ النَّارِ؟ كَيْفَ لَا يُبَشِّرُ الْغَافِلُ^(٢) بِوَقْتِ يُغْلَى فِيهِ الشَّيْطَانُ؟ مِنْ أَيْنَ يُشْبِهُ هَذَا الزَّمَانَ زَمَانَ.

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أَتَاكُمْ رَمَضَانُ سَيِّدُ الشُّهُورِ؛ فَمَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا»^(٣).

جَاءَ شَهْرُ الصَّيَامِ بِالْبَرَكَاتِ فَأَكْرَمَ بِهِ مِنْ زَائِرٍ هُوَ آتٍ [وَأُرْوِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِبُلُوغِ رَمَضَانَ، فَكَانَ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَجَبٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَبَلِّغْنَا رَمَضَانَ»^(٤). خَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَقَالَ مُعَلَّى بْنُ الْفَضْلِ: كَانُوا يَدْعُونَ اللَّهَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَنْ يُبَلِّغَهُمْ رَمَضَانَ، ثُمَّ

(١) (حسن بشواهده). رواه: عبدالرزاق (٧٣٨٣)، وأبن أبي شيبة (٨٨٦٧)، وإسحاق في «المسند» (١٧٣/٢)، وأحمد (٢٣٠/٢ و ٣٨٥ و ٤٢٥)، وعبد بن حميد (١٤٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٢٤١٦) و«المجتبى» (٢٢- الصيام، ٥- ذكر الاختلاف على معمر، ٤/١٢٩/٢١٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٠)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (١٥٤/١٦)، والرافعي في «التدوين» (٢/٢٥٢)؛ من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي هريرة... رفعه. وهذا سند رجاله ثقات، لكن قال المنذري: «أبو قلابة عن أبي هريرة ولم يسمع منه فيما أعلم». وقال الذهبي: «أبو قلابة ثقة في نفسه؛ إلا أنه يدلّس عمّن لحقهم وعمّن لم يلحقهم، وكانت له صحف يحدث منها ويدلّس». قلت: فعلى هذا؛ فلا يؤمن أن يكون في السند انقطاع.

ولقوله ﷺ «تفتح فيه... الشياطين» طريق أخرى عند: البخاري (١٨٩٨) ومسلم (١٠٧٩).

وله بطوله شاهد ضعيف عن أنس عند: أبن ماجه (١٦٤٤)، والطبراني في «الأوسط» (٧٦٢٣).

وللقطعة الأولى والأخيرة منه شاهد ضعيف عن عبادة بن الصامت عند الطبراني (٣/١٤٥- مجمع).

فهذه الشواهد تنهض لشدّ الانقطاع المحتمل فيه إن شاء الله، وقد مال إلى تحسينه الألباني.

(٢) في خ: «العابد»، وفي ن وط: «العاقل»، والأولى ما أثبتته من م.

(٣) (لم أقف عليه بهذا التمام). لكن الغالب في مثل هذا التضعيف وربما كان دون ذلك.

(٤) (ضعيف جدًا). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٢٩١).

يَدْعُوْنَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْهُمْ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: كَانَ مِنْ دَعَائِهِمْ: اللَّهُمَّ! سَلِّمْ لِي إِلَى رَمَضَانَ، وَسَلِّمْ لِي رَمَضَانَ، وَتَسَلِّمْهُ مِنِّي مُتَقَبَّلًا.

بلوغ شهر رمضان وصيامه / خ ١٢٩ / نعمة عظيمة على مَنْ أقدَرَهُ اللهُ عليه، ويدلُّ عليه حديثُ الثلاثة الذين أَسْتُشْهِدَ أَتْنَانِ مِنْهُمْ ثُمَّ مَاتَ الثَّالِثُ عَلَى فَرَّاشِهِ بَعْدَهُمَا، فَرُئِيَ فِي الْمَنَامِ سَابِقًا لَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَيْسَ صَلَّى بَعْدَهُمَا كَذَا وَكَذَا صَلَاةً وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنَّ بَيْنَهُمَا لِأَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١).

(١) (صحيح، والمحمفوظ أنهما رجلان لا ثلاثة). وقد جاء بلفظه وبمعناه عن جماعة من الصحابة: * فرواه: مسدد في «مسنده» (٢١٨/٣ - مصباح الزجاجة)، وأحمد (١٦٣/١)، وعبد بن حميد (١٠٤)، والبخاري (٩٥٤ - بحر)، والنسائي في «اليوم والليلة» (٨٤٤ و ٨٤٥) مختصرًا، وأبو يعلى (٦٣٤)، والشاشي (٢٦)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (٢٢٤/٢٤)؛ من طريق قوية، عن طلحة بن يحيى بن طلحة، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبد الله بن شداد، [عن طلحة بن عبيد الله]... فذكره بنحوه. قال الهيثمي (٢٠٧/١٠): «رواه أحمد فوصل بعضه وأرسل أوله، ورواه أبو يعلى والبخاري فقالا عن عبد الله بن شداد عن طلحة فوصله بنحوه، ورجالهم رجال الصحيح». قلت: الوصل زيادة ثقة، ووصل أحمد للحديث في سياقه يقوي هذه الزيادة ويؤكد أنها محفوظة. لكن المشكل أن طلحة هذا يخطئ، فالسند مقارب.

ورواه: سعيد بن منصور، وعنه ابن عبد البر (٢٢٣/٢٤)؛ من طريق صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن جده طلحة... فذكره بنحوه. قال ابن عبد البر: «لم يسمعه إبراهيم من جده». قلت: صالح متروك، والسند ساقط.

ورواه: أحمد (١٦٢/١ و ١٦٣)، وابن أبي عمر في «المسند» (٢١٨/٣ - مصباح الزجاجة)، وابن ماجه (٣٥ - التعبير، ١٠ - تعبير الرؤيا، ٣٩٢٥/١٢٩٣/٢)، والشاشي في «المسند» (٢٨)، وابن حبان (٢٩٨٢)، والبيهقي (٣٧١/٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢٣-٢٢١/٢٤)؛ من طريق محمد بن إبراهيم التيمي. (ح) ورواه: أحمد (٣٣٣/٢)، وأبو يعلى (٦٤٨)، والشاشي (٢٧)، والبيهقي في «الزهد» (٦٢٥)، والضياء في «المختارة» (٨٢٦/٢٦/٣)؛ من طريق محمد بن عمرو بن علقمة. كلاهما عن أبي سلمة، عن طلحة... رفعه بنحوه، لكن جعلهما رجلين لا ثلاثة.

وهذا سند يمكن أن يدلَّ من أحد وجهين: أولهما: أنهم اختلفوا على محمد بن إبراهيم: فرواه بعضهم عنه مرسلاً، وبعضهم عنه عن أبي سلمة مرسلاً، وبعضهم عنه عن أبي سلمة عن طلحة. ولا يضر؛ لأنَّ الطريق الموصولة صحيحة أولاً، ولأنَّه توبع ثانياً. والوجه الآخر: قول ابن المديني وابن معين وغيرهما: «أبو سلمة لم يسمع من طلحة شيئاً». وبه أعلمه ابن أبي خيثمة والشاشي وابن عبد البر والبوصيري. وهذه أيضاً غير قاذحة، قال ابن عبد البر: «هو عند أبي سلمة عن أبي هريرة عن طلحة». قلت: يشير إلى ما رواه: ابن أبي شيبة، وأحمد (٣٣٣/٢)، والبخاري (٩٢٩)، وابن عبد البر (٢٢٥/٢٤)؛ من طريق قوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي=

خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

مَنْ رُحِمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَهُوَ الْمَرْحُومُ، وَمَنْ حُرِمَ خَيْرُهُ فَهُوَ الْمَحْرُومُ، وَمَنْ لَمْ يَتَزَوَّدْ فِيهِ لِمَعَادٍ [ه] فَهُوَ مَلُومٌ.

أَتَى رَمَضَانَ مَزْرَعَةَ الْعِبَادِ لِتَطْهِيرِ الْقُلُوبِ مِنَ الْفَسَادِ
فَأَدَّ حُقُوقَهُ قَوْلًا وَفِعْلًا وَزَادَكَ فَاتَّخِذْهُ إِلَى الْمَعَادِ (١)
فَمَنْ زَرَعَ الْحُبُوبَ وَمَا سَقَاهَا تَأْوَهُ نَادِمًا يَوْمَ الْحَصَادِ
يَا مَنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ عَنَّا! قَدْ قَرُبَتْ أَيَّامُ الْمَصَالِحَةِ. يَا مَنْ دَامَتْ خَسَارَتُهُ! قَدْ أَقْبَلَتْ
أَيَّامُ التَّجَارَةِ الرَّابِحَةِ.

مَنْ لَمْ يَرَبِّحْ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَنِي أَيِّ وَقْتٍ يَرَبِّحُ؟! مَنْ لَمْ يَقْرُبْ فِيهِ مِنْ مَوْلَاهُ فَهُوَ
عَلَى بَعْدِهِ لَا يَرَبِّحُ.

أُنَاسٌ أَغْرَضُوا عَنَّا بِإِلَاجِزٍ وَلَا مَعْنَى
أَسَاءُوا ظَنَّهُمْ فِينَا فَهَلَّا أَحْسَنُوا الظَّنَّ
فَإِنْ عَادُوا لَنَا عُذْنَا وَإِنْ خَانُوا فَمَا خُنَّا

= سلمة، عن أبي هريرة... فذكره وأسند بعضه إلى طلحة. وهذا سند حسن، ومحمد بن عمرو صدوق مقبول الزيادة. فبان أن العلتين غير قادحتين، والسند صحيح.

* ورواه: الطيالسي (١١٩٠)، وأبو داود (٩- الجهاد، ٢٩- النور عند قبر الشهيد، ٢/ ٢٠/ ٢٥٢٤)، والنسائي (٢١- الجنائز، ٧٧- الدعاء، ٤/ ٧٤/ ١٩٨٤)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٣٧١) و«الزهد» (٦٢٦)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٢٥ و ٢٢٦)؛ من طريق سلسلة بالأثبات، عن عبدالله بن ربيعة، عن عبيد بن خالد... رفعه لكن جعلهما رجلين لا ثلاثة. وعبدالله هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» وروى عنه جماعة وأختلف في صحته فلا أقل من أن يحسن حديثه.

* وذكره مالك في «الموطأ» (١/ ١٧٤) بلاغا، ووصله ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٢١) من طريق قوية عن مخزومة بن بكير، عن أبيه، عن عامر بن سعد، عن سعد رضي الله عنه... رفعه بنحوه وجعلهما رجلين لا ثلاثة. وهذا سند قوي.

* ورواه ابن أبي شيبة (٣٥٦٩٩) من طريق قوية عن الحسن مرسلًا بذكر رجلين لا ثلاثة.

فحديث طلحة صحيح بطرقه، وحديث عبيد حسن أو صحيح، وحديث سعد صحيح أيضا، ومرسل الحسن يزيد بها قوة على قوتها، وقد صحح هذا المتن ابن حبان وابن عبد البر والضياء والمنذري والهيثمي والبوصيري وشاكر والألباني.

(١) في خ ون: «للمعاد»، ولا يستوي الوزن إلا بما أثبتته من م وط.

وَإِنْ كَانُوا قَدْ اسْتَغْنَوْا فَإِنَّا عَنْهُمْ أَغْنَى
 كم يُنادي حيَّ على الفلاح وأنت خاسر! كم تُدعى إلى الصَّلاح وأنت على الفساد
 مثابر!

إِذَا رَمَضَانَ أَتَى مُقْبِلًا فَأَقْبِلْ فَبِالْخَيْرِ يُسْتَقْبَلْ
 لَعَلَّكَ تُخَطِّطُهُ قَابِلًا وَتَأْتِي بِعُذْرٍ فَلَا يُقْبَلْ
 كم ممَّن أَمَل أن يصومَ هذا الشهر فخانَه أمله فصارَ قبلَه إلى ظلمةِ القبر!
 كم من مستقبلٍ يومًا لا يَسْتَكِمُهُ ومؤمِّل غدا لا يُدْرِكُهُ!
 إنَّكم لو أَبْصَرْتُمْ الأجلَ ومسيرَه؛ لَأَبْغَضْتُمْ الأملَ وغروره.

خَطَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آخِرَ خُطْبَةٍ خَطَبَهَا فَقَالَ فِيهَا: إِنَّكُمْ لَمْ تُخَلِّقُوا عَبَثًا، وَلَنْ تُتْرَكُوا سَدًى، وَإِنْ لَكُمْ مَعَادًا يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ عِبَادِهِ، فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ مَنْ خَرَجَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ وَحُرِّمَ جَنَّةُ عَرْضِهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ. أَلَا تَرَوْنَ أَنَّكُمْ فِي أَسْلَابِ الْهَالِكِينَ، وَسَيَّرْتُهَا بَعْدَكُمْ الْبَاقُونَ كَذَلِكَ [حَتَّى] تَرُدَّ إِلَى خَيْرِ الْوَارِثِينَ؟! وَفِي كُلِّ يَوْمٍ تُشَيِّعُونَ غَادِيًا وَرَائِحًا إِلَى اللَّهِ قَدْ قَضَى نَحْبَهُ وَأَنْقَضَى أَجْلُهُ، فَتَوَدَّعُونَهُ وَتَدْعُونَهُ فِي صَدْعٍ مِنَ الْأَرْضِ غَيْرِ مُوسِدٍ وَلَا مَمْهَدٍ، قَدْ خَلَعَ الْأَسْبَابَ وَفَارَقَ الْأَحْبَابَ وَسَكَنَ الثَّرَابَ وَوَجَّهَ الْحَسَابَ، غَنِيًّا عَمَّا خَلَفَ فَقِيرًا إِلَى مَا أَسْلَفَ، فَاتَّقُوا اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ قَبْلَ نَزُولِ الْمَوْتِ وَأَنْقِضَاءِ مَوَاقِيتِهِ، وَإِنِّي لَأَقُولُ لَكُمْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ وَمَا أَعْلَمُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الذُّنُوبِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْلَمُ عِنْدِي، وَلَكِنِّي [أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ]. ثُمَّ رَفَعَ طَرَفَ رِدَائِهِ وَبَكَى حَتَّى شَهَقَ، ثُمَّ نَزَلَ عَنِ الْمَنْبَرِ فَمَا عَادَ إِلَى الْمَنْبَرِ بَعْدَهَا حَتَّى مَاتَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ (١).

يَا ذَا الَّذِي مَا كَفَاهُ الذَّنْبُ فِي رَجَبٍ حَتَّى عَصَى رَبَّهُ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ
 لَقَدْ أَظْلَكَ شَهْرُ الصَّوْمِ بَعْدَهُمَا فَلَا تُصَيِّرُهُ أَيْضًا شَهْرَ عِصْيَانٍ
 وَأَتْلُ الْقُرْآنَ وَسَبَّحْ فِيهِ مُجْتَهِدًا فَإِنَّهُ شَهْرُ تَسْبِيحٍ وَقُرْآنٍ

(١) وهي والله من عيون الخطب. رحمة الله عليهم، ما كان أجزل كلامهم وأقله وأدله!

وَأَحْمِلْ عَلَى جَسَدٍ تَرْجُو النِّجَاةَ لَهُ
 كَمْ كُنْتَ تَعْرِفُ مَمَّنْ صَامَ فِي سَلَفِ^(١)
 أَفْنَاهُمُ الْمَوْتُ وَأَسْتَبَقَكَ بَعْدَهُمْ
 وَمُعْجَبٍ بِثِيَابِ الْعِيدِ يَقْطَعُهَا
 حَتَّى مَتَى يَعْمُرُ الْإِنْسَانُ مَسْكَنَهُ

فَسَوْفَ تُضَرِّمُ أَجْسَامَ بَنِيرَانِ
 مِنْ بَيْنِ أَهْلِ وَجِيرَانِ وَإِخْوَانِ
 حَيًّا فَمَا أَقْرَبَ الْقَاصِي مِنَ الدَّانِي
 فَأَصْبَحَتْ فِي غَدٍ أَثْوَابَ أَكْفَانِ
 مَصِيرُ مَسْكَنِهِ قَبْرٌ لِإِنْسَانِ

(١) يعني: صام في رمضان الماضي ثم لم يدرك رمضان الحاضر.

وظائف شهر رمضان المعظم

وفيه مجالس:

المجلس الأول في فضل الصيام

في الصَّحِيحِينَ^(١): عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ؛ الْحَسَنَةُ بَعَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضَعْفٍ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِلَّا الصَّيَّامُ؛ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ. إِنَّهُ تَرَكَ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي. لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ. وَلَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ». وفي رواية^(٢): «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامُ فَإِنَّهُ لِي». وفي روايةٍ لِلْبُخَارِيِّ^(٣): «لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». وَخَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٤) وَلَفْظُهُ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ كَفَّارَةٌ؛ إِلَّا الصَّوْمُ، وَالصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ».

● فعلى الرواية الأولى يَكُونُ اسْتِثْنَاءُ الصَّوْمِ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُضَاعَفَةِ، فَتَكُونُ الْأَعْمَالُ كُلُّهَا تُضَاعَفُ بَعَشْرَ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضَعْفٍ؛ إِلَّا الصَّيَّامُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْحَصِرُ تَضْعِيفُهُ فِي هَذَا الْعَدَدِ، بَلْ يُضَاعَفُ اللَّهُ أضعافًا كَثِيرَةً بِغَيْرِ حَصْرِ عَدَدٍ:

(١) البخاري (٩٧- التوحيد، ٣٥- يريدون أن يبدلوا كلام الله، ١٣/٤٦٤/٧٤٩٢)، ومسلم (١٣- الصيام، ٣٠- فضل الصيام، ١١٥١/٨٠٧/٢).

(٢) البخاري (٣٠- الصوم، ٩- أيقول إنِّي صائم، ١١٨/٤/١٩٠٤)، ومسلم (الموضع السابق).

(٣) (٩٧- التوحيد، ٥٠- ذكر النبي ﷺ، ١٣/٥١٢/٧٥٣٨).

(٤) يعني: من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعًا. وقد رواه أحمد (٤٥٧/٢) و٤٦٧ و (٥٠١) من هذا الوجه، وأسانيده ثقات رجال البخاري، لكن ليس عنده هذا اللفظ على التحديد، وإنما عنده في الموضعين الأول والثاني «كُلُّ الْعَمَلِ كَفَّارَةٌ وَفِي الثَّالِثِ «لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ».

* فَإِنَّ الصَّيَّامَ مِنَ الصَّبْرِ، وقد قَالَ اللهُ: ﴿إِنَّمَا يُؤَفِّي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

ولهذا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمَّى شَهْرَ رَمَضَانَ شَهْرَ الصَّبْرِ^(١).

وفي حديثٍ آخَرَ عَنْهُ ﷺ؛ قَالَ: «الصَّوْمُ نِصْفُ الصَّبْرِ»^(٢). خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَالصَّبْرُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ: صَبْرٌ عَلَى طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَبْرٌ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ، وَصَبْرٌ عَلَى أَقْدَارِ اللهِ الْمُؤَلَّمَةِ. وَتَجْتَمِعُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا فِي الصَّوْمِ؛ فَإِنَّ فِيهِ صَبْرًا عَلَى طَاعَةِ اللهِ، وَصَبْرًا عَمَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَى الصَّائِمِ مِنَ الشَّهَوَاتِ، وَصَبْرًا عَلَى مَا يَحْصُلُ لِلصَّائِمِ [فِيهِ] مِنَ أَلَمِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضَعْفِ النَّفْسِ وَالبَدَنِ.

وهذا الأَلَمُ النَّاشِئُ مِنْ أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ يُثَابُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْمَجَاهِدِينَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَطْؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللهَ لَا

(١) (صحيح). وقد جاء في جملة من الأحاديث: منها حديث مجيبة الباهلية الذي تقدّم (ص ٥٥٩) تخريجه وبيان ضعفه. ومنها حديث سلمان الفارسي الذي سيأتي بيان ضعفه بعد سطور. ومنها حديثا أبي ذرٍّ وزهير بن أقيش الصحيحان الآتيان بنصّهما وتفصيل القول فيهما في الحاشية التالية.

(٢) (حسن). وقد جاء عنه ﷺ من وجهين:

* فرواه: أبْنُ مَاجَه (٧- الصيام، ٤٤- الصوم زكاة الجسد، ١/٥٥٥/١٧٤٥)، والقضاعي (٢٢٩)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٧٧ و ٣٥٧٨)؛ عن موسى بن عبيدة، عن جمهان، عن أبي هريرة... رفعه. قال البوصيري: «فيه موسى بن عبيدة الربذي، متفق على تضعيفه». قلت: وجمهان فلا بأس بحديثه.

* ورواه: معمر في «الجامع» (٢٠٥٨٢)، وأحمد (٤/٢٦٠، ٥/٣٦٣ و ٣٦٥ و ٣٧٠ و ٣٧٢)، والعدني في «الإيمان» (٥٨)، والدارمي (١/١٦٧)، والترمذي (٤٩- الدعوات، ٨٧- باب، ٥/٣٦٦ و ٣٥١٩)، وأبْنُ عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ» (١٤٢٩ و ٢٩٢٠)، وَأَبْنُ نَصْرٍ فِي «تَنْظِيمِ الصَّلَاةِ» (٤٣٢)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٤)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٤/١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦٣١)، من طرق ثلاثة، عن جَرِّي النُّهْدِيِّ، عن رجل من بني سليم من أصحاب النبي ﷺ... رفعه في سياق. قال الترمذي: «حديث حسن». قلت: حديث جري لا يحتمل التحسين، وفي حقيقة حاله وهل هو رجل أو أثنين أو ثلاثة كلام بطول، وأعدل الأقوال فيه قول العسقلاني «مقبول»، فالسند صالح في الشواهد لا أكثر.

وعليه؛ فهذه القطعة المذكورة حسنة بمجموع هذين الوجهين كما ذكر الترمذي، ولا سيّما أن ما قبلها وبعدها يشهد لها في الجملة. وقد مال إلى تحسينه العراقي وضَعَفَ الألباني الحديثان بطولهما، وتضعيفه سليم جار على الأصول، لكن هذه القطعة بالتحديد تتقوى بمجموعهما.

يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» [التَّوْبَةُ: ١٢٠].

وفي حديثِ سَلْمَانَ المَرْفُوعِ الذي خَرَجَهُ أَبُو خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ: «وَهُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ، وَالصَّبْرُ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ»^(١).

وفي الطَّبْرَانِيِّ عَنْ أَبِي عُمَرَ مَرْفُوعًا: «الصَّيَامُ لِلَّهِ، لَا يَعْلَمُ ثَوَابَ عَمَلِهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢). وَرُويَ مَرْسَلًا، وَهُوَ أَصَحُّ.

(١) (ضعيف جدًا). قطعة من حديث طويل رواه: الحارث في «مسنده» (٣٢١) وأبن أبي حاتم في «العلل» (٧٣٣) والعقيلي (٣٥/١) والبيهقي في «الشعب» (٣٦٠٨) والخطيب في «التاريخ» (٣٣٣/٤) من طريق عبد الله بن بكر السهمي (قال الحارث: عن رجل يقال له إياس، وقال العقيلي: عن إياس بن أبي إياس، وقال ابن أبي حاتم والبيهقي: ثنا إياس بن عبد الغفار). (ح) ورواه ابن خزيمة (١٨٨٧) وأبو الشيخ في «الثواب»، والبيهقي في «الأوقات» (٤٨-٥١)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٢٦) من طريق يوسف بن زياد عن همام بن يحيى. (ح) ورواه المحاملي (٢٩٣) وأبن عدي (١٩٣١/٥) من طريق سعيد بن محمد بن ثواب عن عبد العزيز بن عبد الله الجذعاني عن سعيد بن أبي عروبة. ثلاثهم عن علي بن زيد بن جدعان (إلا الحارث فأسقطه من السند وإلا العقيلي فقال: عن شعبة)، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان... رفعه.

وهذا سند واه فيه علتان: أشار إلى أولاهما: العسقلاني بقوله: «مداره على علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف». والثانية: أن الطرق إلى ابن جدعان واهية: ففي الطريق الأولى إياس بن أبي إياس قال العسقلاني: «ما عرفته». قلت: مجهول لم يرو غير هذا الحديث وأضطرب فيه فأسقط ابن جدعان مرة وجعل مكانه شعبة مرة فبان أنه واه على جهالته، وجزم أبو حاتم أنه تحريف صوابه أبان بن أبي عيَّاش، وهذا متروك. وفي الطريق الثانية يوسف بن زيد قال العسقلاني: «ضعيف جدًا». قلت: منكر الحديث متروك. وفي الثالثة ابن ثواب له أوهام والجذعاني ضعيف منكر الحديث مدلس وقد عنعن. فاجتماع هذه الطرق الثلاث لا يتشابهها من الضعف. والحديث قال ابن خزيمة: «إن صحَّ الخبر»، وأستنكره أبو حاتم وأبنه والعقيلي وأبن عدي والعسقلاني والألباني. وقد جاء نحو هذه القطعة من أوجه قوية تغني عن هذا الأصل جملة.

(٢) (صحيح بشواهده). قطعة من حديث طويل رواه عمر بن محمد بن زيد وأختلف عليه في على وجهين: روى الأول: ابن وهب في «الجامع» (١٠٨/٤ - فتح)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣٥٨٨)؛ أني عمر بن محمد بن زيد، أن زيدًا حدثه، لا أعلمه إلا عن رسول الله... فذكره. وروى الثاني: الطبراني في «الأوسط» (٨٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٨٩)؛ من طريق يحيى بن المتوكل أبي عقيل، عن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر... رفعه. قال الهيثمي (١٨٥/٣): «فيه يحيى بن المتوكل، ضعفه جمهور الأئمة ووثقه ابن معين في رواية وضعفه في أخرى». قلت: خلاصة أمره أنه منكر الحديث، ومما يدل على نكارة حديثه مخالفته لابن وهب الثقة الثبت في وصل هذا السند، ولذلك قال ابن رجب: «وروي مرسلاً وهو أصح». فالمعروف هاهنا الإرسال على الوجه الأول والوصل منكر.

لكن يشهد لجملة الحديث دون قطعة الصوم المذكورة حديث خريم بن فاتك الصحيح عند: أحمد

* وَأَعْلَمَ أَنَّ مِضَاعِفَةَ الْأَجْرِ لِلْأَعْمَالِ تَكُونُ بِأَسْبَابٍ :

— منها: شرف المكان المعمول فيه ذلك العمل، كالحرم.

ولذلك تُضَاعَفُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ

الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»^(١). وَفِي رَوَايَةٍ: «فَإِنَّهُ أَفْضَلُ».

وكذلك^(٢) رُوِيَ أَنَّ الصَّيَّامَ يُضَاعَفُ بِالْحَرَمِ. وَفِي «سُنَنِ أَبِي مَاجَةَ» بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ

عَنِ أَبِي عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَامَهُ وَقَامَ مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيمَا سِوَاهُ»، وَذَكَرَ / ١٣١ / لَهُ ثَوَابًا كَثِيرًا^(٣).

— ومنها: شرف الزمان، كشهر رمضان وعشر ذي الحجة.

وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ الْمَرْفُوعِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ: «مَنْ تَطَوَّعَ

فِيهِ بِخَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ؛ كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فِيهِ فَرِيضَةً؛ كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ»^(٤).

وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسٍ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّدَقَةُ فِي

= (٤١٥٠-٤١٥٥)، وَالْحَاكِمُ (٨٧/٢).

وَيَشْهَدُ لِهَذِهِ الْقِطْعَةِ مَا رَوَاهُ سَمُويْهِ فِي «الْفَوَائِدِ» (١٠٨/٤ - فَتْح) مِنْ طَرِيقِ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ بِلَفْظٍ: «إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مَا فِيهِ».

فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ بِهَذِهِ الشُّوَاهِدِ، وَهَذِهِ الْقِطْعَةُ قَوِيَّةٌ بِشَوَاهِدِهَا الْمَعْنَوِيَّةِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠) - مَسْجِدُ مَكَّةَ، ١ - فَضْلُ الصَّلَاةِ، ٣/٦٣/١١٩٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ،

وَمُسْلِمٌ (١٥) - الْحَجَّ، ٩٤ - الصَّلَاةُ بِمَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، ٢/١٠١٢/١٣٩٤-١٣٩٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ.

(٢) فِي خِوْنٍ: «وَلِذَلِكَ»، وَالْأَوَّلَى مَا أُثْبِتَهُ مِنْ مِوْط.

(٣) (مَوْضُوع). رَوَاهُ: الْفَاكْهِي فِي «مَكَّةَ» (١٥٧٤)، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٣٥) - الْمَنَاسِكُ، ١٠٦ - صِيَامَ

رَمَضَانَ بِمَكَّةَ، ٢/١٠٤١/٣١١٧)، وَأَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٧٣٥) تَعْلِيقًا، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الشَّعْبِ» (٣٧٢٩ وَ ٤١٤٩)؛ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدِ الْعَمِّي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عُبَّاسٍ... رَفَعَهُ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مَنْكَرٌ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ»، وَقَالَ: «ضَعِيفٌ يَأْتِي بِمَا لَا يَتَابِعُهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ». قُلْتُ: هُوَ مَتَّهَمٌ مَتْرُوكٌ. وَقَالَ أَبُو رَجَبٍ: «إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ». وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: «مَوْضُوعٌ، وَلَوْ أَنَّ الْوَضْعَ عَلَيْهِ ظَاهِرَةٌ».

(٤) (ضَعِيفٌ جَدًّا). تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

رمضان»^(١).

وفي الصحيح عن النبي ﷺ؛ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة» (أو قال: حجة معي)^(٢).

وورد في حديث آخر: «إن عمل الصائم مضاعف»^(٣).

وذكر أبو بكر بن أبي مرزيم عن أشياخه؛ أنهم كانوا يقولون: إذا حضر شهر رمضان؛ فأنبسطوا فيه بالثقة؛ فإن الثقة فيه مضاعفة كالثقة في سبيل الله، وتسيحة فيه أفضل من ألف تسيحة في غيره.

[و] قال النخعي: صوم يوم من رمضان أفضل من ألف يوم، وتسيحة فيه أفضل من ألف تسيحة، وركعة فيه أفضل من ألف ركعة^(٤).

(١) (ضعيف). قطعة من حديث أنس أنه ﷺ سئل أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ فقال: «شعبان تعظيماً لرمضان». وقد تقدم تفصيل القول في القطعة الأولى منه (ص ٣٠٧) ولهذه القطعة حكمها.
(٢) رواه: البخاري (٢٦- العمرة، ٤- عمرة في رمضان، ٣/٦٠٣/١٧٨٢)، ومسلم (١٥- الحج، ٣٦- العمرة في رمضان، ٢/٩١٧/١٢٥٦)؛ من حديث ابن عباس.

(٣) (ضعيف جداً). قطعة من حديث لفظه «نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح وعمله مضاعف ودعاؤه مستجاب وذنبه مغفور». رواه البيهقي في «الشعب» (٣٩٣٧) من طريق إدريس بن موسى ثنا سهيل بن خاقان ثنا خلف بن يحيى العبدى عن عنبسة بن عبد الواحد القرشي، والبيهقي (٣٩٣٨) والديلمي في «المسند» (٦٨٣٤) من طريق سليمان بن عمرو، والبيهقي (٣٩٣٩) من طريق معروف بن حسان عن زياد الأعلم؛ ثلاثهم عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أبي أوفى... رفعه. فأما الطريق الأولى؛ فإدريس لم أقف له على ترجمة، وسهيل أو سهيل بن خاقان مترجم في «اللسان» بحديث باطل، وخلف بن يحيى إن كان قاضي الري فمتهم وإلا ما عرفته. وأما الطريق الثانية؛ فقال العراقي: «سليمان بن عمرو النخعي أحد الكذابين». وأما الطريق الثالثة؛ فقال البيهقي: «معروف بن حسان ضعيف». قلت: بل منكر الحديث متهم.

قال العراقي: «رويناه في «أمالي ابن منده» من رواية ابن المغيرة القواس عن عبد الله بن عمر بسند ضعيف، ولعله عبد الله بن عمرو؛ فإنهم لم يذكروا لابن المغيرة رواية إلا عنه». قلت: وابن المغيرة تحريف صوابه أبو المغيرة، ولا يعدو أن يكون صالحاً في المتابعات.

قال العسقلاني في «الفتح» (٧/١٥١): «وقد أورده صاحب «مسند الفردوس» من حديث ابن عمر، وفي إسناده الربيع بن بدر، وهو ساقط».

فهذه أسانيد غاية في الرواء، والحديث ساقط، وقد ضعفه البيهقي والعراقي والعسقلاني والسيوطي والعجلوني والمناوي والألباني.

(٤) وهذا وما قبله لا بد فيه من سند صحيح إلى من يتعين المصير إلى قوله، وهيئات!

فَلَمَّا كَانَ الصَّيَامُ فِي نَفْسِهِ مَضَاعِفًا أَجْرُهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ؛ كَانَ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ مَضَاعِفًا عَلَى سَائِرِ الصَّيَامِ؛ لَشَرَفِ زَمَانِهِ وَكَوْنِهِ هُوَ الصَّوْمَ الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَجَعَلَ صِيَامَهُ أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الَّتِي بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَيْهَا.

— وَقَدْ يُضَاعَفُ الثَّوَابُ بِأَسْبَابٍ أُخَرِ مِنْهَا: شَرَفُ الْعَامِلِ عِنْدَ اللَّهِ وَقُرْبُهُ مِنْهُ وَكَثْرَةُ تَقْوَاهُ، كَمَا ضَوْعِفَ أَجْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى أَجُورِ مَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ وَأُعْطُوا كَفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ.

● وَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَاسْتِثْنَاءُ الصَّيَامِ مِنْ بَيْنِ الْأَعْمَالِ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ سَائِرَ الْأَعْمَالِ لِلْعِبَادِ وَالصَّيَامُ اخْتَصَّهَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنْ بَيْنِ أَعْمَالِ عِبَادِهِ وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ. وَسَيَأْتِي ذِكْرُ تَوْجِيهِ هَذَا الْاِخْتِصَاصِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

● وَأَمَّا [عَلَى] الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ؛ فَالِاسْتِثْنَاءُ يَعُودُ إِلَى التَّكْفِيرِ بِالْأَعْمَالِ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ مَا قَالَهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قَالَ: هَذَا مِنْ أَجُودِ الْأَحَادِيثِ وَأَجْلَهَا، إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ؛ يُحَاسِبُ اللَّهُ عَبْدَهُ، وَيُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ مِنْ سَائِرِ عَمَلِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا الصَّوْمُ، فَيَتَحَمَّلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَيُدْخِلُهُ بِالصَّوْمِ الْجَنَّةَ. خَرَّجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَغَيْرِهِ. وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الصَّيَامَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى أَخْذِ أَجْرِهِ مِنَ الصَّيَامِ، بَلْ أَجْرُهُ مَدْخَرٌ لِصَاحِبِهِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَحِينَئِذٍ [ف] لَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ سَائِرَ الْأَعْمَالِ [قَدْ] يُكْفَرُ بِهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذُنُوبَ صَاحِبِهَا فَلَا يَبْقَى لَهَا أَجْرٌ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ يَوَازُنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ السَّيِّئَاتِ وَالْحَسَنَاتِ، وَيَقْصُصُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْحَسَنَاتِ حَسَنَةٌ؛ دَخَلَ بِهَا صَاحِبُهَا الْجَنَّةَ. قَالَه سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُ، وَفِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ خَرَّجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا^(١). فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي الصَّوْمِ: إِنَّهُ لَا يَسْقُطُ ثَوَابُهُ بِمَقَاصِةٍ وَلَا غَيْرِهَا،

(١) (ضعيف). رواه: عبد بن حميد (٦٦١ - منتخب)، والعدني (٢٥٢/٤ - تلخيص المستدرک)، والبخاري في «التاريخ» (١١٣/٧)، وأبن جرير (٢٨٢٥٥ و ٣١٢٧١)، وأبن المنذر (الأحقاف ١٦ - الدرر)، وأبن أبي حاتم (الأحقاف ١٦ - أبن كثير)، والطبراني (١٠/٢٢٠ - مجمع)، والحاكم (٢٥٢/٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩١/٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦٩٢٠)، والذهبي في «النبلاء» (١٢/٣٤٠)؛ من طريق الحكم بن أبان، ثنا هارون الغطريف بن عبيد الله، أن أبا الشعثاء حدثه، أن أبن عباس حدثه، عن النبي ﷺ: يُوْتَى =

بل يُوفَّر أجرُهُ لصاحبه حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَيُوفَى أَجْرُهُ فِيهَا^(١).

● وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لِي»؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَصَّ الصَّيَّامَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ دُونَ سَائِرِ الْأَعْمَالِ، وَقَدْ كَثُرَ الْقَوْلُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ / خ ١٣٢ / وَغَيْرِهِمْ، وَذَكَرُوا فِيهِ وَجُوهًا كَثِيرَةً، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهَانِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّيَّامَ هُوَ مَجْرَدُ تَرْكِ حَظْوِ النَّفْسِ وَشَهَوَاتِهَا الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي جُبِلَتْ عَلَى الْمِيلِ إِلَيْهَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي عِبَادَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الصَّيَّامِ: لِأَنَّ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا يُتْرَكُ فِيهِ الْجَمَاعُ وَدَوَاعِيهِ مِنَ الطَّيِّبِ دُونَ سَائِرِ الشَّهَوَاتِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. وَكَذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ مَعَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلصَّوْمِ. وَأَمَّا الصَّلَاةُ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَرَكَ الْمَصْلِيَّ فِيهَا جَمِيعَ الشَّهَوَاتِ؛ إِلَّا أَنَّ مَدَّتْهَا لَا تَطُولُ، فَلَا يَجِدُ الْمَصْلِيَّ فَقْدَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي صَلَاتِهِ، بَلْ قَدْ نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ وَنَفْسُهُ تَتَوَقَّ إِلَى الطَّعَامِ بِحَضْرَتِهِ حَتَّى يَتَنَاوَلَ مِنْهُ مَا يُسَكِّنُ نَفْسَهُ. وَلِهَذَا أُمِرَ بِتَقْدِيمِ الْعِشَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ^(٢). وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى إِبَاحَةِ شَرْبِ الْمَاءِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاتِهِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. وَهَذَا بِخِلَافِ الصَّيَّامِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَوْعِبُ النَّهَارَ كُلَّهُ، فَيَجِدُ الصَّائِمُ فَقْدَ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ، وَتَتَوَقَّ نَفْسُهُ إِلَيْهَا، [و]أَخْصَوْصًا فِي نَهَارِ الصَّيْفِ؛ لَشِدَّةِ حَرِّهِ وَطَوْلِهِ. وَلِهَذَا رُوِيَ أَنَّ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ الصَّوْمَ فِي الصَّيْفِ^(٣).

= بحسنات العبد وسيئاته فيَقْصَرُ بعضها ببعض، فَإِنْ بَقِيَتْ حَسَنَةٌ وَسِعَ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ... إلخ. قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وقال ابن كثير: «غريب، وإسناده جيد، ولا بأس به». وقال الهيثمي: «إسناده جيد». قلت: الحكم صدوق له أوهام، والغطريف مجهول لا يعرف إلا بهذا الراوي وهذا الحديث، فالسند ضعيف.

(١) فِيهِ نَظَرٌ يَوْضَحُهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُفْلِسُ مَنْ أَمْتِيَ يَأْتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِيهِ قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا... فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ... فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ!» فَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّ الصَّيَّامَ يَدْخُلُ فِي الْمَقَاصِةِ بَيْنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ لَمَّا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُنَا أَصْلًا وَلَمَّا فَنِيَتْ الْحَسَنَاتِ وَلَمَّا صَارَ الرَّجُلُ مُفْلِسًا أَصْلًا!

(٢) جَاءَ هَذَا عَنْهُ ﷺ فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ بَعْضُهَا مَخْرُجٌ فِي الصَّحِيحِينَ.

(٣) (موقوف ضعيف). رواه: ابن سعد (٣/٣٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢٧٥٦)؛ مِنْ طَرِيقِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ أَبِي مَنِيرٍ رَجُلٍ مِنْ مَكَّةَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ عَمْرٍ: عَلَيْكَ بِخِصَالِ الْإِيمَانِ... فَذَكَرَهُ.

وقد كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ دُونَ أَصْحَابِهِ، كَمَا قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ، وَأَحَدُنَا يَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا كَانَ فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ^(١).

وَفِي «الْمَوْطَأِ» أَنَّهُ ﷺ كَانَ بِالْعَرَجِ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ^(٢).

فَإِذَا أَشْتَدَّ تَوَقَّانَ النَّفْسِ إِلَى مَا تَشْتَهِيهِ مَعَ قُدْرَتِهَا عَلَيْهِ ثُمَّ تَرَكَتُهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ؛ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ الصَّائِمَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ فِي خُلُوتِهِ، وَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَهْوَاتِهِ الْمَجْبُولَ عَلَى الْمِيلِ إِلَيْهَا فِي الْخُلُوةِ، فَأَطَاعَ رَبَّهُ وَأَمْتَلَّ أَمْرَهُ وَأَجْتَنَّبَ نَهْيَهُ خَوْفًا مِنْ عِقَابِهِ وَرَغْبَةً فِي ثَوَابِهِ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ وَأَخْتَصَّ لِنَفْسِهِ عَمَلَهُ هَذَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَعْمَالِهِ. وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّهُ تَرَكَ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي».

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: طُوبَى لِمَنْ تَرَكَ شَهْوَةً حَاضِرَةً لِمَوْعِدٍ غَيْبٍ لَمْ يَرَهُ.

لَمَّا عَلِمَ الْمُؤْمِنُ الصَّائِمُ أَنَّ رَضَى مَوْلَاهُ فِي تَرْكِ شَهْوَاتِهِ؛ قَدَّمَ رَضَى مَوْلَاهُ عَلَى هَوَاهُ، فَصَارَتْ لَذَّتُهُ فِي تَرْكِ شَهْوَتِهِ لِلَّهِ - لِإِيمَانِهِ بِأَطْلَاعِ اللَّهِ [عَلَيْهِ] وَثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ - أَعْظَمَ مِنْ لَذَّتِهِ فِي تَنَاوُلِهَا فِي الْخُلُوةِ؛ إِثَارًا لِرَضَى رَبِّهِ عَلَى هَوَى نَفْسِهِ. بَلِ الْمُؤْمِنُ

=

وهذا موقف ما له حكم الرفع، والليث لا يعدو أن يكون صالحًا في الشواهد، وأتى برجل مجهول.

(١) رواه: البخاري (٣٠- الصوم، ٣٥- باب، ٤/١٨٢/١٩٤٥)، ومسلم (١٣- الصيام، ١٧- التخيير

في الصوم والفطر، ٢/٧٩٠/١١٢٢).

(٢) (صحيح). رواه: مالك في «الموطأ» (١/٢٩٤)، والشافعي في «السنن» (ص٣١٦)، وعبدالرزاق

(٧٥٠٩)، وأحمد (٣/٤٧٥، ٤/٦٣، ٥/٣٧٦)، وأبو داود (٨- الصيام، ٢٧- الصائم يصب عليه الماء، ١/

٧٢١/٢٣٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٠٢٩)، والطحاوي في «المعاني» (٢/٦٦)، والحاكم (١/٤٣٢)،

والبيهقي (٤/٢٤٢)، وأبن عبد البر في «التهديد» (٢٢/٤٧)؛ من طريق سمي، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن

الحارث، [عن رجل من الصحابة]... رفعه.

وهذا سند رجاله ثقات رجال الستة، لكن رواه الجماعة من طريق مالك عن سمي موصولاً، وخالفهم

عبدالرزاق فرواه من طريق ابن عيينة عن سمي عن أبي بكر مرسلًا. وزيادة مالك على الرأس والعين. وقد قوى

هذا الحديث الحاكم والذهبي والعسقلاني والشوكاني والألباني.

ووقع في خ م: «من العطش والحر»، وما أثبتته من ن و ط أولى بمصادر التخريج.

يَكْرَهُ ذَلِكَ فِي خُلُوتِهِ أَشَدَّ مِنْ كَرَاهَتِهِ لِأَلَمِ الضَّرْبِ.

ولهذا؛ أكثرُ المؤمنين لو ضُرِبَ على أَنْ يُفْطِرَ في [شهر] رمضانَ لغيرِ عذرٍ لَمْ يَفْعَلْ؛ لَعَلِمِهِ بِكَرَاهَةِ اللَّهِ لِفْطَرِهِ فِي هَذَا الشَّهْرِ، وَهَذَا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِيمَانِ أَنْ يَكْرَهُ الْمُؤْمِنُ مَا يُلَاثِمُهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يَكْرَهُهُ، فَتَصِيرُ لَذَّتُهُ فِيمَا يُرْضِي مَوْلَاهُ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِهَوَاهُ، وَيَكُونُ أَلْمُهُ فِيمَا يَكْرَهُهُ مَوْلَاهُ وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِهَوَاهُ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِيمَا حُرِّمَ لِعَارِضِ الصَّوْمِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَمُبَاشَرَةِ النِّسَاءِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَكَّدَ ذَلِكَ فِيمَا حُرِّمَ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَالزَّنى وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَأَخْذِ الْأَمْوَالِ أَوْ الْأَعْرَاضِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ الْمَحْرَمَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا يُسْخِطُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَفِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَإِذَا كَمَلَ إِيْمَانُ الْمُؤْمِنِ^(١)؛ كَرَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَعْظَمَ مِنْ كَرَاهَتِهِ لِلْقَتْلِ وَالضَّرْبِ.

ولهذا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِلَامَاتِ /خ ١٣٣/ وجودَ حِلَاوَةِ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ^(٢).
وَقَالَ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣].

سُئِلَ ذُو الثُّونِ: مَتَى أَحَبُّ رَبِّي؟ قَالَ: إِذَا كَانَ مَا يَكْرَهُهُ أَمْرًا عِنْدَكَ مِنَ الصَّبْرِ.
وَقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ مِنْ أَعْلَامِ الْمَحَبَّةِ أَنْ تُحِبَّ مَا يَكْرَهُهُ حَبِيبُكَ.
وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَمْشِي عَلَى الْعَوَائِدِ دُونَ مَا يَوْجِبُهُ الْإِيمَانُ وَيَقْتَضِيهِ، فَلِهَذَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ لَوْ ضُرِبَ مَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لغيرِ عذرٍ، وَمِنْ جَهَالِهِمْ مَنْ لَا يُفْطِرُ لِعَذْرِ لَوْ تَضَرَّرَ بِالصَّوْمِ - مَعَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مِنْهُ أَنْ يَقْبَلَ رِخَصَتَهُ - جَرِيًّا مِنْهُ عَلَى الْعَادَةِ، وَقَدْ أَعْتَادَ مَعَ ذَلِكَ مَا حَرَّمَ [ه] اللَّهُ مِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ وَالزَّنى وَأَخْذِ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ أَوْ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقٍّ! فَهَذَا يَجْرِي عَلَى عَوَائِدِهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا عَلَى مُقْتَضَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ عَمِلَ بِمُقْتَضَى

(١) فِي خ: «كَمَلَ الْإِيمَانُ لِلْمُؤْمِنِ»، وَالْأُولَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٢) فِيمَا رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ (٢) - الْإِيمَانُ، ٩ - حِلَاوَةُ الْإِيمَانِ، ١/١٦/٦٠، وَمُسْلِمٌ (١) - الْإِيمَانُ، ١٥ -

خِصَالٌ مِنْ أَتَّصَفَ بِهِنَّ، ١/٦٦/٤٣؛ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

الإيمان؛ صَارَتْ لِدَّتُهُ فِي مَصَابِرَةِ نَفْسِهِ عَمَّا تَمِيلُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ فِيهِ سَخَطُ اللَّهِ، وَرَبَّمَا يَرْتَقِي إِلَى أَنْ يَكْرَهُ جَمِيعَ مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ مِنْهُ وَيَنْفَرُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مَلَأْتُمَا لِلنَّفُوسِ، كَمَا قِيلَ:

إِنْ كَانَ رِضَاكُمْ فِي سَهَرِي فَسَلَامُ اللَّهِ عَلَى وَسَنِي
وَقَالَ آخَرُ: فَمَا لِجَرْحِ إِذَا أَرْضَاكُمْ أَلَمْ.
وَقَالَ آخَرُ:

عَذَابُهُ فِيكَ عَذْبُ وَبُعْدُهُ فِيكَ قُرْبُ
وَأَنْتَ عِنْدِي كَرُوحِي بَلْ أَنْتَ مِنْهَا أَحَبُّ
حَسْبِي مِنَ الْحُبِّ أَنِّي لِمَا تُحِبُّ أُحِبُّ

* الوجه الثاني: أَنَّ الصَّيَامَ سَرٌّ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ نِيَّةٍ بَاطِنَةٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ، وَتَرَكْنَا تَنَاوُلَ الشَّهَوَاتِ الَّتِي يُسْتَخْفَى [بـ] تَنَاوُلِهَا فِي الْعَادَةِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَا تَكْتُبُهُ الْحَفْظَةُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رِيَاءٌ. كَذَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ. وَفِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ مَرْسَلٌ^(١).

وهذا الوجه اختيارُ أَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ مَا تَدْعُوهُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَيْثُ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرٌ مِنْ أَمْرِهِ وَنَهَاهُ؛ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ إِيْمَانِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ مَنْ عِبَادِهِ أَنْ يُعَامِلُوهُ سِرًّا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، وَأَهْلُ مُحَبَّتِهِ يُحِبُّونَ أَنْ يُعَامِلُوهُ سِرًّا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ بِحَيْثُ لَا يَطْلُعُ عَلَى مُعَامَلَتِهِمْ إِلَّا هُؤُلَاءُ سِوَاهُ، حَتَّى كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَوَدُّ لَوْ تَمَكَّنَ مِنْ عِبَادَةٍ لَا تَشْعُرُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ الْحَفْظَةُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَمَّا أُطْلِعَ عَلَى بَعْضِ سِرَائِرِهِ: إِنَّمَا كَانَتْ تَطْيِيبُ الْحَيَاةِ لَمَّا كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِرًّا، ثُمَّ دَعَا لِنَفْسِهِ بِالْمَوْتِ، فَمَاتَ^(٢).

(١) أَغْلِبَ الظَّنُّ أَنَّهُ يَرِيدُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْإِلَهِيِّ: «الْإِخْلَاصُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِي أَسْتَوْدَعْتَهُ قَلْبَ مَنْ أَحَبَّ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ مَلِكٌ فِي كِتَابِهِ وَلَا شَيْطَانٌ فِي قِسْدِهِ». وَهَذَا مَوْضُوعٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (١١٦/٢ - ط. أبْنِ خَزِيمَةَ). فَإِنْ أَرَادَ غَيْرَهُ فَمَا عَرَفْتَهُ.

(٢) إِذَا سَتَرَ الْعَبْدُ الصَّادِقُ حَالَهُ مَعَ اللَّهِ عَنِ الْخَلْقِ، فَاطْلَعَ بَعْضُهُمْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ وَلَا تَشَوُّفٍ؛ فَهَذَا قَدْرٌ مِنْ أَقْدَارِ مَنْ اللَّهُ يَسْتَلْزِمُ مِنْهُ عِبَادِيَّةَ الشُّكْرِ أَوْ الرِّضَى أَوْ الصَّبْرِ بِحَسَبِ مَقَامِهِ، وَهَذَا =

المحْبُونُ يَغَارُونَ مِنْ أَطْلَاعِ الْأَغْيَارِ عَلَى الْأَسْرَارِ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ.

نَسِيمَ صَبَا نَجِدَ مَتَى جِئْتَ حَامِلًا تَحِيَّتَهُمْ فَأَطَوْ الْحَدِيثَ عَنِ الرُّكْبِ وَلَا تُذْعِ السَّرَّ الْمَصُونَةَ فَإِنَّنِّي أَغَارُ عَلَى ذِكْرِ الْأَحِبَّةِ مِنْ صَحْبِي ● وقوله «تَرَكَ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي» فيه إشارة إلى المعنى الذي ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّ الصَّائِمَ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِتَرْكِ مَا تَشْتَهِيهِ نَفْسُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّكَاحِ، وَهَذِهِ أَعْظَمُ شَهَوَاتِ النَّفْسِ.

* وفي التَّقَرُّبِ بِتَرْكِ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ بِالصَّيَامِ فَوَائِدُ:

منها: كَسْرُ النَّفْسِ؛ فَإِنَّ الشُّبُعَ وَالرِّيَّ وَمَبَاشِرَةَ النَّسَاءِ تَحْمِلُ النَّفْسَ عَلَى الْأَشْرِ وَالْبَطْرِ وَالْغَفْلَةِ.

ومنها: تَخْلِي الْقَلْبَ لِلْفِكْرِ وَالذِّكْرِ؛ فَإِنَّ تَنَاوَلَ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ قَدْ تُقْسِي الْقَلْبَ وَتُعْمِيهِ وَتَحُولُ بَيْنَ / خ ١٣٤ / الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْفِكْرِ وَالذِّكْرِ وَتَسْتَدْعِي الْغَفْلَةَ. وَخَلَوُ الْبَاطِنِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ يُنَوِّرُ الْقَلْبَ وَيُوجِبُ رَقَّتَهُ وَيُزِيلُ قَسْوَتَهُ وَيُخْلِيهِ لِلذِّكْرِ وَالْفِكْرِ.

ومنها: أَنَّ الْغَنَى يَعْرِفُ قَدْرَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِإِقْدَارِهِ لَهُ عَلَى مَا مَنَعَهُ كَثِيرًا مِنَ الْفُقَرَاءِ مِنْ فَضُولِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّكَاحِ؛ فَإِنَّهُ بِأَمْتِنَاعِهِ مِنْ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ وَحَصُولِ الْمَشَقَّةِ لَهُ بِذَلِكَ يَتَذَكَّرُ بِهِ مَنْ مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَيُوجِبُ لَهُ ذَلِكَ شُكْرَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالْغِنَى، وَيَدْعُوهُ إِلَى رَحْمَةِ أَخِيهِ الْمَحْتَاجِ وَمَوَاسَاتِهِ بِمَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ.

ومنها: أَنَّ الصَّيَامَ يُضَيِّقُ مَجَارِيَ الدَّمِ الَّتِي هِيَ مَجَارِي الشَّيْطَانِ مِنْ أَبْنِ آدَمَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَبْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، فَتَسْكُنُ بِالصَّيَامِ وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ، وَتَتَكَسَّرُ

= المذكور لم يفعل شيئاً من ذلك بل جزع وأضطرب وأستحوذ عليه الشيطان فجعله يتمنى الموت مخالفاً لوحيته النبي ﷺ! فهذه واحدة. وإذا أطلع بعض الخلق على شيء من حال الصادق مع ربه؛ فالأصل فيه أن يستر ما خفي عنهم من أحواله، وهذا فضح سائر أحواله بقوله: «لَمَّا كَانَتِ الْمَعَامَلَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِرًّا! فَكَانَ كَالَّذِي قِيلَ فِيهِ: مَا أَحْسَنَ صَلَاةَ هَذَا الرَّجُلِ! فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ لِلْمُسْتَحْسِنِ: إِنِّي صَائِمٌ أَيْضًا! فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْقِصَصَ الَّتِي تَسَاقُ عَلَى أَنَّهَا مِنْ كِرَامَاتِ الْقَوْمِ، فَإِذَا أَنْعَمَ الْبَاحِثُ عَنِ الْحَقِّ فِيهَا نَظَرَهُ؛ رَأَاهَا جِهَالَاتٍ وَمُخَالَفَاتٍ.

سُورَةُ الشَّهْوَةِ والغَضَبِ، وَلِهَذَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّيَامَ وَجَاءَ؛ لِقَطْعِهِ عَنْ شَهْوَةِ النَّكَاحِ.
* وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَرْكِ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ الْمُبَاحَةِ فِي غَيْرِ
حَالَةِ الصَّيَامِ إِلَّا بَعْدَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِتَرْكِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كُلِّ حَالٍ مِنَ الْكَذِبِ وَالظُّلْمِ
وَالْعُدْوَانِ عَلَى النَّاسِ فِي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ
يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَيْسَ الصَّيَامُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، إِنَّمَا الصَّيَامُ مِنَ اللُّغْوِ
وَالرَّفَثِ»^(٢). قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ: هُوَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

[و] قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: أَهْوَنُ الصَّيَامِ تَرْكُ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ.
وَقَالَ جَابِرٌ: إِذَا صُمْتَ؛ فَلْيَصُمْ سَمْعُكَ وَبَصْرُكَ وَلِسَانُكَ عَنِ الْكَذِبِ وَالْمَحَارِمِ،
وَدَعْ أَذَى الْجَارِ، وَلْيَكُنْ عَلَيْكَ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ يَوْمَ صَوْمِكَ، وَلَا تَجْعَلْ يَوْمَ صَوْمِكَ وَيَوْمَ
فَطْرِكَ سَوَاءً.

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمْعِ مِثْلُ تَصَاوُنٍ وَفِي بَصَرِي غَضٌّ وَفِي مَنْطِقِي صُمْتُ
فَحَظِّي إِذَا مِنْ صَوْمِي الْجَوْعُ وَالظَّمَا فَإِنْ قُلْتُ إِنِّي صُمْتُ يَوْمِي فَمَا صُمْتُ
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَبِّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ^(٣) الْجَوْعُ وَالْعَطَشُ، وَرَبِّ قَائِمٍ حَظُّهُ

(١) (٣٠- الصوم، ٨- من لم يدع قول الزور، ٤/١١٦/١٩٠٣).

(٢) (صحيح). رواه الحارث بن أبي ذباب وأختلف عليه فيه على وجهين: روى الأول منها: ابن خزيمة (١٩٩٦)، وابن حبان (٣٤٧٩)، والحاكم (٤٣٠/١)، والبيهقي (٤/٢٧٠)، والخطيب في «الجمع والتفريق» (١/٨١)؛ من طريقين قويتين، عن الحارث، عن عمه، عن أبي هريرة... رفعه. قال الحاكم: «على شرط مسلم»، وأقره المنذري والذهبي. قلت: عم الحارث هو عبدالله بن المغيرة بن أبي ذباب، لم يرو عنه إلا الحارث ولم يوثقه إلا ابن حبان ولم يخرج له مسلم! وروى الثاني: الخطيب في «الجمع والتفريق» (١/٨١)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٤٧)؛ من طريقين قويتين، عن الحارث، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة... رفعه. وهذا سند حسن.

وليس أحد الوجهين أولى من الآخر بالترجيح، فأولى الأقوال هاهنا قول الخطيب: «لعل الحديث عند الحارث عن عمه وعن عطاء بن ميناء فيصح القولان معاً». قلت: ويصح الحديث أيضاً، ولا سيما أن الشواهد لا تعوزه، وقد قواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والخطيب وأبو موسى المديني والمنذري والذهبي والألباني.

(٣) في خ: «من صومه»، وما أثبتته من م ون وط أولى بلفظ «المسند».

من قيامه السَّهَر»^(١).

وسرُّ هذا أنَّ التَّقَرُّبَ إلى اللهِ تعالى بتركِ المباحاتِ لا يَكْمُلُ إلَّا بعدَ التَّقَرُّبِ إليه بتركِ المحرَّماتِ، فمنِ ارْتَكَبَ المحرَّماتِ ثُمَّ تَقَرَّبَ بتركِ المباحاتِ؛ كَانَ بمثابة مَنْ يَتْرُكُ الفرائضَ وَيَتَقَرَّبُ بالنَّوافِلِ، وإنَّ كَانَ صَوْمُهُ معْزُتًا عندَ الجمهورِ بحيثُ لا يُؤْمَرُ بإعادته؛ لأنَّ العملَ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِارتكابِ ما نُهيَ عنه فيه بخصوصه دونَ ارتكابِ ما نُهيَ عنه لغيرِ معنَى يَخْتَصُّ به. هذا هو أصلُ جمهورِ العلماءِ.

وفي «مسند الإمام أحمد»: أَنَّ امرأتينِ صامتا في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ، فكادتا أَنْ تَمُوتا مِنَ العطشِ، فذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ، ثُمَّ ذَكَرْتَا لَهُ فَدَعَاهُمَا وَأَمَرَهُمَا أَنْ يَتَقَيَّأَا، ففَعَلَا مَلَأَ قَدَحٍ قَيْحًا وَدَمًا وَصَدِيدًا وَلَحْمًا عَيْطًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَاتَيْنِ صَامَتَا عَمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمَا، وَأَفْطَرْتَا عَلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا، جَلَسْتُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، فَجَعَلْتَا يَأْكُلَانِ لَحُومَ النَّاسِ»^(٢).

(١) (صحيح). رواه: أبْنُ المَبَارَكِ في «المسند» (٧٥)، وأحمد (٣٧٣/٢ و٤٤١)، والدارمي (٣٠١/١)، وأبْنُ ماجه (٧- الصيام، ٢١- الغيبة والرفث للصائم، ١/٣٩٥/١٦٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٤٩-٣٢٥١ و٣٣٣٣)، وأبو يعلى (٦٥٥١)، وأبْنُ خزيمة (١٩٩٧)، وأبْنُ حَبَّان (٣٤٨١)، والحاكم (٤٣١/١)، والقضاعي في «الشهاب» (١٤٢٥ و١٤٢٦)، والبيهقي في «السنن» (٢٧٠/٤) و«الشعب» (٣٦٤٢)، والبغوي في «السنن» (١٧٤٧)؛ بعضهم من طريق أسامة بن زيد وبعضهم من طريق عمرو بن أبي عمرو، [عن سعيد المقبري]، [عن أبيه]، عن أبي هريرة... رفعه. قال البوصيري: «إسناده ضعيف»؛ يعني: سند أبْنِ ماجه خصوصًا، فيه أسامة بن زيد الليثي تكلموا فيه وحديثه صالح في الشواهد على الأقل، وقد تابعه عمرو الثقة فخرج الحديث من عهده. نعم؛ هاهنا خلاف في إثبات سعيد وإسقاطه وإثبات أبيه وإسقاطه، ولا يضر، فكلاهما ثقة روى عن أبي هريرة، ولا يبعد أنَّ سعيدًا حملة عن أبيه وعن أبي هريرة وحملة عمرو عن سعيد وعن أبيه. وكذلك رواه النسائي مرةً موقوفًا، والروايات المرفوعة أكثر وأصح. وقد صحَّح الحديث أبْنُ خزيمة وأبْنُ حَبَّان والألباني، وقال الحاكم: «على شرط البخاري»، وأقره المنذري والذهبي.

وله شاهد من حديث أبْنِ عمر عند: أبْنِ أَبِي حاتم في «العلل» (٣٥٤ و٦٩٢)، والطبراني (٢٩٢/١٢) (١٣٤١٣/١)، وأبْنِ عدي في «الكامل» (٢٣٩٨/٦)، والقضاعي في «المسند» (١٤٢٤)، والرافعي في «التدوين» (٢٣٦/٣)؛ بسند ضعفه أبو حاتم وقواه الهيثمي.

(٢) (ضعيف). رواه: أحمد (٤٣١/٥)، والبخاري في «التاريخ» (٤٤٠/٥)، وأبْنُ أَبِي خزيمة (٤٤٨-إصابة)، وأبْنُ أبي الدنيا في «الصمت» (١٧١)، وأبو يعلى (١٥٧٦)، والحسن بن سفيان (٤٠/٢-إصابة)، والرويان (٧٢٩)، وأبْنُ قانع (٢٥٧/١ و٢٩٤)، وأبْنُ السَّكَنِ (٤٤٨-إصابة)، وأبْنُ منده (٤٤٨-إصابة)، والبيهقي في «الدلائل» (١٨٦/٦)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢٢١١)، وأبْنُ الأثير في «

ولهذا المعنى - والله أعلم - وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ بَعْدَ ذِكْرِ تَحْرِيمِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ عَلَى الصَّائِمِ بِالنَّهَارِ ذِكْرُ تَحْرِيمِ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ / خ ١٣٥ / بِالْبَاطِلِ ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، بِخِلَافِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، فَكَانَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَنْ أَمْتَثَلَ أَمْرَ اللَّهِ فِي اجْتِنَابِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي نَهَارِ صَوْمِهِ ؛ فَلْيَمْتَثِلْ أَمْرَهُ فِي اجْتِنَابِ أَكْلِ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ ؛ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ بِكُلِّ حَالٍ لَا يُبَاحُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

● وقوله ﷺ : «وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ : فَرْحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ» :

* أَمَّا فَرْحَةُ^(١) الصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ مَجْبُولَةً عَلَى الْمِيلِ إِلَى مَا يُلَائِمُهَا مِنْ مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ وَمَنْكَحٍ ، فَإِذَا مُنِعَتْ مِنْ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، ثُمَّ أُبِيحَ لَهَا فِي وَقْتٍ آخَرَ ؛ فَرِحَتْ بِإِبَاحَةِ مَا مُنِعَتْ مِنْهُ ، خُصُوصًا عِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ تَفْرَحُ بِذَلِكَ طَبْعًا ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَحْبُوبًا لِلَّهِ ؛ كَانَ مَحْبُوبًا شَرْعًا ، وَالصَّائِمُ عِنْدَ فِطْرِهِ كَذَلِكَ ، فَكَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَى الصَّائِمِ فِي نَهَارِ الصَّوْمِ تَنَاوُلَ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ فَقَدْ أَذِنَ لَهُ فِيهَا فِي لَيْلِ الصَّيَامِ ، بَلْ أَحَبَّ مِنْهُ الْمُبَادَرَةَ إِلَى تَنَاوُلِهَا فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ ، فَأَحَبُّ عِبَادِهِ إِلَيْهِ أَعَجَلُهُمْ فِطْرًا ، وَاللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ .

= «الغاية» (٣/ ١٨٣) ؛ من طريق سليمان التيمي تارة وعثمان بن غياث تارة ، [عن رجل في حلقة أبي عثمان النهدي] ، عن عبيد (أو : سعد) مولى النبي ﷺ . . . رفعه . قال البخاري وأبو حاتم وأبْنُ السَّكَنِ : «مرسل» . قال العسقلاني : «كَانَ الْبُخَارِيُّ يَسْمِي السَّنَدَ الَّذِي فِيهِ رَأَوْا مَبْهَمَ مَرْسَلًا كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» . وقال المنذري والعراقي والهيثمي (٣/ ١٧٤) : «فيه رجل لم يسم» . وقال أبْنُ كَثِيرٍ : «إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ وَمَتْنٌ غَرِيبٌ» . وقال الألباني : «ضعيف» .

وله شاهد عند : العقيلي (٣/ ٣١٩) ، وأبْنُ مَرْدَوَيْهِ (٧/ ٥٤٠ - إتحاف المتقين) ، والأصبهاني (٢٢١٢) ، وأبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الوَاهِيَاتِ» (١٢٩٩) ؛ من طريق عَمَّارِ بْنِ عَلْشَمِ الْمَحَارِبِيِّ ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ سَعِيدِ بِنْتِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أُمِّهَا ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ . . . رَفَعْتَهُ بَنَحْوَهُ . قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ وَأَبْنُ الْجَوْزِيِّ : «إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ وَلَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ» . وَقَالَ الذَّهَبِيُّ وَأَقْرَهُ الْعَسْقَلَانِيُّ : «مَنْكَرٌ لَظْلُمَةً لِسَنَادِهِ وَجَهَالَةً عَمَّارَ وَأُمِّهِ» . قُلْتُ : وَجَدْتَهُ .

وشاهد آخر عند : الطيالسي (٢١٠٧) ، وأبْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصِّمْتِ» (١٧٠) و«الغنية» (٣١) ، وأبْنُ مَرْدَوَيْهِ ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الحلية» (٦/ ٣٠٩) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «الشَّعْبِ» (٦٧٢٢) ؛ من طريق الربيع بن صبيح ، عَنْ يَزِيدِ الرِّقَاشِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ . . . رَفَعَهُ بَنَحْوَهُ . وَيزيد ضعيف منكر الحديث والربيع ضعيف ، وكلاهما من القصاص أهل الزهد الذين تختلط عليهم الأسانيد والمرويات ، ولا يبعد أَنَّ أَحَدَهُمَا تَلَقَّاهُ مِنْ أَحَدِ الْأَوْجِهَةِ السَّابِقَةِ .

(١) فِي خ : «فَإِنَّهُ يَحْرَمُ بِكُلِّ حَالٍ . . . فَأَمَّا فَرْحَةٌ» ، وَالْأَوَّلَى مَا أُثْبِتَتْ مِنْ م وَ ن وَ ط .

فَالصَّائِمُ تَرَكَ شَهْوَاتِهِ لِلَّهِ بِالنَّهَارِ تَقَرُّبًا إِلَيْهِ وَطَاعَةً لَهُ، وَبَادَرَ إِلَيْهَا فِي اللَّيْلِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ وَطَاعَةً لَهُ، فَمَا تَرَكَهَا إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّهِ وَلَا عَادَ إِلَيْهَا إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّهِ، فَهُوَ مُطِيعٌ لَهُ فِي الْحَالَيْنِ. وَلِهَذَا نُهِيَ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ. فَإِذَا بَادَرَ الصَّائِمُ إِلَى الْفَطْرِ تَقَرُّبًا إِلَى مَوْلَاهُ، وَأَكَلَ وَشَرِبَ وَحَمِدَ اللَّهَ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ الْمَغْفِرَةُ أَوْ بَلَوُغُ الرِّضْوَانِ بِذَلِكَ. وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنْ عَبْدِهِ يَأْكُلُ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا وَيَشْرِبُ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا»^(١). وَرَبِّمَا أَسْتُجِيبَ دَعَاؤُهُ عِنْدَ ذَلِكَ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي خَرَّجَهُ أَبُو نَجْمَةَ: «إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً مَا تُرَدُّ»^(٢). وَإِنْ نَوَى بِأَكْلِهِ وَشَرِبِهِ تَقْوِيَةً بَدَنِهِ عَلَى الْقِيَامِ وَالصَّيَامِ؛ كَانَ مَثَابًا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِنَوْمِهِ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ التَّقْوَى

(١) رواه مسلم (٤٨- الذكر، ٢٤- أستجاب حمد الله، ٤/٢٠٩٥/٢٧٣٤) من حديث أنس.

(٢) (حسن بشواهد). رواه: أبو نعيم (٧- الصيام، ٤٨- الصائم لا ترد دعوته، ١/٥٥٧/١٧٥٣)، والطبراني في «الدعاء» (٩١٩)، وأبو السنّي (٤٨١)، والحاكم (٤٢٢/١)، والبيهقي في «الشعب» (٣٩٠٤-٣٩٠٦)، والأصبهاني (١٧٨٠)، وأبو عساكر (٢٥٦/٨)؛ من طرق، عن الوليد بن مسلم، ثنا إسحاق بن عبيد الله، سمعت عبيد الله بن أبي مليكة، سمعت عبد الله بن عمرو... به. وهذا سند ضعيف من أجل إسحاق؛ فإن كان أبو عبيد الله بن أبي المهاجر؛ فمجهول، وهذا أرجح الأقوال، وإليه مال أبو عساكر والعسقلاني. وإن كان أبو عبيد الله بن أبي مليكة؛ فمستور، وإليه مال الحافظ عبد الغني والمزي. وإن كان أبو عبد الله مولى زائدة - كما أورده الحاكم ووافقه الذهبي -؛ فثقة، ولكنه بعيد، فهذا تابعي قديم ما أدركه الوليد. وإن كان أبو عبد الله بن أبي طلحة؛ فثقة. وإن كان أبو عبد الله بن أبي فروة - كما أورده الحاكم ووافقه الذهبي -؛ فمتروك، وهو وارد أيضًا. وربما كان مدنيًا مجهولًا كما مال إليه المنذري.

ورواه: الطيالسي (٢٢٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣٩٠٧)؛ من طريق أبي محمد المليكي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... مرفوعًا بنحوه. وأبو محمد هذا لم أجده ترجمته.

وله شاهد رواه: أبو عدي (٢٢٨٢/٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٩٠٣)، والذهبي في «الميزان» (٤٧٦/٣)، والعسقلاني في «اللسان» (٧٦/٥)؛ من طريقين، عن محمد بن يزيد بن خنيس، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر... كان يقال فذكره. وفي طريق أبي عدي محمد بن إسحاق البلخي متهم، لكن تابعه الحسن بن علي بن بحر بن بري عند البيهقي، لكن يبقى السند ضعيفًا لأن ابن بري هذا مستور. وآخر عند: أبو المبارك في «الزهد» (١٤٠٩)، والقضاعي (١٠٣١)؛ بسند قوي، عن الحارث بن عبيدة... به. وهذا معضل.

ويشهد لمعناه حديث أبي هريرة «ثلاثة لا ترد دعوتهم»، وقد طوّلت الكلام فيه في «الأذكار» (٥٨٦). ومن المرجح أن الحديث يرتقي بهذه الشواهد إلى مصاف الحسن، وقد مال إلى تقويته البوصيري والعسقلاني، وضعفه الألباني.

على العمل؛ كان نومه عبادة.

وفي حديث مرفوع: «نوم الصائم عبادة»^(١).

قالت حفصة بنت سيرين: قال أبو العالقة: الصائم في عبادة ما لم يعتب أحدا وإن كان نائما على فراشه. قال: وكانت حفصة تقول: يا حبذا عبادة وأنا نائمة على فراشي. خرجه عبد الرزاق.

فالصائم في ليله ونهاره في عبادة، ويستجاب دعائه في صيامه وعند فطره، فهو في نهاره صائم صابر، وفي ليله طاعم شاكراً.

وفي الحديث الذي خرجه الترمذي وغيره: «الطاعم الشاكراً بمنزلة الصائم الصابر»^(٢).

ومن فهم هذا الذي أشرنا إليه؛ لم يتوقف في معنى فرح الصائم عند فطره؛ فإن فطره على الوجه المشار إليه من فضل الله ورحمته، فيدخل في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨].

ولكن شرط ذلك أن يكون فطره على حلال، فإن كان فطره على حرام؛ كان ممن صام عما أحل الله وأفطر على ما حرم الله^(٣) ولم يستجب له دعاء، كما قال النبي ﷺ في الذي يطيل السفر: «يمد يديه إلى السماء: يا رب! يا رب! ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأني يستجاب لذلك»^(٤) / خ ١٣٦.

* وأما فرحه عند لقاء ربه؛ فبما يجده عند الله من ثواب الصيام مدخراً، فيجده أحوج ما كان إليه: كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَقْدَمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً﴾ [المزمل: ٢٠]. وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً﴾ [آل عمران: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾

(١) (ضعيف جداً). تقدم تفصيل القول فيه (ص ٣٥٧).

(٢) (صحيح). تقدم تفصيل القول فيه (ص ٣٤٣).

(٣) كما يفعل المبتلون بالتدخين الذين يفطرون أول ما يفطرون على السجائر.

(٤) رواه مسلم (١٢) - الزكاة، ١٩ - قبول الصدقة، ١٠١٥ / ٧٠٣ / ٢ عن أبي هريرة.

[الزَّلْزَلَة: ٧].

وقد تَقَدَّمَ قولُ أبنِ عُيَيْنَةَ أَنَّ ثَوَابَ الصَّائِمِ لَا يَأْخُذُهُ الْغَرَمَاءُ فِي الْمَظَالِمِ بَلْ يَدْخِرُهُ اللَّهُ عِنْدَهُ لِلصَّائِمِ حَتَّى يُدْخِلَهُ بِهِ الْجَنَّةَ^(١).

وفي «المسند»: عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ يَوْمٍ إِلَّا يُخْتَمَ عَلَيْهِ»^(٢).

وعن عيسى عليه السَّلَامُ؛ قَالَ: إِنَّ هَذَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خَزَائِنَانِ، فَأَنْظَرُوا مَا تَضَعُونَ فِيهِمَا.

فَالْأَيَّامُ خَزَائِنُ لِلنَّاسِ مَمْلُوءَةٌ بِمَا خَزَنُوا فِيهَا مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَفِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ تُفْتَحُ هَذِهِ الْخَزَائِنُ لِأَهْلِهَا، فَالْمَتَّقُونَ يَجِدُونَ فِي خَزَائِنِهِمُ الْعِزَّ وَالْكَرَامَةَ، وَالْمَذْنُوبُونَ يَجِدُونَ فِي خَزَائِنِهِمُ الْحَسْرَةَ وَالنَّدَامَةَ.

● الصَّائِمُونَ عَلَى طَبَقَتَيْنِ:

* إحداهما: مَنْ تَرَكَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ لِلَّهِ يَرْجُو عِنْدَهُ عَوْضَ ذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ، فَهَذَا [قَدْ] تَاجَرَ مَعَ اللَّهِ وَعَامَلَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا وَلَا يَخِيبُ [مَعَهُ] مَنْ عَامَلَهُ، بَلْ يَرْبِّحُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ الرَّبْحِ.

وقال النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «إِنَّكَ لَنْ تَدَعَ شَيْئًا أَتَقَاءَ اللَّهَ إِلَّا آتَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ»^(٣). خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

فهذا الصَّائِمُ يُعْطَى فِي الْجَنَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَنِسَاءٍ.

(١) وتقدّم ما فيه (ص ٣٥٩).

(٢) (صحيح). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٢).

(٣) (صحيح). رواه: أبن المبارك في «الزهد» (١١٦٨)، ووكيع في «الزهد» (٣٥٦)، وأحمد (٧٨/٥ و ٧٩ و ٣٦٣)، وهنّاد في «الزهد» (٩٥٢)، والحاترث (١١٠١ - زوائد الهيثمي)، والنسائي في «الكبرى» (١٥٦٦٠ - تحفة)، وأبن منده في «الصحابة» (٢٠٠/٥ - غابة)، وأبو نعيم في «الصحابة» (٢٠٠/٥ - غابة)، والقضاعي في «الشهاب» (١١٣٥ - ١١٣٨)، والبيهقي في «السنن» (٣٣٥/٥) و«الشعب» (٥٧٤٨) و«الزهد» (٨٦٠)، وأبن الأثير في «الغابة» (٢٠٠/٥)، والمزّي في «التهذيب» (٥٧٠/٢٣)؛ من طريق حميد بن هلال، [عن أبي قتادة وأبي الدهماء]، عن رجل من الصحابة من أهل البادية... رفعه.

قال الهيثمي (٢٩٩/١٠): «رجالها ثقات». قلت: جهالة الصحابي لا تقصر، وقد صحّحه الألباني.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ [الْحَاقَّةُ: ٢٤]. قَالَ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ: نَزَلَتْ فِي الصَّائِمِينَ.

قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ يَوْسُفَ الْحَنْفِيُّ: بَلَّغْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِأَوْلِيَائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا أَوْلِيَائِي! طَالَمَا نَظَرْتُ إِلَيْكُمْ فِي الدُّنْيَا وَقَدْ قَلَصْتُ شَفَاهُكُمْ عَنِ الْأَشْرَبَةِ وَغَارَتْ أَعْيُنُكُمْ وَخَفَقَتْ بَطُونُكُمْ! كُونُوا الْيَوْمَ فِي نَعِيمِكُمْ، وَتَعَاطَوْا الْكَأْسَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: تَقُولُ الْحَوْرَاءُ لَوْلِيِّ اللَّهِ وَهُوَ مَتَكِّي مَعَهَا عَلَى نَهْرِ الْعَسَلِ تُعَاطِيهِ الْكَأْسَ: إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَيْكَ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ بَعِيدٍ مَا بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ وَأَنْتَ فِي ظَمٍ هَاجِرَةٍ مِنْ جَهْدِ الْعَطَشِ، فَبَاهَى بِكَ الْمَلَائِكَةُ وَقَالَ: أَنْظَرُوا إِلَى عَبْدِي، تَرَكَ زَوْجَتَهُ وَشَهْوَتَهُ وَلَذَّتُهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، فَغَفَرَ لَكَ يَوْمَئِذٍ وَزَوَّجَنِيكَ.

وَفِي الصَّحِيحِينَ^(١): عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ غَيْرُهُمْ». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ دَخَلَ مِنْهُ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا».

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنَامِهِ الطَّوِيلِ؛ قَالَ: «وَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي يَلْهَثُ عَطْشًا، كُلَّمَا وَرَدَ حَوْضًا مُنِعَ، فَجَاءَهُ صِيَامُ رَمَضَانَ، فَسَقَاهُ وَأَرَاهُ»^(٢). خَرَّجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ.

(١) البخاري (٣٠- الصوم، ٤- الرِّيَّانُ للصائمين، ٤/١١١/١٨٩٦)، ومسلم (١٣- الصيام، ٣٠- فضل الصيام، ٢/٨٠٨/١١٥٢)؛ من حديث سهل بن سعد. والرواية الأولى والثانية عندهما رواية واحدة. والثالثة ليست في الصحيحين، وإنما هي عند: النسائي (٢٢- الصيام، ٤٣- باب، ٤/١٦٨/٢٦٣٥)، وأبن خزيمة (١٩٠٢)؛ بإسناد رجاله رجال مسلم.

(٢) (ضعيف جدًا). رواه: بحشل في «واسط» (ص ١٦٩)، والحكيم الترمذي في «النوادر» (إبراهيم ٢٧- أبن كثير)، والخراطي، وأبن حبان في «المجروحين» (٤٣/٣)، والطبراني (١٨٣/٧- مجمع)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٣٠٣/٢)، وأبو موسى المديني، وأبن الجوزي في «الواهيات» (١١٦٥ و ١١٦٦)؛ من طرق ستة، عن أبن المسيب، عن عبدالرحمن بن سمرة... رفعه مطوّلًا ومختصرًا.

فأما طريق بحشل وطريق أبن الجوزي الثانية؛ فقال أبن الجوزي: «فيه علي بن زيد [قلت: ضعيف] =

وَرَوَى أَبُو أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «الصَّائِمُونَ يَنْفَحُ»^(١) مِنْ أَفْوَاهِهِمْ رِيحُ الْمَسْكِ، وَيُوضَعُ لَهُمْ مَائِدَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ، يَأْكُلُونَ مِنْهَا وَالنَّاسُ فِي الْحِسَابِ»^(٢).

وعن أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ لِلَّهِ مَائِدَةً لَمْ تَرَ مِثْلَهَا عَيْنٌ وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، لَا يَقْعُدُ عَلَيْهَا إِلَّا الصَّائِمُونَ»^(٣).

وعن /خ ١٣٧/ بعض السلف؛ قال: بَلَّغْنَا أَنَّهُ يُوضَعُ لِلصَّوَامِ مَائِدَةٌ يَأْكُلُونَ عَلَيْهَا وَالنَّاسُ فِي الْحِسَابِ، فيقولون: يَا رَبِّ! نَحْنُ نَحَاسِبُ وَهُمْ يَأْكُلُونَ؟ فيقال: إِنَّهُمْ طَالَمَا صَامُوا وَأَفْطَرْتُمْ وَقَامُوا وَنِمْتُمْ»^(٤).

= ومخلد بن عبد الواحد قال أبو حيان: منكر الحديث جدًا. قلت: متهم. وأما طريق الحكيم الترمذي؛ ففيها أبو الحكيم الترمذي مستور، وعبد الله بن نافع وعبد الرحمن بن عبد الله لم أعرفهما. وأما طريقا الطبراني؛ فقال الهيثمي: «في أحدهما سليمان بن أحمد الواسطي وفي الآخر خالد بن عبد الرحمن المخزومي وكلاهما ضعيف». قلت: هما متهمان متروكان. وأما طريق أبي الشيخ؛ ففيها علي بن بشر متهم متروك عن نوح بن يعقوب بن عبد الله الأشعري لا يعرف. وأما طريق أبي الجوزي الأولى؛ ففيها فرج بن فضالة ضعيف أو دون ذلك عن هلال أبي جبلة لا يعرف. فالطريقان الثانية والسادسة واهيتان، وبقية الطرق ساقطة، والحديث ضعيف ولو اجتمعت طرقه، وقد مال إلى توهينه أبو الجوزي وأبو كثير والهيثمي.

(١) ينفح من أفواههم: يفوح من أفواههم.

(٢) (ضعيف جدًا). رواه: أبو أبي الدنيا في «الجوع» (١٣٩) من طريق جعفر بن الحارث النخعي عن شيخ من أهل البصرة، والسهامي في «تاريخ جرجان» (ص ٤٧٨) من طريق مقاتل بن سليمان عن يزيد الرقاشي؛ كلاهما عن أنس بن مالك... رفعه.

وهذا ساقط: النخعي ضعيف، ومقاتل كذاب، والشيخ البصري في الأولى هو الرقاشي في الثانية ضعيف منكر الحديث، فالسند واه، والمتن منكر لاثق بأخبار القصاص.

(٣) (ضعيف جدًا). رواه: الطبراني في «الأوسط» (٩٤٣٩)، وأبو بشران في «أماليه» (٢٤٣/٤)؛ من طريق عبد المجيد بن كثير، ثنا بقیة، ثنا أبي بكر العنسي، ثنا أبو قبيل المصري، عن أنس... رفعه.

قال الطبراني: «تفرّد به بقیة». قلت: تفرّد لا يضر إذا صرح بالتحديث. وقال الهيثمي (٣/١٨٥): «فيه عبد المجيد بن كثير الحرّاني لم أجد من ترجمه». قلت: والعنسي إن كان أبا بكر بن أبي مريم كما استظهر العسقلاني فضعيف منكر الحديث وإن لم يكنه فمجهول منكر الحديث. وهاهنا علة ثالثة، وهي الوقف على ما ذكره أبو رجب. فالسند ساقط.

(٤) هذا البلاغ من جنس الواهيات المتقدمة قبله، فإما أنه أصل لها، أو أنها أصل له، وهذا الثاني أرجح، وكثيرًا ما يقصد بالسلف هنا الزهاد وكبار الصوفية الذين تختلط عليهم الرؤى والكشوف بالنصوص المرفوعة ولا يبالون في التفريق بينها.

رَأَى بَعْضُهُمْ بِشَرِّ بْنِ الْحَارِثِ فِي الْمَنَامِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مَائِدَةٌ وَهُوَ يَأْكُلُ وَيُقَالُ لَهُ: كُلْ يَا مَنْ لَمْ يَأْكُلْ! وَأَشْرَبَ يَا مَنْ لَمْ يَشْرَبْ!

كَانَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ قَدْ صَامَ حَتَّى أَنْحَنَى وَأَنْقَطَعَ صَوْتُهُ فَمَاتَ، فَرُئِيَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ الصَّالِحِينَ فِي الْمَنَامِ، فَسُئِلَ عَنْ حَالِهِ^(١)، فَضَحِكَ وَأَنْشَدَ:

قَدْ كُسِيَ حُلَّةَ الْبَهَاءِ وَأُطَافَتْ بِأَبَارِيقَ حَوْلِهِ الْخُدَامُ
ثُمَّ حُلِّيَ وَقِيلَ يَا قَارِئُ أَرْقَ فَلَعَمْرِي لَقَدْ بَرَكَ الصِّيَامُ^(٢)

أَجْتَازَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ بِمَنَادٍ يُنَادِي عَلَى السَّحُورِ فِي رَمَضَانَ: يَا مَا خَبَانَا لِلصَّائِمِينَ! فَتَنَّبَهَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَكْثَرَ مِنَ الصِّيَامِ.

رَأَى بَعْضُ الْعَارِفِينَ فِي مَنَامِهِ كَأَنَّهُ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، فَسَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ لَهُ: هَلْ تَذْكُرُ أَنَّكَ صُمْتَ لِلَّهِ يَوْمًا قَطُّ^(٣)؟ فَقَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَأَخَذَتْنِي صَوَانِي النَّارِ مِنَ الْجَنَّةِ.

مَنْ تَرَكَ لِلَّهِ فِي الدُّنْيَا طَعَامًا وَشَرَابًا وَشَهْوَةً مَدَّةً يَسِيرَةً عَوَّضَهُ اللَّهُ عَنْدهُ طَعَامًا وَشَرَابًا لَا يَنْفَدُ وَأَزْوَاجًا لَا يَمْتَنُّ أَبَدًا.

شَهْرُ رَمَضَانَ فِيهِ يُزَوِّجُ الصَّائِمُونَ.

فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الْجَنَّةَ لَتَرُخَّرُفُ وَتُنَجَّدُ مِنَ الْحَوْلِ إِلَى الْحَوْلِ لِدُخُولِ رَمَضَانَ، فَتَقُولُ الْحَوْرُ: يَا رَبِّ! أَجْعَلْ لَنَا فِي هَذَا الشَّهْرِ مِنْ عِبَادِكَ أَزْوَاجًا تَقَرُّ أَعْيُنُنَا بِهِمْ وَتَقَرُّ أَعْيُنُهُمْ بِنَا»^(٤).

(١) فِي خ: «فِي مَنَامِهِ وَهُوَ يَسْأَلُ عَنْ حَالِهِ»، وَهَذَا تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أُثْبِتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٢) تَقَدَّمَ هَذَا (ص ٩٤)، فَارْجِعْ إِنْ شِئْتَ هُنَاكَ تَعْقِيبِي عَلَيْهِ.

(٣) فِي خ: «أَنَّكَ صُمْتَ قَطُّ يَوْمًا لِلَّهِ»، وَالْأُولَى مَا أُثْبِتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٤) (مَوْضُوع). قَدْ جَاءَ هَذَا وَنَحْوُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ:

* فَرَوَاهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٧٩٦) وَ«الشَّامِيِّينَ» (٩١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٣٦٣٣)،

وَأَبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَاهِيَّاتِ» (٨٨١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٥٦٢/١٧) وَ«التَّذَكُّرَةِ» (١١٠٧/٣)؛ مِنْ طَرِيقِ

الْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ الدَّمَشْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثُوْبَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو... رَفَعَهُ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي ثُوْبَانَ إِلَّا الْوَلِيدُ». وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٤٥/٣): «فِيهِ الْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ

الْقَلَانَسِيُّ وَثَقَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ». قُلْتُ: هُوَ مَتَّهَمٌ مَتْرُوكٌ، وَأَبْنُ ثُوْبَانَ فَصَالِحٌ فِي الشُّوَاهِدِ.

وَرَوَاهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٣٧٠٠) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ عَبَّادٍ الرُّوَاسِيِّ ثَنِي أَحْمَدَ بْنَ أَبِيضٍ =

وفي حديث آخر: «إِنَّ الْحَوْرَ تُنَادِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: هَلْ مِنْ خَاطِبٍ إِلَى اللَّهِ فَيُزَوِّجُهُ؟»^(١).

مهوّر الحور طول التّهجد، وهو حاصل في شهر رمضان أكثر من غيره.
كان بعض الصّالحين كثير التّهجد والصّيام، فصلّى ليلة في المسجد ودعا، فغلبته عيناه، فرأى في منامه جماعة عليم أنّهم ليسوا من الآدميين، بأيديهم أطباق عليها أرغفة بياض الثلج^(٢)، فوق كلّ رغيف درّ أمثال الرّمان. فقالوا: كلّ. فقال: إني أريد الصّوم. قالوا له: يأمرُك صاحبُ هذا البيت أن تأكل. قال: فأكلت، وجعلت أخذ ذلك الدّرّ لأحتمله. فقالوا لي: دعه نغرسه لك شجرة يُنبُت لك خيراً من هذا. قال: أين؟ قالوا: في دارٍ لا تخرب وثمر لا يتغيّر وملك لا ينقطع وثياب لا تبلى، فيها رضوى وعينا وقرّة أعين، أزواج رضيّات مرضيّات راضيات، لا يغرن ولا يُغرن، فعليك بالانكماش فيما أنت؛ فإنّما هي غفوة حتّى ترتحل فتزول الدّار. فما مكث بعد هذه

= المديني، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٣٢) من طريق محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي عن أحمد بن محمد ابن أخي سواد القاضي؛ كلاهما عن الأوزاعي، عن عطاء بن رباح، عن ابن عباس... رفعه. والرّواسي في الطريق الأولى ضعيف أتى بالمديني الذي لم أقف له على ترجمة، والشامي في الطريق الثانية كذاب أتى بآبن أخي سواد القاضي الذي لم أقف له على ذكر. فالسند ساقط.

وله شاهد من حديث أبي مسعود الغفاري (أو ابن مسعود) تقدّم (ص ٣٤٧) أنّه موضوع.
ولأوّله شاهد من حديث أنس عند ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٨٧/٢) بسند فيه أصرم بن حوشب كذاب يضع، وتعبه السيوطي في «اللآلئ» (٩٩/٢) بأنّ الديلمي رواه من طريق أخرى عن أنس فلم يصنع شيئاً؛ فإنّ في تلك الطريق أبان بن أبي عيّاش هالك إن لم يكن فيها من هو شرّ منه.
وبالجملة؛ فطرق هذه الرواية ساقطة لا تصلح لصالحة، ومتونها طويلة فيها عجائب ومنكرات يشهد القلب أنّها مصنوعة، وقد أعلّها البيهقي وآبن الجوزي والهيثمي.

(١) (موضوع). رواه: سلمة بن شبيب في «فضائل رمضان» (٤٧٣- لطائف المعارف)، والفاكهي في «مكة» (١٥٧٥)، وأبو الشيخ في «الثواب»، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٩٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٤١)، وآبن الجوزي في «الواهيات» (٨٨٠)؛ من طريقين واهيتين، [عن أبي الحسن جوير]، عن الضحّاك بن مزاحم، عن ابن عباس... رفعه في سياق طويل.

قال المنذري: «ليس في إسناده من أجمع على ضعفه!» قلت: لكنّه مظلم: الطريقان إلى جوير واهيتان، وجوير هالك وأسقطه بعضهم فأصبح السند ظاهر الانقطاع، والضحّاك عن ابن عباس منقطع، والمتن طويل فيه عجائب يشهد القلب أنّها مصنوعة.

(٢) في خ: «فغلبته عينه... كيباض الثلج»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

الرُّؤْيَا إِلَّا جَمْعَتَيْنِ حَتَّى تُؤْفَى، فَرَأَهُ لَيْلَةَ وَفَاتِهِ فِي الْمَنَامِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ حَدَّثَهُمْ
 بِرُؤْيَاهُ وَهُوَ يَقُولُ: أَلَا تَعْجَبُ مِنْ شَجَرِ غُرَسَ لِي فِي يَوْمِ حَدَّثُكَ وَقَدْ حَمَلْتُ؟! فَقَالَ لَهُ:
 مَا حَمَلْتُ؟! قَالَ: لَا تَسْأَلُ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى صِفَتِهِ. لَمْ يَرِ مِثْلُ الْكَرِيمِ إِذَا حَلَّ بِهِ مَطِيْعٌ.
 يَا قَوْمُ! أَلَا خَاطَبُ فِي هَذَا الشَّهْرِ إِلَى الرَّحْمَنِ؟! أَلَا رَاغِبٌ فِيمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى
 لِلطَّائِعِينَ فِي الْجَنَانِ؟! أَلَا طَالِبٌ لِمَا أُخْبِرَ بِهِ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ الْخَبْرُ
 كَالْعِيَانِ؟

مَنْ يُرِدْ مُلْكَ الْجِنَانِ فَلْيَدْعُ عَنْهُ التَّوَانِي
 وَلْيَقُمْ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ لِي إِلَى نُورِ الْقُرْآنِ
 وَلْيَصِلْ صَوْمًا بِصَوْمٍ إِنَّ هَذَا الْعَيْشَ فَنَانِي
 إِنَّمَا الْعَيْشُ جَوَارُ الْ لِي فِي دَارِ الْأَمَانِ

* / خ ١٣٨ / الطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الصَّائِمِينَ: مَنْ يَصُومُ فِي الدُّنْيَا عَمَّا سِوَى اللَّهِ،
 فَيَحْفَظُ الرَّأْسَ وَمَا حَوَى، وَيَحْفَظُ الْبَطْنَ وَمَا وَعَى، وَيَذْكُرُ الْمَوْتَ وَالْبَلَى، وَيُرِيدُ
 الْآخِرَةَ فَيَتْرُكُ زِينَةَ الدُّنْيَا. فِهَذَا عِيدُ فَطْرِهِ يَوْمَ لِقَاءِ رَبِّهِ وَفَرَجِهِ بِرُؤْيِيَتِهِ.

أَهْلُ الْخُصُوصِ مِنَ الصُّومِ صَوْمُهُمْ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْبُهْتَانِ وَالْكَذِبِ
 وَالْعَارِفُونَ وَأَهْلُ الْأَنْسِ صَوْمُهُمْ صَوْنُ الْقُلُوبِ عَنِ الْأَغْيَارِ وَالْحُبِّ
 الْعَارِفُونَ لَا يُسَلِّهِمْ عَنْ رُؤْيَى مَوْلَاهُمْ قَصْرٌ، وَلَا يُرَوِّهِمْ دُونَ مَشَاهِدَتِهِ نَهْرٌ،
 هَمُّهُمْ أَجَلٌ مِنْ ذَلِكَ.

كَبُرَتْ هَمَّةٌ عَبِيدِ طَمَعَتْ فِي أَنْ تَرَكَ
 مَنْ يَصُومُ عَنْ مُفْطِرَاتِ فَصِيَامِي عَنْ سِوَاكَ
 مَنْ صَامَ عَنْ شَهَوَاتِهِ فِي الدُّنْيَا؛ أَدْرَكَهَا غَدًا فِي الْجَنَّةِ. وَمَنْ صَامَ عَمَّا سِوَى اللَّهِ؛
 فَعِيدُهُ يَوْمَ لِقَائِهِ.

﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥].

وَقَدْ صُمْتُ عَنْ لَذَاتِ دَهْرِي كُلِّهَا وَيَوْمَ لِقَاكُمْ ذَاكَ فِطْرُ صِيَامِي
 رُبِّي بِشَرِّ فِي الْمَنَامِ، فَسُئِلَ عَنْ حَالِهِ، فَقَالَ: عَلِمَ قَلَّةَ رَغْبَتِي فِي الطَّعَامِ فَأَبَاحَنِي

النَّظَرِ إِلَيْهِ^(١).

وقيلَ لبعضِهِمْ: أَيْنَ نَظَلُّكَ فِي الْآخِرَةِ؟ قَالَ: فِي زِمْرَةِ النَّاطِرِينَ إِلَى اللَّهِ. قِيلَ لَهُ: كَيْفَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِغَضِّي طَرْفِي لَهُ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ، وَبِاجْتِنَابِي فِيهِ كُلَّ مُنْكَرٍ وَمَأْثِمٍ، وَقَدْ سَأَلْتُهُ أَنْ يَجْعَلَ جَنَّتِي النَّظَرَ إِلَيْهِ.

يَا حَيِّبَ الْقُلُوبِ مَنْ لِي سِوَاكَ إِرْحَمِ الْيَوْمَ مُذْنِبًا قَدْ أَتَاكَ
لَيْسَ لِي فِي الْجِنَانِ مَوْلَايَ إِرْبُ غَيْرَ أَنِّي أُرِيدُهَا لِأَرَاكَ^(٢)

يَا مَعْشَرَ الصَّائِمِينَ! صُومُوا الْيَوْمَ عَنْ شَهَوَاتِ الْهَوَى، لِتُدْرِكُوا عِيدَ الْفِطْرِ يَوْمَ الْلِقَاءِ، لَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمُ الْأَمَدُ بِأَسْتَبْطَاءِ الْأَجْلِ؛ فَإِنَّ مَعْظَمَ نَهَارِ الصَّيَامِ قَدْ ذَهَبَ وَعِيدُ الْلِقَاءِ قَدْ أَقْتَرَبَ.

إِنَّ يَوْمًا جَامِعًا شَمَلِي بِهِمْ ذَاكَ عِيْدِي لَيْسَ لِي عِيْدٌ سِوَاهُ
● قَوْلُهُ: «وَلْخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»: خُلُوفُ الْفَمِ: رَائِحَةُ مَا يَتَصَاعَدُ مِنْهُ مِنَ الْأَبْخَرَةِ؛ لَخُلُوفُ الْمَعْدَةِ مِنَ الطَّعَامِ بِالصَّيَامِ. وَهِيَ رَائِحَةُ مُسْتَكْرَهَةٍ فِي مَشَامِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا، لَكِنَّهَا طَيِّبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ حَيْثُ كَانَتْ نَاشِئَةً عَنْ طَاعَتِهِ وَابْتِغَاءِ مَرْضَاتِهِ، كَمَا أَنَّ دَمَ الشَّهِيدِ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَعَبَّدُ دَمًا؛ لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمَسْكِ.

(١) تَقَدَّمَ (ص ٣٧٢) أَنَّ هُنَاكَ مَنْ رَأَاهُ يَأْكُلُ وَيَقَالُ لَهُ: كُلْ يَا مَنْ كُنْتَ لَا تَأْكُلُ! فَأَيُّهُمَا نَصَدَقُ؟! أَفَكَلَّمَا رَأَى مُصْطَلِمٌ مَهْلُوسٌ شَيْخَهُ فِي صُورَةٍ تَمَسَّكْنَا بِهَا وَتَنَاقَلْنَاهَا؟!

(٢) فِي خ: «فِي الْجِنَانِ أَحْسَنَ رَأْيٍ»، وَفِي م: «فِي الْجِنَانِ رَأْيٍ وَلَكِنْ»، وَفِي ن: «فِي الْجِنَانِ غَرَامٌ»، وَفِي حَاشِيَةِ ن: «لَعَلَّهُ وَطَرٌ». وَأُثْبِتَ مَا فِي ط لِأَنَّهُ أَوْلَاهَا بِالْصَوَابِ.

هَذَا؛ وَلَا يَخْلُو هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ نَظَرٍ شَرْعًا وَعَقْلًا: فَأَمَّا شَرْعًا؛ فَلَأَنَّهُ مُحَدَّثٌ مُخَالَفٌ لِمَعَانِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ. وَأَمَّا عَقْلًا؛ فَلَأَنَّ الْعَبْدَ الْحَقِيقِيَّ لَا يَشْتَرِطُ عَلَى مَوْلَاهُ وَلَا يَرُدُّ هِدَايَاهُ، وَالْمُحِبُّ الْحَقِيقِيَّ يَفْرَحُ أَشَدَّ الْفَرَحِ بِكُلِّ مَا وَصَلَهُ مِنْ مُحَبُّوبِهِ وَلَوْ كَانَ كَلِمَةً فِي هَاتِفٍ أَوْ زَهْرَةً أَوْ لَقْمَةً؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ جَنَّةَ عَرْضِهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ؟! وَالْمَذْهَبُ الْمَعْتَرَفُ جَلَّ مَطْلُوبُهُ الْمَسَامَحَةُ وَالْمَغْفَرَةُ؛ فَأَيْنَ هُوَ مِنَ الْمَشَارِطَةِ؟! أَوَلَيْسَ مِنَ الْجُحُودِ أَنْ يَقُولَ عَبْدٌ حَقِيرٌ مَنْغَمَسٌ فِي الظُّلْمِ وَالْإِثْمِ لِمَوْلَاهُ الْكَرِيمِ الرَّحِيمِ الْحَلِيمِ: لَا حَاجَةَ لِي بِعَطَايَاكَ هَذِهِ كُلِّهَا؟! كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا! نَعَمْ؛ لَا رَيْبَ أَنَّ رُؤْيَا الْمَوْلَى سَبْحَانَهُ هِيَ أَعْلَى دَرَجَاتِ نَعِيمِ الْجَنَّةِ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْأَلَّا يَحْرِمَنَا إِيَّاهَا.

وبهذا أَسْتَدَلَّ مَنْ كَرِهَ السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ أَوْ لَمْ يَسْتَحِبَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَأَوَّلُ مَنْ عَلِمْنَاهُ أَسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَسْتَدَلَّ بِهِ، لَكِنْ مِنْ وَجْهِ لَا يَثْبُتُ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. وَإِنَّمَا كَرِهَهُ مَنْ كَرِهَهُ فِي آخِرِ نَهَارِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ خُلُوعِ الْمَعْدَةِ وَتَصَاعُدِ الْأَبْخَرَةِ. وَهَلْ يَدْخُلُ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ أَوْ بِزَوَالِ الشَّمْسِ أَوْ بِفَعْلِ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ، وَالثَّلَاثُ هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ^(١).

● وفي طيبِ ريحِ خلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ معنيان:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّيَامَ لَمَّا كَانَ سِرًّا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ فِي الدُّنْيَا؛ أَظْهَرَهُ اللَّهُ فِي الْآخِرَةِ عِلَانِيَةً لِلْخَلْقِ؛ لِيَشْتَهَرَ بِذَلِكَ أَهْلُ الصَّيَامِ وَيُعْرِفُوا بِصِيَامِهِمْ بَيْنَ النَّاسِ جَزَاءً لِإِخْفَائِهِمْ صِيَامَهُمْ فِي الدُّنْيَا.

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «يَخْرُجُ الصَّائِمُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ يُعْرِفُونَ بِرِيحِ أَفْوَاهِهِمْ، أَفْوَاهُهُمْ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٢).

قَالَ مَكْحُولٌ: يَرُوحُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِرَائِحَةٍ. فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا! مَا وَجَدْنَا رِيحًا مِنْذُ دَخَلْنَا الْجَنَّةَ أَطْيَبَ مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ. فَيُقَالُ: هَذِهِ رِيحُ أَفْوَاهِ الصَّائِمِينَ.

وَقَدْ تَفَوَّحَ رَائِحَةُ الصَّيَامِ / خ ١٣٩ / فِي الدُّنْيَا فَتُسْتَنْشَقُ قَبْلَ الْآخِرَةِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

(١) الاستدلال لكرهه السواك للصائم في وقت ما بقوله ﷺ: «الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» فيه نظر من وجوه: أولها: أنه لو كان استدلالاً صحيحاً لسبق إليه النبي ﷺ وأصحابه الكرام أسبق الخلق إلى كل خير، ولكنهم لم يفعلوا، بل ثبت عن عمر وأبن عمر وغيرهما خلافه. والثاني: أن السواك لا يزيل خلوف فم الصائم مهما تكرر، وإنما يزيل روائح الفلح وجفاف اللعاب وتفسخ فضلات الطعام بين الأضراس، وتبقى خلوف فم الصائم ورائحة صيامه تنبعث من فمه وجوفه كما هو مشهود. والثالث: أن الله تعالى يحب أيضاً أن يُقبل الناس على الصلاة في رمضان ويتراصوا فيها ويتألفوا ولا يؤذي بعضهم بعضاً بالروائح المنفرة، وهذا لا يحصل بغير السواك الذي يزيل الأذية ويبقى الخلوف التي يحبها الله. وعليه؛ فأستحب السواك في كل حال والحض عليه عند كل وضوء باق على عمومته للصائم وغيره في رمضان وغيره قبل الزوال وبعده، وإلى هذا مال جماعة كثر من أهل العلم، يحضرنى الآن منهم عمر وأبنه وأبن عباس وأبو هريرة وعروة بن الزبير والشعبي والنخعي والإمام أحمد والبخاري وأبن تيمية وأبن القيم. والله أعلى وأعلم.

(٢) (ضعيف). رواه أبو الشيخ في «الثواب» ولم أقف عليه فحسبي فيه شهادة أبن رجب بضعفه.

أحدهما: ما يُدْرَكُ بالحواسِّ الظَّاهِرةِ.

كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبٍ مِنَ الْعِبَادِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَلَمَّا دُفِنَ؛ كَانَ يَقُوحُ مِنْ تَرَابِ قَبْرِهِ رَائِحَةُ الْمَسْكِ، فَرُئِيَ فِي الْمَنَامِ، فَسُئِلَ عَنْ تِلْكَ الرَّائِحَةِ الَّتِي تَوْجَدُ مِنْ قَبْرِهِ، فَقَالَ: تِلْكَ رَائِحَةُ التَّلَاوَةِ وَالظَّمَا^(١).

وَالنُّوعُ الثَّانِي: مَا تَسْتَشْفُقُهُ الْأَرْوَاحُ وَالْقُلُوبُ، فَيُوجِبُ ذَلِكَ لِلصَّائِمِينَ الْمَخْلَصِينَ الْمَوَدَّةَ وَالْمَحَبَّةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَفِي حَدِيثِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ [يَحْيَى بْنَ] زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: أَمُرْكُمْ بِالصَّيَامِ؛ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ فِي عَصَابَةٍ، مَعَهُ صِرَّةٌ فِيهَا مَسْكٌ، فَكُلُّهُمْ يُعْجِبُهُ رِيحُهُ، وَإِنَّ رِيحَ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٣). خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

(١) راجع ما تقدّم في هذا وأمثاله (ص ٩٦).

(٢) زيادة لا بدّ منها مستفادة من «سنن الترمذي» (٢٨٦٣) وحاشية ن.

(٣) (صحيح). قطعة من حديث الكلمات التي أمر يحيى ﷺ أن يبلغها بني إسرائيل.

رواه معمر في «الجامع» (٢٠٧٠٩) عن يحيى بن أبي كثير بلاغاً. ووصله: الطيالسي (١١٦١) و (١١٦٢)، وأبن سعد (٤/٤٩٤)، وأحمد (٤/١٣٠ و ٢٠٢)، والبخاري في «التاريخ» (٢/٢٦٠)، والترمذي (٤٥- الأمثال، ٣- مثل الصلاة والصيام، ٥/١٤٨ و ٢٨٦٣ و ٢٨٦٤)، وأبن أبي عاصم في «السنّة» (١٠٣٦)، والبيزار (٦٩٥)، وأبن نصر في «الصلاة» (١٢٤-١٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٧٤- تحفة)، وأبو يعلى (١٥٧١)، وأبن خزيمة (٤٨٣ و ٩٣٠ و ١٨٩٥)، وأبن قانع في «المعجم» (١/١٦٧)، وأبن حبان (٦٢٣٣)، والطبراني (٣/٢٨٥ و ٣٤٢٧ و ٣٤٣١)، وأبن منده في «الإيمان» (٢١٢)، والحاكم (١/١١٧ و ١١٨ و ٢٣٦ و ٤٢١)، والبيهقي (٨/١٥٧)، وأبن عبد البرّ في «التمهيد» (٢١/٢٧٩)، وأبن عساكر في «التاريخ» (٦٤/١٨٤-١٨٦)، وأبن الأثير في «الغابة» (١/٣٨٣)، والمزّي في «التهذيب» (٥/٢١٧)؛ من طرق، عن يحيى بن أبي كثير تارة وعن معاوية بن سلام تارة أخرى، كلاهما عن زيد بن سلام، عن أبي سلام ممتطور، عن الحارث الأشعري... رفعه. وهذا سند صحيح. وقد أغمض الشيخان عن عننة أبن أبي كثير فخرّجها في مواضع، على أنّه صرح بالتحديث عند أبي يعلى وأبن حبان وتوبع كما ترى.

وله شاهد من حديث علي عند: عبدالرزاق (٥١٤١)، والبيزار (٣٣٧- كشف).

وآخر من حديث أبن مسعود عند البيهقي في «الشعب» (٥٣٨).

والحديث؛ قال الترمذي في الموضعين: «حسن صحيح غريب». قال: «قال محمد بن إسماعيل [يعني: البخاري]: الحارث الأشعري له صحبة وله غير هذا الحديث». وصحّحه أبن خزيمة وأبن حبان والحاكم والذهبي والمنذري والألباني.

لَمَّا كَانَ مَعَامِلَةُ الْمُخْلِصِينَ بِصِيَامِهِمْ لِمَوْلَاهُمْ سِرًّا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ؛ أَظْهَرَ اللَّهُ سِرَّهُمْ لِعِبَادِهِ فَصَارَ عَلَانِيَةً، فَصَارَ هَذَا التَّجَلِّي وَالْإِظْهَارُ جَزَاءً لَذَلِكَ الصَّوْنِ وَالْإِسْرَارِ.

فِي الْحَدِيثِ: «مَا أَسْرَّ أَحَدٌ سِرِيرَةً إِلَّا أَلْبَسَهُ اللَّهُ رِدَاءَهَا عَلَانِيَةً»^(١).

قَالَ يَوْسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ: أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: قُلْ لِقَوْمِكَ يُخْفُونَ لِي أَعْمَالَهُمْ وَعَلَيَّ أَظْهَارُهَا لَهُمْ.

تَذَلُّلُ أَرْبَابِ الْهَوَى فِي الْهَوَى عِزُّ وَفَقْرُهُمْ نَحْوَ الْحَبِيبِ هُوَ الْكَنْزُ
وَسْتَرُهُمْ فِيهِ السَّرَائِرُ شُهْرَةٌ وَغَيْرُ تَلَافِ النَّفْسِ فِيهِ هُوَ الْعَجْزُ
* وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَأَطَاعَهُ وَطَلَبَ رِضَاهُ فِي الدُّنْيَا بِعَمَلٍ، فَتَشَأَنَّ مِنْ

(١) (ضعيف جدًا). وقد جاء عن النبي ﷺ من وجوه:

* فرواه: الطبراني في «الكبير» (١٧١/٢) و«الأوسط» (٧٩٠٢)، والذكري في «أئنا عشر مجلسًا» (٢٣٧- الضعيفة)؛ من طريق الفضل بن موسى، عن [محمد] بن عبيد الله العزمي، عن سلمة بن كهيل، عن جندب بن سفيان... رفعه. قال الهيثمي (٢٢٨/١٠): «فيه حامد بن آدم وهو كذاب». قلت: تابعه ابن أبي رزمة عن الفضل عند الذكري، لكن في الطريق إليه الجعابي وهو ضعيف. ثم هاهنا علة أخرى، وهي العزمي هذا؛ فإنه متروك، وهو آفة هذا السند.

* ورواه البيهقي في «الشعب» (٦٩٤٣) من طريق يوسف بن عطية، عن ثابت، عن أنس... رفعه. وهذا ساقط: يوسف متروك، وقد خالف رواية الثقات عند البيهقي (٦٩٤٤) عن ثابت: كان يقال... فذكره.
* ورواه: ابن جرير (١٤٤٥١)، وأبن أبي حاتم في «التفسير» (٨٣٤٢)؛ من طريق سليمان بن أرقم، عن الحسن، رأيت عثمان على المنبر... فذكره مرفوعًا. وهذا ساقط: الحسن لعلة رأى عثمان لكن لا يثبت له منه سماع. وسليمان متروك متهم، وقد خالف من رواه عن الحسن مرسلاً عند أبي الشيخ (الأعراف ٢٦- الدر) والغالب أنه خير منه، أو خالف من رواه عن عثمان موقوفًا كما سيأتي بعده.

* ورواه: ابن عدي (٧٨٩/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٥/١٠)، والقضاعي (٥١٠ و ٥١١)، والبيهقي في «الشعب» (٦٩٤٢)، والخطيب في «التاريخ» (٤٦٠/٢)؛ من طريق حفص بن سليمان، عن علقمة بن مرثد، [عن سعد بن عبيد]، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان... رفعه. وهذا ساقط: حفص واه متروك، وقد خالف رواية الثقات عند البيهقي (٦٩٤١) عن عثمان موقوفًا. قال البيهقي: «هذا هو الصحيح موقوفًا عن عثمان وقد رفعه بعض الضعفاء».

* ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٦/٥) من طريق روح بن مسافر، عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود... رفعه. قال أبو نعيم: «لم نكتبه إلا من هذا الوجه». قلت: روح متهم متروك، والسند ساقط.

فهذه خمسة أوجه ساقطة لهذا المتن، لا يخلو وجه منها من متهم أو متروك، وأكثرها جمع إلى ذلك المخالفة والنكارة، فأجتماعها لا يغني عنها شيئًا، والحديث ساقط، وقد أعله ابن عدي وأبو نعيم والبيهقي وأبن كثير والهيثمي وقال الألباني: «ضعيف جدًا».

عمله آثارٌ مكروهةٌ للنفوس في الدنيا؛ فإنَّ تلك الآثارَ غيرُ مكروهةٍ عندَ الله، بل هي محبوبةٌ له وطيبةٌ عنده؛ لكونها نشأت عن طاعته وأتباع مرضاته. فأخباره بذلك للعاملين في الدنيا فيه تطيبٌ لقلوبهم؛ لئلا يُكره منهم ما وُجد في الدنيا.

قال بعض السلف: وَعَدَ اللهُ موسى عليه السَّلامُ ثلاثين ليلةً أنْ يُكَلِّمَهُ على رأسِها، فصامَ ثلاثين يوماً، ثُمَّ وَجَدَ مِنْ فِيهِ خُلُوقًا، فَكَّرَهُ أَنْ يُنَاجِيَ رَبَّهُ على تلك الحال، فَأَخَذَ سِوَاكَ فَاُسْتَاكَ بِهِ، فَلَمَّا أَتَى لِمَوْعِدِ اللهِ إِيَّاهُ؛ قَالَ لَهُ: يَا مُوسَى! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَنَا مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، أَرْجِعْ فَصُمْ عَشْرَةَ أُخْرَى^(١).

ولهذا المعنى كَانَ دُمُ الشَّهِيدِ رِيحُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَرِيحِ الْمَسْكِ، وَغِبَارُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ ذَرِيرَةٌ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَرَدَّ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَرْسَلٌ^(٢).

كُلُّ شَيْءٍ نَاقِصٌ فِي عَرَفِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا إِذَا انْتَسَبَ إِلَى طَاعَتِهِ وَرِضَاهُ فَهُوَ الْكَامِلُ فِي الْحَقِيقَةِ.

خُلُوفُ أَفْوَاهِ الصَّائِمِينَ لَهُ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، عُرْيُ الْمُحْرَمِينَ لَزِيَارَةِ بَيْتِهِ أَجْمَلُ مِنْ لِبَاسِ الْحُلِيِّ، نَوْحُ الْمَذْنِبِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنْ خَشْيَتِهِ أَفْضَلُ مِنَ التَّسْبِيحِ، انْكَسَارُ الْمُخْبِتِينَ لِعَظَمَتِهِ هُوَ الْجَبْرُ، ذُلُّ الْخَائِفِينَ مِنْ سَطَوْتِهِ هُوَ الْعِزُّ، تَهْتُّكُ الْمُحِبِّينَ فِي مُحَبَّتِهِ أَحْسَنُ مِنَ السَّتْرِ، بَذْلُ النَّفْسِ لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِهِ هُوَ الْحَيَاةُ، جَوْعُ الصَّائِمِينَ لِأَجْلِهِ هُوَ الشَّبَعُ، عَطَشُهُمْ فِي طَلَبِ مَرْضَاتِهِ هُوَ الرَّيُّ، نَصَبُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي خِدْمَتِهِ هُوَ الرَّاحَةُ.

ذُلُّ الْفَتَى فِي الْحُبِّ مَكْرَمَةٌ وَخُضُوعُهُ لِحَبِيبِهِ شَرَفٌ هَبَّتِ الْيَوْمَ عَلَى الْقُلُوبِ نَفْحَةٌ مِنْ نَفْحَاتِ /خ ١٤٠/ نَسِيمِ الْقَرَبِ.

(١) كذا ذكره كثير من المفسرين، والظاهر أنه من الإسرائيليات، وقد جاء مرفوعاً عند الديلمي في «الفردوس»، ولا يصح.

(٢) (ضعيف). رواه: ابن أبي شيبة (١٩٣٥٩)، وأبو داود في «المراسيل» (٣٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٦٠١- تحفة) وفي «الكنى» (٥٠٥/١- إصابة)، والبغوي في «الصحابة» (٥٠٥/١- إصابة)، والطبراني (٤٦٠٨/٦٩/٥)، وابن منده في «الصحابة» (٥٠٥/١- إصابة)؛ من طريق قوية، عن وبرة الحارثي أبي كرز، عن الربيع بن زيد (أو: الربيع بن زياد، أو: ربيعة بن زيد) ... رفعه.

قال الهيثمي (٩٠/٥): «رجاله ثقات». قلت: فيه علتان: أولاهما: أن وبرة هذا مجهول الحال. والثانية: أنه لا تثبت للربيع صحبة، ولذلك عدَّ أبو داود والمنذري وغيرهما هذا الحديث في المراسيل.

سَعَى سَمَسَارُ الْمَوَاعِظِ لِلْمَهْجُورِينَ فِي الصُّلَحِ .
 وَصَلَتْ الْبَشَارَةُ لِلْمَنْقَطَعِينَ بِالْوَصْلِ وَلِلْمَذْنُبِينَ بِالْعَفْوِ وَلِلْمُسْتَوْجِبِينَ النَّارَ بِالْعَتَقِ .
 لَمَّا سُلِّسَ الشَّيْطَانُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَخَمَدَتْ نِيرَانُ الشَّهَوَاتِ بِالصَّيَامِ؛ أُنْعَزَلَ
 سُلْطَانُ الْهَوَى، وَصَارَتِ الدَّوْلَةُ لِحَاكِمِ الْعَقْلِ بِالْعَدْلِ، فَلَمْ يَبْقَ لِلْعَاصِي عَذْرٌ .
 يَا غَيُومَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْقُلُوبِ تَقَشَّعِي! يَا شُمُوسَ التَّقْوَى وَالْإِيمَانِ أَطْلُعِي! يَا
 صَحَافَتِ أَعْمَالِ الصَّالِحِينَ ارْتَفَعِي! يَا قُلُوبَ الصَّائِمِينَ أَخْشَعِي! يَا أَقْدَامَ الْمُجْتَهِدِينَ
 أَسْجُدِي لِرَبِّكَ وَأَرْكَعِي! يَا عَيُونَ الْمُتَهَجِّدِينَ لَا تَهْجَعِي! يَا ذُنُوبَ التَّائِبِينَ لَا تَرْجَعِي! يَا
 أَرْضَ الْهَوَى أَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءَ الثَّقُوسِ أَقْلَعِي! يَا بُرُوقَ الْأَشْوَاقِ لِلْعِشَاقِ أَلْمَعِي! يَا
 خَوَاطِرَ الْعَارِفِينَ ارْتَفَعِي! يَا هَمَمَ الْمُحِبِّينَ بَغِيرِ اللَّهِ لَا تَقْنَعِي! يَا جُنُودَ الْأَطْرَبِ، يَا شِبْلِيَّ
 أَحْضُرْ، يَا رَابِعَةَ أَسْمَعِي! قَدْ مَدَّتْ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مَوَائِدُ الْإِنْعَامِ لِلصُّوَامِ فَمَا مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ
 دُعِيَ . يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ، وَيَا هَمَمَ الْمُؤْمِنِينَ أَسْرِعِي! فَطُوبَى لِمَنْ أَجَابَ
 فَأَصَابَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ طُرِدَ عَنِ الْبَابِ وَمَا دُعِيَ!

سَأَلْتُكَ يَا بَانَةَ الْأَجْرَعِي مَتَى رُفِعَ الْحَيُّ مِنْ لَعَلْعِي
 وَهَلْ مَرَّ قَلْبِي مَعَ الظَّاعِنِي مَنْ أَمْ خَارَ ضَعْفًا فَلَمْ يَتَّبِعِي
 رَحَلْنَا وَوَأَفَقْنَا الصَّادِقُونَ وَلَمْ يَتَخَلَّفْ سِوَى مُدَّعِي
 لَيْتَ شِعْرِي إِنْ جِئْتُهُمْ يَقْبَلُونِي أَمْ تُرَاهُمْ عَنْ بَابِهِمْ يَصْرِفُونِي
 أَمْ تُرَانِي إِذَا وَقَفْتُ لَدَيْهِمْ يَأْذَنُوا بِالذُّخُولِ أَمْ يَطْرُدُونِي^(١)

المجلس الثاني: في فضل الجود في رمضان وتلاوة القرآن

فِي الصَّحِيحِينَ^(٢): عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجُودَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجُودَ
 مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ فَيُدارِسُهُ الْقُرْآنَ، وَكَانَ جِبْرِيلُ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ

(١) كَذَا بِالْجَزْمِ فِي «يَأْذَنُوا» وَ«يَطْرُدُونِي»، وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ.

(٢) الْبُخَارِيُّ (١) - بَدْءُ الْوَحْيِ، ٥ - بَابُ (١/٣٠/٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٣) - الْفَضَائِلُ، ١٢ - كَانَ ﷺ أَجُودَ

بِالْخَيْرِ، ٤/١٨٠٣/٢٣٠٨.

فِيْدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ أَجُودُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ».

وَخَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ، وَهِيَ: «لَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أُعْطِيَ»^(١).

● الْجُودُ هُوَ سَعَةُ الْعَطَاءِ وَكَثْرَتُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُوَصِّفُ بِالْجُودِ.

وَفِي التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثٍ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكِرَمَ»^(٢).

(١) (صحيح بشواهده). رواه: ابن سعد (١٩٥/٢)، وابن أبي شيبة (٣١٨٠٢)، وأحمد (٢٣١/١) و٣٢٦، وعبد بن حميد (٦٤٧)، وابن أبي الدنيا في «المكارم» (٣٩٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٤٧)؛ من طريق ابن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس... رفعه. فقد تفرد ابن إسحاق على تدليسه وعننته بهذه الزيادة دون سائر أصحاب الزهري، فهي ضعيفة. لكن قال العسقلاني في «الفتح» (٣١/١): «ثبت هذه الزيادة في «الصحيح» [البخاري ٦٠٣٤ ومسلم ٢٣١١] من حديث جابر». قلت: ومن حديث سهل عند البخاري (٦٠٣٦). فهي صحيحة بهذين الشاهدين.

(٢) (ضعيف جدًا بهذا التمام). قطعة من حديث رواه: الفسوي (٨٥٥- راوي وسامع)، والترمذي (٤٤- الأدب، ٤١- النظافة، ٢٧٩٩/١١١/٥)، وابن أبي الدنيا في «المكارم» (٨)، والبرزاري (١١١٤)، والدورقي في «مسند سعد» (٣١)، وأبو يعلى (٧٩٠ و٧٩١)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٧٩/١)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٩٤/١٣١/٣)، وابن عدي (٨٧٨/٣)، والخطيب في «الراوي والسامع» (٨٥٥)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١١٨٦)؛ من طريق خالد بن إلياس (أو: إلياس)، (قال مرة: عن صالح بن أبي حسان عن سعيد بن المسيب موقوفًا. ومرة: عن مهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد عن أبيه رفعه. ومرة: عن عامر بن سعد عن أبيه رفعه. ومرة: عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها رفعه). قال الترمذي: «غريب، وخالد بن إلياس يَضَعُفُ». قلت: خالد متروك، والسند ساقط.

ورواه الدواليبي في «الكنى» (١٢٠٣) من طريق أبي الطيب هارون بن محمد، ثنا بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه... رفعه. وهذا ساقط، هارون متروك متهم.

وللقطعة الأولى شاهد عند: هناد في «الزهد» (٨٣٩)، والشاشي في «المسند» (٢٠)، والخرائطي في «المكارم» (٣٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٨٤٠)؛ من طريق حجاج بن أرطاة، عن سليمان بن سحيم، عن طلحة بن عبيد الله بن كريب، عن النبي ﷺ... به. وهذا واه: حجاج لئن كثير التدليس وقد عنعن، وابن كريب عن النبي ﷺ مرسل. ورواه نوح الحامع عن حجاج موصولًا وخالف في إسناده كما في «الحلية» (٢٩/٥)، ونوح كذاب لا يفرج بوصله ولا يعتبر بمخالفته.

وروى القطعة الثانية أبو حازم سلمة بن دينار وأختلف عليه فيها على وجهين: روى الأول: ابن أبي الدنيا في «المكارم» (٦)، والخرائطي في «المكارم» (٣)، وابن قانع (٣١٣/٢٦٩/١)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ١٦)، والطبراني في «الكبير» (٥٩٢٨/١٨١/٦) و«الأوسط» (٢٩٦٤)، وأبو الشيخ في «حديثه» (١٣٧٨- صحيحة)، والحاكم (٤٨/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٥/٣، ١٣٣/٨)، والبيهقي في «السنن» (١٩١/١٠) و«الشعب» (٨٠١١)، والسلفي في «معجم السفر» (١٣٧٨- صحيحة)؛ من طريقين قويتين، عن =

وفيه أيضاً من حديث: أبي ذرٍّ، عن النَّبِيِّ ﷺ، عن رَبِّهِ؛ قَالَ: «يا عبادي! لو أنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَحَيْثُكُمْ وَمِثَّتْكُمْ وَرَطِبَتْكُمْ وَيَابَسَتْكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ، فَأَعْطِيَتْ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا لو أنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالْبَحْرِ فَغَمَسَ فِيهِ إِبْرَةً ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَيْهِ، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ وَاجِدٌ مَا جَدُّ أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ، عَطَائِي كَلَامٌ وَعَذَابِي كَلَامٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لشيءٍ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^(١).

وفي الأثر المشهور عن فضيل بن عياض: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ كُلَّ لَيْلَةٍ: أَنَا الْجَوَادُ

= أبي حازم، عن سهل بن سعد... رفعه. وروى الثاني: معمر في «الجامع» (٢٠١٥٠)، وأبن أبي شيبه، والبخاري في «التاريخ» (٣٤٧/٤)، وأبن أبي الدنيا في «المكارم» (٧)، والحاكم (٤٨/١)، والبيهقي (١٩١/١)، والبخاري في «السنن» (٣٥٠٣)؛ من طرق ثلاث قوية، عن أبي حازم، عن طلحة بن عبيد بن كريب... مرسلًا. وجميع الطرق عن أبي حازم قوية، والوجه الثاني أقوى لكثرة رواته وفيهم الثوري جبل الحفظ. وبهذا الثاني أعلى الذهبي الوجه الأول. وأمَّا الحاكم فقال: «هذا لا يوهن حديث سهل بن سعد على ما قدّمته من قبول الزيادات من الثقات». وقول الحاكم أوجه وأقعد، ولا يبعد أن يكون الحديث عند أبي حازم على الوجهين، ولذلك قال العراقي «صحيح الإسناد» ولم يتوقف عند العلة المذكورة، وقال الهيثمي (١٩١/٨): «رجال «الكبير» ثقات».

وعليه؛ فالسياق بطوله ضعيف جدًا دون حدّ الاعتبار، والقطعة الأولى منه جاءت من أوجه ضعيفة، والثانية جاءت من أوجه صحيحة. وقد ضعف السياق بطوله الترمذي وأبن حبان وأبن الجوزي والألباني.

(١) (ضعيف بهذا التمام). رواه: أبن فضيل في «الدعاء» (١٣٠)، وأبن أبي شيبه (٢٩٥٤٨)، وأحمد (١٥٤/٥ و ١٧٧)، وهناد (٩١٩)، وأبن ماجه (٣٧- الزهد، ٣٠- ذكر التوبة، ٢/١٤٢٢/٤٢٥٧)، والترمذي (٣٨- القيامة، ٤٨- باب، ٤/٦٥٦/٢٤٩٥)، والبزار (٤٣٩/٩ و ٤٠٥١ و ٤٠٥٢)، وأبن أبي حاتم في «العلل» (١٣٤/٢)، والطبراني في «الشاميين» (٢٨١١) و«الدعاء» (١٥)، والبيهقي في «الصفات» (١١٢ و ٢٤٦ و ٣٣٤) و«الشعب» (٧٠٨٩)، والخطيب في «التاريخ» (٢٠٣/٧)، وتَمَام في «الفوائد» (١٦٩٩)؛ من طرق خمس، عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذرٍّ... رفعه بهذا السياق.

قال الترمذي: «حسن»، وروى بعضهم هذا الحديث عن شهر بن حوشب عن معدي كرب عن أبي ذرٍّ نحوه». قلت: لم أقف عليه، لكن لا يبعد أن يكون من اضطرابات شهر فإنه ضعيف لا ينبغي أن يحسن ما أنفرد به، وقد أنفرد بهذا السياق مخالفًا رواية الثقات لهذا الحديث عن أبي ذرٍّ كما أوردها مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧)، ولذلك ضعفه الألباني وقال: «وأكثره في مسلم».

نعم؛ رواه البزار (٣٩٩٥/٤٠٢/٩) من طريق المحاربي، عن موسى بن المسيّب، عن سالم بن أبي الجعد، عن المعروف بن سويد، عن أبي ذرٍّ... رفعه بهذا السياق. لكنّها رواية منكرة، ففي المحاربي ضعف وتدلّيس وقد عنعن وخالف سبعة من الثقات رووا الحديث عن موسى عن شهر على الوجه الأول.

ومَنِّي الجودُ، أنا الكريمُ ومَنِّي الكرمُ»^(١).

فالله سبحانه أجود الأجودين، وجوده يتضاعف في أوقات خاصة كشهر رمضان:

وفيه أنزل قوله [تعالى]: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وفي الحديث الذي خرَّجه الترمذي وغيره: أَنَّهُ يُنَادِي فِيهِ مُنَادٍ: «يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ! هَلُمَّ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ! أَقْصِرْ». ولله عتقاء / خ ١٤١ / مِنَ النَّارِ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ»^(٢).

● وَلَمَّا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَبَلَ نَبِيَّهٖ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَكْمَلِ الْأَخْلَاقِ وَأَشْرَفِهَا كَمَا فِي حَدِيثٍ: أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»^(٣). وَذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» بِلاَغًا. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ.

وَخَرَّجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْأَجْوَدِ

(١) إن لم يكن هذا من الإسرائيليات؛ فأحسن أحواله أن يكون له حكم الإعضال! وأي آفة؟!

(٢) (صحيح). قطعة من حديث سيأتي بطوله وتخريجه قريبًا.

(٣) (حسن صحيح). رواه مالك في «الموطأ» (٢/٩٠٤) بلاغًا. ووصله: ابن سعد (١/١٩٢)، وأحمد (٢/٣٨١)، والبخاري في «الأدب» (٢٧٣) و«التاريخ» (٧/١٨٨)، وابن أبي الدنيا في «المكارم» (١٣)، والبيهقي في «الأنساب» (١٠٦)، والبغوي في «حديث الزبير» (١٠٦)، والحاكم (٢/٦١٣)، والقضاعي في «الشهاب» (١١٦٥)، والبيهقي في «السنن» (١٠/١٩١ و١٩٢) و«الشعب» (٧٩٧٧ و٧٩٧٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/٣٣٣)؛ من طريق ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... رفعه. قال الحاكم: «على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وتعقبهما الألباني بقوله: «ابن عجلان إنما أخرج له مسلم مقروناً». قلت: هو صدوق حسن الحديث، فالسند كذلك.

وله شاهد عند: ابن وهب في «الجامع» (٤٨٣)، وابن أبي شيبة (٣١٧٦٤)؛ بسند صحيح، عن زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وآخر عند ابن عبد البر (١٦/٢٥٤) بسند قوي عن إبراهيم النخعي مرسلًا.

وثالث من حديث جابر عند الطبراني في «الأوسط» (٦٨٩١) بسند ضعيف.

ورابع من حديث معاذ عند: الحارث بن أبي أسامة، وابن أبي الدنيا في «المكارم» (١٤)، والبيهقي (١٩٧٣-كشف)، والطبراني (٢٠/٦٥/٢٠)، وابن عبد البر (٤/٣٣٤)؛ بسند ضعيف.

والحديث صحيح بلا ريب بهذه الشواهد، وقد قواه الحاكم وابن عبد البر والذهبي والهيتمي والألباني.

الأجود؟ الله الأجود الأجود. وأنا أجود بني آدم. وأجودهم من بعدي: رجلٌ علِمَ علماً فَنَشَرَ علمه، يُبْعَثُ يومَ القيامةِ أُمَّةً وحده. ورجلٌ جَادَ بنفسِه في سبيلِ الله^(١). فذلَّ هذا على أَنَّهُ عليه السَّلامُ أجودُ بني آدمَ على الإطلاق، كما أَنَّهُ أَفضلُهُم وأعلمُهُم وأشجعُهُم وأكملُهُم في جميعِ الأوصافِ الحميدةِ.

وكانَ جودُهُ بجميعِ أنواعِ الجودِ من: بذلِ العلمِ والمالِ، وبذلِ نفسِه لله في إظهارِ دينِه وهدايةِ عبادِه وإيصالِ النَّفعِ إليهم بكلِّ طريقٍ من إطعامِ جائِعِهِم ووعظِ جاهِلِهِم وقضاءِ حوائِجِهِم وتحملِ أثقالِهِم.

ولم يَزَلْ ﷺ على هذهِ الخصالِ الحميدةِ منذُ نشأ، ولهذا قالتْ له خديجةٌ في أوَّلِ مبعثِه: والله! لا يُخْزِيكَ اللهُ أبداً، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحْمَ وتَقْرِي الضَّيْفَ وتَحْمِلُ الكَلَّ وتَكْسِبُ المعدومَ وتُعِينُ على نوائِبِ الحقِّ^(٢).

ثم تَرَايَدَتْ هذهِ الخصالُ فيه ﷺ بعدَ البعثةِ وتضاعفتْ أضعافاً كثيرةً. وفي الصَّحيحين^(٣): عن أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَشْجَعَ النَّاسِ وَأَجُودَ النَّاسِ.

وفي «صحيح مسلم»^(٤) عنه؛ قَالَ: مَا سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: يَا قَوْمِ! أَسْلِمُوا؛

(١) (موضوع). رواه: أبو يعلى (٢٧٩٠)، وأبن حبان في «المجروحين» (١/١٦٨، ٢/٣٠١)، وأبن عدي في «الكامل» (١/٣٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٦٧)، وأبن عبد البر في «جامع بيان العلم»، وأبن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٣٠)؛ من طريق سويد بن عبدالعزيز، عن نوح بن ذكوان، عن أخيه أيوب بن ذكوان، عن الحسن البصري، عن أنس... رفعه.

قال الهيثمي (١/١٧١، ٩/١٦): «فيه سويد بن عبدالعزيز وهو متروك». قلت: ونوح متهم، وأيوب متروك منكر الحديث، والحسن عنعن على تدليسه. وقد ضعفه المنذري والبوصيري والعسقلاني والألباني وأستكرهه أبن عدي، وقال أبن حبان: «منكر باطل لا أصل له»، وعده أبن الجوزي في الموضوعات.

(٢) رواه: البخاري (١- بدء الوحي، ٣- باب، ١/٢٣/٣)، ومسلم (١- الإيمان، ٧٣- بدء الوحي، ١/١٣٩/١٦٠)؛ من حديث عائشة.

(٣) البخاري (٥٦- الجهاد، ٨٢- الحمائل وتعليق السيف، ٦/٩٥/٢٩٠٨)، ومسلم (٤٣- الفضائل، ١١- شجاعته ﷺ، ٤/١٨٠٢/٢٣٠٧)؛ من حديث أنس.

(٤) (٤٣- الفضائل، ١٤- ما سئل ﷺ شيئاً فقال لا، ٤/١٨٠٦/٢٣١٢).

فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءَ مَنْ لَا يَخْشَى الْفَاقَةَ .

وفي رواية له^(١): أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَأَتَى قَوْمَهُ فَقَالَ: يَا قَوْمِ! أَسْلِمُوا؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءَ مَا يَخَافُ^(٢) الْفَقْرَ. قَالَ أَنَسٌ: إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُسَلِّمَ مَا يُرِيدُ إِلَّا الدُّنْيَا، فَمَا يُؤْمِسِي حَتَّى يَكُونَ الْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا.

وفيه أيضاً^(٣): عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ؛ قَالَ: لَقَدْ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَعْطَانِي وَإِنَّهُ لَمِنْ أَبْغَضِ النَّاسِ إِلَيَّ، فَمَا بَرَحَ يُعْطِينِي حَتَّى إِنَّهُ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ. قَالَ أَبُو شِهَابٍ: أَعْطَاهُ يَوْمَ حَنْينٍ مِئَةً مِنَ التَّعَمِّ ثُمَّ مِئَةً ثُمَّ مِئَةً.

وفي «مغازي الواقدي»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى صَفْوَانَ [بَنَ أُمَيَّةَ] يَوْمَئِذٍ وَاثِيًا مَمْلُوءًا إِبِلًا وَنَعَمًا، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَشْهَدُ مَا طَابَتْ بِهِذَا إِلَّا نَفْسُ نَبِيٍّ^(٤).

وفي الصَّحِيحَيْنِ^(٥): عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ؛ أَنَّ الْأَعْرَابَ عَلِقُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ مَرْجَعَهُ مِنْ حُنَيْنٍ يَسْأَلُونَهُ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُمْ. فَقَالَ: «لَوْ كَانَ لِي عِدْدُ هَذِهِ الْعِضَاهِ نَعَمًا؛ لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا».

وفيهِمَا^(٦): عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا فَقَالَ: لَا. وَأَنَّهُ قَالَ لَجَابِرٍ: «لَوْ جَاءَنَا مَالُ الْبَحْرَيْنِ؛ لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا (وَقَالَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا)».

(١) (الموضع السابق، بعده).

(٢) في خ: «عطاء من لا يخاف»، وأثبت ما في م ون وط لموافقة لفظ مسلم.

(٣) (الموضع السابق، ٢٣١٣).

(٤) (ضعيف جدًا). رواه الواقدي في «المغازي» (٢/٨٥٤، ٣/٩٤٦) في سياق مسند مطول، والواقدي متهم لا يفرح بمسنداته. وذكر بعضه الزبير بن بكار بغير إسناد، وعنه ابن عساكر (٢٤/١٠٥)، والغالب أن الزبير تلقاه من الواقدي مباشرة أو بالواسطة أو من كتابه. وخير من هذا كله وأولى منه بالقبول عند أهل العلم مرسل الزهري المتقدم.

(٥) بل تفرد به البخاري (٥٦- الجهاد، ٢٤- الشجاعة في الحرب، ٦/٣٥/٢٨٢١).

(٦) البخاري (٧٨- الأدب، ٣٩- حسن الخلق، ١٠/٤٥٥/٦٠٣٤)، ومسلم (الموضع السابق،

وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ؛ أَنَّ شَمْلَةَ أَهْدَيْتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَبِسَهَا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا، فَسَأَلَهُ إِيَّاهَا رَجُلٌ / خ ١٤٢ / فَأَعْطَاهُ، فَلَامَهُ النَّاسُ وَقَالُوا: كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا! فَقَالَ: إِنَّمَا سَأَلْتُهَا لِتَكُونَ كَفَنِي. فَكَانَتْ كَفَنَهُ.

● وَكَانَ جَوْدُهُ ﷺ كُلُّهُ لِلَّهِ وَفِي ابْتِغَاءِ مَرْضَاتِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَبْذُلُ الْمَالَ إِمَّا لِفَقِيرٍ أَوْ مُحْتَاجٍ، أَوْ يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ يَتَأَلَّفُ بِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ مَنْ يَقْوَى الْإِسْلَامَ بِإِسْلَامِهِ. وَكَانَ يُؤَثِّرُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ، فَيُعْطِي عَطَاءً يَعْجِزُ عَنْهُ الْمُلُوكُ مِثْلُ كَسْرَى وَقَيْصَرَ وَيَعِيشُ فِي نَفْسِهِ عَيْشَ الْفُقَرَاءِ، فَيَأْتِي عَلَيْهِ الشَّهْرُ وَالشَّهْرَانِ لَا يُوقِدُ فِي بَيْتِهِ نَارًا، وَرَبَّمَا رَبَطَ عَلَى بَطْنِهِ الْحَجَرَ مِنَ الْجُوعِ.

وَكَانَ قَدْ أَتَاهُ ﷺ سَبِيٌّ مَرَّةً، فَشَكَتْ إِلَيْهِ فَاطِمَةُ مَا تَلْقَى مِنْ خِدْمَةِ الْبَيْتِ، وَطَلَبَتْ مِنْهُ خَادِمًا يَكْفِيهَا مَوْنَةً بَيْتَهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَسْتَعِينَ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ عِنْدَ نَوْمِهَا، وَقَالَ: «لَا أُعْطِيكَ وَأَدْعُ أَهْلَ الصُّفَّةِ تَطْوِي بِطُونَهُمْ مِنَ الْجُوعِ»^(٢).

وَكَانَ جَوْدُهُ ﷺ يَتَضَاعَفُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ كَمَا أَنَّ جُودَ رَبِّهِ يَتَضَاعَفُ فِيهِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَبَلُهُ عَلَى مَا يُحِبُّهُ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ، وَكَانَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْبَعَثَةِ.

ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ: وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُيَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي حِرَاءٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ شَهْرًا يُطْعَمُ مَنْ جَاءَهُ مِنَ الْمَسَاكِينِ، حَتَّى إِذَا كَانَ الشَّهْرُ الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ [بِهِ] مَا أَرَادَ مِنْ كَرَامَتِهِ مِنَ السَّنَةِ الَّتِي بَعَثَهُ اللَّهُ فِيهَا - وَذَلِكَ الشَّهْرُ شَهْرُ

(١) (٢٣- المجتاز، ٢٨- من أَسْتَعَدَّ الْكُفْنَ، ٣/ ١٤٣/ ١٢٧٧).

(٢) (صحيح). رواه: الحميدي (٤٤)، وأبن أبي شيبه (٢٩٢٥٤)، وأبن سعد (٢٥/ ٨)، وأحمد

(١/ ٧٩ و ١٠٦)، وأبن ماجه (٣٧- الزهد، ١١- ضجاع آل محمد، ٢/ ١٣٩٠/ ٤١٥٢)، والبيزار (٧٥٧)؛ من طريق عطاء بن السائب، عن أبيه، عن علي... رفعه.

وعطاء بن السائب أختلط، لكن في الرواة عنه هنا أبن عيينة، وهو ممن روى عنه قبل اختلاطه، والسائب أبوه صحابي صغير، فالسند صحيح.

وأصل الحديث عند: البخاري (٣١١٣)، ومسلم (٢٧٢٧)؛ من غير هذه الطريق ودون هذه الزيادة.

رمضان -؛ خَرَجَ إلى حراءَ كما كَانَ يَخْرُجُ لجوارِهِ مَعَهُ أَهْلُهُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَرَحِمَ الْعِبَادَ بِهَا؛ جَاءَهُ جَبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١).

ثُمَّ كَانَ بَعْدَ الرِّسَالَةِ جُودُهُ فِي رَمَضَانَ أَضْعَافُ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَلْتَقِي هُوَ وَجَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْمَلَائِكَةِ وَأَكْرَمُهُمْ، وَيُدَارِسُهُ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَشْرَفُ الْكُتُبِ وَأَفْضَلُهَا، وَهُوَ يَحُثُّ عَلَى الْإِحْسَانِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

وَقَدْ كَانَ ﷺ هَذَا الْكِتَابَ لَهُ خُلُقًا بَحِيثٌ: يَرْضَى لِرِضَاهُ، وَيَسْخَطُ لِسَخَطِهِ، وَيُسَارِعُ إِلَى مَا حَثَّ عَلَيْهِ، وَيَمْتَنِعُ مِمَّا زَجَرَ عَنْهُ. فَلِهَذَا كَانَ يَتَضَاعَفُ جُودُهُ وَإِفْضَالُهُ فِي هَذَا الشَّهْرِ؛ لِقَرَبِ عَهْدِهِ بِمَخَالَطَةِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَثْرَةِ مَدَارِسَتِهِ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ الْكَرِيمَ الَّذِي يَحُثُّ عَلَى الْمَكَارِمِ وَالْجُودِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَخَالَطَةَ تُؤَثِّرُ وَتُورِثُ أَخْلَاقًا مِنَ الْمَخَالِطِ.

كَانَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ قَدِ امْتَدَحَ مَلَكًا جَوَادًا، فَأَعْطَاهُ جَائِزَةً سَنِيَّةً، فَخَرَجَ بِهَا مِنْ عِنْدِهِ وَفَرَقَهَا كُلَّهَا عَلَى النَّاسِ، وَأَنْشَدَ:

لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْتَغِي الْغِنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدي
فَبَلَغَ ذَلِكَ الْمَلِكُ فَأَضْعَفَ لَهُ الْجَائِزَةَ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ يَمْدَحُ بَعْضَ الْأَجْوَادِ - وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ :-

تَعَوَّدَ بَسْطَ الْكَفِّ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ ثَنَاهَا لِقَبْضٍ لَمْ تُطْعَمْ أَنْامِلُهُ

(١) (منكر بهذه السياق). رواه: آبن إسحاق (١٠/٤٢٥ - فتح)، وعنه آبن هشام في «السيرة» (٢٥٣/١)، والطبري في «التاريخ» (١/٥٣٢)، والعسقلاني في «تغليق التعليق» (٨٩/٥)؛ من طريق آبن إسحاق، نبي وهب بن كيسان مولى آل الزبير، سمعت عبد الله بن الزبير وهو يقول لعبيد بن عمير: حدثنا كيف كان ما أبتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي... فذكره في سياق مطول جدًا.

وهذا ضعيف لأمر: أولها: أنه مرسل. الثاني: أنه مطول جدًا بصورة ترجح أن راويه جمعه وصاغه مما سمع من عدد غير قليل من الصحابة وغيرهم، وهذا مألوف جدًا من أمثال عبيد بن عمير؛ فإنه كان يرحمه الله قاصًا، بل كان سيد القصص وأصدقهم، وكان الصحابة يستمعون إلى قصصه. الثالث: أنه مخالف لما رواه البخاري ومسلم بأصح الأسانيد عن عائشة رضي الله عنها من وجوه كثيرة: منها قوله هنا: «معه أهله»، وسياق الشيخين ظاهر في أنه ﷺ كان يخرج وحده من وجوه، ومنها أنه جعل الوحي منامًا... وغير ذلك.

تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلًا كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيَّتِقِ اللَّهَ سَائِلُهُ
هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَيِّ النَّوَاحِي أُتِيَتْهُ فَلَجَّتْهُ الْمَعْرُوفُ وَالْجُودُ سَائِلُهُ
سَمِعَ السَّبْلِيُّ قَائِلًا يَقُولُ: يَا اللَّهُ! يَا جَوَادُ! فَتَأَوَّهَ وَصَاحَ وَقَالَ: كَيْفَ يُمَكِّنُنِي أَنْ
أَصِفَ الْحَقَّ بِالْجُودِ وَمَخْلُوقٌ يَقُولُ فِي شِكْلِهِ... فَذَكَرَ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ ثُمَّ بَكَى وَقَالَ: بَلَى
يَا جَوَادُ! فَإِنَّكَ أَوْجَدْتَ تِلْكَ الْجَوَارِحَ، وَبَسَطْتَ تِلْكَ الِهْمَمَ، فَأَنْتَ الْجَوَادُ كُلُّ
/خ١٤٣/ الْجَوَادِ؛ فَإِنَّهُمْ يُعْطُونَ عَنْ مَحْدُودٍ وَعَطَاؤُكَ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا صِفَةَ، فَيَا جَوَادًا
يَعْلُو كُلَّ جَوَادٍ وَبِهِ جَادَ كُلُّ مَنْ جَادَ^(١)!

● وفي تضاعفِ جوده ﷺ في شهر رمضان بخصوصيه فوائد كثيرة:

* منها: شرف الزمان ومضاعفة أجر العمل فيه. وفي الترمذي: عن أنس مرفوعاً: «أفضل الصدقة صدقة في رمضان»^(٢).

* ومنها: إعانة الصائمين والقائمين والذاكرين على طاعاتهم، فيستوجب المعين لهم مثل أجرهم، كما أن من جهز غازياً فقد غزا ومن خلفه في أهله فقد غزا.

وفي حديث: زيد بن خالد، عن النبي ﷺ؛ قال: «من فطر صائماً فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجر الصائم شيء»^(٣). خرجه الإمام أحمد والنسائي والترمذي

(١) الذين أثبتوا أسم الجواد لله تعالى إنما أثبتوه اعتماداً على الحديث المشهور «إن الله جواد يحب الجود...»، وقد تبين لك (ص ٣٨١ و ٣٨٢) أن هذه القطعة من الحديث لا تصح فكذلك أسم الجواد، والله جلّ وعلا من كل صفة أكمل معانيها وأكمل مفرداتها، ولا ريب أن صفة الكرم والعطاء أكمل وأعلى من صفة الجود، والله هو الكريم والأكرم والوهاب والمنان والمعطي والمنعم، وهذا أعظم من الجود؛ لأن الجود هو السخاء بالمال، ونعم الله تعالى مادية ومعنوية، وهي أوسع من أن تحد بالمال أو بالمحسوسات.

(٢) (ضعيف). قطعة من حديث أنس في أنه ﷺ سئل: أي الصيام أفضل بعد رمضان؟ فقال: «شعبان تعظيماً لرمضان». وقد تقدم تفصيل القول فيه (ص ٣٠٧).

(٣) (صحيح). رواه: عبد الرزاق (٧٩٠٥)، وسعيد بن منصور (٢٣٢٨)، وأبن أبي شيبه (١٩٥٤٨)، وأحمد (١١٤/٤ و ١١٦ و ١٩٢/٥)، وعبد بن حميد (٢٧٦)، والدارمي (٧/٢)، وأبن ماجه (٧- الصيام، ٤٥- ثواب من فطر صائماً، ١/ ١٧٤٦/٥٥٥)، والترمذي (٦- الصوم، ٢- فضل من فطر صائماً، ٣/ ١٧١/٨٠٧)، والبرز (٣٧٧٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٣٣٠ و ٣٣٣١)، وأبن خزيمة (٢٠٦٤)، وأبن قانع في «المعجم» (١/ ٢٢٤/٢٤٩)، وأبن حبان (٣٤٢٩ و ٤٦٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٥٥/ ٥٢٦٧-٥٢٧٧=

وَأَبْنُ مَاجَةَ.

وَخَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَزَادَ: «وَمَا عَمِلَ الصَّائِمُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ إِلَّا كَانَ لَصَاحِبِ الطَّعَامِ مَا دَامَ قُوَّةُ الطَّعَامِ فِيهِ»^(١).

وَخَرَجَ أَبُو خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ مَرْفُوعًا حَدِيثًا فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَفِيهِ: «وَهُوَ شَهْرُ الْمَوَاسَاةِ، وَشَهْرٌ يُزَادُ فِيهِ فِي رِزْقِ الْمُؤْمِنِ، مَنْ فَطَّرَ فِيهِ صَائِمًا؛ كَانَ مَغْفِرَةً لَذُنُوبِهِ وَعَتَقَ رَقَبَتَهُ مِنَ النَّارِ وَكَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَيْسَ كُلُّنَا يَجِدُ مَا يُفْطِّرُ الصَّائِمَ. قَالَ: «يُعْطِي اللَّهُ هَذَا الثَّوَابَ لِمَنْ فَطَّرَ صَائِمًا عَلَى مَذَقَةٍ لَبَنٍ أَوْ تَمْرَةٍ أَوْ شَرْبَةِ مَاءٍ. وَمَنْ أَشْبَعَ فِيهِ صَائِمًا؛ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ حَوْضِي شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ»^(٢).

* وَمِنْهَا: أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ شَهْرٌ يَجُودُ اللَّهُ فِيهِ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ وَالْعِتْقِ مِنَ النَّارِ، لَا سِوَمَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَرْحَمُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»^(٣)، فَمَنْ جَادَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ؛ جَادَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْعَطَاءِ وَالْفَضْلِ، وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

* وَمِنْهَا: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْجَنَّةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ

= و«الأوسط» (١٠٥٢ و ٧٦٩٦) و«الصغير» (٨٣٧)، وَأَبْنُ عَدِي (٢٤٤٥/٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٣٢٥/٧، ٩٨)، وَالْقُضَاعِي فِي «الشَّهَابِ» (٣٨٢)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السِّنَنِ» (٢٤٠/٤) و«الشَّعْبِ» (٣٩٥٢ و ٣٩٥٣ و ٤١٢١ و ٤١٢٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «التَّارِيخِ» (٢٤٣/١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السِّنَنِ» (١٨١٨ و ١٨١٩)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْتَّرَغِيبِ» (١٧٣٥)؛ مِنْ طَرُقَ كَثِيرَةٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِيِّ... رَفَعَهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَأَقْرَبُهُ الْبَغَوِيُّ وَالْمُنْذَرِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو خَزِيمَةَ وَأَبْنُ حِبَّانَ وَالْأَلْبَانِيُّ. (١) (مَوْضُوعٌ). رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٧١٣٢ و ٨٤٣٣) مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْمَسِيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ... رَفَعْتَهُ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٦٠/٣): «فِي الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَيْلِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ». قُلْتُ: حَسْبُكَ فِيهِ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَعَ اعْتِدَالِهِ وَوَرَعِهِ فِي الْحَكَمِ عَلَى الرِّجَالِ: «أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ! وَعِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ هَذَا هُوَ أَبُو طَهْمَانَ مَتْرُوكٌ هَالِكٌ أَيْضًا! فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مِمَّا صَنَعَتْهُ أَيْدِيهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) (ضَعِيفٌ جَدًّا). تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِ (ص ٣٥٥).

(٣) رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ (٢٩- الْجَنَائِزُ، ٣٢- يَعْذِبُ الْمَيِّتَ بِبَعْضِ الْبُكَاءِ، ٣/١٥١/١٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ

(١١- الْجَنَائِزُ، ٦- الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ، ٢/٦٣٥/٩٢٣)؛ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا يَرَى ظَهْرُهَا مِنْ بَطُونِهَا وَبَطُونُهَا مِنْ ظَهْرِهَا». قَالُوا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِمَنْ طَيَّبَ الْكَلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَأَدَامَ الصِّيَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»^(١).

وهذه الخصال كلها تكون في رمضان، فيجتمع فيه للمؤمن الصيام والقيام والصدقة وطيب الكلام؛ فإنه ينهى فيه الصائم عن اللغو والرفث، والصيام والصلاة والصدقة توصل صاحبها إلى الله عز وجل.

قال بعض السلف: الصلاة توصل صاحبها إلى نصف الطريق، والصيام يوصله إلى باب الملك، والصدقة تأخذ بيده فتدخله على الملك.

وفي «صحيح مسلم»^(٢): عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِمًا؟». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا. قَالَ: «مَنْ تَبَعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا. قَالَ: «فَمَنْ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مَسْكِينًا؟». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا. قَالَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ؟». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا. قَالَ: «فَمَنْ عَادَ مِنْكُمْ مَرِيضًا؟». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا. قَالَ: «مَا أَجْتَمَعْنَ فِي أَمْرِي إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

* ومنها: أن الجمع بين الصيام والصدقة أبلغ في تكفير الخطايا وأتقاء جهنم والمباعدة عنها، وخصوصاً إن ضمَّ إلى ذلك قيام الليل.

فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الصَّيَامُ جُتَّةٌ» (وفي رواية: جُتَّةٌ أَحَدِكُمْ) مِنَ النَّارِ كَجُتَّةٍ مِنَ الْقِتَالِ»^(٣).

(١) (ضعيف جداً من حديث علي صحيح من حديث غيره). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ١٠٨).

(٢) (١٢- الزكاة، ٢٧- من جمع الصدقة وأعمال البر، ٢/ ٧١٣/ ١٠٢٨).

(٣) (صحيح). رواه: ابن أبي شيبة (٨٨٩١)، وأحمد (٢١/ ٤) و٢٢ و٢١٧، وابن ماجه (٧- الصيام، ١- فضل الصيام، ١/ ١٦٣٩/ ٥٢٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٥٤٢ و ١٥٤٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٣١٩/ ٣٠٦/ ٦)، والنسائي (٢٢- الصيام، ٤٣- الاختلاف على محمد، ٤/ ١٦١/ ٢٢٣٠- ٢٢٣٢) وفي «الطبراني» (٨٣٦٠- ٨٣٦٣/ ٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٧٣)؛ من طريقين، عن مطرف، عن عثمان بن أبي العاص... رفعه. وهذا سند صححه ابن خزيمة وابن حبان والمنذري وحسن الألباني إحدى طريقه وصحّح الأخرى.

وفي حديث مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «الْصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَقِيَامُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ^(١) اللَّيْلِ»^(٢)؛ يَعْنِي أَنَّهُ يُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ / خ ١٤٤ / أَيْضًا. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رَوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وفي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»^(٣).

وَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: صَلُّوا فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ رَكَعَتَيْنِ لظِلْمَةِ الْقُبُورِ، صُومُوا يَوْمًا شَدِيدًا حَرًّا يَوْمَ الشُّشُورِ، تَصَدَّقُوا بِصَدَقَةٍ لَشَرِّ يَوْمٍ عَسِيرٍ.

* ومنها: أَنَّ الصَّيَّامَ لَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ خَلْلٌ وَنَقْصٌ، وَتَكْفِيرُ الصَّيَّامِ لِلذُّنُوبِ مُشْرُوطٌ بِالتَّحْفُظِ مِمَّا يَنْبَغِي التَّحْفُظُ مِنْهُ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ خَرَجَهُ أَبُو حَبِيبٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَعَامَّةُ صِيَامِ النَّاسِ لَا يَجْتَمِعُ فِي صَوْمِهِ التَّحْفُظُ كَمَا يَنْبَغِي، وَلِهَذَا نَهَى أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ أَوْ قَمْتُهُ كُلَّهُ. فَالْصَّدَقَةُ تَجَبِّرُ مَا فِيهِ مِنَ النِّقْصِ وَالْخَلَلِ، وَلِهَذَا وَجَبَ فِي آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ زَكَاةُ الْفَطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ.

وَالصَّيَّامُ وَالصَّدَقَةُ لهُمَا مَدْخُلٌ فِي كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ وَمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ وَكَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ. وَلِهَذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ خَيَّرَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَبْتِدَاءِ الْأَمْرِ بَيْنَ الصَّيَّامِ وَإِطْعَامِ الْمَسْكِينِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ وَبَقِيَ الْإِطْعَامُ لِمَنْ يَعْجِزُ عَنِ الصَّيَّامِ لِكِبَرِهِ. وَمَنْ آخَرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخِرُ^(٤)؛ فَإِنَّهُ يَقْضِيهِ وَيَضُمُّ إِلَيْهِ إِطْعَامَ مَسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ؛ تَقْوِيَةً لَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الصَّحَابَةُ. وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ لِأَجْلِ غَيْرِهِ - كَالْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ - عَلَى قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(٥).

= وله طريق أخرى رواها: البزار (٢٣٢١/٣٠٩/٦)، والطبراني (٨٣٨٦/٥٨/٩)؛ عن عنبسة بن رائطة، عن الحسن، عن عثمان... رفعه. وعنبسة صالح في الشواهد، والحسن عنعن على تدليسه، فهذه الطريق صالحة لتقوية الطريق الأولى.

(١) في خ: «وقيام الرجل في جوف»، وما أثبتته من م ون وط أولى بمصادر التخريج.

(٢) (صحيح). قطعة من حديث طويل لمعاذ تقدم تفصيل القول فيه (ص ١٠٠).

(٣) رواه: البخاري (٢٤- الزكاة، ٩- الصدقة قبل الرد، ٣/٢٨١/١٤١٣)، ومسلم (١٢- الزكاة،

٢٠- الحث على الصدقة، ٢/٧٠٣/١٠١٦)؛ من حديث عدي بن حاتم.

(٤) في خ: «طهارة للصيام من اللغو... رمضان إلى رمضان آخر»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٥) تقدم تفصيل القول في هذا وما فيه (ص ٣١٩).

* ومنها: أَنَّ الصَّائِمَ يَدْعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ لِلَّهِ، فَإِذَا أَعَانَ الصَّائِمِينَ عَلَى التَّقْوَى عَلَى طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ؛ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَرَكَ شَهْوَةً لِلَّهِ تَعَالَى وَآثَرَ بِهَا أَوْ وَاسَى فِيهَا. وَلِهَذَا يُشْرَعُ لَهُ تَفْطِيرُ الصَّوْمِ مَعَهُ إِذَا أَفْطَرَ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ يَكُونُ مُحْبُوبًا لَهُ حِينَئِذٍ، فَيُوَاسِي مِنْهُ حَتَّى يَكُونَ مِمَّنْ أَطْعَمَ الطَّعَامَ عَلَى حَبِّهِ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ إِبَاحَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لَهُ وَرَدِّهِ عَلَيْهِ بَعْدَ مَنَعِهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ هَذِهِ النِّعْمَةَ إِنَّمَا عُرِفَ قَدْرُهَا عِنْدَ الْمَنَعِ مِنْهَا. وَسُئِلَ بَعْضُ السَّلَفِ: لِمَ شُرِعَ الصَّيَامُ؟ قَالَ: لِيَذُوقَ الْغَنِيُّ طَعْمَ الْجُوعِ فَلَا يَنْسِيَ الْجَائِعَ. وَهَذَا مِنْ بَعْضِ حِكْمِ الصَّوْمِ وَفَوَائِدِهِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ حَدِيثَ سَلْمَانَ، وَفِيهِ «وَهُوَ شَهْرُ الْمَوَاسَاةِ»^(١)، فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ فِيهِ عَلَى دَرَجَةِ الْإِثَارِ عَلَى نَفْسِهِ؛ فَلَا يَعْجِزُ عَنْ دَرَجَةِ أَهْلِ الْمَوَاسَاةِ.

كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ يُوَاسُونَ مِنْ إِفْطَارِهِمْ أَوْ يُؤَثِّرُونَ بِهِ وَيَطْوُونَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَصُومُ وَلَا يُفْطِرُ إِلَّا مَعَ الْمَسَاكِينِ، فَإِذَا مَنَعَهُمْ أَهْلُهُ عَنْهُ؛ لَمْ يَتَعَشَّ تِلْكَ اللَّيْلَةَ. وَكَانَ إِذَا جَاءَهُ سَائِلٌ وَهُوَ عَلَى طَعَامِهِ؛ أَخَذَ نَصِيْبَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَقَامَ فَأَعْطَاهُ السَّائِلَ، فَيَرْجِعُ وَقَدْ أَكَلَ أَهْلُهُ مَا بَقِيَ فِي الْجَفَنَةِ، فَيُصْبِحُ صَائِمًا وَلَمْ يَأْكُلْ شَيْئًا. وَأَشْتَهَى بَعْضُ الصَّالِحِينَ مِنَ السَّلَفِ طَعَامًا، وَكَانَ صَائِمًا، فَوَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ فِطْرِهِ، فَسَمِعَ سَائِلًا يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ الْمَلِيَّ الْوَفَى الْغَنَى؟ فَقَالَ: عَبْدُهُ الْمَعْدُمُ مِنَ الْحَسَنَاتِ. فَقَامَ فَأَخَذَ الصَّحْفَةَ وَخَرَجَ بِهَا إِلَيْهِ وَبَاتَ طَاوِيًا. وَجَاءَ سَائِلٌ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ رَغِيفِينَ كَانَ يُعِدُّهُمَا لِفِطْرِهِ، ثُمَّ طَوَى وَأَصْبَحَ صَائِمًا.

وَكَانَ الْحَسَنُ يُطْعِمُ إِخْوَانَهُ وَهُوَ صَائِمٌ تَطَوُّعًا، وَيَجْلِسُ يَرْوِّحُهُمْ وَهُمْ يَأْكُلُونَ. وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يُطْعِمُ إِخْوَانَهُ الْأَلْوَانَ مِنَ الْجُلُوءِ وَغَيْرِهَا فِي السَّفَرِ وَهُوَ صَائِمٌ. سَلَامُ اللَّهِ عَلَى تِلْكَ الْأَرْوَاحِ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى تِلْكَ الْأَشْبَاحِ، لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا أَخْبَارٌ وَأَثَارٌ، كَمْ بَيْنَ مَنْ يَمْنَعُ الْحَقَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِثَارِ.

(١) (ضعيف جدًا). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٥٥).

لَا تَعْرِضَنَّ لِذِكْرِنَا فِي ذِكْرِهِمْ لَيْسَ الصَّحِيحُ إِذَا مَشَى كَالْمُقْعَدِ
وله / خ ١٤٥ / فوائد أخر: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أُحِبُّ لِلرَّجُلِ الزِّيَادَةَ بِالْجُودِ فِي شَهْرِ
رَمَضَانَ أَقْتَدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِحَاجَةِ النَّاسِ فِيهِ إِلَى مَصَالِحِهِمْ، وَلِتَشَاغَلَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ
بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ عَنْ مَكَاسِبِهِمْ. وكذا قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَيْضًا.

● ودَلَّ الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى اسْتِحْبَابِ دِرَاسَةِ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ وَالْاجْتِمَاعِ عَلَى
ذَلِكَ وَعَرْضِ الْقُرْآنِ عَلَى مَنْ هُوَ أَحْفَظُ لَهُ مِنْهُ.

وفيه دليلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِكْثَارِ مِنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.

وفي حَدِيثِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: عَنْ أَبِيهَا ﷺ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهَا أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ
يُعَارِضُهُ الْقُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، وَأَنَّهُ عَارَضَهُ فِي عَامِ وَفَاتِهِ مَرَّتَيْنِ^(١).

وفي حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ^(٢) أَنَّ الْمَدَارِسَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جِبْرِيلَ كَانَتْ لَيْلًا. فَدَلَّ عَلَى
اسْتِحْبَابِ الْإِكْثَارِ مِنَ التَّلَاوَةِ فِي رَمَضَانَ لَيْلًا؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ تَنْقَطِعُ فِيهِ الشَّوَاغِلُ، وَتَجْتَمِعُ
فِيهِ الْهَمَمُ، وَيَتَوَاطَأُ فِيهِ الْقَلْبُ وَاللِّسَانُ عَلَى التَّدْبِيرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ
هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦]. وشهرُ رَمَضَانَ لَهُ خُصُوصِيَّةٌ بِالْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ
تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ: إِنَّهُ
أُنْزِلَ جُمْلَةً وَاحِدَةً مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى بَيْتِ الْعِزَّةِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ. وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾
[الدخان: ٣].

وقد سَبَقَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُدِيَ بِالْوَحْيِ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ فِي شَهْرِ
رَمَضَانَ^(٣).

وفي «المسند»: عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «نَزَلَتْ صَحْفُ

(١) رواه: البخاري (٦١- المناقب، ٢٥- علامات النبوة، ٦/٢٢٨/٣٦٢٤)، ومسلم (٤٤-
الصحابة، ١٥- فضائل فاطمة، ٤/١٩٠٤/٢٤٥٠)؛ من حديث عائشة عن فاطمة.

(٢) المتقدم أول هذا الباب.

(٣) وهذا صحيح، لكن من غير طريق عبيد بن عمير، وقد تقدّم أن في مرسل عبيد نكارة.

إِبْرَاهِيمَ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ لِسِتِّ مَضِينٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلَ الْإِنْجِيلُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلَ الْقُرْآنُ لِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ»^(١).

وقد كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ. وقد صَلَّى مَعَهُ حُذَيْفَةُ لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ، فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ ثَمَّ بِالنِّسَاءِ ثَمَّ بِآلِ عِمْرَانَ، لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ تَخْوِيفٍ إِلَّا وَقَفَ وَسَالَ. قَالَ: فَمَا صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ حَتَّى جَاءَهُ بِلَالٌ فَادْنَاهُ بِالصَّلَاةِ^(٢). خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. وَخَرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَعِنْدَهُ [أَنَّهُ] مَا صَلَّى إِلَّا أَرْبَعَ

(١) (حسن لشواهده). وقد جاء من أوجه عدّة مرفوعاً وموقوفاً:

* فرواه قتادة وأختلف عليه فيه وخولف على أربعة وجوه: روى أولها: ابن جرير (٣١٠٢٦) من طريق ابن أبي عروبة، والبيهقي في «الصفات» (٤٩٤) معلقاً من طريق إبراهيم بن طهمان؛ كلاهما عن قتادة... موقوفاً. وروى الثاني: عبد بن حميد (الدخان ٣- الدر)، وابن جرير (٣٧٠٢)، وابن الضريس (البقرة ١٨٥- الدر)؛ من الطريق السابقة نفسها، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الجبل... موقوفاً. وتوبع قتادة على هذا عند ابن أبي شيبة (٣٠١٨٢) من طريق قوية، عن سمع أبا العالية، عن أبي الجبل... موقوفاً. وروى الثالث: أحمد (١٠٧/٤)، وابن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٠)، وابن جرير (٢٨٢١)، وابن أبي حاتم (البقرة ١٨٥- الدر)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٧٥/١٨٥) و«الأوسط» (٣٧٥٢)، والبيهقي في «السنن» (٩/١٨٨) و«الشعب» (٢٢٤٨) و«الصفات» (٤٩٤)، والنعالي في «حديثه» (١٥٧٥- صحيحة)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٩١)، وابن عساكر (٢٠٢/٦)، والمقدسي في «فضائل رمضان» (١٥٧٥- صحيحة)؛ من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن أبي المليح، عن وائلة... رفعه. قال الهيثمي (٢٠٢/١): «فيه عمران بن داود القطان ضعفه يحيى وثقه ابن حبان وقال أحمد أرجو أن يكون صالح الحديث». وقال الألباني: «إسناد حسن، رجاله ثقات، وفي القطان كلام يسير». وروى الرابع: أبو يعلى (٢١٩٠)، وابن مردويه (البقرة ١٨٥- الدر)، والبيهقي في «الصفات» معلقاً؛ من طريق أبي المليح، عن جابر... موقوفاً. قال الهيثمي: «فيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف». قلت: أسقطوا حديثه، وطريق البيهقي فيها عبيد الله بن أبي حميد متروك. وعليه؛ فالوجه الرابع ساقط عند الترجيح. والقطان في الوجه الثالث، وإن كان صالح الحديث؛ فإنه لا تحتل مخالفته لابن أبي عروبة الراوي المعياري لقتادة قبل اختلاطه - وهذا منه -، فالوجه الثالث مرجوح أيضاً. والصواب هاهنا الوقف على قتادة، وأقوى منه الوقف على أبي الجبل لأن فيه زيادة ثقة يتعين الأخذ بها. لكن هذا الموقوف الصحيح له حكم الإرسال؛ لأنه لا يقال اجتهداً وما هو بالإسرائيلي.

* قال ابن نصر (ص ٢٥٠): «وروي موقوفاً عن عائشة». قلت: لم أقف عليه، وله حكم الإرسال.

* ورواه ابن أبي شيبة (٣٠١٧٩ و ٣٠١٨٠) عن أبي قلابة موقوفاً مختصراً وله أيضاً حكم الإرسال.

* ورواه: تمام الرازي، وعنه ابن عساكر (٢٠٢/٦)؛ من طريق صالحة في الشواهد، عن علي بن أبي

طلحة، عن ابن عباس... رفعه. قال الألباني: «منقطع؛ لأن علياً هذا لم ير ابن عباس».

فهذه الأوجه الأربعة ترجح أن لهذا الحديث أصلاً عن النبي ﷺ، وإلى تقويته مال الألباني.

(٢) (صحيح إلا ذكر الركعتين فإنه شاذ). أنظر ما بعده.

ركعات^(١).

وكانَ عُمَرُ قد أَمَرَ أَبِي بَنَ كَعْبٍ وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا بِالنَّاسِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَكَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْمُتَتِنِ فِي رَكْعَةٍ، حَتَّى كَانُوا يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْعِصِيِّ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ، وَمَا كَانُوا يَنْصَرِفُونَ إِلَّا عِنْدَ الْفَجْرِ. وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَرِبُطُونَ الْحَبَالَ بَيْنَ السَّوَارِي، ثُمَّ يَتَعَلَّقُونَ بِهَا.

وَرُوي أَنَّ عُمَرَ جَمَعَ ثَلَاثَةَ قُرَاءٍ: فَأَمَرَ أَسْرَعَهُمْ قِرَاءَةً أَنْ يَقْرَأَ بِالنَّاسِ ثَلَاثِينَ، وَأَوْسَطَهُمْ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ، وَأَبْطَأَهُمْ بِعَشْرِينَ.

ثُمَّ كَانَ فِي زَمَانِ الثَّابِعِينَ يَقْرَءُونَ بِالْبَقْرَةِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ فِي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَإِنْ

(١) (صحيح). يرويه عمرو بن مرة وأختلف عليه فيه سنداً ومتناً على ثلاثة وجوه: روى الأول منها أحمد (٤٠٠/٥) من طريق قوية، عن العلاء بن المسيب، عن عمرو، عن طلحة بن يزيد، عن حذيفة... رفعه بذكر الركعتين. ورواية طلحة عن حذيفة فيها انقطاع كما سيأتي. وروى الثاني: ابن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢١٧)، والنسائي (٢٠) - قيام الليل، ٢٥ - تسوية القيام بالركوع، ٣/٢٢٦/١٦٦٤)، والحاكم (٣٢١/١)؛ من طريقين قويتين، عن العلاء، عن عمرو، عن طلحة بن يزيد، عن حذيفة... رفعه بذكر أربع. قال النسائي: «هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلم سمع من حذيفة شيئاً، وغير العلاء قال في هذا الحديث عن طلحة عن رجل عن حذيفة». قلت: وهو الوجه الثالث الذي رواه: علي بن الجعد (٨٩)، وأحمد (٣٩٨/٥)، وأبو داود (٢) - الصلاة، ١٥١ - ما يقول في الركوع والسجود، ١/٢٩٣/٨٧٤)، والترمذي في «الشمائل» (٢٦٢)، والبخاري (٢٩٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (٦٥٦ و ١٣٧٩) و«المجتبى» (١٢) - التطبيق، ٢٥ - ما يقول في قيامه، ٢/١٩٩/١٠٦٨ و ١١٤٤)، والطحاوي في «المشكّل» (٣٠٧/١)، والبيهقي (١٢٢/٢)، والبخاري في «السنّة» (٩١٠)، والمزي في «التهذيب» (٤٤٨/١٣)؛ من طرق، عن شعبة، عن عمرو، عن أبي حمزة الأنصاري، عن رجل من بني عباس، عن حذيفة... رفعه بذكر أربع ركعات. قال النسائي: «أبو حمزة عندنا والله أعلم طلحة بن يزيد، وهذا الرجل يشبه أن يكون صلة». قلت: يعني: صلة بن زفر؛ فإنه عسّي، يروي عن حذيفة، وقد روى عنه هذا الحديث بالتحديد بلفظ مقارب عند مسلم (٧٧٢).

فأما بالنسبة للمتن؛ فرواية الثقتين بذكر الأربع أولى من رواية الثقة بذكر الاثنتين، أو يقال: رواية العلاء بذكر الأربع التي تابع فيها شعبة أولى من روايته التي تفرد بها بذكر الثنتين. وعليه؛ فذكر الركعتين هاهنا شاذ والصواب ذكر الأربع.

وأما بالنسبة للسند؛ ففي الوجه الثالث زيادة ثقة جبل يتعين الأخذ بها. فإن كان ما استظهره النسائي وأقره عليه المنذري والمزي والعسقلاني في أبي حمزة والعسّي صحيحاً - وهو مذهب وجيه جداً -؛ فالسند صحيح لذاته. وإن لم يكن كذلك؛ فأكثر المتن صحيح برواية مسلم المذكورة آنفاً إلا أشياء يسيرة لا تعدو أن تكون تفصيلاً لما أجمله مسلم.

وقد مال إلى تصحيح الحديث الحاكم والمنذري والذهبي والألباني.

قرأ [بها] في اثنتي عشرة ركعة؛ رأوا أنه قد خفف.

قال ابن منصور: سئل إسحاق (يعني: ابن راهويه): كم يُقرأ في قيام شهر رمضان؟ فلم يُرخص في دون عشر آيات من البقرة. ف قيل له: إنهم لا يرضون. فقال: لا رضوا، فلا تؤمهم إذا لم يرضوا بعشر آيات من البقرة، ثم إذا صرنا إلى الآيات الخفاف فبقدر عشر آيات من البقرة؛ يعني: في كل ركعة.

وكذلك كره مالك أن يُقرأ دون عشر آيات.

وسئل الإمام أحمد عما روي عن عمر كما تقدم ذكره في السريع القراءة والبطيء.

خ/١٤٦/ فقال: في هذا مشقة على الناس، ولا سيما في هذه الليالي القصار، وإنما الأمر على ما يَحْتَمِلُهُ النَّاسُ^(١).

وقال أحمد لبعض أصحابه - وكان يصلي بهم في رمضان -: هؤلاء قوم ضعفاء،

أقرأ بهم خمساً سناً سبعا. قال: فقرأت فحتمت ليلة سبع وعشرين.

وقد روي عن الحسن: أن الذي أمره عمر أن يصلي بالناس كان يقرأ خمس آيات ست آيات.

وكلام الإمام أحمد يدل على أنه يُراعى في القراءة حال المأمومين، فلا يُشَقُّ

عليهم. وقاله أيضاً غيره من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم.

وقد روي عن أبي ذر: أن النبي ﷺ قام بهم ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل،

وليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل. فقالوا له: لو نقلتنا بقيّة ليلتنا؟ فقال: «إن

الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف؛ كتب له بقيّة ليلته»^(٢). خرّجه أهل السنن،

(١) هذا والله قول فصل وحكم عدل لا ينبغي أن يمر أئمة المساجد عليه مرور الكرام، فالله يرحم

الإمام ما أفقهه وما أعدل آراءه! فالناس متفاوتون والأئمة متفاوتون والأصوات متفاوتة والليالي متفاوتة.

(٢) (صحيح). رواه جبير بن نفير وأختلف عليه في مثته على أربعة وجوه: روى أولها: أحمد (٥/

١٨٠)، والفرابي في «الصيام» (١٥١)، وأبن خزيمة (٢٢٠٥)، وأبن حبان في «الصحيح» (٢٥٤٧)؛ من

طريق معاوية بن صالح، ثني أبو الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن أبي ذر؛ قال: قام بنا ﷺ ليلة ثلاث وعشرين

إلى ثلث الليل، ثم ليلة خمس وعشرين إلى نصفه، ثم ليلة سبع وعشرين إلى الصبح. وهذا سند حسن رجاله

بين ثقة وصدوق. وروى الثاني: عبدالرزاق (٧٧٠٦)، وأبن أبي شيبه (٧٦٩٤)، وأحمد (١٦٣/٥)، والدارمي

(٢٦/٢)، وأبن ماجه (٥- إقامة الصلاة، ١٧٣- قيام شهر رمضان، ١/٤٢٠/١٣٢٧)، وأبو داود (٢- =

وَحَسَنَةُ التَّرْمِذِيِّ.

وهذا يَدُلُّ على أَنَّ قِيَامَ ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَنَصْفِ اللَّيْلِ يُكْتَبُ بِهِ قِيَامُ لَيْلَةٍ، لَكِنْ مَعَ

= الصلاة، ٣١٨- قِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، ١/٤٣٧/١٣٧٥)، والترمذي (٦- الصوم، ٨١- قِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، ٣/١٦٩/٨٠٦)، والبيزار (٩/٤٣٣/٤٠٤١-٤٠٤٣)، وأبن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢١٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٢٨٧ و ١٢٩٨) و«المجتبى» (١٣- السهو، ١٠٣- ثواب من صَلَّى مع الإمام، ٣/٨٣/١٣٦٣ و ١٦٠٤)، والفريابي في «الصيام» (١٥٢-١٥٤)، وأبن الجارود في «المنتقى» (٤٠٣)، وأبن خزيمة (٢٢٠٦)، والطحاوي (١/٣٤٩)، والبيهقي (٢/٤٩٤)، والبغوي في «السنة» (١٩٩١)؛ من طرق سبعة منهم الثوري، عن داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرسني، عن جبير بن نفير، عن أبي ذر؛ قال: قام ﷺ بنا حين بقي من الشهر سبع (وجاء مرة: ليلة ثلاث وعشرين) إلى ثلث الليل، ثم قام بنا في الخامسة (وجاء مرة: ليلة خمس وعشرين)... إلخ. قال الترمذي: «حسن صحيح»، وأقره البغوي والمندري والألباني. وروى الثالث: الطيالسي (٤٦٦) عن وهيب، والبيهقي في «الصغرى» من طريق علي بن عاصم؛ كلاهما عن داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير، عن أبي ذر... فذكره بنحوه لكن جعل القيام ليلة أربع وعشرين وست وعشرين وثمان وعشرين. وعلي بن عاصم ضعيف، لكن تابعه وهيب الثقة. وروى الرابع: الفريابي في «الصيام» (١٥٠)، والطبراني في «الشاميين» (٩٣٩)؛ من طريق قوية، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن أبي ذر... رفعه مختصراً بذكر قيامه ﷺ ليلة سبع وعشرين إلى ثلث الليل. - وله شاهد عند: أبن أبي شيبة (٧٦٩٥)، وأحمد (٤/٢٧٢)، وأبن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢١٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٢٩٩) و«المجتبى» (الموضع السابق، ٣/٢٠٣/١٦٠٥)، والفريابي في «الصوم» (١٥٥)، وأبن خزيمة (٢٢٠٤)، والحاكم (١/٤٤٠)، والمزي في «التهذيب» (٢٩/٤٨٦)؛ من وجه حسن، عن النعمان بن بشير: قمنا مع النبي ﷺ ليلة ثلاث وعشرين إلى نصف الليل، ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قمنا معه ليلة سبع وعشرين حتى ظننا أن لن ندرك الفلاح (يعني: السحور).

فأما الوجه الثالث في حديث أبي ذر تفرد به وهيب بن خالد الثقة وعلي بن عاصم الضعيف، فخالف رواية جماعة الثقات عن داود بن أبي هند ورواية الثقات عن جبير وحديث النعمان الحسن، وجعل قيامه ﷺ ليالي الشفع! وعلى هذا تكون رواية وهيب شاذة ورواية علي منكرة، وإنما أتيا - والله أعلم - من تصرفهما في متن الحديث وروايته بالمعنى على حساب آخر الشهر.

وأما الوجه الرابع في حديث أبي ذر؛ تفرد به عبد الرحمن بن جبير الثقة وخالف الأوجه الثلاثة المتقدمة وحديث النعمان فجعل القيام ليلة سبع وعشرين إلى ثلث الليل فقط، وهذا حدّ الشذوذ، وإنما أتى من اختصاره الشديد الذي أحلّ بالمتن.

فلم يبق إلا الوجهان الأول والثاني، وكلاهما قوي، فإما أن أحدهما رواية بالمعنى للآخر، وإما أن أبا ذر رضي الله عنه كان يرويه على الوجهين، والحديث صحيح بمجموعهما، وقد صحّحه الترمذي وأبن خزيمة وأبن حبان والبغوي والمندري والألباني.

فائدة: دلّ هذان الوجهان مع حديث النعمان على أن المراد بقولهم «ليلة سابعة تبقى» و«ليلة بقي من الشهر سبع» هو ليلة ثلاث وعشرين... وهكذا دواليك، وأنهم كانوا يحتسبونها على نقصان الشهر - كما جاء عنه ﷺ - لأنه متيقن. فتمسك بهذه الفائدة؛ فإنها عظيمة النفع في ضبط هذه المسألة وقطع الخلاف فيها.

الإمام.

وكان الإمام أحمد يأخذ بهذا الحديث، ويصلي مع الإمام حتى ينصرف، ولا ينصرف حتى ينصرف الإمام.

وقال بعض السلف: من قام نصف الليل فقد قام الليل.

وفي «سنن أبي داود»: عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قام بعشر آيات؛ لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمئة آية؛ كتب من القانتين، ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين»^(١)؛ يعني: أنه يكتب له قنطار من الأجر.

ويروى من حديث تميم وأنس مرفوعاً: «من قرأ بمئة آية في ليلة؛ كتب له قيام ليلة»^(٢). وفي إسنادهما ضعف. وروى حديث تميم موقوفاً عليه، وهو

(١) (صحيح). رواه: أبو داود (٢- الصلاة، ٣٢٦- تحزيب القرآن، ١/٤٤٤/١٣٩٨)، وأبن خزيمة (١١٤٤)، وأبن حبان (٢٥٧٢)، وأبن السنّي (٧٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٩٤)، والمزي في «التهديب» (٢١٤/١٩)؛ من طريق صحيحة، عن أبي سوية عبيد بن سويد (على خلاف لهم في اسمه وكنيته)، سمعت عبد الرحمن بن حجيرة، عن أبن عمرو... رفعه.

قال أبن خزيمة: «إن صحّ الخير؛ فإني لا أعرف أبا سوية بعدالة ولا جرح». قلت: روى عنه جماعة، وقال أبن حبان: «ثقة»، وقال أبن يونس وأبن مأكولا وأبو عمير الكندي: «كان فاضلاً»، وصحّ له الحاكم، ولم يجرحه أحد، فمثله يحسن له بل يصحّ. وأبن حجيرة ثقة. فالسند صحيح. وقد قوّاه الألباني.

وللقطعة الأولى شواهد عن فضالة بن عبيد وتميم الداري وعبادة بن الصامت وأبن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم، وللثانية شواهد عن تميم وأنس وأبن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم، وللثالثة شواهد عن تميم وفضالة وعبادة وغيرهم. لكن لا حاجة لنا للتطويل فيها بعد أن صحّ الأصل المذكور، وإنما ذكرتها ليطمئن من يتردد في تصحيح حديث أبي سوية.

(٢) (حسن صحيح). رواه: أحمد (١٠٣/٤)، والدارمي (٤٦٤/٢)، وأبن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٥٤٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٥٥٣) و«اليوم والليلة» (٧٢٢)، والطبراني في «الكبير» (٥٠/٢) (١٢٥٢) و«الأوسط» (٣١٦٧) و«الشاميين» (١٢٠٨)، وأبن السنّي (٦٧٣)؛ من طريق زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة، عن تميم الداري... رفعه. وهذا سند يمكن أن يعمل من أحد وجهين: أولهما: أن في حديث سليمان بعض لين، قال الهيثمي (٢٧٠/٢): «فيه سليمان بن موسى الشامي، وثقه أبن معين وأبو حاتم وقال البخاري عنده مناكير، وهذا لا يقدر». والآخر: قول أبي مسهر في سليمان: «لم يدرك كثير بن مرة». ولا يخلو هذا من نظر؛ فإن كثيراً مات لسليمان ثلاثون عاماً وكلاهما شامي، ولذلك لم يعول الذهبي على هذا وقال: «لعله أدركه»، ولذلك أيضاً قال أبن أبي عاصم: «هذا إسناد وثيق».

وله شاهد عند سعيد بن منصور (٤٦) من طريق قوية عن الحسن، بلغني أن النبي ﷺ قال... فذكره.

أصح^(١).

وعن ابن مسعود؛ قال: مَنْ قرأ في ليلة خمسين آية؛ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغافلين، وَمَنْ قرأ مئة آية؛ كُتِبَ مِنَ القانتين، وَمَنْ قرأ ثلاث مئة آية؛ كُتِبَ لَهُ قَنْطَارٌ^(٢).

وَمَنْ أراد أَنْ يُطِيلَ في القراءة وَيَزِيدَ وَكَانَ يُصَلِّيَ لِنَفْسِهِ؛ فَلْيُطَوِّلْ ما شاء، كما قاله النَّبِيُّ ﷺ^(٣). وكذلك مَنْ صَلَّى بجماعة يَرْضَوْنَ بِصَلَاتِهِ.

وكان بعض السلف يَحْتِمُ في قيام رمضان في كلِّ ثلاثِ ليالٍ. وبعضهم في كلِّ سبع، منهم قتادة. وبعضهم في كلِّ عشر. منهم أبو رجاء العطاردي.

وكان السلف يتلون القرآن في شهر رمضان في الصلاة وغيرها:

كان الأسود يقرأ القرآن في كلِّ ليلتين في رمضان.

وكان النخعي يفعل ذلك في العشر الأواخر منه خاصة، وفي بقية الشهر في كلِّ ثلاث.

وكان قتادة يَحْتِمُ في كلِّ سبع دائماً، وفي رمضان في كلِّ ثلاث، وفي العشر

= ويشهد لمعناه الفقرة الأخيرة من حديث ابن عمرو المتقدم وشواهدا؛ فإن القانتين هم طويلو القيام. وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت عند: الطبراني (٢/ ٢٧١- مجمع)، والضياء في «المختارة» (٨/ ٢٧٨/ ٣٤١)؛ بسند فيه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار متهم هالك. وآخر من حديث أبي أمانة عند الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٨٠/ ٧٧٤٨) و«الشاميين» (٨٩٢) بسند فيه ابن أبي العيزار الهالك المتقدم.

ولم أقف على هذا المتن من حديث أنس فلعل المصنف رحمه الله أراد معناه. والله أعلم. وخلاصة القول أن الحديث حسن لذاته صحيح بمرسل الحسن والشواهد المعنوية، وأما حديثا عبادة وأبي أمانة فساقتان لا يصلحان لصالحة، وقد قوى حديثنا هذا العسقلاني والألباني.

(١) لم أقف عليه، فإن صح عنه فإنه يزيد المرفوع قوة؛ لأن له حكم الرفع.
(٢) (ضعيف بهذا التمام). رواه: ابن أبي شيبه (٣٠٠٧٧)، والدارمي (٢/ ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٦)، والطبراني (٩/ ١٤٦/ ٨٧٢٧) - وعنده بخمس آيات -، وابن السني (٤٣٧ و ٦٧١)؛ من طريق فطر بن خليفة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود... به موقوفاً وفيه زيادة.

قال الهيثمي (٢/ ٢٧١): «رجاله ثقات». قلت: السبيعي عن علي تديسه، ورواية فطر عنه بعد اختلاطه، فلا يطمئن القلب إلى تقوية ما تفرد به. نعم؛ لبعضه ما يشهد له، وأما المتن بطوله فلا.

(٣) فيما رواه: البخاري (١٠- الأذان، ٦٢- إذا صلى لنفسه، ٢/ ١٩٩/ ٧٠٣)، ومسلم (٤- الصلاة،

٣٧- أمر الأئمة بالتخفيف، ١/ ٣٤١/ ٤٦٧)؛ من حديث أبي هريرة.

الأواخرِ كلِّ ليلةٍ.

وكانَ للشَّافِعِيِّ في رمضانَ سِتُّونَ خِتمَةً يَقْرُؤُهَا في غيرِ الصَّلَاةِ.

وعن أبي حَنِيفَةَ نحوهُ.

وكانَ قَتَادَةُ يَدْرُسُ القرآنَ في شهرِ رمضانَ^(١).

وكانَ الزُّهْرِيُّ إذا دَخَلَ رمضانُ قالَ: إِنَّمَا هُوَ تلاوةُ القرآنِ وإطعامُ الطَّعامِ.

قالَ أَبُو عَبْدِ الْحَكَمِ: كانَ مالِكٌ إذا دَخَلَ رمضانُ؛ نَفَرَ^(٢) مِنْ قِراءةِ الحديثِ

ومجالسةِ أهلِ العلمِ، وأَقْبَلَ على تلاوةِ القرآنِ مِنَ المصحفِ.

وقالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ إذا دَخَلَ رمضانُ؛ تَرَكَ جميعَ العبادةِ وأَقْبَلَ

على تلاوةِ القرآنِ.

وكانَتْ عائِشَةُ تَقْرَأُ في المصحفِ أَوَّلَ النَّهارِ في شهرِ رمضانَ، فإذا طَلَعَتِ [ال]

الشَّمْسُ؛ نامَتْ.

وقالَ سُفْيَانُ: كانَ زَيْدُ الياميِّ إذا حَضَرَ رمضانُ؛ أَحْضَرَ المصاحفَ وَجَمَعَ إِلَيْهِ

أَصْحَابَهُ.

وإنَّمَا وَرَدَ النَّهْيُ عن قِراءةِ القرآنِ في أَقَلِّ مِنْ ثلاثٍ على المداومةِ / خ ١٤٧ / على

ذَلِكَ. فَأَمَّا في الأوقاتِ المفضَّلةِ - كَشهرِ رمضانَ خصوصًا اللَّيالي التي يُطَلَّبُ فيها ليلةُ

القدرِ - أو في الأماكنِ المفضَّلةِ^(٣) - كَمَكَّةَ لِمَن دَخَلَهَا مِنْ غيرِ أَهلِها -؛ فَيُسْتَحَبُّ الإِكثارُ

فيها مِنْ تلاوةِ القرآنِ؛ أَعْتِنَا لِلزَّمانِ والمكانِ. وَهَذَا قولُ أَحْمَدَ وإِسْحاقَ وَغَيرِهِما مِنْ

الأئمَّةِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ عَمَلُ غَيرِهِم، كما سَبَقَ ذِكرُهُ^(٤).

(١) في خ: «في كلِّ شهرِ رمضانَ»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) كذا في م وط، وفي خ ون: «يفرَّ»، والغالب أَنَّهُ تصحيف.

(٣) في خ: «فأما أوقات الفضيلة... الأماكن الفاضلة»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٤) فيه نظر من وجوه: أولها: أَن النهي عن قِراءة القرآن في أَقَلِّ مِنْ ثلاث عامَّ يتناول المداومة

وغيرها والأماكن الفاضلة وغيرها والأوقات الفاضلة وغيرها، فمن رام قصره على حال دون حال أو مكان دون

مكان أو زمان دون زمان فلا بدَّ له من دليل، وهيئات! والثاني: أَن عدم القِراءة في أَقَلِّ مِنْ ثلاث هو هدي النَّبِيِّ

ﷺ، فقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أَنَّهُ ﷺ كان لا يقرأ القرآن في أَقَلِّ مِنْ ثلاث، وهذا عامٌّ أيضًا كالذي

قبله، ومن رغب عن سنته ﷺ فليس منه. والثالث: أَنَّهُ ﷺ بيَّن علَّةَ النهي عن الختم في أَقَلِّ مِنْ ثلاث بقوله: =

● وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَجْتَمِعُ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ جِهَادَانِ لِنَفْسِهِ: جِهَادٌ بِالنَّهَارِ عَلَى الصَّيَامِ، وَجِهَادٌ بِاللَّيْلِ عَلَى الْقِيَامِ. فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْجِهَادَيْنِ وَوَفَّى بِحَقُوقِهِمَا وَصَبَرَ عَلَيْهِمَا؛ وَفَّى أَجْرَهُ بغيرِ حِسَابٍ.

قَالَ كَعْبٌ: يُنَادِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُنَادٍ: إِنَّ كُلَّ حَارِثٍ يُعْطَى بِحَرْثِهِ وَيُزَادُ، غَيْرَ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَالصُّوَامِ، يُعْطَوْنَ أَجُورَهُمْ بغيرِ حِسَابٍ.

وَيَشْفَعَانِ لَهُ أَيْضًا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا فِي «المسند»: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «الصَّيَامُ وَالْقُرْآنُ»^(١) يَشْفَعَانِ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ الصَّيَامُ: أَيُّ رَبِّ! مَنَعْتُهُ الطَّعَامَ وَالشَّهَوَاتِ بِالنَّهَارِ [فَشَفَّعْنِي فِيهِ]^(٢). وَيَقُولُ الْقُرْآنُ: مَنَعْتُهُ النَّوْمَ بِاللَّيْلِ فَشَفَّعْنِي فِيهِ. فَيُشَفَّعَانِ»^(٣).

= «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث»، ومعلوم أن هذه العلة قائمة في جميع الأحوال المستثناة بل هي أعظم وأشدّ ظهوراً فيها، فالصيام وزيارة مكة والمدينة عبادات في حد ذاتها تشغل عن التركيز والتدبر الطويلين. والرابع: أن التلاوة، وإن كانت مقصودة لذاتها من وجه، فإنها مقصودة لفهم والتدبر والعمل من وجه أعظم وأجل، وقد صحّ عن ابن مسعود وأبن عباس وغيرهما أن سورة واحدة مع التدبر خير من ختمه بغيره أو نحوه. والخامس: أن ما جاء من مخالفة بعض السلف لذلك: فإما أنه لا يصحّ عنهم، وإما أنهم لم يبلغهم النهي فهم معذورون. والسادس: أنه يقابل هؤلاء جماعة كبار من السلف نهوا عن ذلك وحذروا منه، وحسبك في هذا قول ابن مسعود لمن قرأ في ليلة فأكثر: «أهدأ كهذا الشعر؟!».

(١) في خ وم ون: «الصيام والقيام»! وأثبت ما في ط لموافقته لفظ «المسند».

(٢) في خ ون: «والشهوآت المحرّمة بالنهار»، والأولى ما أثبتته من م وط و «المسند»، والزيادة منه.

(٣) (حسن). رواه: ابن المبارك (٣٨٥)، وأحمد (١٧٤/٢)، وأبن أبي الدنيا في «الجوع» (١٤٣٦-).

ترغيب)، والطبراني (١٨٤/٣ - مجمع)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦١/٨)، والحاكم (٥٥٤/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٩٤)، والذهبي في «النبلاء» (٢٢/١٢، ٤٣٥/١٤)؛ من طرق، عن حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن ابن عمرو... رفعه.

قال الحاكم: «على شرط مسلم»، وأقره المنذري والذهبي. وقال المنذري والهيتمي (١٨٤/٣):

«رجال الصحيح». وقال المنذري والهيتمي (٣٨٤/١٠): «إسناده حسن». زاد الهيتمي: «على ضعف في ابن لهيعة وقد وثق». قلت: وليته الذهبي مرة في «النبلاء» من أجل ابن لهيعة، وليس بالقادح فقد توبع عند ابن المبارك والحاكم من وجهين. نعم؛ في حيي المعافري كلام، لكنّه لا ينحط بحدِيثه إلى الضعف، ولا سيما في باب الرقائق، فالسند لا بأس به، وقد صحّحه الألباني، فكانه لشواهده.

ويشهد لمعناه «الصيام جنة» (وفي رواية: وحسن حصين) من النار (وفي رواية: كجنة أحدكم من

القتال) و«القرآن شافع مشفع وماحل مصدق»، ويشهد له أيضاً حديثا بريدة وعبادة الأتيان قريباً.

فَالصَّيَّامُ يَشْفَعُ لِمَنْ مَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّهَوَاتِ الْمَحْرَمَةَ كُلَّهَا، سِوَاءَ كَانَ تَحْرِيمُهَا يَخْتَصُّ بِالصَّيَّامِ - كَشَهْوَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّكَاحِ وَمَقْدَمَاتِهَا - أَوْ لَا يَخْتَصُّ بِهِ - كَشَهْوَةِ فَضُولِ الْكَلَامِ الْمَحْرَمِ وَالنَّظَرِ الْمَحْرَمِ وَالسَّمَاعِ الْمَحْرَمِ وَالْكَسْبِ الْمَحْرَمِ -، فَإِذَا مَنَعَهُ الصَّيَّامُ مِنْ هَذِهِ الْمَحْرَمَاتِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّهُ يَشْفَعُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! مَنَعْتُهُ شَهَوَاتِهِ فَشَقَّعْنِي فِيهِ.

فَهَذَا لِمَنْ حَفِظَ صِيَامَهُ وَمَنَعَهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ. فَأَمَّا مَنْ ضَيَّعَ صِيَامَهُ وَلَمْ يَمْنَعَهُ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ أَنْ يُضْرَبَ بِهِ وَجْهُ صَاحِبِهِ وَيَقُولَ لَهُ: ضَيَّعَكَ اللَّهُ كَمَا ضَيَّعْتَنِي، كَمَا وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِذَا اخْتَضِرَ الْمُؤْمِنُ؛ يُقَالُ لِلْمَلِكِ: شَمَّ رَأْسَهُ. قَالَ: أَجِدُ فِي رَأْسِهِ الْقُرْآنَ. فَيُقَالُ: شَمَّ قَلْبَهُ. فَيَقُولُ: أَجِدُ فِي قَلْبِهِ الصَّيَّامَ. فَيُقَالُ^(١): شَمَّ قَدَمَيْهِ. فَيَقُولُ: أَجِدُ فِي قَدَمَيْهِ الْقِيَامَ. فَيُقَالُ: حَفِظَ نَفْسَهُ حَفِظَهُ اللَّهُ.

وكَذَلِكَ الْقُرْآنُ إِنَّمَا يَشْفَعُ لِمَنْ مَنَعَهُ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ؛ فَإِنْ مَنَ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَقَامَ بِهِ؛ فَقَدْ قَامَ بِحَقِّهِ، فَيَشْفَعُ لَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا، فَقَالَ: «ذَاكَ لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ»^(٢)؛ يَعْنِي: لَا يَنَامُ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ لَهُ كَالْوَسَادَةِ^(٣).

(١) في خ: «فيقول»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) (صحيح). رواه: ابن المبارك (١٢١٠)، وابن سعد (٣٦٣/٤)، وأحمد (٤٤٩/٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٤٢٢) و(٢٤٢٣)، والنسائي في «المجتبى» (٢٠). قيام الليل، ٦٠ - وقت ركعتي الفجر، ٣/٢٥٧/١٧٨٢) و«الكبرى» (١٣٠٥)، والبغوي في «المعجم» (١٤٧/٢ - إصابة)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٦٢/٨)، وابن قانع في «المعجم» (٣٦٥/٣٠٠/١)، والطبراني (١٤٨/٧) ٦٦٥٤/٦٦٥٥، وابن منده في «الصحابة» (١٤٧/٢ - إصابة)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٠٥-٢٠٠٧) و«الصفات» (٥٨٥)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٤٥/٢ ١٤٦)، وأبو الحسن الخلعي في «الفوائد الخلعية» (١٤٧/٢ - غابة)، وابن الأثير في «الغابة» (٩٣/٤) تعليقاً؛ من طرق، عن الزهري، عن السائب بن يزيد؛ أن شريحاً الحضرمي ذكر عنده ﷺ، فقال... فذكره.

والسائب صحابي، والسند صحيح غاية، غير أنهم اختلفوا في المذكور عند النبي ﷺ هل هو شريح الحضرمي أو مخزومة بن شريح، ولهذا لا يضر كما هو معلوم، وقد صحَّح الحديث العسقلاني والألباني. (٣) يعني: يسهر عليه تلاوة وحفظاً وفهماً. فهذا أحسن ما قيل في معنى الحديث.

وخرَج الإمام أحمدُ من حديثِ بُرَيْدَةَ مرفوعاً: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فيَقُولُ: هل تَعْرِفُنِي؟ أنا صَاحِبُكَ، الذي أَظْمَأْتُكَ فِي الْهَوَاجِرِ وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وكلُّ تاجرٍ مِن وراءِ تجارتِهِ. فيُعْطَى الْمَلِكَ بِيَمِينِهِ، والخَلْدَ بِشِمَالِهِ، ويوضَعُ على رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَقْرَأُ وَأَصْعَدُ فِي دَرَجِ الْجَنَّةِ وَغَرَفِهَا، فهوَ فِي صَعُودٍ مَا دَامَ يَقْرَأُ؛ هَذَا كَانَ أَوْ تَرْتِيلاً»^(١).

وفي حديثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ الطَّوِيلِ: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَأْتِي صَاحِبَهُ فِي الْقَبْرِ فيَقُولُ لَهُ: أنا الذي كُنْتُ أُسْهِرُ لَيْلَكَ وَأُظْمِئُ نَهَارَكَ وَأَمْنَعُكَ شَهَوَاتِكَ وَسَمْعَكَ وَبَصْرَكَ، فَسَتَجِدُنِي مِنَ الْأَخْلَاءِ خَلِيلَ صَدِقٍ. ثُمَّ يَصْعَدُ فَيَسْأَلُ لَهُ»^(٢) فَرَأْسًا وَدُثْرًا، فَيُؤَمِّرُ لَهُ بِفَرَّاشٍ مِنَ الْجَنَّةِ وَقَنْدِيلٍ مِنَ الْجَنَّةِ وَيَاسَمِينٍ مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْقُرْآنَ فِي قَبْلَةِ الْقَبْرِ فَيُوسِّعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ»^(٣).

(١) (حسن لشواهده). رواه: أبو عبيد في «الفضائل» (ص ٨٤)، وأحمد (٣٤٨/٥ و ٣٥٢)، وأبن أبي عمير في «المسند» (سورة البقرة - الدر)، والدارمي (٢/٤٥٠)، وأبن ماجه (٣٣- الأدب، ٥٢- ثواب القرآن، ٢/١٢٤٢/٣٧٨١)، وأبن نصر في «قيام الليل» (٢٠٢)، والعقيلي (١٤٣/١)، وأبن عدي (٢/٤٥٤)، والحاكم (٥٥٦/١) مختصراً، والبيهقي في «الشعب» (١٩٨٩-١٩٩٠)، والبخاري في «السنن» (١١٩٠) و«التفسير» (١٩/١)؛ من طرق، عن بشير بن المهاجر، ثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه... رفعه. قال الحاكم: «على شرط مسلم». ورده الألباني بقوله: «لا؛ فإن فيه بشير بن المهاجر، وهو صدوق لين الحديث كما قال الحافظ في «التقريب»، فمثله يحتمل حديثه التحسين، أما التصحيح فهو بعيد».

قلت: له شاهد عند: عبدالرزاق (٦٠١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥٧٦٠)؛ من حديث يحيى بن أبي كثير مرسلًا وموصولًا والإرسال أقوى. وآخر من حديث ابن عمرو سيأتي تفصيل القول فيه قريبًا. وثالث من حديث أبي أمامة عند: الطبراني (٨/٢٩١/٨١١٩)، وأبي نعيم (١٠٧/٥)؛ بسند ساقط. وللقسم الأخير منه شاهد عند البيهقي في «الشعب» (١٩٩١ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧) من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف. وآخر عند: الطبراني (٢٠/٧٢/١٣٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٩٩٢)؛ بسند ساقط.

والحديث حسن بحديث ابن عمرو ومرسل ابن أبي كثير، والشواهد الأخرى لن تضربه إن لم تنفعه.

(٢) في خ: «يسأل الله له»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٣) (موضوع). رواه: الحارث (٧٣٠- هيثمي)، والعقيلي (٣٩/٢)؛ من طريق داوود الطفاوي أبي

بحر، عن صهر له يقال له مسلم بن أبي مسلم، عن موزق العجلي، عن عبيد بن عمير، عن عبادة... وقفه.

قال ابن معين: «داوود الطفاوي الذي يروي عنه المقرئ حديث القرآن ليس بشيء». وقال العقيلي:

«حديثه باطل لا أصل له». وأقره العسقلاني. قلت: وصهره هذا الله أعلم من هو.

وله شاهد ساقط ظاهر الوضع عند البزار (٢٦٥٥).

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: يَنْبَغِي لِقَارِئِ /خ١٤٨/ الْقُرْآنِ أَنْ يُعْرِفَ: بَلِيلَهُ إِذَا النَّاسُ يَنَامُونَ، وَبِنَهَارِهِ إِذَا النَّاسُ يُفْطِرُونَ، وَبِكَائِهِ إِذَا النَّاسُ يَضْحَكُونَ، وَبِوَرَعِهِ إِذَا النَّاسُ يُخْلَطُونَ، وَبِصَمْتِهِ إِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ، وَبِخُشُوعِهِ إِذَا النَّاسُ يَخْتَالُونَ، وَبِحُزْنِهِ إِذَا النَّاسُ يَفْرَحُونَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: كُنَّا نَعْرِفُ قَارِئَ الْقُرْآنِ بِصَفْرَةِ لَوْنِهِ. يُشِيرُ إِلَى سَهْرِهِ وَطَوْلِ تَهْجُدِهِ.

قَالَ وَهَيْبُ بْنُ الْوَرْدِ: قِيلَ لِرَجُلٍ: أَلَا تَنَامُ؟ قَالَ: إِنَّ عَجَائِبَ الْقُرْآنِ أَطْرَنَ نَوْمِي. وَصَحِبَ رَجُلٌ رَجُلًا شَهْرَيْنِ، فَلَمْ يَرَهُ نَائِمًا، فَقَالَ: مَا لِي لَا أَرَاكَ نَائِمًا؟! قَالَ: إِنَّ عَجَائِبَ الْقُرْآنِ أَطْرَنَ نَوْمِي، مَا أَخْرُجُ مِنْ أُعْجُوبَةٍ إِلَّا وَقَعْتُ فِي أُخْرَى.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَوَارِيِّ: إِنِّي لَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَأَنْظُرُ فِي آيَةِ آيَةٍ، فَيَحِيرُ عَقْلِي بِهَا، وَأَعْجِبُ مِنْ حِفَاطِ الْقُرْآنِ كَيْفَ يَهْنِيهِمُ النَّوْمُ وَيَسْعَهُمُ أَنْ يَشْتَغَلُوا بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا وَهُمْ يَتْلُونَ كَلَامَ اللَّهِ؟! أَمَا إِنَّهُمْ لَوْ فَهَمُوا مَا يَتْلُونَ وَعَرَفُوا حَقَّهُ وَتَلَذَّذُوا بِهِ وَأَسْتَخْلَوْا الْمُنَاجَاةَ بِهِ؛ لَذَهَبَ عَنْهُمْ النَّوْمُ فَرَحًا بِمَا قَدْ رَزَقُوا. وَأَنْشَدَ ذُو الثَّنُونِ:

مَنْعَ الْقُرْآنِ بِوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ مَقَلَّ الْعُيُونِ بَلِيلُهَا لَا تَهْجَعُ
فَهَمُّوا عَنِ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ كَلَامَهُ فَهَمَّا تَذَلُّ لَهُ الرِّقَابُ وَتَخْضَعُ
فَأَمَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْقُرْآنُ فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ بِالنَّهَارِ؛ فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ الْقُرْآنُ^(١) خَصَمًا لَهُ، يُطَالِبُهُ بِحَقْقِهِ الَّتِي ضَيَعَهَا.

وَخَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي مَنَامِهِ رَجُلًا مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ فَهَرٌّ أَوْ صَخْرَةٌ فَيَشْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ فَيَتَدَهَّدُهُ الْحَجَرُ، فَإِذَا ذَهَبَ لِيَأْخُذَهُ؛ عَادَ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ بِالنَّهَارِ، فَهُوَ يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٢). وَقَدْ

(١) في خ: «القرآن فنام عنه... ينتصب له القرآن»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) رواه: أحمد (١٤/٥)، والبخاري (٢٣- الجنائز، ٩٣- باب، ٣/٢٥١/١٣٨٦)؛ كلاهما من =

خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ .

وفي حديث: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُمَثَّلُ الْقَرَأَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلًا، فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ قَدْ حَمَلَهُ فَخَالَفَ أَمْرَهُ، فَيَمَثَّلُ لَهُ خَصَمًا، فيَقُولُ: يَا رَبِّ! حَمَلْتُهُ إِتَائِي فَبَسَّسَ الْحَامِلُ؛ تَعَدَّى حُدُودِي، وَضَيَّعَ فَرَائِضِي، وَرَكِبَ مَعْصِيَتِي، وَتَرَكَ طَاعَتِي، فَمَا يَزَالُ يَقْدِفُ عَلَيْهِ بِالْحَجَجِ حَتَّى يُقَالَ: شَأْنُكَ بِهِ! فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، فَمَا يُرْسِلُهُ حَتَّى يَكْبَهُ عَلَى مَنْخَرِهِ فِي النَّارِ. وَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ كَانَ قَدْ حَمَلَهُ وَحَفِظَ أَمْرَهُ، فَيَمَثَّلُ خَصَمًا دُونَهُ، فيَقُولُ: يَا رَبِّ! حَمَلْتُهُ إِتَائِي فَخَيْرٌ حَامِلٍ؛ حَفِظَ حُدُودِي، وَعَمِلَ بِفَرَائِضِي، وَأَجْتَنَّبَ مَعْصِيَتِي، وَأَتَّبَعَ طَاعَتِي، فَلَا يَزَالُ يَقْدِفُ لَهُ بِالْحَجَجِ حَتَّى يُقَالَ: شَأْنُكَ بِهِ، فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، فَمَا يُرْسِلُهُ حَتَّى يُلْبِسَهُ حُلَّةَ الْإِسْتَبْرَقِ وَيَعْقِدَ عَلَيْهِ تَاجَ الْمَلِكِ وَيَسْقِيَهُ كَأْسَ الْخَمْرِ»^(١).

يَا مَنْ ضَيَّعَ عَمْرُهُ فِي غَيْرِ الطَّاعَةِ! يَا مَنْ فَرَطَ فِي شَهْرِهِ بِل فِي دَهْرِهِ وَأَضَاعَهُ! يَا مَنْ بَضَاعَتُهُ التَّسْوِيفُ وَالتَّفْرِيطُ وَبُسَّتِ الْبُضَاعَةُ! يَا مَنْ جَعَلَ خَصَمَهُ الْقُرْآنَ وَشَهْرَ رَمَضَانَ كَيْفَ تَرْجُو مَمَّنْ جَعَلَتْهُ خَصَمَكَ الشُّفَاعَةُ؟!

وَيْلٌ لِمَنْ شَفَعَاؤُهُ خُصَمَاؤُهُ وَالصُّوْرُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ يُنْفَخُ رَبِّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الْجَوْعُ وَالْعَطَشُ وَقَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهْرُ.

كُلُّ قِيَامٍ لَا يَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمَنْكَرِ لَا يَزِيدُ صَاحِبَهُ إِلَّا بَعْدًا، وَكُلُّ صِيَامٍ لَا يُصَانُ عَنْ قَوْلِ الزُّوْرِ وَالْعَمَلِ بِهِ لَا يُورِثُ صَاحِبَهُ إِلَّا مَقْتًا وَرَدًّا.

يَا قَوْمِ! أَيْنَ آثَارُ الصَّيَامِ؟! أَيْنَ أَنْوَارُ الْقِيَامِ! خ/١٤٩/١؟

= طريق جرير بن حازم، ثنا أبو رجاء العطاردي، عن سمرة، عن النبي ﷺ. ولفظ البخاري في هذا الموضوع يكاد يطابق لفظ أحمد واللفظ المذكور هنا، فكان المصنف نظر في لفظ آخر للبخاري.

(١) (حسن). رواه: ابن أبي شيبة (٣٠٠٣٥)، والبخاري في «خلق الأفعال» (ص ٧٤)، وابن قتيبة في «مختلف الحديث» (ص ٢٥٨)، والبرز (٢٣٣٧-كشف)، والديلمي في «الفردوس» (٩٠٣٧)؛ من طرق، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... رفعه.

قال الهيثمي (١٦٤/٧): «فيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنّه مدلس، وبقية رجاله ثقات». قلت: صرح ابن إسحاق بالتحديث عند البخاري فأمنّا شبهة التدليس، ولعله لذلك حسنه العسقلاني.

إِنْ كُنْتَ تَنُوحُ يَا حَمَامَ الْبَانِ لِلْبَيْنِ فَأَيْنَ شَاهِدُ الْأَحْزَانِ
أَجْفَانُكَ لِلدُّمُوعِ أَمْ أَجْفَانِي لَا يَقْبَلُ مُدَّعٍ بِلا بُرْهَانِ
هَذَا عِبَادَ اللَّهِ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ وَفِي بَقِيَّتِهِ لِلْعَابِدِينَ مَسْتَمْتَعٌ،
وَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ يُتْلَى فِيهِ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ^(١) وَيُسْمَعُ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي لَوْ أُنْزِلَ عَلَى جَبَلٍ
لَرَأَيْتُهُ خَاشِعًا يَتَصَدَّعُ، وَمَعَ هَذَا فَلَا قَلْبَ يَخْشَعُ وَلَا عَيْنَ تَدْمَعُ وَلَا صِيَامَ يُصَانُ عَنِ
الْحَرَامِ فَيَنْفَعُ وَلَا قِيَامَ أَسْتَقَامَ فَيُرْجَى فِي صَاحِبِهِ أَنْ يَشْفَعَ! قُلُوبٌ خَلَّتْ مِنَ التَّقْوَى فَهِيَ
خَرَابٌ بَلَقَعَ، وَتَرَاكَمَتْ عَلَيْهَا ظِلْمَةُ الذُّنُوبِ فَهِيَ لَا تُبْصَرُ وَلَا تَسْمَعُ.

كَمْ تُتْلَى عَلَيْنَا آيَاتُ الْقُرْآنِ وَقُلُوبُنَا كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً! وَكَمْ يَتَوَالَى عَلَيْنَا شَهْرُ
رَمَضَانَ وَحَالُنَا فِيهِ كَحَالِ أَهْلِ الشَّقْوَةِ؛ لَا الشَّابُّ مَتَا يَنْتَهِي عَنِ الصَّبْرِ وَلَا الشَّيْخُ يَنْزَجِرُ
عَنِ الْقَبِيحِ فَيَلْتَحِقُ بِالصَّفْوَةِ! أَيْنَ نَحْنُ مِنْ قَوْمٍ إِذَا سَمِعُوا دَاعِيَ اللَّهِ أَجَابُوا الدَّعْوَةَ، وَإِذَا
تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُ اللَّهِ جَلَّتْ قُلُوبُهُمْ جَلْوَةً، وَإِذَا صَامُوا صَامَتْ مِنْهُمْ الْأَلْسِنَةُ وَالْأَسْمَاعُ
وَالْأَبْصَارُ؟ أَمَا لَنَا فِيهِمْ أُسُوءَةٌ؟ كَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ حَالِ أَهْلِ الصَّفَا! أْبَعْدُ مِمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَ^(٢)
الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ.

كَلَّمَا حَسُنَتْ مِمَّا الْأَقْوَالُ سَاءَتْ الْأَعْمَالُ! فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ.

يَا نَفْسُ فَازِ الصَّالِحُونَ بِالثَّقَى	وَأَبْصَرُوا الْحَقَّ وَقَلْبِي قَدْ عَمِيَ
يَا حُسْنُهُمْ وَاللَّيْلُ قَدْ جَهَّهْمُ	وَنُورُهُمْ يَقُوقُ نُورَ الْأَنْجُمِ
تَرْتَمُوا بِالذِّكْرِ فِي لَيْلِهِمْ	فَعَيْشُهُمْ قَدْ طَابَ بِالتَّرْتُمِ
قُلُوبُهُمْ لِلذِّكْرِ قَدْ تَقَرَّغَتْ	دُمُوعُهُمْ كُلُّوْلُو مُنْتَظِمِ
أَسْحَارُهُمْ بِهِمْ لَهُمْ قَدْ أَشْرَقَتْ	وَخَلَعُ الْغُفْرَانِ خَيْرُ الْقِسَمِ
وَيَحْكُ يَا نَفْسُ أَلَا تَقُظُّ	يَنْفَعُ قَبْلَ أَنْ تَزِلَ قَدَمِي
مَضَى الزَّمَانُ فِي تَوَانٍ وَهَوَى	فَاسْتَدْرِكِي مَا قَدْ بَقِيَ وَأَغْتَمِي

(١) في خ: «كتاب الله فيه يتلى بين أظهركم»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) في خ وم: «مما هنا وبين»، والأولى ما أثبتته من ط.

المجلس الثالث

في ذكر العشر الأوسط من شهر رمضان وذكر نصف الشهر الأخير

في الصَّحِيحِينَ^(١): عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَعْتَكَفَ عَامًا، حَتَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعَشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِي صَبِيحَتِهَا مِنْ أَعْتِكَافِهِ؛ قَالَ: «مَنْ كَانَ أَعْتَكَفَ مَعِيَ؛ فَلْيَعْتَكِفِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ، وَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَأَلْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، وَأَلْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ». فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ، فَبَصُرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صَبْحِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ.

● هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لَابْتِغَاءِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِيهِ. وَهَذَا السِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ تَكَرَّرَ مِنْهُ ﷺ.

وفي رواية في الصَّحِيحِينَ^(٢) في هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي أُتِيتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَعْتَكِفَ؛ فَلْيَعْتَكِفْ». فَأَعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ.

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، ثُمَّ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ؛ أَعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ عَائِشَةُ /خ/ ١٥٠/ وأبو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُمَا^(٣).

● وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ جَمَعَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ

(١) البخاري (٣٢- ليلة القدر، ٣- تحري ليلة القدر، ٤/٢٥٩/٢٠١٨)، ومسلم (١٣- الصيام، ٤٠- فضل ليلة القدر، ٢/٨٢٤/١١٦٧).

(٢) البخاري (١٠- الأذان، ١٣٥- السجود على الأنف، ٢/٢٩٨/٨١٣)، ومسلم (الموضع السابق، ٢/٨٢٥/١١٦٧).

(٣) رواه: البخاري (٣٣- الاعتكاف، ١- اعتكاف العشر الأواخر، ٤/٢٧١/٢٠٢٥ و٢٠٢٦)، ومسلم (١٤- الاعتكاف، ١- اعتكاف العشر الأواخر، ٢/٨٣٠/١١٧١ و١١٧٢)؛ من حديث ابن عمر وعائشة. والبخاري (٣٣- الاعتكاف، ١٧- اعتكاف العشر الأوسط، ٤/٢٨٤/٢٠٤٤) من حديث أبي هريرة.

بعضهم: كُنَّا نَرَاهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ بِتَمَامِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وخرَجَ أَبُو عَاصِمٍ فِي كِتَابِ «الصَّيَامِ» وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ: خَالِدِ بْنِ مَخْدُوجٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ، أَوْ فِي تَسْعٍ، أَوْ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةٍ»^(١). وَخَالِدٌ هَذَا فِيهِ ضَعْفٌ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُطَلَّبُ فِي لَيْلَتَيْنِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، وَفِي لَيْلَةٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةٍ^(٢). وَقَدْ سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْإِنْجِيلَ أَنْزَلَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ»^(٣).

وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِطَلْبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَفِي أَفْرَادٍ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ هَذَا النِّصْفِ، وَهُمَا لَيْلَتَانِ: لَيْلَةُ سَبْعِ عَشْرَةٍ، وَلَيْلَةُ تَسْعِ عَشْرَةٍ.

أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَخَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. فَقَالَ: «رَأَيْتُهَا وَنَسِيتُهَا، فَتَحَرَّهَا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ». ثُمَّ عَادَ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ تَمْضِي مِنَ الشَّهْرِ»^(٤).

(١) (موضوع). رواه: أَبُو أَبِي عَاصِمٍ فِي «الصَّيَامِ» (٤٠٨- لطائف المعارف)، وَأَبْنُ عَدِي (٣/ ٨٨١) مختصراً؛ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَخْدُوجٍ، عَنْ أَنَسٍ... رَفَعَهُ.

وَخَالِدٌ هَذَا مَتَّهِمٌ مَتْرُوكٌ، وَقَصَّرَ أَبُو رَجَبٍ يَرْحَمُهُ اللَّهُ فَقَالَ: «فِيهِ ضَعْفٌ»! وَقَدْ عَدَّ أَبُو عَدِي وَالزَّهَبِيُّ وَالْعَسْكَلَانِيُّ حَدِيثَهُ هَذَا فِي الْمُنْكَرَاتِ.

(٢) وَأَيُّ دَلَالَةٍ تَرْجَى مِنْ حَدِيثِ مَوْضُوعٍ تَفَرَّدَ بِهِ رَاوٍ رُمِيَ بِالْكَذْبِ؟! هَذِهِ أَحَادِيثٌ لَا تَذْكَرُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ وَالتَّعْجِيبِ!

(٣) (حسن لشواهده). تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِ (ص ٣٩٤). وَلَيْسَ فِيهِ أَدْنَى دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تُطَلَّبُ لَيْلَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ بَلْ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ!

(٤) (ضعيف جداً بهذا التمام). رواه: الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (١٥/ ٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَعَانِي» (٨٨/ ٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٥٦٤)؛ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، [عَنْ أَبِيهِ بِلَالٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ]، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ... رَفَعَهُ.

وَهَذَا سَنَدُ وَاهٍ: عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَبُوهُ وَعَمُّهُ مُجَاهِلٌ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا بِهَذَا السَّنَدِ وَهَذَا الْمَتْنِ، وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي أَنَسٍ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَذْكَرْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ، بَلِ الْمَحْفُوظُ فِي هَذَا أَنَّ أَبِي أَنَسٍ جَاءَ =

ولهذا المعنى - والله أعلم - كَانَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ يَقْنُتُ فِي الْوَتْرِ فِي لَيْالِي النِّصْفِ الْأَوَاخِرِ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَى فِيهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ.

وأيضاً؛ فكلُّ زمانٍ فاضلٍ من ليلٍ أو نهارٍ؛ فَإِنَّ آخِرَهُ أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ^(١)، كيومِ عرفةَ ويومِ الجمعةِ. وكذلك الليلُ والنَّهارُ عموماً آخِرُهُ أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ. ولذلك كانتِ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، كما دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَيْهِ، وَأَثَارُ السَّلَفِ [الـ] كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ. وكذلك عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ؛ آخِرُهُمَا أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِمَا.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ ففي «سنن أبي داود» عنِ أَبِي مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً: «أَطْلُبُهَا لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ». ثُمَّ سَكَتَ^(٢). وفي روايةٍ: «لَيْلَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ»^(٣). وقيلَ: إِنَّ الصَّحِيحَ وَقْفُهُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ، فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ

= النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ بِسْأَلِهِ؛ فَكَيْفَ يَقُولُ لَهُ: «أَلْتَمَسَهَا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ»؟! (١) فِي هَذَا التَّعْمِيمِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى: فَيَوْمَ النُّحْرِ مِثْلًا أَوَّلُهُ أَفْضَلُ مِنْ آخِرِهِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَكْثَرَ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَالْأَضْحِيَّةِ وَصَلَاةَ الْعِيدِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَاجِّ. وَكَذَلِكَ صَبِيحَةُ الْفِطْرِ. وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَهَا. وَيَوْمَ النُّحْرِ أَفْضَلُ مِنْ أَيَّامِ مَنْى وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَهُ. وَالْمَحْرَمُ شَهْرٌ حَرَامٌ يَشْرَعُ الْإِكْتَارُ مِنَ الصِّيَامِ فِيهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَاسَعُهُ وَعَاشِرُهُ أَفْضَلُ مِنْ آخِرِهِ. وَالصَّلَاةُ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ آخِرِهِ... وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

(٢) (صحيح موقوفاً ورفعاً منكر). رواه أبو إسحاق السبيعي وأختلف عليه فيه على وجهين: روى أولهما: أبو داود (٢- الصلاة، ٣٢١- من روى أنها ليلة سبع عشرة، ١/٤٤٠/١٣٨٤)، والبيهقي (٤/٣١٠)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (٢/٢٠٦)؛ من طريق زيد بن أبي أنيسة، عنه، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود... رفعه. وروى الثاني: سعيد بن منصور (٩٩٦)، وأبن أبي شيبة (٨٦٨٠)، وأبن جرير (١٩/٢)، والطبراني (٩/٢٢١/٩٠٧٤، ١٠/١٣٠/١٠٢٠٣)؛ من طريق شعبة وإسرائيل وأبي عوانة، عنه، عن [حجبر التغلبي]، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود... وقفه.

والمعروف هنا الوجه الثاني الموقوف لأمرين: أولهما: أن رواية شعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق قوية بخلاف رواية ابن أبي أنيسة فإنها بعد اختلاطه. والثاني: أن أبا إسحاق توبع على وقفه فيما رواه: عبد الرزاق (٧٦٩٧)، وأبن أبي شيبة (٨٦٧١)، والطبراني (٩/٣١٥/٩٥٧٩)، والبيهقي (٤/٣١٠)، وأبن عبد البر (٢/٢٠٦) تعليقاً؛ من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود... وقفه. وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. ولذلك ضعف الرفع المنذري والعسقلاني والألباني.

(٣) (صحيح موقوفاً ورفعاً منكر). رواه أبو إسحاق السبيعي وأختلف عليه فيه على وجهين: روى أولهما: ابن جرير (١٩/٢)، والطحاوي في «المعاني» (٣/٩٢)؛ من طريق إسرائيل، عنه، عن حجبر التغلبي، عن الأسود، عن ابن مسعود... رفعه مرةً ووقفه أخرى. وروى الثاني: ابن جرير (١٩/٢) من طريق=

أَنَّهُ قَالَ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ صَبَاحَةَ بَدْرِ أَوْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ؛ قَالَ: لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ^(١).

وَخَرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْمُهَزَّمِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا؛ قَالَ: «الْتَمِسُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ أَوْ تِسْعِ عَشْرَةَ أَوْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثِ وَعَشْرِينَ أَوْ خَمْسِ وَعَشْرِينَ أَوْ سَبْعِ وَعَشْرِينَ أَوْ تِسْعِ وَعَشْرِينَ»^(٢).

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّتَمَّاسُهَا فِي أَفْرَادِ النِّصْفِ الثَّانِي كُلِّهَا.

وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا كَانَ لَيْلَةَ تِسْعِ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ؛ شَدَّ الْمَنَزَرَ وَهَجَرَ الْفَرَاشَ حَتَّى يُفْطِرَ^(٣). قَالَ الْبُخَارِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ مَسْكِينٍ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

● وَقَدْ رُوِيَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهَا تُطَلَّبُ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ، وَقَالُوا: إِنَّ صَبِيحَتَهَا كَانَ يَوْمُ بَدْرِ. رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَعُمَرُ بْنُ حُرَيْثٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهَا لَيْلَةُ تِسْعِ عَشْرَةَ. رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ

= شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَجِيرٍ، وَأَبْنِ جَرِيرٍ (١٩/٢) مِنْ طَرِيقِ عَنِيسَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ؛ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ... وَفَقَهُ.

وَالْمَعْرُوفُ هُنَا الْوَجْهَ الثَّانِي الْمَوْقُوفُ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: أَوَّلُهَا: أَنَّ رِوَايَةَ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَقْوَى مِنْ رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ. وَالثَّانِي: أَنَّ عَنِيسَةَ تَابِعَهُ عَلَى وَفَقِهِ. وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ تَوَبَعَ عَلَى رِوَايَةِ الْمَوْقُوفَةِ فِيمَا رَوَاهُ: الْحَاكِمُ (٢٠/٣)، وَابِيهَقِي فِي «الدَّلَالَةِ» (١٢٨/٣)؛ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ... مَوْقُوفًا. صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِهِمَا وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(١) وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كِلَا الْوَجْهَيْنِ، فَكَأَنَّهُ يَرْحَمُهُ اللَّهُ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي يَوْمِ بَدْرِ.

(٢) (ضَعِيفٌ جَدًّا). رَوَاهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٣٠٦)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٥٠٥/٣)؛

مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمُهَزَّمِ يَزِيدُ بْنُ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... رَفَعَهُ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٧٩/٣): «فِيهِ أَبُو الْمُهَزَّمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ». قُلْتُ: سَاقِطٌ مَتْرُوكٌ، وَحَدِيثُهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ.

(٣) (ضَعِيفٌ): رَوَاهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعَفَاءِ» (١٩١/٣) مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي

عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ... رَفَعْتَهُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ مَسْكِينٍ وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ». وَأَقْرَأَهُ الْعُقَيْلِيُّ وَزَادَ: «وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ... بِإِسْنَادٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا».

أَرْقَمَ.

والمشهورُ عند أهل السَّيرِ والمغازي أنَّ ليلةَ بدرٍ كانت ليلةَ سَبْعِ عشرةٍ وكانت ليلةَ جمعةٍ. رُوِيَ ذلك عن عَلِيٍّ وأَبِي عَبَّاسٍ وغيرِهِما. وعن أَبِي عَبَّاسٍ روايةٌ ضعيفةٌ أنَّها كانت ليلةَ الاثنينِ.

وكانَ زَيْدٌ / خ ١٥١/ بنُ ثابتٍ لا يُخَيِّ ليلةً من رمضانَ كما يُخَيِّ ليلةَ سَبْعِ عشرةٍ ويقولُ: إِنَّ اللَّهَ فَارَقَ فِي صَبِيحَتِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَأَذَلَّ فِي صَبِيحَتِهَا أُمَّةَ الْكَفْرِ. وَحَكَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ تُطْلَبُ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ. قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَيَمَنْ قَالَ لَامَرَّتِهِ: أَنْتِ طَالِقُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ قَالَ: يَعْتَرِلُهَا إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَقَبْلَ الْعَشْرِ، أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَرَوْنَهَا فِي السَّبْعِ عَشْرَةِ، إِلَّا أَنَّ الْمُثَبَّتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ^(١).

وَحُكِيَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يُوَاصِلُ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ.

وَعَنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَنَامُونَ فِيهَا وَيَعْتَمِرُونَ.

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ صَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي النُّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ لَهَا بَلِيلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ اللَّهِ مَعِيَّةً. وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ^(٢)؛ قَالَ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعِ عَشْرَةٍ لَيْلَةُ جُمُعَةٍ. خَرَجَهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ. وَظَاهَرُهُ أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةَ جُمُعَةٍ لِتُوَافِقَ لَيْلَةَ بَدْرِ.

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: إِنَّ غُلَامًا لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ لَهُ: يَا سَيِّدِي! إِنَّ الْبَحَرَ يَعْذُبُ فِي هَذَا الشَّهْرِ فِي لَيْلَةٍ. قَالَ: فَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ؛ فَأَعْلِمْنِي. قَالَ: فَلَمَّا كَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ؛ آذَنَهُ، فَظَرَوْا، فَوَجَدُوهُ عَذْبًا، فَإِذَا هِيَ لَيْلَةُ سَبْعِ عَشْرَةٍ^(٣).

(١) وهذا يدلُّ على أنَّه لم يثبت عنده في أنَّ ليلةَ القدر هي ليلةَ سَبْعِ عشرةٍ شيءٌ مرفوع.

(٢) في خ: «بن هاشم»! وهذا تحريف بين صوابه ما أثبتته من م و ن و ط.

(٣) ظاهر سنده الانقطاع وظاهر متنه الغرابة!

ورُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءَ صَبِيحَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ أَيَّ يَوْمٍ كَانَ^(١). خَرَجَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ.

وقد قيل: إِنَّ الْمِعْرَاجَ كَانَ فِيهَا أَيْضًا.

ذَكَرَ أَبُو سَعْدٍ: عَنِ الْوَاقِدِيِّ، عَنْ أَشْيَاخِهِ؛ أَنَّ الْمِعْرَاجَ كَانَ لَيْلَةَ السَّبْتِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ إِلَى السَّمَاءِ، وَأَنَّ الْإِسْرَاءَ كَانَ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ مِنْ ربيعِ الأوَّلِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِسَنَةِ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ^(٢). [وهذا على قولٍ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمِعْرَاجِ وَالْإِسْرَاءِ، فَجَعَلَ الْمِعْرَاجَ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ النَّجْمِ وَالْإِسْرَاءَ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ] خَاصَّةً كَمَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ ﴿سَبْحَانَ﴾.

وقد قيل: إِنَّ أَبْتِدَاءَ نُبُوَّةِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ فِي سَابِعِ عَشْرَةَ رَمَضَانَ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ: نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ السَّبْتِ وَلَيْلَةَ الْأَحَدِ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بِحِرَاءَ بِرِسَالَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ^(٣).

● وَأَصَحُّ مَا رُوِيَ مِنَ الْحَوَادِثِ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَنَّهَا لَيْلَةُ بَدْرِ كَمَا سَبَقَ أَنَّهَا كَانَتْ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ. وَقِيلَ: تِسْعَ عَشْرَةَ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا كَانَتْ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَصَبِيحَتُهَا هُوَ يَوْمُ الْفِرْقَانِ، يَوْمَ أَلْتَقَى الْجَمْعَانِ.

وُسَمِيَ يَوْمَ الْفِرْقَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَأَظْهَرَ الْحَقَّ وَأَهْلَهُ عَلَى الْبَاطِلِ وَحَزَبِهِ، وَعَلَتْ كَلِمَةُ اللَّهِ وَتَوَحِيدُهُ، وَذَلَّ أَعْدَاؤُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ.

وَكَانَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي ربيعِ الأوَّلِ فِي أَوَّلِ سَنَةٍ مِنَ سَنِي الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يُفَرِّضْ رَمَضَانَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، ثُمَّ صَامَ عَاشُورَاءَ وَفَرِّضَ عَلَيْهِ رَمَضَانَ فِي ثَانِي سَنَةٍ، فَهُوَ أَوَّلُ رَمَضَانَ صَامَهُ وَصَامَهُ الْمُسْلِمُونَ مَعَهُ. ثُمَّ

(١) (لم أقف عليه). لكن الغالب تجربة وأستقرأ في أمثال هذه النصوص التي ينفرد بروايتها المتأخرون الضعيف، وقد صدرها ابن رجب بصيغة التضعيف. والله أعلم.

(٢) روايات الواقدي ساقطة إذا صرح بأسماء أشياخه وأُسند، فكيف إذا أبهمهم وأرسل!؟

(٣) هذا معضل سنداً منكر متناً! إن سلمت الطريق إلى أبي جعفر الباقر رحمه الله.

خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لَطَلَبِ عَيْرٍ [لِقُرَيْشٍ قَدِمَتْ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي يَوْمِ السَّبْتِ لَأْتِي عَشْرَةَ لَيْلَةٍ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ وَأَفْطَرَ ﷺ] خ ١٥٢ / فِي خُرُوجِهِ إِلَيْهَا .

قَالَ أَبُو الْمُسَيَّبِ: قَالَ عُمَرُ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزَوَتَيْنِ فِي رَمَضَانَ يَوْمَ بَدْرٍ وَيَوْمَ الْفَتْحِ وَأَفْطَرْنَا فِيهِمَا^(١).

وَكَانَ سَبَبُ خُرُوجِهِ حَاجَةَ أَصْحَابِهِ، خُصُوصًا الْمُهَاجِرُونَ، ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

وَكَانَتْ هَذِهِ الْعَيْرُ فِيهَا أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ لِأَعْدَائِهِمُ الْكَفَّارِ الَّذِينَ أُخْرِجُوهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ظُلْمًا وَعَدْوَانًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٣٩-٤٠]، فَقَصَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ أَمْوَالَ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ الظَّالِمِينَ الْمُعْتَدِينَ عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَحَزْبِهِ وَجَنْدِهِ، فَيَرُدُّهَا عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَحَزْبِهِ الْمَظْلُومِينَ الْمَخْرُجِينَ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لِيَتَّقَوْا بِهَا عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ وَجِهَادِ أَعْدَائِهِ . وَهَذَا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَإِنَّهُ أَحَلَّ لَهُمُ الْغَنَائِمَ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلَهُمْ.

وَكَانَ عِدَّةٌ مِّنْ مَّعَهُ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ، وَكَانُوا عَلَى عِدَّةٍ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَازَوْا مَعَهُ النَّهْرَ، وَمَا جَازَهُ مَعَهُ إِلَّا مَوْمِنٌ^(٢).

(١) (حسن). يرويه عبدالله بن لهيعة وأختلف عليه فيه على وجهين: روى الأول منهما: أحمد (٢٢/١)، والبرزاري (٢٩٦)؛ من طريقين، عنه، ثنا بكير بن عبدالله، عن ابن المسيب، عن عمر... به. وروى الثاني: ابن سعد (٢١/٢)، وأحمد (٢٢/١)، والترمذي (٦- الصوم، ٢٠- الرخصة للمحارب في الإفطار، ٧١٤/٩٣/٣)، والفريايبي في «الصيام» (٩١)؛ من طريق قتبية بن سعيد وحسن بن موسى، عنه، ثنا يزيد بن أبي حبيب، عن معمر بن أبي حبيبة، عن ابن المسيب، عن عمر... به. والراجح هنا الوجه الثاني؛ لأن رواية قتبية عن ابن لهيعة جيدة. وبقية السند ثقات. وأبن المسيب سمع من عمر. فالسند لا بأس به.

وقد جاء إفطار الصحابة في إحدى الغزوات عند البخاري (١٩٤٥)، وإفطاره ﷺ مع أصحابه في غزوة الفتح عند مسلم (١١٢٠). واتفق أهل السير على أن غزوة بدر كانت في رمضان، لكن لم أقف على ذكر الإفطار فيها إلا من وجه واحد عند ابن سعد (٢١/٢).

(٢) رواه البخاري (٦٤- المغازي، ٦- عِدَّةُ أَصْحَابِ بَدْرٍ، ٧/٢٩٠-٣٩٥٧-٣٩٥٩) من حديث =

وفي «سنن أبي داود» من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ فِي ثَلَاثِ مِئَةٍ وَخَمْسَةِ عَشَرَ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ كَمَا خَرَجَ طَالُوثٌ، فَدَعَا لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجُوا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! إِنَّهُمْ حَفَاةٌ فَأَحْمِلْهُمْ، وَإِنَّهُمْ عَرَاةٌ فَأَكْسُهُمْ، وَإِنَّهُمْ جِيَاعٌ فَأَشْبِعْهُمْ». فَفَتَحَ اللَّهُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَنْقَلَبُوا حِينَ أَنْقَلَبُوا وَمَا فِيهِمْ رَجُلٌ إِلَّا وَقَدْ رَجَعَ بِجَمَلٍ أَوْ جَمَلَيْنِ وَأَكْتَسَوْا وَشَبِعُوا^(١).

وكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَرَجُوا عَلَى غَايَةِ مِنْ قَلَّةِ الظَّهْرِ وَالزَّادِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا مُسْتَعْدِّينَ لِحَرْبٍ وَلَا لِقِتَالٍ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا لَطَلِبِ الْعِيرِ، وَكَانَ مَعَهُمْ نَحْوُ سَبْعِينَ بَعِيرًا يَعْتَقِبُونَهَا بَيْنَهُمْ، كُلُّ ثَلَاثَةٍ عَلَى بَعِيرٍ، وَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ زَمِيلَانِ، وَكَانُوا يَعْتَقِبُونَ عَلَى بَعِيرٍ وَاحِدٍ، فَكَانَ زَمِيلَاهُ يَقُولَانِ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَكَبَ حَتَّى نَمْشِيَ عَنْكَ، فَيَقُولُ: «مَا أَنْتُمَا بِأَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ مِنِّي وَلَا أَنَا [بـ]أَغْنَى عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمَا»^(٢). وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِلَّا فَرَسَانِ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ، وَقِيلَ فَرَسٌ وَاحِدٌ لِلْمُقَدَّادِ.

وَبَلَغَ الْمُشْرِكِينَ خُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ لَطَلِبِ الْعِيرِ، فَأَخَذَ أَبُو سُفْيَانَ بِالْعِيرِ نَحْوَ السَّاحِلِ، وَبَعَثَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمُ الْخَبَرَ وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا لِحِمَايَةِ عِيرِهِمْ، فَخَرَجُوا مُسْتَصْرَحِينَ، وَخَرَجَ أَشْرَافُهُمْ وَرؤسَاؤُهُمْ وَسَارُوا نَحْوَ بَدْرٍ.

= البراء. ووقع في خ: «وما جاوزته»، وما أثبتته من م ون وط أولى بالسياق.

(١) (لا بأس به). رواه: ابن سعد في «الطبقات» (٢٠/٢)، وأبو داود (٩- الجهاد، ١٥٥- نفل السرية، ٢٧٤٧/٨٨/٢)، والحاكم (١٣٢/٢ و ١٤٥)، والبيهقي (٣٠٥/٦، ٥٧/٩)؛ من طريق حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن ابن عمرو... رفعه.

قال الحاكم: «على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، مع أنهما لم يخرجوا لحبي، وفي حديثه نوع لين، لكن لا بأس به في الرقائق والمغازي، ولا سيما أنه يشهد لأوله ما قبله، ويشهد لآخره الأحاديث الصحيحة الكثيرة في مبالغته ﷺ في الدعاء والابتهاال لأصحابه يوم بدر، وقد حسنه العسقلاني والألباني.

(٢) (حسن). رواه: الطيالسي (٣٥٤)، وأبن سعد (٢١/٢)، وأحمد (٤١١/١ و ٤١٨ و ٤٢٢ و ٤٢٤)، والبرز (١٧٥٩- كشف)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٠٧)، وأبو يعلى (٥٣٥٩)، والشاشي (٦٣٩)، وأبن جبان (٤٧٣٣)، والحاكم (٩١/٢، ٢٠/٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٤/٦)، والبيهقي (٢٥٨/٥)، والبغوي في «السنّة» (٢٦٨٦)؛ من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زرّ، عن ابن مسعود... رفعه.

قال البرز: «لا نعلم رواه عن عاصم عن زرّ عن عبد الله إلا حماد». وصحّحه الحاكم والذهبي. وقال الهيثمي في «المجمع» (٧٢/٦): «فيه عاصم بن بهدلة، وحديثه حسن، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح».

وَأَسْتَشَارَ النَّبِيَّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقِتَالِ، فَتَكَلَّمَ الْمُهَاجِرُونَ فَسَكَتَ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا كَانَ قَصْدُهُ ﷺ الْأَنْصَارَ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُبَايِعُوهُ إِلَّا عَلَى نَصْرَتِهِ عَلَى مَنْ قَصَدَهُ فِي دِيَارِهِمْ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ: إِيَّاْنَا تُرِيدُ (يَعْنِي: الْأَنْصَارَ)؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخِضَّهَا الْبَحْرَ؛ لَأَخْضَنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ؛ لَفَعَلْنَا^(١). وَقَالَ لَهُ الْمِقْدَادُ: لَا نَقُولُ لَكَ كَمَا قَالَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وَلَكِنْ نُقَاتِلُ مَعَكَ عَنْ يَمِينِكَ وَشِمَالِكَ وَبَيْنَ يَدَيْكَ وَمِنْ خَلْفِكَ. فَسَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ^(٢) وَأَجْمَعَ عَلَى الْقِتَالِ وَبَاتَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ سَابِعَ عَشَرَ رَمَضَانَ قَائِمًا يُصَلِّي وَيَبْكِي وَيَدْعُو اللَّهَ وَيَسْتَنْصِرُهُ عَلَى أَعْدَائِهِ.

وفي «المسند»: عَنْ عَلِيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ]؛ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا فِينَا إِلَّا نَائِمٌ؛ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ / ١٥٣ / ﷺ تَحْتَ شَجَرَةٍ يُصَلِّي وَيَبْكِي حَتَّى أَصْبَحَ^(٣).

وفيه عنه أيضًا؛ قَالَ: أَصَابَنَا طَشٌّ مِنْ مَطَرٍ (يَعْنِي: لَيْلَةَ بَدْرٍ)، فَأَنْطَلَقْنَا تَحْتَ الشَّجَرِ وَالْحَجَفِ نَسْتَظِلُّ بِهَا مِنَ الْمَطَرِ، وَبَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو رَبَّهُ وَيَقُولُ: «إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْفِتَّةُ لَا تُعْبَدُ». فَلَمَّا أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ؛ نَادَى: الصَّلَاةَ عِبَادَ اللَّهِ! فَجَاءَ النَّاسُ مِنْ تَحْتِ الشَّجَرِ وَالْحَجَفِ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَتَّ عَلَى الْقِتَالِ^(٤).

(١) رواه مسلم (٣٢٢- الجهاد والسير، ٣٠- غزوة بدر، ٣/ ١٤٠٣/ ١٧٧٩) من حديث أنس. لكن رجَّح العسقلاني في «الفتح» (٢٨٨/ ٧) أَنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ هُوَ سَعْدُ بْنُ سَعْدٍ لَا سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ.

(٢) رواه البخاري (٦٤- المغازي، ٤- إذ تستغيثون ربكم، ٧/ ٢٨٧/ ٣٩٥٢) من حديث ابن مسعود. (٣) (صحيح). رواه: أحمد (١/ ١٢٥ و ١٣٨)، وأبن نصر في «تعظيم الصلاة» (٢٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٦١)، وأبو يعلى (٢٨٠)، وأبن خزيمة (٨٩٩)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٢٣)، وأبن حبان (٢٢٥٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٥)؛ من طريق الثوري تارة وشعبة تارة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي... رفعه.

وهذا سند صحيح رجاله ثقات، ورواية الثوري عن أبي إسحاق أمان من التخليط والتدليس وكذلك رواية شعبة، وقد صحَّح هذا الحديث أبن خزيمة وأبن حبان والمنذري والألباني.

(٤) (صحيح). رواه: أبن أبي شيبه (٣٦٦٨)، وأحمد (١/ ١١٧)، والبيزار (٧١٩)، وأبن جرير (١٥٧٧٧) وفي «التاريخ» (٢/ ٢٢)؛ من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي... رفعه. قال الهيثمي (٦/ ٧٩): «رجال أحمد رجال الصحيح غير حارثة بن مضرب وهو ثقة». قلت: رواية إسرائيل عن أبي إسحاق جيِّدة أحتج بها أبن مهدي والبخاري وغيرهما.

وَأَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِنَصْرِ مِنْ عِنْدِهِ وَبِجَنْدٍ مِنْ جَنْدِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ . وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٩-١٠].

وفي «صحيح البخاري»^(١) أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرِ فَيْكُمْ؟ قَالَ: «مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ (أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا)». قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنْ الْمَلَائِكَةِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. وَقَالَ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].
وَرُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَاهُمْ؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ! إِنَّ هَؤُلَاءِ قُرَيْشٌ قَدْ جَاءَتْ بِخِيَلِهَا يُكَذِّبُونَ رَسُولَكَ، فَأَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي»^(٢). فَاتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: خُذْ قَبْضَةً مِنْ تَرَابٍ فَأَرْمِهِمْ بِهَا. فَأَخَذَ قَبْضَةً مِنْ حَصْبَاءِ الْوَادِي فَرَمَى بِهَا نَحْوَهُمْ وَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ». فَلَمْ يَبْقَ مُشْرِكٌ إِلَّا دَخَلَ فِي عَيْنِيهِ وَمَنْخِرِهِ وَفِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ كَانَتْ الْهَزِيمَةُ^(٣).

(١) (٦٤- المغازي، ١١- شهود الملائكة بدراً، ٣١١/٧-٣٩٩٢-٣٩٩٤) من حديث رافع الزرقني.
(٢) (لابأس به). ذكره ابن إسحاق في «السيرة» (٢/٢٦٠- أبين هشام) بغير سند.
ورواه الطبري في «التفسير» (١٥٨٣٤) من طريق قوية عن هشام بن عروة مرسلاً.
ورواه الطبري في «التفسير» (١٦١٩٤) من طريق قوية عن قتادة مرسلاً، وزاد السيوطي في «الدر» (الأنفال ٤٧) نسبه لابن أبي حاتم وأبن المنذر وأبي الشيخ.
ويشهد له بالجملة ما جاء في الصحيحين وما تقدم أنفاً من دعائه ﷺ بنصر المؤمنين وهزيمة الكافرين.
فاجتماع المرسلين المتقدمين مع الشواهد الموصولة المجملة يرجح أن لهذا أصلاً، وقد تجوز أكثر أهل العلم في قبول مثل هذه المرويات في السير. والله أعلى وأعلم.
(٣) (حسن). رواه: أبين أبي حاتم في «التفسير» (١٦٧٢/٥-٨٩٠٦)، والطبراني (٢٠٣/٣-٣١٢٨)؛ من طريقين، عن يحيى بن عباد الشجري، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن حكيم بن حزام... رفعه. قال الهيثمي (٨٧/٦): «إسناده حسن». قلت: بل ضعيف: الشجري وأبوه ضعيفان، والزمعي يخطئ.
ورواه: الطبري (١٥٨٤٠ و ١٦١٩٨)، وأبن أبي حاتم (١٦٧٣/٥-٨٩٠٧)، والبيهقي في «الدلائل» (٧٨/٣)؛ من طريق علي بن أبي طلحة، عن أبين عباس... رفعه. وعلي عن أبين عباس منقطع.
ورواه دون كلام جبريل: الطبري (١٥٨٣٦) من وجه ضعيف عن محمد بن قيس وابن كعب القرظي مرسلاً. والطبري (١٥٨٣٩) وأبن أبي حاتم (١٦٧٣/٥-٨٩٠٨) من وجه قوي عن أبين زيد معضلاً.

وَقَالَ حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ: سَمِعْنَا يَوْمَ بَدْرٍ صَوْتًا وَقَعَ مِنَ السَّمَاءِ كَأَنَّهُ صَوْتُ حِصَاةٍ عَلَى طُسْتٍ، فَرَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ الرَّمِيَّةَ، فَأَنْهَزَمْنَا^(١).

وَلَمَّا قَدِمَ الْخَبْرُ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ؛ قَالُوا لِمَنْ أَتَاهُمْ بِالْخَبَرِ: كَيْفَ حَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: لَا شَيْءَ! وَاللَّهِ؛ إِنْ كَانَ إِلَّا أَنْ لَقِينَاهُمْ فَمَنْحَنَاهُمْ أَكْتَافَنَا يَقْتُلُونَنَا وَيَأْسِرُونَنَا كَيْفَ شَاءُوا! وَأَيُّمُ اللَّهِ؛ مَعَ ذَلِكَ مَا لُمْتُ النَّاسَ، لَقِينَا رَجَالًا عَلَى خَيْلٍ بَلَقَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَا يَقُومُ لَهَا شَيْءٌ.

وَقَتَلَ اللَّهُ صَنَادِيدَ كَفَّارِ قُرَيْشٍ يَوْمَئِذٍ، مِنْهُمْ عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ وَأَبُو جَهْلٍ وَغَيْرُهُمْ، وَأَسَرُوا مِنْهُمْ سَبْعِينَ.

وَقِصَّةُ بَدْرٍ يَطُولُ اسْتِقْصَاؤُهَا، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ فِي التَّفْسِيرِ وَكُتِبَ الصَّحَاحُ وَالشُّنَنِ وَالْمَسَانِيدُ وَالْمَغَازِي وَالتَّوَارِيخُ وَغَيْرُهَا. وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ [هَذَا] التَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِ مَقَاصِدِهَا.

وَكَانَ عَدُوُّ اللَّهِ إِبْلِيسُ قَدْ جَاءَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ فِي صُورَةِ سُرَاقَةٍ بِنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ يَدُهُ فِي يَدِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَجَعَلَ يُشَجِّعُهُمْ وَيَعِدُّهُمْ وَيُمْنِّيهِمْ، فَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ؛ هَرَبَ وَأَلْقَى نَفْسَهُ فِي الْبَحْرِ^(٢).

= وجاء رميه ﷺ قبضة من التراب يوم بدر عند: الطبراني (٤/١٧٤/٤٠٥٦) من حديث أبي أيوب بسند ضعيف وإن حسنه الهيثمي. و«الأوسط» (٥٤٩٨) من حديث ابن عباس بسند واه. و«الأوسط» (٩١١٧) من حديث أبي هريرة بسند ساقط. والطبري في «التفسير» (١٥٨٣٠-١٥٨٤١) مرسلًا عن جماعة من التابعين. والمتن المذكور حسن إن شاء الله بأجماع حديثي حكيم وأبن عباس، ويزداد قوة بالأوجه المختصرة والمجملة، وإلى تقويته مال ابن كثير والهيثمي.

(١) (حسن لشواهده). رواه: الواقدي في «المغازي» (٩٥/١)، والطبري في «التفسير» (١٥٨٣٥)، وأبن أبي حاتم (٥/١٦٧٢/٨٩٠٦)، والطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٣/٣١٢٧) و«الأوسط» (٩٠٩٣)، وأبن مردويه (الأنفال ١٧- الدر المنثور)؛ من طرق، عن موسى بن يعقوب الزمعي، عن يزيد بن عبدالله، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن حكيم... رفعه. قال الهيثمي (٨٧/٦): «إسناده حسن». قلت: موسى يخطئ، ويزيد بن عبدالله هو أبن وهب عم موسى فيه جهالة.

وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله عند أبي الشيخ وأبن مردويه فيما ذكره السيوطي في «الدر»، فأرجو أنه حسن به فإن ضعفه يسير.

(٢) جاء هذا مسندًا ومرسلًا من أوجه يقوي بعضها بعضًا. وأنظر «الدر المنثور» (الأنفال ٤٨).

وقد أخبر الله عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِتْنَانِ نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٤٨].

● وفي «الموطأ» حديث مرسل: عن النبي ﷺ؛ قال: «ما رُئي الشَّيْطَانُ أَحْقَرُ وَلَا أَدْحَرُ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ». قيل: وما رأى يومَ بدرٍ؟ قال: «رَأَى جِبْرِيلُ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ»^(١).

فإبليسُ عدوُّ الله يَسْعَى جهده في إطفاء نورِ الله وتوحيده، ويُغري بذلك أوليائه من الكفار والمنافقين. فلَمَّا عَجَزَ عن ذلك بنصرِ الله نبيه وإظهار دينه على الدين كله؛ رَضِيَ بِإِلْقَاءِ الْفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَاجْتَرَى مِنْهُمْ بِمَحَقَّاتِ الدُّنُوبِ / خ ١٥٤ / حيث عَجَزَ عن ردهم عن دينهم، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيْسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ». خَرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وخرَجَ الإمامُ أحمدُ والنسائيُّ والترمذيُّ وأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ؛ قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيْسَ أَنْ يُعْبَدَ فِي بَلَدِكُمْ هَذَا [أَبْدًا]، وَلَكِنْ سَتَكُونُ لَهُ طَاعَةٌ فِي بَعْضٍ مَا تَحْتَقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَيَرْضَى بِهَا»^(٣).

(١) (ضعيف). رواه: مالك في «الموطأ» (٤٢٢/١)، وعبدالرزاق (٨١٢٥ و ٨٨٣٢)، والفاكهي في «تاريخ مكة» (٢٧٦٢)، والطبري (١٦٢٠٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٦٩)؛ كلهم عن مالك، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن طلحة بن عبيدالله بن كريب... مرسلًا.

وهذا سند قوي، ولكنه مرسل. وقد رواه جماعة من الضعفاء عن إبراهيم فوصلوه عند: ابن قانع في «الصحابة» (١٠٧/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٧٠)، وأَبْنُ عَبْدِالْبَرِّ في «التمهيد» (١١٥/١). قال أَبْنُ عَبْدِالْبَرِّ في هذه الروايات الموصولة: «ليس بشيء». قلت: الإرسال هو المعروف هنا، والوصل منكر.

(٢) (٥٠- المنافقين، ١٦- تحريش الشيطان، ٢١٦٦/٤، ٢٨١٢).

(٣) (حسن صحيح). قطعة من حديث طويل في خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع رواه: أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧١٥١)، وأحمد (٤٢٦/٣ و ٤٩٨)، والبخاري في «التاريخ» (٣٠٥/٦)، والفاكهي في «مكة» (١٨٩٦)، وأَبْنُ مَاجَةَ (٩- النكاح، ٣- حق المرأة، ١٨٥١/٥٩٤ و ٢٦٦٩ و ٣٠٥٥)، وأَبُو دَاوُدَ (١٧- البيوع، ٥- وضع الربا، ٢/٢٦٤ و ٣٣٣٤)، والترمذي (١٠- الرضاع، ١١- حق المرأة، ٣/٤٦٧ و ١١٦٣ و ٢١٥٩ و ٣٠٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٠٠ و ٩١٦٩ و ١١٢١٣)، وأَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ (البقرة ٢٧٨- أَبْنُ كَثِيرٍ)، وأَبْنُ =

وفي «صحيح الحاكم»^(١): عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ خطب في حجة الوداع، فقال: «إنَّ الشَّيْطَانَ قد أيسَّ أن يُعبدَ بأرضكم، ولكنه يَرْضَى أن يُطاعَ فيما سوى ذلك فيما تحاقرون من أعمالكم، فأخذروا. يا أيُّها النَّاسُ! إنِّي [قد] تركتُ فيكم ما إنِ اعتصمتم به فلن تضلُّوا أبداً؛ كتابَ اللهِ وسنةَ نبيِّه ﷺ»^(٢).

ولم يعظم على إبليس شيءٌ أكثر من بعثة مُحَمَّدٍ ﷺ وانتشارِ دعوتِهِ في مشارق الأرض ومغاربها؛ فإنه أيسَّ أن تعود أُمَّتُهُ كُلُّهُمْ إلى الشُّركِ الأكبر. قال سعيد بن جبَّير: لما رأى إبليسُ النَّبيَّ ﷺ قائماً بمكةً يُصلي رنَّ. ولما أفتتح النَّبيُّ ﷺ مكةَ رنَّ رنةً أخرى؛ اجتمعت إليه ذريته، فقال: أنيسوا أن تردُّوا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إلى الشُّركِ بعد يومكم هذا، ولكن أفتنوهم في دينهم، وأفشوا فيهم النُّوحَ والشُّعر^(٣). خرَّجهُ ابنُ أبي الدنيا.

وخرَّج الطَّبْرانيُّ بإسناده عن: مُجاهدٍ، عن أبي هريرة؛ قال: إنَّ إبليسَ رنَّ لما

= قانع في «المعجم» (٢/٢٠٤)، والطبراني (١٧/٣١/٥٨ ٥٩)، وابن مردويه (البقرة ٢٧٨- ابن كثير)، والبيهقي (٥/٢٧٥، ٨/٢٧)، والمزي في «التهذيب» (٢١/٥٣٩)؛ من طريق شبيب بن غرقدة، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه... رفعه مطوَّلاً ومختصراً.

قال الترمذي: «حسن صحيح»، وأقره المنذري. قلت: سليمان تابعي روى عنه ثقتان ووثقه ابن حبان والذهبي وقبله العسقلاني، فمثله قد يحسن حديثه، وأما تصحيحه فبعيد. نعم؛ هو صحيح بشواهد كثيرة الصحيحة في خطبة النبي ﷺ، وهذه القطعة على الخصوص صحيحة بما قبلها وبعدها. وقد حسنه الألباني.

(١) تقدّم (ص ١٥٩) الكلام في وصف «مستدرك الحاكم» بـ «الصحيح»!

(٢) (حسن صحيح). رواه: الحاكم (١/٩٣)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٢٢٨)؛ من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن ثور بن يزيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس... رفعه.

قال الحاكم: «احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس، وسائر رواه متفق عليهم»، وأقره المنذري والذهبي. قلت: لكنهم تكلموا في حفظ أبي أويس وأبنيه بما لا ينحط بهما عن درجة الحسن، فالسند كذلك، ثم هو صحيح بشواهد المتقدمة، والقطعة الأخيرة منه من مرويات الصحيحين.

(٣) (ضعيف). رواه: الطبراني (١٢/٩/١٢٣١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٦٢)، والضياء في «المختارة» (١٠/١٠٥/١٠١/١٠٢)؛ من طريق قوية، عن يعقوب القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن

سعيد بن جبَّير، عن ابن عباس... موقوفاً.

قال الهيثمي (٣/١٦): «رجال موثقون». قلت: فيه علتان: أولاهما: أنهم تكلموا في القمي وابن أبي المغيرة. والثانية: أنهم خولفا فيما ذكره المصنف من رواية ابن أبي الدنيا موقوفاً على ابن جبَّير، فإن كانت روايته أقوى؛ فهي أولى من روايتهما، ويكون لها حكم الإرسال لا الرفع، والإرسال فرع الضعف.

أُنْزِلَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَأُنْزِلَتْ بِالْمَدِينَةِ^(١).

والمعروفُ بهذا عن مجاهدٍ من قوله؛ قَالَ: رَنَّ إبليسُ أربعَ رنَّاتٍ: حينَ لُعنَ، وحينَ أُهبطَ مِنَ الْجَنَّةِ، وحينَ بُعثَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وحينَ أُنْزِلَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَأُنْزِلَتْ بِالْمَدِينَةِ^(٢). خَرَجَهُ وَكَيْعٌ وَغَيْرُهُ.

وقال بعضُ التابعينَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ الْآيَةُ [آل عمران: ١٣٥]؛ بكى إبليسُ. يُشِيرُ إِلَى شِدَّةِ حَزْنِهِ بِتَزْوِيلِهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَرَحِ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ.

فَهُوَ لَا يَزَالُ فِي هَمٍّ وَغَمٍّ وَحَزْنٍ مِنْذُ بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ، لِمَا رَأَى مِنْهُ وَمِنْ أُمَّتِهِ مَا يُهِمُّهُ وَيَغِيظُهُ.

قَالَ ثَابِتٌ: لَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ؛ قَالَ إبليسُ لشیاطينِهِ: لَقَدْ حَدَثَ أَمْرٌ فَأَنْظَرُوا مَا هُوَ. فَأَنْظَلَقُوا. ثُمَّ جَاؤُوهُ فَقَالُوا: مَا نَدْرِي. قَالَ إبليسُ: أَنَا آتِيكُمْ بِالْخَبَرِ. فَذَهَبَ وَجَاءَ؛ قَالَ: [قَدْ] بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ. فَجَعَلَ يُرْسِلُ شَيَاطِينَهُ إِلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَجِئُونَ بِصَحْفِهِمْ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ. فَقَالَ: مَا لَكُمْ لَا تُصَيِّونَ مِنْهُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: مَا صَحَبْنَا قَوْمًا قَطُّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ؛ نُصِيبُ مِنْهُمْ ثُمَّ يَقُومُونَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَيُمَحِّى ذَلِكَ. قَالَ: رَوَيْدًا! إِنَّهُمْ عَسَى أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُمُ الدُّنْيَا، هُنَالِكَ تُصَيِّونَ حَاجَتَكُمْ مِنْهُمْ^(٣).

(١) (ضعيف). رواه: ابن أبي شيبة، وابن الأعرابي (الفاتحة - الدر)، والطبراني في «الأوسط» (٤٧٨٥)، والدارقطني في «العلل» (١٥٤٢)، وابن الضريس (الفاتحة - الدر)؛ من طريق أبي الأحوص، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي هريرة... موقوفًا.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا أبو الأحوص». وقال الدارقطني: «يرويه منصور بن المعتمر وأختلف عنه: فرواه أبو الأحوص عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن منصور عن مجاهد من قوله. وهو الصواب». وعليه؛ فالموقوف على أبي هريرة شاذٌ عنده. وقال ابن رجب: «والمعروف بهذا عن مجاهد من قوله». وعليه؛ فالموقوف على أبي هريرة منكر عنده. وأنظر ما بعده.

(٢) (موقوف صحيح). رواه: وكيع في «تفسيره»، وابن الأنباري في «المصاحف» (الفاتحة - الدر)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١١٢٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٩٩/٣)؛ من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن مجاهد... موقوفًا. وسنده قوي.

(٣) لم أقف عليه. على أنه إن صحَّ سنده إلى ثابت فما له حكم الإرسال.

وعن الحسن؛ قال: قال إبليس: سَوَّلْتُ لَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ الْمَعَاصِي فَقَطَّعُوا ظَهْرِي بالاستغفار، فسَوَّلْتُ لَهُمْ ذُنُوبًا لَا يَسْتَغْفِرُونَ مِنْهَا؛ يَعْنِي: الْأَهْوَاءَ.

وَلَا يَزَالُ إِبْلِيسُ يَرَى فِي مَوَاسِمِ الْمَغْفِرَةِ وَالْعَتَقِ مِنَ النَّارِ مَا يَسُوُّهُ؛ فَيَوْمَ عَرَفَةَ لَا يَرَى أَصْغَرَ وَلَا أَحَقَرَ وَلَا أَدْحَرَ فِيهِ مِنْهُ لِمَا يَرَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ؛ إِلَّا مَا رُئِيَ يَوْمَ بَدْرٍ.

وَرُوي أَنَّهُ لَمَّا رَأَى نَزُولَ الْمَغْفِرَةِ لِلْأُمَّةِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَزْدَلِفَةِ؛ أَهْوَى يَخْشِي عَلَى رَأْسِهِ التُّرَابَ وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالتُّبُورِ. فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا رَأَى مِنْ جَزَعِ الْخَبِيثِ^(١).

● /خ ١٥٥/ وفي شهر رمضان يَلْطُفُ اللَّهُ بِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَغْلُ فِيهِ الشَّيَاطِينُ وَمُرْدَةُ الْجَنِّ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا عَلَى مَا كَانُوا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِهِ مِنْ تَسْوِيلِ الذُّنُوبِ، وَلِهَذَا تَقَلُّ الْمَعَاصِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي الْأُمَّةِ لَذَلِكَ.

فَفِي الصَّحِيحِينَ^(٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ؛ فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ». وَلِمُسْلِمٍ: «فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ».

وَلَهُ أَيْضًا: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ؛ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ». وَخَرَجَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ ذَكَرَ فَتَحَ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ.

وَلِلتِّرْمِذِيِّ وَأَبْنِ مَاجَةَ: عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمُرْدَةُ الْجَنِّ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ، وَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ! أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ! أَقْصِرْ. وَلِلَّهِ عِتْقَاءُ مِنَ النَّارِ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ»^(٣).

(١) (موضوع). قطعة من حديث تقدم تفصيل القول فيه (ص ١٦٢-١٦٤).

(٢) البخاري (٣٠- الصوم، ٥- هل يقال رمضان، ٤/ ١١٢/ ١٨٩٨ و ١٨٩٩)، ومسلم (١٣- الصيام،

١- فضل شهر رمضان، ٢/ ٧٥٨/ ١٠٧٩). والألفاظ التالية للحديث لنفسه في الموضوع نفسه.

(٣) (صحيح). رواه: ابن ماجه (٧- الصيام، ٢- فضل رمضان، ١/ ٥٢٦/ ١٦٤٢)، والترمذي (٦-

الصوم، ١- فضل رمضان، ٣/ ٦٦/ ٦٨٢)، وأبن خزيمة (١٨٨٣)، وأبن حبان (٣٤٣٥)، والآجزي في =

وفي رواية للنسائي: «وَتَغْلُ فِيهِ مُرْدَةُ الشَّيَاطِينِ»^(١).

وللإمام أحمد: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: «أُعْطِيَتْ أُمَّتِي فِي رَمَضَانَ خَمْسَ خَصَالٍ لَمْ تُعْطَ أُمَّةٌ قَبْلَهُمْ: خَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، وَتَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُفْطَرُوا، وَيُزَيَّنُ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ جَنَّتَهُ ثُمَّ يَقُولُ: يَوْشِكُ عِبَادِي الصَّالِحُونَ أَنْ يُلْقُوا عَنْهُمْ الْمُوْنَةُ وَالْأَذَى وَيَصِيرُوا إِلَيْكَ، وَتُصَقَّدُ فِيهِ مُرْدَةُ الشَّيَاطِينِ فَلَا يَخْلُصُونَ فِيهِ إِلَّا مَا كَانُوا يَخْلُصُونَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ، وَيُغْفَرُ لَهُمْ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ». قيل: يا رسول الله! أهى ليلة القدر؟ قال: «لا، ولكنَّ العاملَ إنَّما يُوفَّى أَجْرُهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ»^(٢).

وفي ليلة القدر تَنْتَشِرُ الْمَلَائِكَةُ فِي الْأَرْضِ فَيَبْطُلُ سُلْطَانُ الشَّيَاطِينِ:
كما قال تعالى: ﴿تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ. سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٤-٥].

= «الشرعية» (٩٤٢)، والحاكم (٤٢١/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٨)، والبيهقي في «السنن» (٣٠٣/٤) و«الشعب» (٣٥٩٨ و ٣٥٩٩)، والبيهقي في «السنن» (١٧٠٥)؛ من طريق أبي بكر بن عيَّاش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... رفعه.

قال الترمذي والبيهقي: «غريب». وقال الحاكم: «على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي. وقال الألباني: «إسناده صحيح». قلت: حديث أبي بكر بن عيَّاش لا يرقى إلى الصحة، لكن قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، لم يروه عنه إلا قطبة بن عبدالعزيز وأبو بكر»، وقطبة صدوق، فإن صحَّ الطريق إليه؛ فمتابعته وحده كافية لتصحيح الحديث. وإلا؛ فالحديث حسن لذاته صحيح لشواهد الآتية.

(١) (صحيح). قطعة من حديث سيأتي بطوله وتفصيل القول فيه (ص ٤٤١).

(٢) (ضعيف جدًا). رواه: أحمد (٢٩٢/٢)، والحاثر بن أبي أسامة (٣١٩- زوائد الهيثمي)، وأبن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٨)، والبرز (٩٦٣- كشف)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٠٢)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (١٥٣/١٦)، والخطيب في «الجمع والتفريق» (٤٥٤/٢)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٣٠)؛ من طريق هشام بن زياد أبي المقدم، عن محمد بن محمد بن الأسود، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... رفعه. قال أبن عبد البر: «أبو المقدم فيه ضعف، ولكنه محتمل فيما يرويه من الفضائل». وقال الهيثمي (١٤٣/٣): «فيه هشام بن زياد أبو المقدم وهو ضعيف». قلت: ما هو ضعيف ولا محتمل في الفضائل بل متروك ساقط الحديث.

وعلى أن مثل هذا لا تصلح فيه الشواهد فإن له شاهدًا عند: البيهقي في «الشعب» (٣٦٠٣)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٩٣)؛ من حديث جابر. قال المنذري: «إسناده مقارب أصلح مما قبله». قلت: يعني أنه ليس فيه متروك، وإلا فالسند واه مسلسل بالضعفاء.

وفي «المسند»: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «الملائكة تلك الليلة في الأرض أكثر من عدد الحصى»^(١).

وفي «صحيح ابن حبان»: عن جابر، عن النبي ﷺ؛ قال في ليلة القدر: «لا يَخْرُجُ شيطانها حتى يَخْرُجَ فجرها»^(٢).

وفي «المسند» من حديث: عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ؛ أنه قال في ليلة القدر: «لا يحلُّ لكوكب أن يُرمى به حتى يُصبح، وإن أمارتها أن الشمس تخرج صبيحتها مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر، لا يحلُّ للشيطان أن يخرج معها يومئذ»^(٣).

(١) (لا بأس به). رواه: الطيالسي (٢٥٤٥)، وأحمد (٥١٩/٢)، ومحمد بن نصر (سورة القدر - الدر)، والبخاري (١٠٣٠ - كشف)، وأبن خزيمة (٢١٩٤)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٤٣ و ٤٩٣٤)، وأبن مردويه؛ من طريق عمران بن داود، عن قتادة، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة... رفعه. قال أبن كثير: «إسناده لا بأس به». وقال الهيثمي (١٧٩/٣): «رجاله ثقات». وقال الألباني: «إسناده حسن». قلت: تكلموا في أبي ميمونة وحديث عمران القطان مقارب. والله أعلم.

(٢) (صحيح بشواهد). قطعة من حديث رواه: أبن أبي عاصم (القدر - أبن كثير)، والطبري في «تهذيب الآثار» (القدر - الدر)، وأبن حبان (٣٦٨٨)، وأبن مردويه (القدر - الدر)؛ من طريق فضيل بن سليمان، ثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر... رفعه. وهذا سند ضعيف فيه علتان: أولاهما: أن فضيلاً لين. والأخرى: عنعنة أبي الزبير على تدليسه.

لكن له: شاهدًا يليه. وآخر موقوفًا على أبن عباس يأتي قريبًا. وثالثًا ضعيفًا من حديث أبن عباس عند البخاري (١٠٣٤ - كشف) وأبن خزيمة (٢١٩٢). ورابعًا من مرسل الحسن عند أبن أبي شيبة (٩٥٤٣)، وخامسًا موقوفًا على أبن مسعود عند أبن أبي شيبة (٩٥٢٩). فهو صحيح بشواهد، وقد قواه الألباني.

(٣) (حسن لشواهد). أصل حديث عبادة من مخرجات الصحيح، لكن الكلام هنا في هذا اللفظ الذي رواه: أحمد (٣٢٤/٥)، وأبن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٨)، والطبراني في «الشاميين» (١١١٩)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (٣٧٤/٢٤)، والضياء في «المختارة» (٣٤٢/٢٧٩/٨)؛ من طريق بقيّة، ثني بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبادة... رفعه. قال أبن عبد البر: «حسن غريب». وقال أبن كثير: «إسناده حسن، وفي المتن غرابة وفي بعض ألفاظه نكارة». قلت: لم يذكر أبن رجب يرحمه الله هذه الألفاظ المنكرة هنا. وقال الهيثمي (١٧٨/٣): «رجاله ثقات». قلت: وهذا أولى؛ لأنه لم يصحّ لخالد سماع من عبادة.

وله طريق أخرى عند البيهقي في «الشعب» (٣٦٩٤) مختصرًا بسند فيه متروك. لكن يشهد للقطعة الأولى رواية أبن المنذر عن الضحاك موقوفًا كما في «الدر». وللثانية حديث أبي عند مسلم. وللثالثة حديث جابر المتقدم وشواهد. فهو حسن بهذه الشواهد، وقد قواه من ذكررت.

ورُوِيَ عنِ أَبِي عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَطْلُعُ مَعَ الشَّمْسِ كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا لَيْلَةَ الْقَدْرِ ،
وَذَلِكَ أَنَّهَا تَطْلُعُ لَا شُعَاعَ لَهَا .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ ؛ قَالَ : سَلَامٌ ؛ أَي : لَا يَحْدُثُ فِيهَا دَاءٌ وَلَا
يَسْتَطِيعُ شَيْطَانٌ^(١) الْعَمَلَ فِيهَا .

وَعَنْهُ قَالَ : لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ سَالِمَةٌ لَا يَحْدُثُ فِيهَا دَاءٌ وَلَا يُرْسَلُ فِيهَا شَيْطَانٌ .

وَعَنْهُ قَالَ : هِيَ سَالِمَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا سُوءًا وَلَا يُحْدِثُ فِيهَا أذى .

وَعَنِ الضَّحَّاكِ ، عَنِ أَبِي عَبَّاسٍ ؛ قَالَ : فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ تُصَفَّدُ مُرَدَّةُ الْجِنِّ ، وَتُغَلُّ
عَفَارِيْتُ الْجِنِّ ، وَتُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ كُلِّهَا ، وَيَقْبَلُ اللَّهُ فِيهَا التَّوْبَةَ لِكُلِّ تَائِبٍ ،
فَلِذَلِكَ قَالَ : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ .

وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ قَالَ : لَا يَسْتَطِيعُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُصِيبَ فِيهَا
أَحَدًا بِخُبْلٍ أَوْ دَاءٍ أَوْ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْفَسَادِ ، وَلَا يَنْفُذُ فِيهَا سِحْرٌ [سَاحِرٍ] .

وَيُرَوَّى بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ / خ ١٥٦ / أَنَسٍ مَرْفُوعًا : أَنَّهُ «لَا تَسْرِي نَجُومُهَا ، وَلَا
تَنْبُحُ كَلَابُهَا»^(٢) .

وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى كَفِّ الشَّيَاطِينِ فِيهَا عَنِ أَنْتِشَارِهِمْ فِي الْأَرْضِ وَمَنْعِهِمْ مِنْ
أَسْتِرَاقِ السَّمْعِ فِيهَا مِنَ السَّمَاءِ .

● أَبْنِ آدَمَ ! لَوْ عَرَفْتَ قَدَرَ نَفْسِكَ ؛ مَا أَهْتَتَهَا بِالْمَعَاصِي ، أَنْتَ الْمَخْتَارُ مِنَ
الْمَخْلُوقَاتِ ، وَلَكَ أُعِدَّتِ الْجَنَّةُ إِنْ أَتَقَيْتَ فَهِيَ أَقْطَاعُ الْمُتَّقِينَ ، وَالْدُّنْيَا أَقْطَاعُ إِبْلِيسَ فَهَوَ
فِيهَا مِنَ الْمُنْظَرِينَ . فَكَيْفَ رَضِيتَ لِنَفْسِكَ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ أَقْطَاعِكَ وَمَزَاحِمَةِ إِبْلِيسَ عَلَى
أَقْطَاعِهِ ، وَأَنْ تَكُونَ مَعَهُ غَدَاً فِي النَّارِ مِنْ جَمَلَةِ أَتْبَاعِهِ ؟ ! إِنَّمَا طَرَدْنَاهُ عَنِ السَّمَاءِ لِأَجْلِكَ
حَيْثُ تَكَبَّرَ عَنِ السُّجُودِ لِأَبِيكَ ، وَطَلَبْنَا قُرْبَكَ ؛ لِتَكُونَ مِنْ خَاصَّتِنَا وَحَزِينَا ، فَعَادَيْتَنَا
وَوَالَيْتَ عَدُوَّنَا ، ﴿أَفَتَخِذُونَهُ وَذَرَيْتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ

(١) فِي م وَ ن وَ ط : «سَلَامٌ أَنْ يَحْدُثَ فِيهَا دَاءٌ أَوْ يَسْتَطِيعَ شَيْطَانٌ» ، وَأُثْبِتَ مَا فِي خ .

(٢) (ضَعِيفٌ) . لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ طَوِيلٍ فَتَشَى فَحَسْبِي فِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ يَرْحِمُهُ اللَّهُ ، بَلِ الْغَالِبُ - عَلَى

مَا خَبَرْتُ مِنْ تَعْقِيَّاتِ الْمُصَنِّفِ عَلَى نِصُوصِ هَذَا الْكِتَابِ - أَنَّهُ دُونَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ .

بَدَلًا ﴿[الكهف: ٥٠].

رَعَى اللَّهُ مَنْ نَهَى وَإِنْ كَانَ مَا رَعَى
وَصَاحِبَتْ قَوْمًا كُنْتُ أَنُهَاكَ عَنْهُمْ
أُبَشِّرُوا يَا مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ! فَهَذِهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ فِي هَذَا الشَّهْرِ لِأَجْلِكُمْ قَدْ
فُتِحَتْ، وَنَسَمَاتُهَا عَلَى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ نَفَحَتْ، وَأَبْوَابُ الْجَحِيمِ كُلُّهَا لِأَجْلِكُمْ
مَغْلَقَةٌ، وَأَقْدَامُ إِبْلِيسَ وَذُرِّيَّتِهِ مِنْ أَجْلِكُمْ مَوْثَقَةٌ. فَفِي هَذَا الشَّهْرِ يُؤْخَذُ مِنْ إِبْلِيسَ بِالنَّارِ،
وَتُسْتَخْلَصُ الْعَصَاةُ مِنْ أَسْرِهِ فَمَا يَبْقَى لَهُمْ عِنْدَهُ آثَارٌ. كَانُوا أَفْرَاحَهُ قَدْ غَذَاهُمْ بِالشَّهَوَاتِ
فِي أَوْكَارِهِ فَهَجَرُوا الْيَوْمَ تِلْكَ الْأَوْكَارَ، نَقَضُوا مَعَاقِلَ حَصُونِهِ بِمَعَاوِلِ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ،
خَرَجُوا مِنْ سَجْنِهِ إِلَى حَصَنِ التَّقْوَى وَالْإِيمَانِ فَأَمِنُوا مِنْ عَذَابِ النَّارِ، قَصَمُوا ظَهْرَهُ
بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فَهُوَ يَشْكُو أَلَمَ الْإِنْكَسَارِ. فِي كُلِّ مَوْسِمٍ مِنْ مَوَاسِمِ الْفَضْلِ يَخْزَنُ فِي هَذَا
الشَّهْرِ يَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ لِمَا يَرَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ وَمَغْفِرَةِ الْأَوْزَارِ، غَلَبَ حِزْبُ
الرَّحْمَنِ وَهَرَبَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ فَمَا بَقِيَ لَهُ سُلْطَانٌ إِلَّا عَلَى الْكَفَّارِ، عَزَلَ سُلْطَانُ الْهَوَى
وَصَارَتِ الدَّوْلَةُ لِسُلْطَانِ التَّقْوَى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢].

يَا نِدَامَايَ صَحَا الْقَلْبُ صَحَا
هَزَمَ الْعَقْلُ جُنُودًا لِلْهَوَى
فَاطْرُدُوا عَنِّي الصُّبَا وَالْمَرْحَا
فَاسِدِي لَا تَعْجَبُوا إِنْ صَلَحَا
وَأَفَاقَ الْقَلْبُ مِنِّي وَصَحَا
فَمُنَادِيهِ يُنَادِينَا الْوَحَا
بَادِرُوا التَّوْبَةَ مِنْ قَبْلِ الرَّدَى

هَذَا - عِبَادَ اللَّهِ - شَهْرُ رَمَضَانَ قَدْ انْتَصَفَ؛ فَمَنْ مِنْكُمْ حَاسِبٌ فِيهِ نَفْسَهُ لِلَّهِ
وَأَنْصَفَ؟ مَنْ مِنْكُمْ قَامَ فِي هَذَا الشَّهْرِ بِحَقِّهِ الَّذِي عَرَفَ؟ مَنْ مِنْكُمْ عَزَمَ قَبْلَ غَلْقِ أَبْوَابِ
الْجَنَّةِ أَنْ يَبْنِيَ لَهُ فِيهَا غَرْفًا مِنْ فَوْقِهَا غَرْفٌ؟ أَلَا إِنَّ شَهْرَكُمْ قَدْ أَخَذَ فِي النَّقْصِ فزِيدُوا أَنْتُمْ
فِي الْعَمَلِ فَكَأَنَّكُمْ بِهِ وَقَدْ أَنْصَرَفَ، فَكُلُّ شَهْرٍ فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ خَلْفٌ وَأَمَّا شَهْرُ
رَمَضَانَ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ مِنْهُ خَلْفٌ؟

تَنْصَفَ الشَّهْرُ وَانْهَدَمَا وَأَخْتَصَّ بِالْفَوْزِ بِالْجَنَّاتِ مَنْ خَدَمَا^(١)

(١) المراد بالخدمة هنا العبادة! وفي هذا الاستخدام نظر لغة وشرعاً: فأما من حيث اللغة؛ ففي =

وَأَصْبَحَ الْغَافِلُ الْمِسْكِينُ مُنْكَسِرًا مِثْلِي فَيَا وَيَحَهُ يَا عُظْمَ مَا حُرِّمًا
مَنْ فَاتَهُ الزَّرْعُ فِي وَقْتِ الْبَذَارِ فَمَا تَرَاهُ يَحْصُدُ إِلَّا الْهَمَّ وَالنَّدَمَا
طُوبَى لِمَنْ كَانَتْ التَّقْوَى بِضَاعَتَهُ فِي شَهْرِهِ وَبِحَبْلِ اللَّهِ مُعْتَصِمَا

المجلس الرابع: في ذكر العشر الأواخر من رمضان

في الصَّحِيحِينَ^(١): عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ شَدَّ مِزْرَهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ. هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: أَحْيَا اللَّيْلَ وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ / خ ١٥٧ / وَجَدَّ وَشَدَّ الْمِزْرَ.

وفي رواية لمسلم^(٢) عنها؛ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ.

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْصُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ بِأَعْمَالٍ لَا يَعْمَلُهَا فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ.

● فَمِنْهَا: إِحْيَاءُ اللَّيْلِ

فِيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ إِحْيَاءَ اللَّيْلِ كُلِّهِ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ وَجْهِ فِيهِ ضَعْفٌ بِلَفْظٍ: «وَأَحْيَا اللَّيْلَ كُلَّهُ»^(٣).

= الخدمة أداء مصلحة للمخدوم، سواء أكان أعلى رتبة من الذي يخدمه أو أدنى منه، والله تعالى غني عن العباد وأعمالهم. وأمّا من حيث الشرع؛ فلا أصل لـ «الخدمة» في كتاب ولا سنة ولا قول السلف الصالح، فكان الأولى نبذها والالتزام بالمصطلحات الشرعية، ولا سيما أنّها قاصرة عن إفادة معانيها. وقد تسرّبت هذه اللفظة إلى الصوفية من طريق أهل الكتاب أو الثقافات الوثنية الأخرى، فالنصارى يكتشرون ذكر «التفرغ لخدمة الرب»، وكان عند المجوس والهندوس سدنة (أي: خدام) للمعابد والنار... والخدمة عند الصوفية أعظم من مجرد العبودية! فعل الذين قال الله فيهم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾!

(١) البخاري (٣٢) - ليلة القدر، ٥ - العمل في العشر الأواخر، ٤/٢٦٩/٢٠٢٤، ومسلم (١٤) - الاعتكاف، ٣ - الاجتهاد في العشر الأواخر، ٢/٨٣٢/١١٧٤.

(٢) (الموضع السابق، ١١٧٥).

(٣) (منكر). لم أقف عليه بعد طول بحث، ولا ذكره العسقلاني عند شرحه للحديث مع استقصائه في تفاصيل الروايات، فحسبي فيه تضعيف المصنّف، ثم هو مخالف لرواية مسلم الآتية، وهذا حدّ النكارة.

وفي «المسند» من وجه آخر عنها؛ قالت: كان النبي ﷺ يَخْلُطُ العَشْرِينَ بِصَلَاةٍ ونوم، فإذا كان العشرُ شَمَرَ وشَدَّ المُنْزَرَ^(١).

وخرَجَ الحافظُ أبو نُعَيْمٍ بإسنادٍ فيه ضعفٌ عن أنس: كان النبي ﷺ إذا شَهِدَ رمضان؛ قام ونام، فإذا كان أربعًا وعشرين؛ لم يَذُقْ غَمَضًا^(٢).
ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِإِحْيَاءِ اللَّيْلِ إِحْيَاءَ غَالِيهِ.

وقد رُوِيَ عن بعضِ المتقدمين من بني هاشم (ظَنَّهُ الرَّائِي أبا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ) أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِإِحْيَاءِ نِصْفِ اللَّيْلِ، وقال: مَنْ أَحْيَا نِصْفَ اللَّيْلِ؛ فَقَدْ أَحْيَا اللَّيْلَ.
وقد سَبَقَ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا^(٣).

ويُؤَيِّدُهُ مَا فِي «صحيح مسلم»^(٤): عن عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: مَا أَعْلَمُهُ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فِي إِحْيَاءِ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ أَنَّهُ تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْإِحْيَاءِ بِمَعْظَمِ اللَّيْلِ. قَالَ: وَقِيلَ: تَحْصُلُ بِسَاعَةٍ. وَقَدْ نَقَلَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ.

وَنَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ إِحْيَاءَهَا يَخْصُلُ بِأَنْ يُصَلِّيَ الْعِشَاءَ فِي

(١) (موضوع). رواه: أحمد (١٤٦/٦٨/٦)، وأبن النجّار (٢٤٤٨١-٢٤٤٨٢)؛ من طريق جابر، عن يزيد بن مرة، عن لميس، عن عائشة... رفعته.

وهذا ساقط: جابر متروك متهم، وقد أتانا بيزيد المجهول الذي لا يعرف إلا بهذا ولميس المجهولة التي لا تعرف إلا به أيضًا، ولذلك قال البخاري: «لا يصح»، وقال العسقلاني: «فيه نظر».

(٢) (ضعيف جدًا). رواه: العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٦٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٠٦)؛ من طريق سعيد بن عثمان (وفي الحلية: سعيد بن عمرو الأموي)، ثنا عنبة بن جبيرة، ثنا الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس... رفعه.

وهذا سند مظلم مسلسل بالعلل: سعيد بن عثمان وسعيد بن عمرو جماعة أكثرهم مجاهيل لم يتبين لي المراد منهم هنا، وعنبة لا يعرف إلا بهذا الخبر، والربيع ضعيف، والحسن عنعن على تديسه. وقد أستنكر الحديث العقيلي والذهبي والعسقلاني، وقال ابن رجب: «إسناده ضعيف».

(٣) متفق عليه. تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٠٥).

(٤) (٦- المسافرين، ٨- جامع صلاة الليل، ١/٥١٢/٧٤٦).

جماعةٍ وَيَعْرَمَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي «الموطأ»: بَلَغَنِي أَنَّ أَبْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ (يَعْنِي: فِي جَمَاعَةٍ)؛ فَقَدْ أَخَذَ بِحِظِّهِ مِنْهَا.

وَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؛ فَقَدْ أَخَذَ بِحِظِّهِ مِنْهَا.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فِي رَمَضَانَ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ»^(١). خَرَّجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ وَذَكَرَ أَنَّهُ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ.

وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا^(٢)، لَكِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَرْسَلًا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَلَيْهِ رَمَضَانٌ صَاحِحًا مُسْلِمًا، فَصَامَ نَهَارَهُ، وَصَلَّى وَرَدًّا مِنْ لَيْلِهِ، وَغَضَّ بَصَرَهُ، وَحَفِظَ فَرْجَهُ وَلِسَانَهُ وَيَدَهُ، وَحَافَظَ عَلَى صَلَاتِهِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَبَكَرَ إِلَى جَمْعِهِ»^(٣)؛ فَقَدْ صَامَ الشَّهْرَ وَأَسْتَكْمَلَ الْأَجَرَ وَأَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَفَارَ بِجَائِزَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: جَائِزَةٌ لَا تُشَبِّهُ جَوَائِزَ الْأُمَرَاءِ^(٤). خَرَّجَهُ أَبُو أَبِي الدُّنْيَا.

(١) (ضعيف جدًا). رواه: ابن خزيمة (٢١٩٥)، وأبو الشيخ في «الثواب»، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧٠٦) و«فضائل الأوقات» (١٣٨)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٨٥/٣)؛ من طريق عبد الله بن عبد المجيد الحنفي (وقال الذهبي: أبو علي الحنفي)، ثنا فرقد بن الحجاج، سمعت عقبة بن أبي الحسناء، سمعت أبا هريرة رضي الله عنه... رفعه.

وهذا سند ساقط: عبد الله بن عبد المجيد: إن كان هو عبد الله بن محرر كما استظهر الدارقطني فمتروك، وإن كان غيره فمجهول لا يعرف. وفرقد: يخطئ. وعقبة بن أبي الحسناء مجهول.

(٢) (ضعيف جدًا). رواه البيهقي في «الشعب» (٣٧٠٥) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن الحسن بن محمد بن علي، عن علي... موقوفًا.

وهذا سند ضعيف: عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب ضعيف، والحسن بن محمد لم يدرك عليًا. ثم هو موقوف، وليس له حكم الرفع. وأمّا الرواية المرفوعة التي أشار إليها ابن رجب فما وقفت عليها، لكن الظاهر أنها دون هذه، فأبن رجب لا يقول «إسناده ضعيف جدًا» إلّا في الأباطيل والموضوعات.

(٣) في خ: «إلى الجمعة»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٤) (ضعيف جدًا). لم أقف عليه، لكنّه معضل وإه، ورواية أبي جعفر عن التابعين لا عن الصحابة، =

ولو نذرَ قيامَ ليلةٍ القدرِ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَقومَ مِنْ ليالي شهرِ رمضانَ ما يُتَيَقَّنُ بِهِ قيامُها: فَمَنْ قَالَ مِنَ العلماءِ إِنَّها في جميعِ الشَّهرِ يَقولُ: يَلْزِمُهُ قيامُ جميعِ ليالي الشَّهرِ، وَمَنْ قَالَ: هيَ في النِّصْفِ الأخيرِ مِنَ الشَّهرِ قَالَ: يَلْزِمُهُ قيامُ ليالي النِّصْفِ الأخيرِ منه، وَمَنْ قَالَ: هيَ في العشرِ الأخيرِ مِنَ الشَّهرِ قَالَ: يَلْزِمُهُ قيامُ ليالي العشرِ كُلِّها، وهو قولُ أصحابنا. وإنْ كانَ نذرُهُ كَذَلِكَ وقد مضى بعضُ ليالي العشرِ /خ ١٥٨/: فإنْ قُلْنَا إِنَّها لا تَتَنَقَّلُ في العشرِ؛ أَجْزَأُهُ مِنْ نذرِهِ أَنْ يَقومَ ما بَقِيَ مِنْ ليالي العشرِ وَيَقومَ مِنْ عامٍ قابلٍ مِنْ أوَّلِ العشرِ إلى وقتِ نذرِهِ. وإنْ قُلْنَا: إِنَّها تَتَنَقَّلُ في العشرِ؛ لم يَخْرُجْ مِنْ نذرِهِ بدونَ قيامِ ليالي العشرِ كُلِّها بعدَ عامِ نذرِهِ.

ولو نذرَ قيامَ ليلةٍ غيرِ معيَّنة؛ لَزِمَهُ قيامُ ليلةٍ تامَّةٍ، فإنْ قامَ نصفَ ليلةٍ ثمَّ نامَ؛ أَجْزَأُهُ أَنْ يَقومَ مِنْ ليلةٍ أُخرى نصفَها. قاله الأوزاعيُّ، نَقَلَهُ عَنْهُ الوليدُ بْنُ مُسْلِمٍ في كتابِ «الَّذُورِ»، وهو شبيهٌ بقولِ مَنْ قَالَ مِنْ أصحابنا وغيرِهِم: إِنَّ الكُفَّارةَ يُجْزئُ فيها أَنْ يُعْتِقَ نِصْفَي رَقَبَتَيْنِ.

● ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يوقِظُ أَهْلَهُ لِلصَّلَاةِ في ليالي العشرِ دونَ غيرِهِ مِنَ الليالي. وفي حديثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قامَ بِهِمْ ليلةَ ثلاثٍ وعشرينَ وخمسينَ وسبعَ وعشرينَ؛ ذَكَرَ أَنَّهُ دَعَا أَهْلَهُ وَنَسَّاهُ ليلةَ سبعَ وعشرينَ خاصَّةً^(١). وهذا يَدُلُّ على أَنَّهُ يَتَأَكَّدُ إيقاظَهُمْ في أكْدِ الأوتارِ التي تُرْجى فيها ليلةُ القدرِ. وخرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حديثِ عَلِيٍّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يوقِظُ أَهْلَهُ في العشرِ الأخيرِ مِنْ رمضانَ وكلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ يُطِيقُ الصَّلَاةَ^(٢).

= والإعْضال من أعْظَم آفات السند، وما أَكْثَر ما أَلَف الكَذابون على لسانِ أَبِي جَعْفَر يرحمه الله.

(١) (صحيح). قطعة من حديث تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٩٦-٣٩٧).

(٢) (موضوع بهذا التمام). رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٤٢١) من طريق إسماعيل بن عمرو

البعلي، ثنا عبد الغفار بن القاسم، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ وهبيرة، عن علي... رفعه.

وهذا سند ساقط مسلسل بالعلل: وقد أشار الهيثمي (١٧٧/٣) إلى أولها بقوله: «في إسناد الطبراني

عبد الغفار بن القاسم أبو مريم وهو ضعيف». قلت: قصر يرحمه الله؛ فإنه كذاب يضع. والثانية: إسماعيل هذا

متهم منكر الحديث أيضاً. والثالثة: أن: الطيالسي (١١٨)، وعبد الرزاق (٧٧٠٣)، وأبن أبي شيبة (٩٥٤٤)،

وأحمد (٩٨/١) و١٢٨ و١٣٢ و١٣٣ و١٣٧، وعبد بن حميد (٩٣-متتخب)، والترمذي (٧٩٥)، والبخاري =

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: أَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَهَجَّدَ بِاللَّيْلِ وَيَجْتَهِدَ فِيهِ وَيُنْهَضَ أَهْلُهُ وَوَلَدُهُ إِلَى الصَّلَاةِ إِنْ أَطَاعُوا ذَلِكَ.

وقد صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَطْرُقُ فَاطِمَةَ^(١) وَعَلِيًّا لَيْلاً فَيَقُولُ لَهُمَا: «أَلَا تَقُومانِ فَتُصَلِّيَانِ»^(٢).

وَكَانَ يَوْقُظُ عَائِشَةَ بِاللَّيْلِ إِذَا قَضَى تَهَجُّدَهُ وَأَرَادَ أَنْ يَوْتِرَ^(٣).

وَوَرَدَ التَّرغِيبُ فِي إِيقَاطِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ لِلصَّلَاةِ وَنَضْحِ الْمَاءِ فِي وَجْهِهِ.
وَفِي «الْمَوْطَأِ»: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُصَلِّيَ،
حَتَّى إِذَا كَانَ نِصْفُ اللَّيْلِ؛ أَيْقَظَ أَهْلَهُ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ لَهُمْ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَيَتْلُو هَذِهِ
الآيَةَ: ﴿وَأَوْمَرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَأَصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ الْآيَةُ [طه: ١٣٢].

كَانَتْ أَمْرَأَةٌ حَبِيبُ أَبِي مُحَمَّدٍ تَقُولُ لَهُ بِاللَّيْلِ: قَدْ ذَهَبَ اللَّيْلُ، وَبَيْنَ أَيْدِينَا طَرِيقٌ
بَعِيدٌ، وَزَادُنَا قَلِيلٌ، وَقَوَافِلُ الصَّالِحِينَ قَدْ سَارَتْ قَدَّامَنَا، وَنَحْنُ قَدْ بَقِينَا!

يَا نَائِمًا بِ[بِ]اللَّيْلِ كَمْ تَرُقُدُ قُمْ يَا حَبِيبِي قَدْ دَنَا الْمَوْعِدُ
وَاخُذْ مِنَ اللَّيْلِ وَأَوْقَاتِهِ وَرَدًا إِذَا مَا هَجَعَ الرُّقْدُ
مَنْ نَامَ حَتَّى يَنْقُضِيَ لَيْلُهُ لَمْ يَبْلُغِ الْمَنْزِلَ أَوْ يَجْهَدُ

● وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشُدُّ الْمِثْرَ

وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ كُنَايَةٌ عَنْ شِدَّةِ جَدِّهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي
الْعِبَادَةِ، كَمَا يُقَالُ: فَلَانٌ يَشُدُّ وَسْطَهُ وَيَسْعَى فِي كَذَا. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهَا قَالَتْ: «جَدَّ
وَشَدَّ الْمِثْرَ»، فَعَطَفَتْ شَدَّ الْمِثْرَ عَلَى جَدِّهِ.

= (٧٢٥)، وَأَبَا يَعْلَى (٢٨٢ وَ ٣٧٢-٣٧٤)، وَغَيْرُهُمْ؛ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَإِسْرَائِيلَ وَالثَّوْرِي وَغَيْرِهِمْ، عَنْ هَبِيرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ... رَفَعَهُ دُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ. فَبَانَ أَنَّهَا مِمَّا أَقْتَرَفَتْهُ يَدَا عَبْدِ الْغَفَّارِ أَوْ الْبُجَلِيِّ.

(١) فِي خ: «كَانَ يَطْرُقُ بِابِ فَاطِمَةَ»، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَ ن وَ ط أَوَّلَى بَسَاطِ الصَّحِيحِينَ.

(٢) رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ (١٩- التَّهَجُّد، ٥- تَحْرِيزُهُ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ، ٣/ ١٠٢٧)، وَمُسْلِمٌ (٦-)

الْمَسَافِرِينَ، ٢٨- مِنْ نَامِ اللَّيْلِ أَجْمَع، ١/ ٥٣٧/ ٧٧٥)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

(٣) رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ (٨- الصَّلَاة، ١٠٣- الصَّلَاةُ خَلْفَ النَّائِمِ، ١/ ٥٨٧/ ٥١٢)، وَمُسْلِمٌ (٤- الصَّلَاة،

٥١- الْإِعْتِرَاضُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، ١/ ٣٦٦/ ٥١٢)؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

والصَّحِيحُ أَنَّ الْمَرَادَ اعْتِزَالُهُ لِلنِّسَاءِ، وبِذَلِكَ فَسَّرَهُ السَّلَفُ وَالْأئِمَّةُ الْمُتَقَدِّمُونَ، مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ.

وقد وَرَدَ ذَلِكَ صَرِيحًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ، وَوَرَدَ تَفْسِيرُهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأُوْ إِلَى فِرَاشِهِ حَتَّى يَنْسَلِخَ رَمَضَانُ، وَفِي حَدِيثِ أَنْسٍ: «وَطَوَى فِرَاشَهُ، وَاعْتَزَلَ النِّسَاءَ»^(١).

وقد كَانَ النَّبِيُّ ﷺ غَالِبًا يَعْتَكِفُ الْعَشَرَ الْأَوَاخِرَ، وَالْمَعْتَكِفُ مَمْنُوعٌ مِنْ قِرْبَانِ النِّسَاءِ بِالنِّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: إِنَّهُ طَلَبَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ. وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَبَاحَ مَبَاشَرَةَ النِّسَاءِ فِي لَيَالِي الصَّيَامِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ؛ أَمَرَ مَعَ ذَلِكَ بِطَلَبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ لِثَلَاثِ شَيْئَاتٍ: لِتَسْتَعْلِلَ الْمُسْلِمُونَ فِي طَوْلِ لَيَالِي الشَّهْرِ بِالِاسْتِمْتَاعِ الْمُبَاحِ فِيْفُوتُهُمْ طَلَبُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَأَمَرَ مَعَ ذَلِكَ بِطَلَبِ / خ ١٥٩ / لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِالتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ، خُصُوصًا فِي اللَّيَالِي الْمَرْجُوءِ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، فَمِنْ هُنَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصِيبُ مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ يَعْتَزِلُ نِسَاءَهُ وَيَتَفَرَّغُ لَطَلَبِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.

● ومنها: تأخيرُهُ للفظُورِ إِلَى السَّحَرِ

رُوي عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ فِي لَيَالِي الْعَشْرِ يَجْعَلُ عِشَاءَهُ سَحُورًا.

وَلَفْظُ حَدِيثِ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ رَمَضَانُ؛ قَامَ وَنَامَ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ شَدَّ الْمِزْزَرَ وَاجْتَنَبَ النِّسَاءَ وَأَعْتَزَلَ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ وَجَعَلَ الْعِشَاءَ سَحُورًا^(٢).

(١) (منكر). سيأتي بطوله وتخرجه بعد سطور.

(٢) (منكر). لم أقف عليه، ولا ذكره العسقلاني عند شرحه لحديث عائشة في «الفتح»، وفيه زيادات غريبة عن رواية الثقات للحديث، فهذه لا تحتمل من الأسانيد المقاربة - على التسليم بأن الإسناد مقارب وفي القلب منه أشياء - بل لا بد فيها من الرواة الثقات الأثبات.

ثم وقفت على زيادة «وأجنب النساء» في الحديث عند الطبراني في «الأوسط» (٧٥٧٣) من طريق نهشل، عن الضحَّاك، عن مسروق، عن عائشة... رفعت. ونهشل متهم متروك، والضحَّاك كثير الإرسال، وقد رواه الشيخان عن مسروق دون هذه الزيادة، فبان أنها منكرة، والزيادات الأخرى أشد نكارة.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي عَاصِمٍ، وَإِسْنَادُهُ مُقَارَبٌ.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ خَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَلَفْظُهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنْ رَمَضَانَ؛ طَوَى فَرَّاشَهُ وَأَعْتَزَلَ النِّسَاءَ وَجَعَلَ عِشَاءَهُ سَحُورًا^(١). وَفِي إِسْنَادِهِ حَفْصُ بْنُ وَقْدٍ؛ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَنْكَرِ مَا رَأَيْتُ لَهُ.

وَرَوَى أَيْضًا نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ^(٢)، خَرَجَهُ أَبُو بَكْرِ الْخَطِيبُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ.

وَفِي الصَّحِيحِينَ مَا يَشْهَدُ لَهُذِهِ الرِّوَايَاتِ، فَفِيهِمَا^(٣): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّكَ تُوَصِّلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَأَيْتُكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي». فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهَوْا عَنِ الْوَصَالِ؛ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ. فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ»، كَالْتَّنْكِيلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهَوْا. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاصَلَ بِالنَّاسِ فِي آخِرِ الشَّهْرِ.

وَرَوَى: عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: مَا وَاصَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَالَكُمْ قَطُّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ أَخَّرَ الْفِطْرَ إِلَى السَّحْرِ^(٤). وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَخَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوَصِّلُ إِلَى السَّحْرِ^(٥).

(١) (منكر). رواه: الطبراني في «الأوسط» (٥٦٤٩)، وأبن عدي في «الكامل» (٨٠٠/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٨١/٦)؛ من طريق حفص بن واقد، ثنا هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أنس... رفعه. قال الهيثمي (١٧٧/٣): «فيه حفص بن واقد البصري، قال ابن عدي: له أحاديث منكورة. قلت: هذا أنكرها على ما نقل المصنف. وقال ابن عدي أيضًا: «بعض متنه قد شورك فيه وبعض متنه لا يرويه عن هشام غير حفص». قلت: هذه علامة ضعف الراوي ونكارة حديثه.

(٢) (ضعيف). لم أقف عليه في «تاريخ بغداد» بعد طول بحث ولا في كثير مما بين يدي من كتب الخطيب، فحسبي فيه شهادة ابن رجب يرحمه الله بقوله: «في إسناده من لا يعرف حاله».

(٣) البخاري (٣٠- الصوم، ٤٩- التنكيل لمن أكثر الوصال، ٤/٢٠٥/١٩٦٥)، ومسلم (١٣- الصيام، ١١- النهي عن الوصال، ٢/٧٧٤/١١٠٢).

(٤) (لا بأس به إن سلمت الطريق إلى عاصم). ولم أقف عليه.

(٥) (صحيح لشواهد). رواه: عبدالرزاق (٧٧٥٢)، وأبن أبي شيبة (٩٥٨٩)، وأحمد في «المسند» (١/٩١ و ١٤١) و«الفضائل» (١٢٣٦)، وعبد بن حميد (٨٥- منتخب)، والطبراني (١/١٠٩/١٨٥)، والضياء في «المختارة» (٢/١٩٩/٥٨٢ و ٧٢٥)؛ من طريق إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن محمد بن علي (وجاء مرة =

وَخَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَيْضًا^(١).

وَخَرَجَ أَبُو جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوَصِّلُ إِلَى السَّحَرِ، فَفَعَلَ ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَنَهَاهُ، فَقَالَ: أَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ. فَقَالَ: «إِنْ كُنْمْ لَسْتُمْ مِثْلِي، إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»^(٢).

وَزَعَمَ أَبُو جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُوَصِّلُ فِي صِيَامِهِ إِلَّا إِلَى السَّحَرِ خَاصَّةً، وَأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَيُكْرَهُ لغيرِهِ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اسْتِدَامَةُ الصَّيَامِ فِي اللَّيْلِ كُلِّهِ طَاعَةً عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَ يُمَسِّكُ بَعْضُهُمْ لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ الصَّيَامِ: إِمَّا لِيَكُونَ أَنْشَطَ لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ، أَوْ إِثَارًا بِطَعَامِهِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ لَخَوْفٍ مَقْلِقٍ مَنَعَهُ طَعَامَهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. فَمَقْتَضَى كَلَامِهِ: أَنَّ مَنْ وَاصَلَ وَلَمْ يُفْطِرْ لِيَكُونَ أَنْشَطَ لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ إِمْسَاكَ اللَّيْلِ قَرَبَةً أَنَّهُ جَائِزٌ^(٣). وَإِنْ أَمْسَكَ تَعَبُّدًا بِالْمَوَاصِلَةِ، فَإِنْ كَانَ إِلَى السَّحَرِ وَقَوِيَ عَلَيْهِ لَمْ يُكْرَهُ، وَإِلَّا كُرِهَ.

= عن أبي عبد الرحمن، [عن علي]... رفعه.

قال الهيثمي (١٦١/٣): «رجال الصحيح». قلت: عبد الأعلى هذا هو ابن عامر الثعلبي، ما هو من رجال الصحيح، وحديثه أقرب إلى الضعف، وقد اضطرب فجعله مرة عن أبي عبد الرحمن السلمي ومرة عن ابن الحنفية. لكن يشهد له ما قبله وما بعده، فهو حسن به على الأقل.

(١) (صحيح لشواهده). رواه: الحارث بن أبي أسامة (٣٢٦- زوائد الهيثمي) من طريق محمد بن عمر ثنا سعيد بن مسلم بن بانك، والطبراني في «الأوسط» (٣٧٦٨) من طريق شريك؛ كلاهما عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر... رفعه بنحوه.

قال الهيثمي (١٦١/٣): «حديث حسن». قلت: طريق الحارث فيها الواقدي المتهم، فالمعول على طريق «الأوسط» وحدها، وفيها شريك سبى الحفظ وأبن عقيل لين، لكن يشهد له ما قبله وما بعده.

(٢) (شاذ بهذا التمام). رواه: ابن خزيمة (٢٠٧٢)، وأبن جرير؛ من طريق عبيدة بن حميد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... رفعه.

قال العسقلاني في «الفتح» (٢٠٩/٤): «المحفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النهي عن الوصال دون تقييد بالسحر، ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة، فرواية عبيدة هذه شاذة». وقال الألباني: «إسناده صحيح على شرط البخاري». قلت: هو كذلك عند النظر إليه على وجه الاستقلال، لكن زيادة «إلى السحر» هنا تفرد بها عبيدة بن حميد دون سائر الرواة عن الأعمش وعن أبي صالح، وهي زيادة تخالف إذنه ﷺ بالوصل إلى السحر الآتي في حديث أبي سعيد بعده، فبان أنها شاذة كما قال العسقلاني.

(٣) إن كان لا يراه قربة؛ فهلا شرب جرعة ماء أو عصير تشد أوده!

ولذلك قال أحمد وإسحاق: لا يُكره الوصال إلى السحر.

وفي «صحيح البخاري»^(١): عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ؛ قال: «لا تُواصلوا، فأياكم أراد أن يُواصل؛ فليُواصل إلى السحر». قالوا: فإنك تُواصل يا رسول الله! قال: «إني لست كهيتكم، إني أبيت لي مطعم يُطعمني وساق يسقيني».

وظاهر هذا يدل على أنه ﷺ كان يُواصل الليل كله / خ ١٦٠ / ، وقد يكون النبي ﷺ إنما فعل ذلك لأنه رآه أنشط له على الاجتهاد في ليالي العشر، ولم يكن ذلك مضجعاً له عن العمل؛ فإن الله كان يُطعمه ويسقيه.

وأختلف في معنى إطعامه: فقيل: إنه كان يُؤتى بطعام من الجنة يأكله. وفي هذا نظر؛ فإنه لو كان كذلك؛ لم يكن مواصلاً، وقد أقرهم على قولهم له: إنك تُواصل. لكن روى عبد الرزاق في «كتابه»: عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار؛ أن النبي ﷺ نهى عن الوصال. قالوا: فإنك تُواصل! قال: «وما يُدريكُم! لعل ربي يُطعمني ويسقيني»^(٢). وهذا مرسل.

وفي رواية لمسلم^(٣) من حديث أنس: «إني أظللُ يُطعمني ربي ويسقيني». وإِنَّمَا يُقال: ظلُّ يفعل كذا إذا كان نهاراً، ولو كان أكلاً حقيقياً؛ كان منافياً للصيام.

والصحيح أنه إشارة إلى ما كان الله تعالى يفتحُه عليه في صيامه وخلوته بربه لمناجاته وذكره من مواد أنسه ونفحات قدسه، فكان يردُّ بذلك على قلبه من المعارف الإلهية والمنح الربانية ما يُغذيه ويُغنيه عن الطعام والشراب. كما قيل:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا عَنْ الطَّعَامِ وتُلْهِيها عَنِ الزَّادِ
لَهَا بِوَجْهِكَ نَوْرٌ تَسْتَضِيءُ بِهِ وَفَتَ الْمَسِيرِ وفي أَعْقَابِها حَادِي
إِذَا شَكَّتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ أَوْعَدَهَا رَوْحُ الْقُدُومِ فَتَحْيا عِنْدَ مِيعَادِ

(١) (٣٠- الصوم، ٤٨- الوصال، ٤/٢٠٢/١٩٦٣).

(٢) (ضعيف بهذا السياق). رواه عبد الرزاق (٧٧٥٦) بالسند المذكور، والمرسل من أنواع الضعيف.

(٣) (١٣- الصيام، ١١- النهي عن الوصال، ٢/٧٧٦/١١٠٤). وهو عند البخاري (٣٠- الصوم،

٤٨- الوصال، ٤/٢٠٢/١٩٦١) لكن بغير هذا اللفظ.

الذِّكْرُ قُوْتُ قُلُوبٍ^(١) العارفينَ، يُغْنِيهِم عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، كما قيلَ:
أَنْتَ رِيِّي إِذَا ظَمِئْتُ إِلَى الْمَاءِ وَفُقُوتِي إِذَا أَرَدْتُ الطَّعَامَا
لَمَّا جَاعَ الْمُتَهَيِّجُونَ؛ شَبِعُوا مِنْ طَعَامِ الْمَنَاجَاةِ. فَأُفِّ لِمَنْ بَاعَ لَذَّةَ الْمَنَاجَاةِ
بِفَضْلِ لَقْمَةٍ.

يَا مَنْ لِحْشَا الْمُحِبِّ بِالشَّوْقِ حَشَا ذَا سِرِّ سُرَاكَ فِي الدُّجَى كَيْفَ فَشَا
هَذَا الْمُوَلَّى إِلَى الْمَمَالِكِ مَشَى لَا كَانَ عَيْشًا أَوْرَثَ الْقَلْبَ غِشًا^(٢)
وَيَتَأَكَّدُ تَأْخِيرُ الْفَطْرِ فِي اللَّيَالِي الَّتِي تُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ^(٣).

قَالَ زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُؤَخِّرَ فِطْرَهُ؛
فَلْيَفْعَلْ، وَلْيَفْطِرْ عَلَى ضِيَاكِ لَبْنٍ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ زُرِّ بْنِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ مَرْفُوعًا، وَلَا
يَصِحُّ^(٤). وَضِيَاكُ اللَّبَنِ وَيُرْوَى ضَيْحٌ - بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَالْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ - هُوَ اللَّبْنُ
الْخَائِثُ الْمَمْزُوجُ بِالْمَاءِ.

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: إِنْ وَافَقَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَهُوَ
يَأْكُلُ؛ أَوْرَثَهُ دَاءً لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَمُوتَ^(٥). وَخَرَّجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ. وَكَأَنَّهُ
يُرِيدُ: إِذَا وَافَقَ دَخُولُهَا أَكَلَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● وَمِنْهَا: اغْتِسَالُهُ ﷺ بَيْنَ الْعِشَاءِ

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «وَأَغْتَسَلَ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ»^(٦). وَالْمَرَادُ: أَذَانُ الْمَغْرَبِ

(١) فِي خ: «الذِّكْرُ قَرَّةُ قُلُوبٍ»، وَالْأَوَّلَى مَا أُثْبِتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٢) يَعْنِي: غِشَاءٌ، وَالْبَيْتَانِ غَيْرُ مُوزُونَيْنِ، أَقْرَبُ إِلَى الْكَلَامِ الْمَشْتُورِ.

(٣) إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، وَحَذَرَ أَصْحَابَهُ مِنْ فِعْلِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَنْكَلِ بِمَنْ لَمْ يَسْتَجِبْ
إِلَيْهِ حَتَّى يَدْعَهُ، وَوَصَفَ مِنْ فِعْلِهِ بِالْمَتَعَمِّقِ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ أَنَّ مُوَاسَلَتَهُ لَيْسَتْ كَمُوَاسَلَتِهِمْ وَأَنَّهُ يَبِيتُ يَطْعَمُهُ رَبُّهُ
وَيَسْقِيهِ، ثُمَّ لَمَّا رَأَى الْحَاجَّ بَعْضَ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ أَذَّنَ لَهُمْ بِالْمُوَاسَلَةِ إِلَى الْفَجْرِ لَا أَكْثَرَ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: هَذِهِ
الْمُوَاسَلَةُ مُسْتَحَبَّةٌ؟ أَوْ: هِيَ مُتَأَكَّدَةٌ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِيِّ؟! هَذِهِ الْمُوَاسَلَةُ قِصَارُهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُبَاحِ! وَذَهَبَ
جَمَاعَةٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَرَاهَتِهَا مُطْلَقًا، وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ عَنِ الصَّوَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) أَثَرُ زُرِّ هَذَا رَوَاهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٧٠١)، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٦٦٧). وَلَمْ أَفَقْ عَلَيْهِ مَرْفُوعًا، وَمَا هُوَ
بِصَحِيحٍ، بَلْ هُوَ ظَاهِرُ الْبُكَارَةِ سَنَدًا عَلَى مَا ذَكَرَ أَبُو رَجَبٍ وَمُتَنًّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنفَاءً مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ.

(٥) كَذَا! مَعَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّنْ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ مُطْلَقًا.

(٦) (مَنْكَر). تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهِ (ص ٤٣١).

والعشاء.

ورُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْعِشَاءِ كُلِّ لَيْلَةٍ؛ يَعْنِي: مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ^(١). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

ورُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ؛ أَنَّهُ قَامَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنْ رَمَضَانَ، فَأَغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَسْتَرَهُ حُذَيْفَةُ، وَبَقِيََتْ فَضْلَةً فَأَغْتَسَلَ بِهَا حُذَيْفَةُ وَسْتَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٢). خَرَّجَهُ أَبُو أَبِي عَاصِمٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ حُذَيْفَةَ؛ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فِي حَجْرَةٍ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَصَبَّ عَلَيْهِ دُلُوءًا مِنْ مَاءٍ^(٣).

وَقَالَ أَبُو جَرِيرٍ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَغْتَسِلُوا كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي الْعَشْرِ الْآخِرِ.

وَكَانَ النَّخَعِيُّ يَغْتَسِلُ فِي الْعَشْرِ كُلِّ لَيْلَةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَغْتَسِلُ وَيَتَطَيَّبُ فِي اللَّيَالِي الَّتِي تَكُونُ أَرْجَى لِلَيْلَةِ الْقَدَرِ:

فَأَمَرَ زُرَّ بَنُ حُبَيْشٍ / خ ١٦١ / بِالْأَغْتِسَالِ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ.

ورُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ؛ أَغْتَسَلَ وَتَطَيَّبَ وَلَبَسَ حَلَّةً إِزَارًا وَرَدَاءً، فَإِذَا أَصْبَحَ؛ طَوَّاهُمَا فَلَمْ يَلْبَسْهُمَا إِلَى مِثْلِهَا مِنْ قَابِلٍ.

وَكَانَ أَيُّوبُ السُّخْتِيَانِيُّ يَغْتَسِلُ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ، وَيَسْتَجِمِرُ، وَيَقُولُ: لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ هِيَ لَيْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا لَيْلَتُنَا؛ يَعْنِي: الْبَصْرِيَّانِ.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: كَانَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ وَحُمَيْدُ الطَّوِيلُ يَلْبَسَانِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِمَا وَيَتَطَيَّبَانِ وَيُطَيَّبُونَ الْمَسْجِدَ بِالنَّضُوحِ وَالذُّخْنَةِ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدَرِ.

وَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ: كَانَ لَتَمِيمِ الدَّارِيِّ حَلَّةٌ اشْتَرَاهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، كَانَ يَلْبَسُهَا فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدَرِ.

(١) (ضعيف). ولم أقف عليه، فحسبي فيه حكم من وقف على سنده.

(٢) (لم أقف عليه).

(٣) (ضعيف). رواه أبو أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٩٨ و ٧٦٩٦) من طريق قوية، عن طلحة بن

يزيد الأنصاري، عن حذيفة... رفعه. وهذا سند منقطع، طلحة بن يزيد لم يسمع حذيفة، بينه وبينه رجل كما تقدم تفصيله آنفاً، ولم أقف على هذه القطعة موصولة بخلاف حديث حذيفة المتقدم (ص ٣٩٤-٣٩٥).

فَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي اللَّيَالِي الَّتِي تُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ التَّنَظُّفُ وَالتَّزَيُّنُ وَالتَّطَيُّبُ بِالْغَسْلِ وَالطِّيبِ وَاللِّبَاسِ الْحَسَنِ، كَمَا يُشْرَعُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ. وَكَذَلِكَ يُشْرَعُ اخْتِذُ الزَّيْنَةِ بِالثِّيَابِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. وَقَالَ أَبُو عُمَرَ: اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُتَزَيَّنَ لَهُ. وَيُرَوَّى عَنْهُ مَرْفُوعًا^(١).

وَلَا يَكْمُلُ التَّزَيُّنُ الظَّاهِرُ إِلَّا بِتَزَيُّنِ الْبَاطِنِ بِالتَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ إِلَى اللَّهِ وَتَطْهِيرِهِ مِنْ أَدْنَسِ الذُّنُوبِ وَأَوْضَارِهَا؛ فَإِنَّ زِينَةَ الظَّاهِرِ مَعَ خَرَابِ الْبَاطِنِ لَا تُغْنِي شَيْئًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَلْبَسْ ثِيَابًا مِنَ التَّقَى تَقَلَّبَ عُرْيَانًا وَإِنْ كَانَ كَاسِيًا لَا يَصْلُحُ لِمَنَاجَاةِ الْمَلُوكِ فِي الْخُلُوتِ إِلَّا مَنْ زَيَّنَ ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ وَطَهَّرَهُمَا،

(١) (صحيح موقوفًا منكر مرفوعًا). يرويه نافع مولى أبي عمر وأختلف عليه فيه على وجوه: روى الأول: عبدالرزاق (١٣٩٠ و ١٣٩١)، والبخاري في «التاريخ» (٣٧٦/٧)، وأبن خزيمة (٧٦٦)، والطحاوي (٣٧٧/١ و ٣٧٨)، وأبن عدي (١٦٠٦/٤)، والبيهقي (٢٣٦/٢)، وأبن عبدالبر في «التمهيد» (٣٦٩/٦ و ٣٧١)، والضياء في «المختارة» (٢٠٠/٣٠٩/١)؛ من طرق ثمان، عن نافع، عن أبي عمر... موقوفًا. وبعض طرقه صحيح لذاته، وأكثرها قوي، والوقف بأجمعها صحيح جدًا. وروى الثاني: الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص ١٤٢) من طريق سعيد بن داود الزنبري أبي عثمان، عن مالك، عن نافع، عن أبي عمر... رفعه. قال الحاكم: «موضوع». قلت: من أجل سعيد هذا؛ فإنه كذاب روى هذا الحديث عن مالك فرفعه وخالف ثقات أصحابه الذين روه عن مالك موقوفًا على الوجه الأول. لكنه توبع، فرواه: الطحاوي في «المعاني» (٣٧٧/١)، والطبراني في «الأوسط» (٩٣٦٤)؛ من طريق زهير بن عباد، ثنا حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن أبي عمر... رفعه. قال الطبراني: «تفرّد به زهير بن عباد». وقال الهيثمي (٥٤/٢): «إسناده حسن». قلت: زهير ضعيف، وحفص بهم. وروى الثالث: الطبراني في «الأوسط» (٧٠٥٨) من طريق عبدالله بن جعفر، عن عمر بن نافع، عن أبيه، عن أبي عمر... لا أعلمه إلا رفعه. وهاهنا علتان: أولاهما: عبدالله بن جعفر هذا هو أبي المديني وإه. والآخرى: أنه تردّد في رفعه فلم يجزم. لكنه توبع، فرواه البيهقي (٢٣٥/٢) من طريق أحمد بن منصور المدني، ثنا محمد بن إسحاق المسيبي، ثنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن أبي عمر... لا أراه إلا رفعه. وأحمد بن منصور مجهول.

وخلاصة هذا أنّ المعروف في هذا المتن الوقف، وأمّا الرفع فقد جاء على الجزم من وجهين واهيين وعلى الشكّ من وجهين واهيين أيضًا. وقد صحّح الألباني الحديث مرفوعًا بأجمع الطريقين إلى موسى بن عقبة، وفيه نظر: لاختلافهما جزمًا وشكًا، ولضعفهما، ولمخالفتهما رواية الثقات الكثير للمتن موقوفًا.

خصوصًا ملك الملوك الذي يَعْلَمُ السِّرَّ وأخفى وهو لا يَنْظُرُ إلى صوركم وإنما يَنْظُرُ إلى قلوبكم وأعمالكم، فَمَنْ وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ فَلْيُزَيِّنْ [لَهُ] ظاهِرَهُ باللباسِ وباطِنَهُ بلباسِ التَّقْوَى.

أَنْشَدَ الشَّيْخُ:

قالوا غدا العيدُ ماذا أَنْتَ لابسُهُ فَقُلْتُ خِلْعَةَ ساقِ حُبِّهِ جُرْعَا
فَقَرُّ وَصَبْرُ هُما ثَوْبانِ تَحْتَهُما قَلْبٌ يَرى إِلْفَهُ الأعيادِ وَالْجُمْعَا
أخرى الملابس أن تلقى الحبيبَ بِهِ يَوْمَ التَّراوُرِ في الثَّوبِ الذي خَلَعَا
فَالدَّهْرُ لي مَاتَمَ إِنْ غَبَتْ يا أَمَلِي وَالعيدُ ما كُنْتُ لي مَرَأَى وَمُسْتَمْعَا^(١)

● ومنها: الاعتكاف

ففي الصَّحِيحَيْنِ^(٢): عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ العَشْرَ الأَواخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ.

وفي «صحيح البخاري»^(٣): عن أبي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْتَكِفُ في كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ العامُّ الذي قُبِضَ فِيهِ؛ أَعْتَكَفَ عَشْرِينَ. وَإِنَّمَا كَانَ يَعْتَكِفُ ﷺ في هَذِهِ العَشْرِ التي يُطْلَبُ فيها ليلَةُ القَدْرِ قطعًا لِأشغالِهِ وتَفْرِغًا لِبَالِهِ وتَخَلُّيًا لِمَنَاجاةِ رَبِّهِ وَذِكْرِهِ ودَعَائِهِ. وَكَانَ ﷺ يَحْتَجِرُ حَصِيرًا يَتَخَلَّى فيها عَنِ النَّاسِ فلا يُخَالِطُهُمْ ولا يَسْتَعْلِ بِهَمٍّ^(٤).

ولهذا ذَهَبَ الإمامُ أَحْمَدُ إلى أَنَّ المَعْتَكِفَ لا يُسْتَحَبُّ لَهُ مَخالِطَةُ النَّاسِ، حَتَّى ولا لتعليمِ عِلْمٍ وإِقراءِ قرآنٍ، بَلِ الأَفْضَلُ لَهُ الانْفِرَادُ بِنَفْسِهِ والتَّخَلِّي بِمَنَاجاةِ رَبِّهِ وَذِكْرِهِ

(١) تقدّم هذا البيت في خ على ما قبله، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) البخاري (٣٣) - الاعتكاف، ١ - الاعتكاف في العشر الأواخر، ٤ / ٢٧١ / ٢٠٢٦)، ومسلم (١٤) - الاعتكاف، ١ - اعتكاف العشر الأواخر، ٢ / ٨٣٠ / ١١٧٢).

(٣) (٣٣) - الاعتكاف، ١٧ - الاعتكاف في العشر الأوسط، ٤ / ٢٨٤ / ٢٠٤٤).

(٤) رواه: البخاري (١٠ - الأذان، ٨١ - صلاة الليل، ٢ / ٢١٤ / ٧٣٠ و ٧٣١)، ومسلم (٦ - المسافرين،

٣٠ - فضيلة العمل الدائم، ١ / ٥٤٠ / ٧٨٢ و ٧٨١)؛ من حديث عائشة وزيد بن ثابت على الترتيب.

ومعنى احتجار الحَصِير: اتّخاذُه كالحِجْرَةِ بجعلِه حاجزًا بينه وبين الناس.

ودعائه .

وهذا الاعتكاف هو الخلوة الشرعية، وإنما يكون في المساجد؛ لئلا يُترك به الجمع والجماعات /خ١٦٢/؛ فإن الخلوة القاطعة عن الجمع والجماعات منهي عنها.

سُئِلَ أَبُو عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ وَلَا يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ وَالْجُمَاعَةَ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ.

فالخلوة المشروعة لهذه الأمة هي الاعتكاف في المساجد، خصوصاً في شهر رمضان، خصوصاً في العشر الأواخر منه، كما كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

فالمعتكف قد حبس نفسه على طاعة الله وذكره، وقطع عن نفسه كل شاغل يشغله عنه، وعكف بقلبه وقالبه على ربه وما يقربُه منه، فما بقي له هم سوى الله وما يرضيه عنه.

كما كَانَ دَاوُدُ الطَّائِيُّ يَقُولُ فِي لَيْلِهِ: هُمُكَ عَطَّلَ عَلَيَّ الْهَمُومَ وَحَالَفَ بَيْنِي وَبَيْنَ الشُّهَادِ، وَشَوَّقِي إِلَى النَّظَرِ إِلَيْكَ أَوْبَقَ مِنِّي اللَّذَاتِ وَحَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَوَاتِ.

مَا لِي شُغْلٌ سِوَاهُ مَا لِي شُغْلٌ مَا يَصْرِفُ عَنْ هَوَاهُ قَلْبِي عَذْلٌ
مَا أَضْنَعُ إِنْ جَفَا وَخَابَ الْأَمَلُ مِنِّي بَدَلٌ وَمِنْهُ مَا لِي بَدَلٌ

فمعنى الاعتكاف وحقيقته قطع العلائق عن الخلائق للاتصال بخدمة الخالق، وكلما قويت المعرفة بالله والمحبة له والأنس به؛ أورت صاحبها الانقطاع إلى الله تعالى بالكلية على كل حال.

كَانَ بَعْضُهُمْ لَا يَزَالُ مُنْفَرِداً فِي بَيْتِهِ خَالِياً بِرَبِّهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَمَا تَسْتَوْحِشُ؟ قَالَ: كَيْفَ أَسْتَوْحِشُ وَهُوَ يَقُولُ: أَنَا جَلِيسٌ مَن ذَكَرَنِي؟!

أَوْحَشْتَنِي خَلَوَاتِي بِكَ مِنْ كُلِّ أَنْيْسِي
وَتَقَرَّرْتُ فَعَايُنْكَ بِالْغَيْبِ جَلِيسِي

● يَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ! لِلْعَابِدِينَ أَشْهَدِي، يَا أَقْدَامَ الْقَانِتِينَ! أَرْكَعِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي، يَا أَلْسَنَةَ السَّائِلِينَ! جُدِّي فِي الْمَسْأَلَةِ وَاجْتَهِدِي.

يَا رَجَالَ اللَّيْلِ جُودُوا رُبَّ دَاعٍ لَا يُرَدُّ
مَا يَقُومُ اللَّيْلَ إِلَّا مَنْ لَهُ عَزْمٌ وَجِدُّ
ليلةُ القدرِ عندَ المحبِّينَ ليلةُ الحظوةِ بأنسٍ^(١) مولاَهُم وقربِهِ، وإنَّما يَقْرُونَ مِن
ليالي البعدِ والهجرِ.

كَانَ بِيغْدَادَ مَوْضِعَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا دَارُ الْمَلِكِ وَلِلْأُخْرَى الْقُطَيْعَةُ، فَجَازَ بَعْضُ
الْعَارِفِينَ بِمَلَّاحٍ فِي سَفِينَةٍ، فَقَالَ لَهُ: أَحْمِلْنِي مَعَكَ إِلَى دَارِ الْمَلِكِ. فَقَالَ لَهُ الْمَلَّاحُ: مَا
أَقْصِدُ إِلَّا الْقُطَيْعَةَ. فَصَاحَ الْعَارِفُ: لَا بِاللَّهِ لَا بِاللَّهِ، مِنْهَا أَفْرُ.
وَلَيْلَةٌ بِثُ بَأَكْنَافِهَا تَعْدِلُ عِنْدِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ
كَانَتْ سَلَامًا لِسُرُورِي بِهَا بِالْوَصْلِ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ
يَا مَنْ ضَاعَ عَمْرُهُ فِي لَا شَيْءٍ! اسْتَدْرِكْ مَا فَاتَكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ فَإِنَّهَا تُحَسَّبُ
بِالْعَمْرِ.

وَلَيْلَةٌ وَصَلِ بَاتَ مُنْجِزٌ وَعَدِهِ سَمِيرِي فِيهَا بَعْدَ طَوْلِ مَطَالِ
شَفِئْتُ بِهَا قَلْبًا أَطِيلَ عَلَيْهِ زَمَانًا فَكَانَتْ لَيْلَةً بِلَيَالِي
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . لَيْلَةُ الْقَدْرِ
خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ١-٣].

قَالَ مَالِكٌ: بَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ
ذَلِكَ، فَكَانَتْ تَقَاصِرُ أَعْمَارَ أُمَّتِهِ إِلَّا يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طَوْلِ الْعَمْرِ،
فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ^(٢).

(١) في خ: «ليلة الخلوة بأنس»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) (ضعيف). رواه: مالك في «الموطأ» (٣٢١/١)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٦٧)؛ من طريق
مالك، أنه سمع من يثقبه من أهل العلم، عن النبي ﷺ . . . به.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٧٣/٢٤): «لا أعلم هذا الحديث يروى مسندًا من وجه من الوجوه ولا
أعرفه في غير «الموطأ» مرسلاً ولا مسندًا». وقال ابن كثير: «هذا الذي قاله مالك يقتضي تخصيص هذه الأمة
بليلة القدر . . . والذي دلَّ عليه الحديث أنها كانت في الأمم الماضية كما هي في أمتنا». قلت: يريد حديث
أبي ذر الذي سيأتي بيان ضعفه قريبًا. وقال السيوطي: «هذا من الأربعة التي لا تعرف»، يعني: البلاغات التي
أوردها مالك في «موطئه». قلت: هو مرسل أو معضل، وفيه المخالفة التي أشار إليها ابن كثير.

وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَبَسَ السَّلَاحَ أَلْفَ شَهْرٍ، فَعَجِبَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ ذَلِكَ / خ ١٦٣، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ السُّورَةَ ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ الَّذِي لَبَسَ فِيهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ السَّلَاحَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَلْفَ شَهْرٍ^(١).

وَقَالَ النَّخَعِيُّ: الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ.

وَفِي الصَّحِيحِينَ^(٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وَفِي «الْمُسْنَدِ»: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَامَهَا ابْتِغَاءَهَا، ثُمَّ وَقَعَتْ لَهُ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»^(٣).

وَفِي «الْمُسْنَدِ» وَ«النَّسَائِيِّ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ: «فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، مَنْ حُرِمَ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِمَ»^(٤).

(١) (ضعيف جدًا). رواه: أبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «التفسير» (القدر- أبْنُ كَثِيرٍ)، وَأَبْنُ الْمُنْذَرِ فِي «التفسير» (القدر- الدرّ المثور)، والبيهقي في «السنن» (٣٠٦/٤) و«الشعب» (٣٦٨)؛ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدِ الزَنْجِيِّ، عَنْ أَبِي أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِهِ.

وهذا وإِياه مِنْ أَوْجِهٍ: أَوَّلُهَا: أَنَّ الزَنْجِيَّ لَيْنٌ. الثَّانِي: أَنَّ أَبِي نَجِيحٍ لَمْ يَسْمَعْ التفسير مِنْ مُجَاهِدٍ. الثَّالِث: أَنَّهُ مُرْسَلٌ. الرَّابِع: أَنَّ أَبِي جَرِيرٍ رَوَاهُ (٣٧٧١٣) بَنَحْوَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ مُوقُوفًا عَلَيْهِ.

(٢) البخاري (٣١- التراويح، ١- فضل مِنْ قَامَ رَمَضَانَ، ٤/٢٥٠/٢٠٠٩)، وَمُسْلِمٌ (٦- المسافرين، ٢٥- التَّوْبَةُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، ١/٥٢٣/٧٥٩).

(٣) (ضعيف بهذا التمام). رواه: أَحْمَدُ (٣١٨/٥ و ٣٢١ و ٣٢٤)، وَالشَّاشِي (١٢٨٨ و ١٢٨٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٧٨/٣- مجمع)؛ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِبَادَةَ... رَفَعَهُ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، وَفِيهِ كَلَامٌ، وَقَدْ وَثَّقَ». قُلْتُ: أَبْنُ عَقِيلٍ لَيْنٌ الْحَدِيثُ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُجْهُولٌ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ سِوَى أَبْنِ عَقِيلٍ، فَالسُّنَدُ ضَعِيفٌ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٤/٥) عَنْ بَقِيَّةٍ، ثَنِي بَحِيرٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عِبَادَةَ... بَنَحْوَهُ مَرْفُوعًا. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٧٨/٣): «رَجَالُهُ ثِقَاتٌ». قُلْتُ: لَا يَثْبُتُ لَخَالِدِ سَمَاعٌ مِنْ عِبَادَةَ.

قَالَ الْعَسْكَلَانِيُّ فِي «الفتح» (١١٥/٤): «حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ وَجْهَيْنِ وَإِسْنَادِهِ حَسَنٌ». قُلْتُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْإِسْنَادَيْنِ حَسَنًا كَمَا تَرَى، وَتَقْوِيَةُ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ فِيهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ خَالِدٌ تَلَفَّاهُ عَنْ أَبْنِ عَقِيلٍ أَوْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَرْسَلَهُ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَقْوِيَتُهُ بِالشَّوَاهِدِ، وَهِيَ قَاصِرَةٌ عَنْ بَعْضِ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الزِّيَادَاتِ كَقَوْلِهِ «ثُمَّ وَقَعَتْ لَهُ» وَقَوْلِهِ «وَمَا تَأَخَّرَ» وَغَيْرِهِ.

(٤) (صحيح). رواه: عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٣٨٣)، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٨٦٧)، وَإِسْحَاقُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠١)، وَأَحْمَدُ (٢/٢٣٠ و ٣٨٥ و ٤٢٥)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٤٢٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الكبرى» (٢٤١٦) =

قَالَ جُوَيْرٌ: قُلْتُ لِلضَّحَّاكِ: أَرَأَيْتَ التُّفْسَاءَ وَالْحَائِضَ وَالْمَسَافِرَ وَالتَّائِمَ لَهُمْ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ نَصِيبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ كُلُّ مَنْ تَقَبَّلَ اللَّهُ عَمَلَهُ سَيُعْطِيهِ نَصِيبَهُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. إخواني! المعوّل على القبول لا على الاجتهاد، والاعتبارُ بسيرِ القلوب^(١) لا بعملِ الأبدان.

رَبِّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهْرِ!

كَمْ مِنْ قَائِمٍ مَحْرُومٍ وَمِنْ نَائِمٍ مَرْحُومٍ! هَذَا نَامَ وَقَلْبُهُ ذَاكِرٌ، وَهَذَا قَامَ وَقَلْبُهُ فَاجِرٌ. إِنَّ الْمَقَادِيرَ إِذَا سَاعَدَتْ أَلْحَقَتِ النَّائِمَ بِالقَائِمِ^(٢) لَكِنَّ الْعَبْدَ مَأْمُورٌ بِالسَّعْيِ فِي أَكْتِسَابِ الْخَيْرَاتِ وَالْاجْتِهَادِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، وَكُلُّ مَيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ؛ فَيُسَيِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ؛ فَيُسَيِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ.

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٥-١٠].

فالمبادرةُ المبادرةَ إلى اغتنامِ العملِ فيما بقيَ مِنَ الشَّهْرِ، فعسى أَنْ يُسْتَدْرَكَ بِهِ مَا فَاتَ مِنْ ضِيَاعِ الْعَمْرِ.

تَوَلَّى الْعُمُرُ فِي سَهْوٍ	وَفِي لَهْوٍ وَفِي خُسْرِ
فِيَا ضَيْعَةً مَا أَنْفَقَ	تُ فِي الْأَيَّامِ مِنْ عُمْرِي
وَمَا لِي فِي الَّذِي ضَيَّعَ	تُ مِنْ عُمْرِي مِنْ عُذْرٍ

= «المجتبى» (٢٢- الصيام، ٥- الاختلاف على معمر، ٤/١٢٩/٢١٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٠٠)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (١٦/١٥٤)، والرافعي في «التدوين» (٢/٢٥٢)؛ من طرق، عن أيوب، عن أبي قلابه، [عن أبي هريرة]. . . رفعه. قال المنذري: «لم يسمع أبو قلابه من أبي هريرة فيما أعلم». قلت: كذلك يقال، وسماعه منه محتمل.

وله شاهد من حديث أنس عند ابن ماجه (١٦٤٤) بسند قوّاه البوصيري.

وآخر من حديث عبادة بن الصامت عند الطبراني في «الكبير» (٣/١٤٥- مجمع) بسند ضعيف.

فإن سمعه أبو قلابه من أبي هريرة فهو صحيح، وإلا فهو صحيح لشواهده، وقد صحّحه الألباني.

(١) في موط: «ببر القلوب»، وأثبت ما في خ ون، وكلاهما حسن.

(٢) في حاشية خ: «ألحقت العاجز بالقائم»، وما أثبتته من متن خ وم وط أولى وأقوى.

فَمَا أَغْفَلْنَا عَنْ وَ
أَمَّا قَدْ خَصَّنَا اللَّهُ
بِشَهْرِ أَنْزَلَ الرَّحْمَا
وَهَلْ يُشْبِهُهُ شَهْرٌ
فَكَمْ مِنْ خَبِرٍ صَحَّ
رَوَيْنَا عَنْ ثِقَاتٍ أَنْ
فَطُوبَى لِمَنْ رَى يَطْلُ
فَفِيهَا تَنْزِيلُ الْأُمْلَا
وَقَدْ قَالَ سَلَامٌ هـ
أَلَا فَادَّخِرُوا هَذَا
فَكَمْ مِنْ مُعْتَقٍ فِيهَا

جِبَاتِ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ
بِشَهْرِ أَيْمَانِ شَهْرِ
نُ فِيهِ أَشْرَفَ الذُّكْرِ
وَفِيهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ
بِمَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ^(١)
نَهَا تَطْلُبُ فِي الْوَتْرِ
بِهَا فِي هَذِهِ الْعَشْرِ
لُ بِالْأَنْوَارِ وَالْبَرِّ
يَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ
نَهَا مِنْ أَنْفَسِ الذُّخْرِ
مِنْ النَّارِ وَلَا يَذْري

المجلس الخامس

في ذكر السبع الأواخر من رمضان

في الصَّحِيحَيْنِ^(٢): عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ».

وفي «صحيح مسلم»^(٣): عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ؛ فَلَا يُغْلِبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَاقِي».

● قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْتَهِدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى طَلَبِ لَيْلَةِ

(١) في خ: «فيها من الأجر»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٢) البخاري (٢٢) - ليلة القدر، ٢ - أَلْتَمَسَهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، ٤/٢٥٦/٢٠١٥، ومسلم (١٣) -

الصيام، ٤٠ - ليلة القدر، ٢/٨٢٢/١١٦٥.

(٣) (الموضع السابق، ٢/٨٢٣/١١٦٥).

القدر، وأنه أَعْتَكَفَ مَرَّةَ العَشْرِ الأوَّل منه، ثُمَّ طَلَبَهَا فَأَعْتَكَفَ بَعْدَ ذَلِكَ العَشْرِ الأوسط في طلبها / خ ١٦٤ / ، وأنَّ ذَلِكَ تَكَرَّرَ مِنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، ثُمَّ أَسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَى أَعْتِكَافِ العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي طَلِبِهَا وَأَمَرَ بِطَلِبِهَا فِيهِ .

ففي الصَّحِيحِينَ^(١) : عن عائشة؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» .

وفي روايةٍ للبخاري^(٢) : «في الوترِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» .
وله^(٣) مِنْ حَدِيثِ : أَبِي عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ قَالَ : «الْتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» .

ولمسلم^(٤) مِنْ حَدِيثِ : أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ قَالَ : «الْتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الغَوَاكِيرِ» .

والأحاديثُ في المعنى كثيرةٌ .

● وكانَ يَأْمُرُ بِالْتِمَاسِهَا فِي أَوْتَارِ العَشْرِ الأَوَاخِرِ :

ففي «صحيح البخاري»^(٥) : عَنِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ قَالَ : «الْتَمِسُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى» .

وفي روايةٍ له^(٦) : «هي في العَشْرِ؛ فِي سَبْعٍ يَمْضِينَ، أَوْ سَبْعٍ يَبْقَيْنَ» .
وخرَّجَ الإمامُ أَحْمَدُ والنَّسَائِيُّ والتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ : أَبِي بَكْرَةَ؛ قَالَ : مَا أَنَا بِمَلْتَمِسِهَا لشيءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ :

(١) البخاري (٢٢) - ليلة القدر، ٣- تحريها في الوتر من العشر، ٤/٢٥٩/٢٠٢٠)، ومسلم (الموضع السابق، ٢/٨٢٨/١١٦٩) .

(٢) (الموضع السابق، ٢٠١٧) .

(٣) (الموضع السابق، ٤/٢٦٠/٢٠٢١) .

(٤) (الموضع السابق، ٢/٨٢٤/١١٦٧) .

(٥) (الموضع السابق، ٤/٢٦٠/٢٠٢١) .

(٦) (الموضع السابق، ٢٠٢٢) . ووقع في «الصحيح» : «في تسع يمضين أو في سبع يبقين» . ووقع في بعض روايات «الصحيح» باللفظ الذي أورده المصنف .

«الْتَمِسُوهَا فِي تِسْعِ يَبْقَيْنَ، أَوْ سَبْعِ يَبْقَيْنَ»^(١)، أَوْ خَمْسِ يَبْقَيْنَ، أَوْ ثَلَاثِ يَبْقَيْنَ، أَوْ آخِرِ لَيْلَةٍ. وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يُصَلِّي فِي الْعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ كَصَلَاتِهِ فِي سَائِرِ السَّنَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ أَجْتَهَدَ^(٢).

● ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِطَلِبِهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ.

وفي «المسند» و «كتاب النسائي»: عَنْ أَبِي ذَرٍّ؛ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُ النَّاسَ عَنْهَا (بَعْنِي: لَيْلَةَ الْقَدْرِ)، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ أَفِي رَمَضَانَ هِيَ أَوْ فِي غَيْرِهِ؟ قَالَ: «بَلْ هِيَ فِي رَمَضَانَ». قُلْتُ: تَكُونُ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ مَا كَانُوا إِذَا قُبِضُوا رُفِعَتْ، أَمْ هِيَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «بَلْ هِيَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». قُلْتُ: فِي أَيِّ رَمَضَانَ هِيَ؟ قَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالْعَشْرِ الْآخِرِ». قُلْتُ: فِي أَيِّ الْعَشْرَيْنِ هِيَ؟ قَالَ: «فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، لَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا». ثُمَّ حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَهْتَبَلْتُ غَفْلَتَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِحَقِّي لَمَّا أَخْبَرْتَنِي، فِي أَيِّ الْعَشْرِ هِيَ؟ فَغَضِبَ عَلَيَّ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ مِنْذُ صَحِبْتُهُ، وَقَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ؛ لَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا»^(٣).

(١) فِي خ: «أَوْ فِي سَبْعِ يَبْقَيْنَ»، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط.
(٢) (صَحِيح). رَوَاهُ: الطَّيَالِسِيُّ (٨٨١)، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٦٦٤ وَ ٩٥٣٢)، وَأَحْمَدُ (٣٦/٥) وَ ٣٩ وَ (٤٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦- الصَّوْم، ٧٢- لَيْلَةُ الْقَدْرِ، ٣/ ١٦٠/ ٧٩٤)، وَالبَزَّارُ (٣٦٨١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٣٤٠٣ وَ ٣٤٠٤)، وَأَبْنُ خَزِيمَةَ (٢١٧٥)، وَأَبْنُ حَبَّانَ (٣٦٨٦)، وَالحَاكِمُ (٤٣٨/١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٣٦٨١)؛ مِنْ طَرَقَ، عَنْ عِيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَوْشَنَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ... رَفَعَهُ.
وَهَذَا سَنَدٌ حَسَنٌ، بَلْ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ خَزِيمَةَ وَأَبْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ الْحَاكِمُ وَالدَّهَبِيُّ: «صَحِيحٌ»، وَحَسَّنَهُ الْأَلْبَانِيُّ.
(٣) (ضَعِيف). رَوَاهُ: أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٨٦٦٤ وَ ٩٥١٣)، وَأَحْمَدُ (١٧١/٥)، وَالبَزَّارُ (٤٠٦٧ وَ ٤٠٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٣٤٢٧)، وَأَبْنُ خَزِيمَةَ (٢١٦٩ وَ ٢١٧٠)، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَعَانِي» (٨٥/٣)، وَأَبْنُ حَبَّانَ (٣٦٨٣)، وَالحَاكِمُ (٤٣٧/١، ٥٣٠/٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٣٠٧/٤) وَ «الشَّعْبِ» (٣٦٧١)، وَأَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمَهِيدِ» (٢١٢/٢ وَ ٢١٣)؛ مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَرْثَدٍ (أَوْ: مَرْثَدُ بْنُ أَبِي مَرْثَدٍ)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ... رَفَعَهُ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَقَالَ مَرَّةً: «صَحِيحٌ»، وَوَافَقَهُ الدَّهَبِيُّ. وَقَالَ أَبْنُ التَّرْكَمَانِيِّ: «فِي سَنَدِهِ مَرْثَدٌ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، كَذَا فِي «الضَّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ». وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٨٠/٣): «مَرْثَدٌ هَذَا لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ مَالِكٍ». قُلْتُ: فَهُوَ مَجْهُولٌ، فَالْسَّنَدُ ضَعِيفٌ، وَفِي الْمَتْنِ نَكَارَةٌ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

وخرَّجَهُ أَبُو حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» وَالْحَاكِمُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا؛ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكَ أَنْ تَسْأَلَنِي»^(١) عَنْهَا؟ إِنَّ اللَّهَ لَوْ أَذِنَ لِي أَنْ أُخْبِرَكُمْ بِهَا لَأُخْبِرْتُكُمْ، لَا أَمْنُ أَنْ تَكُونَ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ»^(٢).

فَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ بَيَانَ النَّبِيِّ ﷺ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ أَنْتَهَى إِلَى أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

وَهَذَا مِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ رَجَّحَ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَخَمْسٍ وَعَشْرِينَ عَلَى لَيْلَةِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ؛ فَإِنَّ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ لَيْسَتْ مِنَ السَّبْعِ الْآخِرِ بَلَا تَرَدُّدٍ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

● وَأُخْتَلِفَ فِي أَوَّلِ السَّبْعِ الْآخِرِ:

* فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَوَّلُ السَّبْعِ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ عَلَى حِسَابِ نَقْصَانِ الشَّهْرِ دُونَ تَمَامِهِ لِأَنَّهُ الْمُتَيْقِنُ. وَرُوِيَ هَذَا عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، وَسَيَأْتِي كَلَامُهُ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: عَنْ بِلَالٍ؛ قَالَ: إِنَّهَا أَوَّلُ السَّبْعِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ.

[وَأَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ وَعِنْدَهُ قَالَ: لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ / ١٦٥ / .

وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ؛ قَالَ: أَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ الثَّاسِعَةَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعَشْرِينَ، وَالسَّابِعَةَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ، وَالْخَامِسَةَ لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ.

وَتَأَوَّلَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُحْسَبُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصًا، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِالِاجْتِهَادِ فِي هَذِهِ اللَّيَالِي عَلَى هَذَا الْحِسَابِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَاعَى بِنَقْصَانِ الشَّهْرِ فِي آخِرِهِ.

وَكَانَ أَيُّوبُ السُّخْتِيَانِيُّ يَغْتَسِلُ [فِي] لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَيَمَسُّ طَبِيبًا وَلَيْلَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَيَقُولُ: لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ لَيْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ لَيْلَتُنَا؛

(١) فِي خ: «أَنْتَ عَنْ أَنْ تَسْأَلَنِي»، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَن وَط.

(٢) (ضَعِيف). تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ أَمَّا، وَقَدْ جَاءَ هَذَا اللَّفْظُ مِنَ الطَّرِيقِ نَفْسَهَا، وَلَهُ الْعَلَّةُ نَفْسَهَا.

يَعْنِي: أَهْلُ الْبَصْرَةِ.

وكَذَلِكَ كَانَ ثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ يَفْعَلَانِ.

* وَكَانَتْ طَائِفَةٌ يَجْتَهِدُونَ لَيْلَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ.

رُويَ عَنْ أَنَسٍ وَالْحَسَنِ.

وَرُويَ عَنْهُ قَالَ: رَقَبْتُ الشَّمْسَ عَشْرِينَ سَنَةً لَيْلَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، فَكَانَتْ تَطْلُعُ لَا

شِعَاعَ لَهَا.

وَرُويَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ. وَقِيلَ: إِنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْهُ أَنَّهَا لَيْلَةُ

ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ كَمَا سَبَقَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَنْزَالِ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةِ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ.

وَكَذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَأَبُو ذَرٍّ حَسَبَا الشَّهْرَ تَامًّا، فَيَكُونُ عِنْدَهُمَا أَوَّلُ السَّبْعِ

الْأَوَاخِرِ لَيْلَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ.

وَمِمَّنْ اخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَسْتَدَلَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ تِمَامُ الشَّهْرِ، وَلِهَذَا أَمَرَ

النَّبِيُّ ﷺ بِإِكْمَالِهِ إِذَا غُمَّ مَعَ أَحْتِمَالِ نَقْصِهِ. وَكَذَلِكَ رَجَّحَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ لَيْلَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ لَمْ يَذُقْ

غَمَضًا^(١). وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

* وَقَدْ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ السَّبْعِ الْبَوَاقِي لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ.

فَفِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»: عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَسٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ لَيْلَةِ

الْقَدْرِ، وَقَدْ خَلَّتِ اثْنَتَانِ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّتِمَسُوهَا فِي هَذِهِ السَّبْعِ

الْأَوَاخِرِ الَّتِي بَقِيْنَ مِنَ الشَّهْرِ»^(٢).

وَفِيهِ أَيْضًا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ؛ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَذَلِكَ

(١) (ضعيف جدًا). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٢٧).

(٢) (صحيح لشواهد). رواه: أحمد (٣/٣٣٦)، والطحاوي في «المعاني» (٣/٨٥)؛ من طريق ابن

لهيعة، ثنا أبو الزبير، أني جابر، عن عبد الله بن أنيس... رفعه.

قال الهيثمي (٣/١٧٨): «إسناده حسن». قلت: ابن لهيعة لا يستحق أن يحسن له. نعم؛ هو حسن بل

صحيح بحديث ابن عمر المتقدم في الصحيحين وغيره.

مساء ليلة ثلاث وعشرين، فقال: «الْتَمِسُوهَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ». فقال رجلٌ من القوم: فهي إذن يا رسول الله أولى ثمان. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِأُولَى ثَمَانٍ، وَلَكِنَّهَا أُولَى سَبْعٍ، إِنَّ الشَّهْرَ لَا يَتِمُّ»^(١).

وفيه أيضاً: عن أبي هريرة؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَمْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ؟». قلنا: مَضَتْ ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ وَبَقِيَ ثَمَانٌ. فقال رسول الله ﷺ: «لَا؛ بَلْ مَضَتْ ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ، وَبَقِيَ سَبْعٌ، أَطْلُبُوهَا اللَّيْلَةَ»^(٢).

وقد يُحْمَلُ هَذَا عَلَى شَهْرِ خَاصٍّ أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَقْصَانِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ. وَيَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ أَنَّهُ رُويَ فِي تَمَامِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ هُكَذَا وَهَكَذَا، ثُمَّ خَسَّسَ إِبَاهَمَةً فِي الثَّالِثَةِ»^(٣). فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَشْرِيعٌ عَامٌّ، وَأَنَّهُ

(١) (صحيح لشواهده). رواه: أحمد (٤٩٥/٣)، وأبن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٤)، وأبن خزيمة (٢١٨٥ و ٢١٨٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٨٥ و ٨٦)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (٢١/٢١٣-٢١٤)؛ من طريق محمد بن إسحاق، عن معاذ بن عبدالله بن خبيب، عن أخيه عبدالله بن عبدالله بن خبيب، عن عبدالله بن أنيس... رفعه بهذا السياق.

أصل هذا الحديث عند مسلم (١١٦٨)، وله طرق أخرى صحيحة عند غيره، لكن هذا السياق لم يأت إلّا من هذا الوجه. وقد صرح أبن إسحاق بالتحديث عند أحمد فأرتفعت شبهة التدليس. لكن المشكل هنا هو عبدالله بن عبدالله بن خبيب؛ فإنه مجهول، بيّض له البخاري وأبو حاتم وذكره أبن حبان في «الثقات» برواية أخيه فقط، وقد قيل: كان في عصر عمر رجلاً، وهذا يعني أنه صحابي، لكنني لم أر من ذكره في الصحابة، وقد حسن الألباني هذا السند، فكأنه مال إلى إثبات صحبته، وفي القلب من ذلك أشياء.

ولهذا السياق: شاهد عن أنس عند: أبي يعلى (٣٧١٢)، والضياء في «المختارة» (٧/١٧٠/٢٦٠١)؛ بسند واه. وآخر من حديث أبي هريرة يأتي بعده. فهو صحيح لشواهده. وقد حسنه الألباني.

(٢) (صحيح). رواه: أبن أبي شيبة (٩٦٠٢)، وأحمد (٢/٢٥١)، وأبن ماجه (٧-الصيام، ٨-تسع وعشرون، ١/١٦٥٦/٥٣٠)، وأبو يعلى في «المعجم» (٢٢)، وأبن خزيمة (٢١٧٩)، وأبن حبان (٢٥٤٨)، والحاكم في «المعرفة» (ص ٣٥)؛ من طريق الأعمش، [عن سهيل]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... رفعه.

قال الحاكم: «لم يسمع هذا الحديث الأعمش من أبي صالح، وقد رواه عنه أكثر أصحابه هُكَذَا منقطعاً»، ثم ذكر الرواية الأخرى بزيادة سهيل بن أبي صالح بينهما. والحق أنّ هذا الدليل ليس بالحاسم، ولا سيما أنّ زيادة سهيل تفرد بها أبو مسلم قائد الأعمش وهو ضعيف، فالأولى - على الأقل - أن يقال: سمعه على الوجهين، فإن لم يكن كذلك وكان منقطعاً فعلاً فقد عرفت الوساطة هنا وهي ثقة. وقد صحّح الحديث أبن خزيمة وأبن حبان، وقال البوصيري: «على شرط مسلم»، وقال الألباني: «على شرط البخاري».

(٣) (صحيح). جاءت هذه الزيادة في الحديث السابق بالسند المتقدم نفسه، فلها حكمه.

حَسَبَ الشَّهْرَ عَلَى تَقْدِيرِ نَقْصَانِهِ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أُيُوبُ وَمَالِكُ وَغَيْرُهُمَا، وَعَلَى قَوْلِهِمَا تَكُونُ لَيْلَةٌ سَابِعَةٌ تَبْقَى لَيْلَةٌ ثَلَاثٌ وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةٌ خَامِسَةٌ تَبْقَى لَيْلَةٌ خَمْسٌ وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةٌ تَاسِعَةٌ تَبْقَى لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعَشْرِينَ^(١).

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ؛ أَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ تُحْسَبَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ بِمَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الصَّحَابَةَ يَحْسِبُونَهَا بِمَا بَقِيَ مِنْهُ^(٢).

وَهَذَا الاحْتِمَالُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مِثْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ». وَقَدْ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ، وَمُسْلِمٌ^(٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ. فَإِنَّهُ /خ ١٦٦/ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ مِمَّا يَبْقَى وَمِمَّا يَمْضِي.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي عَبَّاسٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا^(٥)؛ فَإِنَّهَا مَقِيدَةٌ بِالْبَاقِي مِنَ الشَّهْرِ، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَاضِي، وَحَيْثُ يَتَوَجَّهُ الْاِخْتِلَافُ السَّابِقُ فِي أَنَّهُ: هَلْ يُحْسَبُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِ الشَّهْرِ أَوْ نَقْصَانِهِ؟

وَحَدِيثُ أَبِي عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ بِالشَّكِّ فِيمَا مَضَى أَوْ يَبْقَى. وَقَدْ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ بِالْوَجْهِينِ^(٦).

وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ فِي قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِمْ أَفْرَادَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ قَدْ خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ

(١) وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ السَّلِيمُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ الصَّحِيحُ الَّذِي تَقَدَّمَ (ص ٣٩٦-٣٩٧).

(٢) الَّذِي ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَنْتُمْ تَقُولُونَ لَيْلَةٌ سَابِعَةٌ ثَلَاثٌ وَعَشْرِينَ، وَنَحْنُ نَقُولُ سَابِعَةٌ سَبْعٌ وَعَشْرِينَ، فَنَحْنُ أَصَوَّبٌ أَمْ أَنْتُمْ؟». وَهَذَا يَدُلُّ أَوَّلًا عَلَى أَنَّ حِسَابَ آخِرِ الشَّهْرِ عَلَى تَقْدِيرِ نَقْصَانِهِ كَانَ مَالُوفًا فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ. وَيَدُلُّ ثَانِيًا عَلَى أَنَّ طَرِيقَ النَّاسِ فِي الْحِسَابِ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَانَتْ مُتَفَاوِتَةً: فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْسِبُ اعْتِمَادًا عَلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْسِبُ اعْتِمَادًا عَلَى آخِرِهِ. وَدَلَّ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّ مَنْ اعْتَمَدَ آخِرَ الشَّهْرِ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْسِبُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْسِبُ عَلَى تَقْدِيرِ نَقْصَانِهِ. وَمِنْ هُنَا وَقَعَتِ الْخِلَافَاتُ وَالْإِشْكَالَاتُ.

(٣) (٢٢- لَيْلَةُ الْقَدْرِ، ٤- رَفَعُ مَعْرِفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، ٤/ ٢٦٧/ ٢٠٢٣).

(٤) (١٣- الصِّيَامُ، ٤٠- فَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، ٢/ ٨٢٧/ ١١٦٧).

(٥) وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ٤٤٤ و ٤٤٥).

(٦) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْوَجْهَانِ (ص ٤٤٤).

الطَّيَالِسِيُّ بلفظٍ صريحٍ أَنَّهُ قَامَ بِهِمْ أَشْفَاعُ الْعَشْرِ الْآخِرِ وَحَسَبَهَا أَوْتَارًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا يَبْقَى مِنَ الشَّهْرِ وَقَدَّرَهُ تَامًّا وَجَعَلَ اللَّيْلَةَ الَّتِي قَامَهَا حَتَّى خَشُوا أَنْ يَقُوتَهُمُ الْفَلَاحُ لَيْلَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَهِيَ الثَّالِثَةُ مِمَّا يَبْقَى^(١). وقد قيل: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفٍ بَعْضُ الرُّوَاةِ بِمَا فَهَمَهُ مِنَ الْمَعْنَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* وعلى قياس قول مَنْ حَسَبَ اللَّيَالِيَ الْبَاقِيَةَ مِنَ الشَّهْرِ عَلَى تَقْدِيرِ نَقْصَانِ الشَّهْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَوَّلُ الْعَشْرِ الْآخِرِ لَيْلَةَ الْعَشْرِينَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الشَّهْرُ نَاقِصًا، فَلَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهَا عَشَرَ لَيَالٍ بِدُونِ إِدْخَالِ لَيْلَةِ الْعَشْرِينَ فِيهَا. وقد يُقَالُ: بَلِ الْعَشْرُ الْآخِرُ عِبَارَةٌ عَمَّا بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعَشْرِينَ الْمَاضِيَةِ مِنَ الشَّهْرِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ تَامَّةً أَوْ نَاقِصَةً فَهِيَ الْمَعْبُرُ عَنْهَا بِالْعَشْرِ الْآخِرِ وَقِيَامُهَا هُوَ قِيَامُ الْعَشْرِ الْآخِرِ^(٢). وَهَذَا كَمَا يُقَالُ: صَامَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَإِنَّمَا يُصَامُ مِنْهُ تِسْعَةُ أَيَّامٍ، وَلِهَذَا كَانَ أَبُو سِيرِينَ يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: صَامَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا يُقَالُ: صَامَ التَّسْعَ. وَمَنْ لَمْ يَكْرَهُهُ - وَهُمْ الْجُمْهُورُ - فَقَدْ يَقُولُونَ: الصَّيَامُ الْمُضَافُ إِلَى الْعَشْرِ هُوَ صِيَامُ مَا يُمْكِنُ مِنْهُ، وَهُوَ مَا عَدَا يَوْمَ النَّحْرِ. وَيُطْلَقُ عَلَى ذَلِكَ الْعَشْرِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْعَشْرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا:

* فَحُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا رُفِعَتْ، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ يَرُدُّ ذَلِكَ^(٣).

وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهَا فِي كُلِّ سَبْعِ سَنِينَ مَرَّةً. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا فِي كُلِّ السَّنَةِ. حُكِيَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ^(٤) وَطَائِفَةٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ،

(١) (شاذ). تقدّم تفصيل القول في طريقه (ص ٣٩٦-٣٩٧) وبيان شذوذ هذا اللفظ وأنه رواية بالمعنى

من تصرف الرواة.

(٢) وهذا عين الصواب، والعشر الآخر إما تكون بعد أنقضاء العشرين الأول والأوسط، سواء كان الباقي تسعة أيام فقط أو كان عشرة كاملة.

(٣) تقدّم لك (ص ٤٤٥) أَنَّ حَدِيثَ أَبِي ذَرٍّ هَذَا ضَعِيفٌ لَا يَصْلُحُ حِجَّةً عَلَى اخْتِزَاعِ وَلَا رَدِّ. وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: عَلَى صَاحِبِ هَذِهِ الدَّعْوَى أَنْ يورد الدليل عليها، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَنْ يَفْعَلْ؛ فِدَعَاوَاهُ سَاقِطَةٌ أَبْتَدَاءً.

(٤) يريد قوله رضي الله عنه: «مَنْ يَقِمُ الْحَوْلَ يُصْبِئُهَا»، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، بَلِ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ أَبُو رَاضِي اللَّهِ عَنْهُ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ [يعني: أَبَنَ مَسْعُودٍ]، لَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، وَلَكِنَّهُ عَمِيَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى لَا يَتَكَلَّمُوا». وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا طَلَبَهَا لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَلَيْلَةَ =

ورُوِيَ عن أَبِي حَنِيفَةَ.

* وقال الجمهور: هي في رمضان كُلِّ سَنَةٍ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هي في الشَّهْرِ كُلِّهِ.

وحُكِيَ عن بعض المتقدمين أَنَّهَا أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْهُ.

وقالَتْ طائِفَةٌ: هي في النِّصْفِ الثَّانِي مِنْهُ. و[قد] حُكِيَ عن أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ.

وقد تَقَدَّمَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْلَةُ بَدْرِ؛ على اِخْتِلَافِهِمْ هل هي لَيْلَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ [أ] أو

تِسْعَ عَشْرَةَ.

* وقال الجمهور: هي منحصرة في العشرِ الأواخرِ، واِخْتَلَفُوا في أَيِّ لِيَالِي العشرِ

أرجى:

فَحُكِيَ عن الحَسَنِ وَمَالِكٍ أَنَّهَا تُطَلَّبُ في جميعِ لِيَالِي العشرِ؛ أَشْفَاعِهِ وَأَوْتَارِهِ،

وَرَجَّحَهُ بعضُ أَصْحَابِنَا [و] قَالَ: لَأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ «الْتَمِسُوهَا فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى أَوْ سَابِعَةٍ

تَبْقَى أَوْ خَامِسَةٍ تَبْقَى»: إِنْ حَمَلْنَاهُ على تَقْدِيرِ كَمَالِ الشَّهْرِ؛ كَانَتْ أَشْفَاعًا، وَإِنْ حَمَلْنَاهُ

على مَا يَبْقَى مِنْهُ حَقِيقَةً؛ كَانَ الْأَمْرُ مَوْقُوفًا على كَمَالِ الشَّهْرِ فَلَا يُعْلَمُ قَبْلَهُ، فَإِنْ كَانَ

تَامًا؛ كَانَتْ اللَّيَالِي الْمَأْمُورُ بِطَلْبِهَا أَشْفَاعًا، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا؛ كَانَتْ أَوْتَارًا. فَيُوجِبُ ذَلِكَ

الاجْتِهَادَ في الْقِيَامِ في كُلِّ اللَّيْلَتَيْنِ؛ الشَّفْعَ مِنْهَا وَالْوَتَرَ^(١).

وقالَ الْأَكْثَرُونَ: بل بعضُ لِيَالِيهِ أَرْجَى مِنْ بَعْضٍ، وقالوا: الْأَوْتَارُ أَرْجَى في

الْجَمْلَةِ.

ثُمَّ اِخْتَلَفُوا: في أَيِّ أَوْتَارِهِ أَرْجَى:

* فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الشَّافِعِيِّ؛ لِحَدِيثِ

= تسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين من رمضان، وقد تقدم تفصيل القول فيه (ص ٤٠٩).

(١) وهذا أعدل الأقوال وأولاها بالاعتماد؛ لأنه يجمع كافة النصوص الصحيحة المرفوعة الواردة في

الباب. نعم؛ لا ريب أن ليالي الوتر أرجى من ليالي الشفع، لكن القلب لا يطمئن إلى الجزم بوقوع ليلة القدر

فيها دون الشفع لأمرين: أولهما: ما ذكره المصنف مما جاء من النصوص بأعتماد الحساب على ما بقي من

الشهر ونحوها مما يحتمل التأويل بالأشفاق وإن كان ضعيفاً. والآخر: احتمال الخطأ بتقدم يوم أو تأخر يوم عن

البداية الحقيقية لرمضان، وهذا مشهود سنوياً في اختلاف بلدان المسلمين في إثبات هلال رمضان وشوال.

أبي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وقد ذَكَرْنَاهُ فيما سَبَقَ.

وَحِكْيَ عَنْهُ / خ ١٦٧ / أَنَّهَا تُطَلَّبُ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَثَلَاثَ وَعَشْرِينَ، قَالَ فِي الْقَدِيمِ: كَأَنِّي رَأَيْتُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَقْوَى الْأَحَادِيثِ فِيهِ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَلَيْلَةَ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ. وقد جَاءَ فِي لَيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ وَلَيْلَةِ أَرْبَعِ وَعَشْرِينَ وَلَيْلَةِ سَبْعِ وَعَشْرِينَ. أَنتَهَى. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهَا تُطَلَّبُ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَثَلَاثَ وَعَشْرِينَ.

* وَحِكْيَ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلُ آخَرٍ؛ أَنَّ أَرْجَاهَا لَيْلَةُ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ. وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَحَكَاهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. وَمَنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَوْقِظُ أَهْلَهُ فِيهَا أَبُو عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ. وَهُوَ قَوْلُ مَكْحُولٍ.

وَرَوَى: رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ؛ قَالَ: أَصَابَنِي أَحْتِلَامٌ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَأَنَا فِي الْبَحْرِ لَيْلَةَ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ فِي رَمَضَانَ، فَذَهَبْتُ لِأَغْتَسِلَ، فَسَقَطْتُ فِي الْمَاءِ، فَإِذَا الْمَاءُ عَذِبٌ، فَنَادَيْتُ أَصْحَابِي أَعْلِمُهُمْ أَنِّي فِي مَاءٍ عَذِيبٍ^(١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ: هَذِهِ اللَّيْلَةُ تُعْرَفُ بِلَيْلَةِ الْجَهَنِّيِّ بِالْمَدِينَةِ؛ يَعْنِي: عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَسٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِقِيَامِهَا^(٢).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٣) عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: «أَرَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ صَبِيحَتَهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ». فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ وَعَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَكَتَ سَاعَةً، فَقَالَ: «لَقَدْ قُلْتُ لَكُمْ مَا قُلْتُ أَنفًا وَأَنَا أَعْلَمُهَا، ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، أَرَأَيْتُمْ يَوْمًا كُنَّا بِمَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا؛ أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ (فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا)؟». فَقَالُوا: سِرْنَا، فَقَفَلْنَا... حَتَّى اسْتَقَامَ مَلَأَ الْقَوْمَ عَلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ ثَلَاثَ

(١) رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ ضَعِيفٌ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا؛ فَأَيُّ دَلِيلٍ فِيهِ عَلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟! وَهَلْ مِنْ أَدَلَّةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ أَنْ تَصْبِحَ الْبَحَارُ عَذِيبَةً؟! وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ صَفْحَاتِ أَنَّهُمْ وَجَدُوا الْبَحْرَ عَذِيبًا لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ!

(٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ وَجْهٍ. وَأَنْظُرْ مَا بَعْدَهُ.

(٣) (١٣- الصَّيَامُ، ٤٠- فَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، ١١٦٨/٨٢٧/٢).

وعشرين^(١). خَرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «كِتَابِهِ».

* وَرَجَحَتْ طَائِفَةُ لَيْلَةِ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَهُمْ الْحَسَنُ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ.

وَكَانَ حُمَيْدٌ وَأَيُّوبُ وَثَابِتٌ يَخْتَاطُونَ فَيَجْمَعُونَ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ؛ أَغْنَى: لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ.

* وَرَجَحَتْ طَائِفَةُ لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، وَحَكَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: نَحْنُ نَقُولُ: هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ؛ لَمَّا جَاءَنَا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا أَبِي بِنِ كَعْبٍ - وَكَانَ يَخْلِفُ عَلَيْهِ وَلَا يَسْتَتْنِي - وَرَزُّ بْنُ حُبَيْشٍ وَعَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ.

وَرُوِيَ عَنْ قَنَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّهْمِيِّ^(٢)؛ قَالَ: سَأَلْتُ زُرَّاءَ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. فَقَالَ: كَانَ عُمَرُ وَحُذَيْفَةُ وَأُنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَشْكُونَ أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ. خَرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَذَهَبَ أَبُو قِلَابَةَ وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا تَنْتَقِلُ فِي لِيَالِي الْعَشْرِ. وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهَا تَنْتَقِلُ فِي أَوْتَارِهِ خَاصَّةً. وَمِمَّنْ قَالَ بِأَنْتِقَالِهَا فِي لِيَالِي الْعَشْرِ الْمُرْنِيِّ وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ^(٣). وَفِي صَحَّةِ ذَلِكَ عَنْهُمْ بَعْدُ، وَإِنَّمَا قَوْلُ هَؤُلَاءِ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ وَتُطْلَبُ فِي لِيَالِيهِ كُلِّهِ، وَأَخْتَلَفُوا فِي أَرْجَى لِيَالِيهِ كَمَا سَبَقَ.

(١) (حسن لشواهده). رواه: عبد الرزاق (٧٦٨٧)، وآبن عبد البر في «التمهيد» (٢٠٢/٢) معلقاً؛ عن

أبن جريج، أني يونس بن يوسف، عن أبن المسيب... رفعه.

وهذا مرسل صحيح، وقد أحتج جماعة من أهل العلم بمرسلات أبن المسيب، وفي كل حال فسيانها ﷺ لليلة القدر وكونها ليلة ثلاث وعشرين قد جاء من غير وجه كما تقدم، فالحديث حسن بهذه الشواهد.

(٢) في خ: «عباد بين عبدالله السهمي»، وفي م: «قنان بن عبدالله السهمي»، وفي ن: «قتادة بن

عبدالله السهمي»، والصواب ما أثبتته من ط. والرجل صدوق من رجال «التهذيب».

(٣) وهذا قول تدعمه الأدلة المتكاثرة؛ فقد صحَّ عند الشيخين أن ليلة القدر وقعت مرة ليلة إحدى

وعشرين ومرة ليلة ثلاث وعشرين. فلو كانت ثابتة؛ لما تغيرت بين عام وعام أولاً، ولا كفى النبي ﷺ بتحريها والأمر بتحريها في هاتين الليلتين، ولما أمر بتحريها في السبع الأواخر.

وَأَسْتَدَلَّ مَنْ رَجَّحَ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ بِأَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ كَانَ يَخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُ: بِالْآيَةِ أَوْ بِالْعَلَامَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ صَبِيحَتَهَا لَا شُعَاعَ لَهَا. خَرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

وَخَرَجَهُ أَيْضًا^(٢) بَلْفِظٍ آخَرَ عَنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ؛ قَالَ: وَاللَّهِ؛ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيَّ لَيْلَةٍ هِيَ، هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، وَهِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ^(٣).

وَفِي «مُسْنَدِ [الإمام أحمد]»: عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلِيلٌ يَشْقُ عَلَيَّ الْقِيَامُ، فَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ [لَعَلَّ اللَّهَ]^(٤) يُوفِّقُنِي فِيهَا لِلَّيْلِ الْقَدْرِ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ»^(٥) / خ ١٦٨ / . وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ.

وَرَوَى الإمامُ أَحْمَدُ أَيْضًا؛ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَّنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَتَحَرِّيًا؛ فَلْيَتَحَرَّهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ (أَوْ قَالَ: تَحَرَّوْهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ)»؛ يَعْنِي: لَيْلَةَ الْقَدْرِ. وَرَوَاهُ شَبَابَةُ وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَهُ. وَرَوَاهُ أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَهُ وَزَادَ: «فِي السَّبْعِ الْبَوَاقِي». قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي رَجُلٌ ثَقَّةٌ عَنْ سُفْيَانَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: «فِي السَّبْعِ الْبَوَاقِي»؛ يَعْنِي: لَمْ يَقُلْ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ. قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ: الثَّقَّةُ هُوَ

(١) (١٣- الصيام، ٤٠- ليلة القدر، ٢/ ٨٢٨/ ٧٦٢).

(٢) (الموضع السابق، بعده).

(٣) وهذان الحديثان يدلان على أن أبي بن كعب لم يسمع من النبي ﷺ أن ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين بالتحديد، وإنما استدلل عليها استدلالاً بمراقبة الشمس، وليس هذا بالدليل الحاسم، ولم يتبين لي المقصود بطلوع الشمس بغير شعاع وكيف يدرك ذلك بصورة دقيقة تقطع الشك باليقين، وما رأيت من الناس في هذا الأمر إلا التخيُّط: هذا يقول طلعت بغير شعاع ليلة سبع وعشرين، وهذا يقول ليلة ثلاث وعشرين...

(٤) ليست في خ وم ون، وأضفتها من ط و «المسند» ليستقيم السياق.

(٥) (حسن). رواه: أحمد (١/ ٢٤٠)، والطبراني (١١/ ٢٤٦/ ١١٨٣٦)، وأبن عدي (٦/ ٢٤٢٦)،

وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٣٠)، والبيهقي في «السنن» (٤/ ٣١٢) و«الشعب» (٣٦٨٨)، وأبن عبد البر في «المتهيد» (٢١/ ٢١٢)، والخطيب في «التاريخ» (١٠/ ٤٧٠)، والذهبي في «النبلاء» (١١/ ٣٥٦، ١٤/ ٤٤٤) و«التذكرة» (٢/ ٤٣٢)؛ من طريق معاذ بن هشام، ثني أبي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس... رفعه.

قال الهيثمي (٣/ ١٧٩): «رجاله رجال الصحيح». قلت: ثقات رجال الشيخين؛ إلا معاذًا، فصدوق

يهم من رجال الشيخين أيضًا، فالسند حسن.

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ شُعْبَةُ: فَلَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ. وَرَوَاهُ عُمَرُو عَنْ شُعْبَةَ وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ (أَوْ قَالَ: فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ)؛ بِالشَّكِّ، فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ شُعْبَةَ شَكَّ فِي لَفْظِهِ»^(١).

وَرَوَاهُ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ؛ قَالَ: كَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْضُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا اللَّيْلَةُ السَّابِعَةُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ أَنَّهَا قَدْ تَوَاطَّاتُ أَنَّهَا لَيْلَةُ السَّابِعَةِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مَتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا لَيْلَةً»^(٢) السَّابِعَةُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»^(٣). كَذَا رَوَاهُ حَبْلُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَارِمٍ عَنْ حَمَّادٍ. وَكَذَا خَرَّجَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَارِمٍ. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ عَارِمٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَةَ «لَيْلَةُ السَّابِعَةِ»، بَلْ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَتَحَرِّيًا؛ فَلْيَتَحَرَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ».

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «كِتَابِهِ» عَنْ: مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي رَأَيْتُ فِي النَّوْمِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ كَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَابِعَةٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتُ أَنَّهَا لَيْلَةُ سَابِعَةٍ، فَمَنْ كَانَ مَتَحَرِّيًا [مِنْكُمْ] فَلْيَتَحَرَّهَا فِي لَيْلَةٍ سَابِعَةٍ». قَالَ مَعْمَرٌ: فَكَانَ أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ فِي لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ. يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ حَمَلَهَا عَلَى سَابِعَةٍ تَبْقَى»^(٤).

وَخَرَّجَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» مِنْ طَرِيقِ: الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ... بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «لَيْلَةُ سَابِعَةٍ تَبْقَى». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتُ عَلَى ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَقُومَ مِنَ الشَّهْرِ شَيْئًا؛ فَلْيَقُمْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ»^(٥). وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ غَيْرُ مُحْفُوظَةٍ فِي الْحَدِيثِ^(٦).

(١) (رواية شعبة شاذة). وسيأتى التفصيل قريباً. وفي خ: «فيرجع الأمر... إلخ».

(٢) في خ: «فليتحررها في ليلة»، والأولى ما أثبتته من م و ن و ط.

(٣) (شاذ). وسيأتى التفصيل قريباً.

(٤) (شاذ). وسيأتى التفصيل قريباً.

(٥) (شاذ). وأنظر ما بعده.

(٦) وهذا كلام طويل لا بد لي فيه من بعض التهذيب والترتيب لكي يتضح الحال وينجلي الإشكال، =

والله أعلم.

وفي «سنن أبي داود» بإسناد رجاله كلهم رجال الصَّحِيح: عن مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ

فأقول: روى حديث ابن عمر هذا ستة وأختلفوا فيه على وجوه:

روى أولها: مسلم (١١٦٥) وغيره من طريق عقبة بن حريث (ثقة)، سمعت ابن عمر، قال ﷺ: «أَلْتَمَسُوها فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَإِنْ ضَعَفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ فَلَا يَغْلِبَنَّ عَنِ السَّبْعِ الْبَوَاقِي». وهذا رأس الباب؛ لأنه يدل على أن السبع والعشر محفوظين عن ابن عمر.

وروى الثاني والثالث مسلم (١١٦٥) وغيره من طريق جبلة ومحارب (ثقتان)، سمعا ابن عمر، عن النبي ﷺ: «أَلْتَمَسُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»، أو قال: «فِي التَّسْعِ الْأَوَاخِرِ». والتسع هنا محرقة عن السبع، دل على ذلك أن شيخ مسلم في هذا الحديث - وهو ابن أبي شيبة - روى هذا الحديث نفسه في «المصنّف» (٨٨٦٣ و ٩٥٢٤) فقال: «السبع الأواخر»، وبهذا التحقيق يتطابق هذا الوجه مع ما قبله.

وروى الرابع: البخاري (٦٩٩١)، ومسلم (١١٦٥)، وغيرهما؛ من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «أَلْتَمَسُوها فِي (قال البخاري: السبع، وقال مسلم: العشر) الْغَوَايِرِ». وكلا الروايتين تتطابقان مع ما تقدم.

وروى الخامس: ابن أبي شيبة (٨٨٦٢ و ٩٥٤٢)، وأحمد (٦٢/٢ و ٧٤)، ومسلم (١١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٤٧-تحفة)، والطحاوي (٨٤/٣ و ٨٧)، وأبن حبان (٣٦٨١)؛ من طرق خمس قوية، عن عبدالله بن دينار، سمعت ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: «تَحَرَّوْها فِي السَّبْعِ (وقال الثوري: العشر) الْأَوَاخِرِ». وهذا يطابق الروايات المتقدمة.

وخالفهم شعبة فيما رواه: الطيالسي (١٨٨٨)، وأحمد (٢٧/٢ و ١٥٧) وفي «العلل» (٥٩٢٣)، وعبد بن حميد (٨٩٣)، وعبدالله بن أحمد (١٥٧/٢)، والطحاوي (٩١/٣)، والبيهقي (٣١١/٤)، وأبن عبد البر (٨٥/١٧)؛ عنه، عن ابن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «تَحَرَّوْها لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ». ثم شك شعبة هل هو ليلة سبع وعشرين أو هو في السبع الأواخر. وهذا شاذ؛ خالف فيه شعبة جماعة الرواة عن عبدالله بن دينار وفيهم مالك والثوري، وخالف جماعة الرواة عن ابن عمر، وهو مع ذلك شاك متردد.

وروى السادس: مالك (٣٢١/١)، وأحمد (١٧/٢)، والبخاري (٢٠١٥)، ومسلم (١١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣٩٨ و ٣٣٩٩ و ٧٦٢٨)، والطحاوي (٨٥/٣ و ٩١)، وأبن حبان (٣٦٧٥)، والبيهقي في «السنن» (٣١٠/٤) و «الشعب» (٣٦٧٧)؛ من طرق خمس قوية، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «أَلْتَمَسُوها فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ». وهذا يطابق ما تقدم.

ورواه أيوب من هذا الوجه فاختلف عليه في ثلاثه أوجه: روى أولها: أحمد (٥/٢) من طريق إسماعيل، وأبن خزيمة (٢١٨٢) من طريق عبدالوارث؛ كلاهما عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر... به باللفظ المتقدم قبله. وروى الثاني: عبدالرزاق (٧٦٨٨)، عن معمر، عن أيوب... باللفظ الذي ذكره المصنّف. وروى الثالث: الثعلبي في «الفسير» باللفظ الذي ذكره المصنّف. والرابع هنا هو الوجه الأول: لاجتماع إسماعيل بن عليّة وعبدالوارث بن سعيد الثقتين الثبتين الإمامين عليه ولموافقتهما لرواية الجماعة عن نافع، بخلاف رواية عبدالرزاق - الذي عمي وتغير - عن معمر - الذي تكلموا في بعض حديثه - التي جاءت مضطربة على وجهين ومخالفة لرواية الثقتين عن أيوب والجماعة عن نافع وهذا حدّ الشذوذ.

ﷺ؛ في ليلةِ القدرِ: «ليلةُ سبعٍ وعشرين»^(١). وخرَّجَهُ أَبُو حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ، وَلَهُ عَلَّةٌ، وَهِيَ وَقْفُهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْدَّارَقُطْنِيِّ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَيْضًا عَلَيْهِ فِي لَفْظِهِ.

وَفِي «الْمُسْنَدِ»: عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: مَتَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ: «مَنْ يَذْكُرُ مِنْكُمْ لَيْلَةَ الصَّهْبَاوَاتِ؟». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَا؛ أَبْيَ أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ فِي يَدَي لَتَمَرَاتٍ أَنْسَحَرُ بِهِنَّ مُسْتَتِرًا بِمُؤَخَّرَةِ رَحْلِي مِنَ الْفَجْرِ، وَذَلِكَ حِينَ طَلَعَ [الْقَمَرُ]^(٢). وَخَرَّجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» وَزَادَ: «وَذَلِكَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ»^(٣). وَقَالَ: صَالِحُ الْإِسْنَادِ. وَالصَّهْبَاوَاتُ مَوْضِعٌ بِقَرَبِ خَيْبَرَ.

وَفِي «الْمُسْنَدِ» أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ: عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ لَيْلَةَ

(١) (صحيح). رواه شعبة وأختلف عليه فيه على وجهين: روى أولهما: ابن أبي شيبة (٩٥٣٧) من طريق عَفَّان، والبيهقي (٣١٢/٤) من طريق أبي داود الطيالسي؛ كلاهما عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية... به موقوفًا لكن جاء عند ابن أبي شيبة: «ليلة ثلاث وعشرين». وروى الثاني: أبو داود (٢- الصلاة، ٢٢٣- من قال ليلة سبع وعشرين، ١/٤٤١/١٣٨٦)، وابن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٣)، والطحاوي (٩٣/٣)، وابن حبان (٣٦٨٠)، والطبراني (٨١٣/٣٤٩/١٩)، والبيهقي (٣١٢/٤)؛ من طريق عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن قتادة، سمع مطرفًا، سمع معاوية... رفعه. وهذا سند رجاله ثقات رجال الشيخين، والرفع فيه زيادة ثقة يتعين القبول بها على طريقة المتأخرين، وترجيح أحمد والدارقطني للوقف بالنظر إلى الأكثر أو الأوثق على طريقة المتقدمين.

ورواه: ابن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٣)، وابن حبان (٣٦٦١)، والطبراني (٨١٤/٣٤٩/١٩)؛ من طريق الجريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير وأخطأ الراوي عن الجريري عند ابن نصر أو تحرف يزيد إلى بريدة، [عن مطرف]، عن معاوية... رفعه. وهذا سند صحيح من جيد حديث الجريري فقد رواه عنه خالد بن عبد الله عند الطبراني وابن حبان وسماعه منه قديم.

فالطريق الثانية ترفع الإشكال المتقدم في السند والمتن وتصحح الحديث، وقد سكنت عنه المنذري وصححه ابن حبان وابن عبد البر والألباني.

(٢) (ضعيف). رواه: الطيالسي (٣٢٩)، وأحمد (٣٧٦/١) و٣٩٦ و٤٥٢)، ويعقوب بن شيبة في «مسنده» (٤٥٧- لطائف المعارف)، وأبو يعلى (٥٣٩٣)، والطحاوي في «المعاني» (٩٣/٣)، والطبراني (١٠/١٥٢/١٠٢٨٩)، والبيهقي (٣١٢/٤)؛ من طرق، عن المسعودي، عن سعيد بن عمرو بن جعدة، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود... رفعه.

قال الهيثمي (١٧٨/٣): «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه». قلت: والمسعودي مخلط.

(٣) (ضعيف). هو قطعة من الحديث المتقدم قبله فله حكمه.

القدر في النصف من السبع الأواخر / ١٦٩ / من رمضان^(١).

وإذا حسَبْنَا أَوَّلَ السَّبْعِ الأواخرِ ليلةَ أربعٍ وعشرين؛ كانت ليلة سبْعٍ وعشرين نصفَ السَّبْعِ؛ لأنَّ قبلَهَا ثلاثُ ليالٍ وبعدها ثلاثُ ليالٍ.

وممَّا يُرْجَحُ أَنَّ ليلةَ القدرِ ليلةُ سبْعٍ وعشرينَ أَنَّهَا من السَّبْعِ الأواخرِ التي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بالتماسِها فيها بالاتِّفاقِ. وفي دخولِ الثَّالثةِ والعشرينَ في السَّبْعِ اختلافٌ سَبَقَ ذِكرُهُ، ولا خلافَ أَنَّهَا أَكْثَرُ من الخامسةِ والعشرينَ.

وممَّا يَدُلُّ على ذلكَ أيضًا حديثُ أَبِي ذَرٍّ في قيامِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِمْ في أفرادِ السَّبْعِ الأواخرِ، وَأَنَّهُ قامَ بِهِمْ في الثَّالثةِ والعشرينَ إلى ثلثِ الليلِ، وفي الخامسةِ إلى نصفِ الليلِ، وفي السَّابعةِ إلى آخرِ الليلِ حتَّى خَشُوا أَن يَقوتَهُمُ الفلاحُ، وَجَمَعَ أَهْلُهُ ليلتَئِذٍ وَجَمَعَ النَّاسُ^(٢).

وهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على تأكِدها على سائرِ أفرادِ السَّبْعِ والعشرينِ^(٣).

وممَّا يَدُلُّ على ذلكَ^(٤) ما أُسْتَشْهَدَ بِهِ أَبْنُ عَبَّاسٍ بحضرةِ عُمَرَ والصَّحابةِ معه

(١) (ضعيف). رواه: الطيالسي (٣٩٤)، وأبن أبي شيبة (٨٦٦٥ و ٩٥٠٩)، وأحمد (٤٠٦/١) و (٤٥٧)، والبخاري في «الكنى» (ص ٦٢)، وبحشل في «التاريخ» (٨٩/١) تعليقًا، وأبو يعلى (٥٣٧١)، وأبن أبي حاتم في «العلل» (٧٧٧) تعليقًا، والشاشي في «المسند» (٨٦٣)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (٢٠٧/٢)؛ من طريقين، عن أبي عقرب الأسدي، عن ابن مسعود... رفعه.

قال الهيثمي (١٧٧/٣): «أبو عقرب لم أجد من ترجمه». قلت: مجهول. والطريقان إليه ضعيفتان: في إحداهما أبو الصلت يَبَّاع الزاد مجهول، وفي الأخرى أبو خالد الدالاني لَين مدلس وقد نعنن.

(٢) (صحيح). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٩٦-٣٩٧).

(٣) فيه نظر من أوجه: أولها: أَنَّ أدلّة وقوعها ليلة إحدى وثلاث وعشرين أقوى وأصحّ ولذلك خرّجها الشبخان. والثاني: أَنَّ أكثر أدلّة وقوعها ليلة سبْعٍ وعشرينَ أَجتهادية من الصحابة والتابعين غير مرفوعة بخلاف ليلة إحدى وثلاث وعشرين. والثالث: أَنَّ أقوى ما جاء في ليلة سبْعٍ وعشرينَ مرفوعًا حديثُ أَبِي ذَرٍّ ومعاوية: فأما حديثُ أَبِي ذَرٍّ؛ فغير صريح في وقوعها ليلة سبْعٍ وعشرينَ فمن الممكن أن تكون في ليلة تسع وعشرين ومن الممكن أن تكون في تلك السنة على الخصوص ليلة سبْعٍ وعشرين. وأما حديث معاوية؛ فقد تكلموا في سنده ومتمته، ونصّ أبْنُ حَبَّانَ (٣٦٦١) يدلّ على أَنَّ معاوية لم يذكر ليلة سبْعٍ وعشرينَ على سبيل التحديد بل على سبيل الإضافة على من خصّ ليلة القدر بإحدى وثلاث وخمس وعشرين.

(٤) وليس فيه دليل حقيقة ولا إشارة إلى أَنَّ ليلة القدر هي الليلة السابعة والعشرون كما سيأتيك قريبًا من كلام المصنّف نفسه يرحمه الله.

وَأَسْتَحْسَنَهُ عُمَرُ^(١)، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدٍ:

فَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «كِتَابِهِ»: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَاصِمٍ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا عِكْرِمَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ: دَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ: فَقُلْتُ لِعُمَرَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ (أَوْ: إِنِّي لَأُظَنُّ) أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ. قَالَ عُمَرُ: وَأَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ؟ قُلْتُ: سَابِعَةٌ تَمْضِي أَوْ سَابِعَةٌ تَبْقَى مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ. فَقَالَ عُمَرُ: وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، وَسَبْعَ أَرْضِينَ، وَسَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَإِنَّ الدَّهْرَ يَدُورُ عَلَى سَبْعٍ، وَخَلَقَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ مِنْ سَبْعٍ، وَيَأْكُلُ مِنْ سَبْعٍ، وَيَسْجُدُ عَلَى سَبْعٍ، وَالطَّوْفُ بِالْبَيْتِ سَبْعٌ، وَرَمِيَ الْجَمَارُ سَبْعٌ... لأَشْيَاءَ ذَكَرَهَا. فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ فَطَنْتُ لَأَمْرٍ مَا فَطَنَّا لَهُ.

وَكَانَ قَتَادَةُ يَزِيدُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ «يَأْكُلُ مِنْ سَبْعٍ»؛ قَالَ: هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا...﴾ الْآيَةُ [عبس: ٢٧-٣١].

وَلَكِنْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهَا فِي سَبْعٍ تَمْضِي أَوْ تَبْقَى بِالْتَّرْدِيدِ فِي ذَلِكَ.

وَحَرَّجَهُ أَبُو شَاهِينَ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، حَدَّثَنِي لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ وَعِكْرِمَةُ؛ قَالَا: قَالَ عُمَرُ: مَنْ يَعْلَمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ، وَزَادَ أَنَّ أَبَا عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ فِي الْعَشْرِ، فِي سَبْعٍ تَمْضِي أَوْ سَبْعٍ تَبْقَى»^(٢)، فَخَالَفَ فِي إِسْنَادِهِ وَجَعَلَهُ مَرْسَلًا وَرَفَعَ آخِرَهُ.

رَوَى أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَجَدُوا عَلَى عُمَرَ فِي إِدْنَائِهِ أَبِي عَبَّاسٍ، فَجَمَعَهُمْ، ثُمَّ سَأَلَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُنَّا نَرَاهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ. فَقَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! تَكَلِّمْ. فَقَالَ:

(١) فِي م وَن: «بِمَحْضَرِ عُمَرَ وَالصَّحَابَةِ مَعَهُ وَاسْتَحْسَنَهُ عُمَرُ».

(٢) رَوَى هَذَا الشَّيْخُ الْمَرْفُوعُ الْبُخَارِيُّ (٣٢- لَيْلَةُ الْقَدْرِ، ٣- تَحْرِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ، ٤/ ٢٦٠/ ٢٠٢٢) مِنْ

هَذِهِ الطَّرِيقِ نَفْسَهَا.

اللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ عُمَرُ: قَدْ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ، وَإِنَّمَا نَسْأَلُكَ عَنْ عِلْمِكَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ وَتَرَى يُحِبُّ الْوَتَرَ، خَلَقَ مِنْ خَلْقِهِ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فَاسْتَوَى عَلَيْهِنَّ، وَخَلَقَ الْأَرْضَ سَبْعًا، وَجَعَلَ عِدَّةَ الْأَيَّامِ سَبْعًا، وَرَمَى الْجَمَارِ سَبْعًا، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَبْعٍ، وَجَعَلَ رِزْقَهُ مِنْ سَبْعٍ. فَقَالَ عُمَرُ: خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَبْعٍ وَجَعَلَ رِزْقَهُ مِنْ سَبْعٍ / خ ١٧٠! هَذَا أَمْرٌ مَا فَهِمْتُهُ. فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ حَتَّى بَلَغَ آخِرَ الْآيَاتِ [المؤمنون: ١٢-١٤]. وَقَرَأَ: ﴿أَنَا صَبَّيْنَا الْمَاءَ صَبًّا. ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا. فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا. وَعَبْنَا وَقَضَبًا. وَزَيَّنَّا وَنَخَلًا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا نُعَامِكُمْ﴾ [عبس: ٢٥-٣٢]. ثُمَّ قَالَ: وَالْأَبْتُ لِلدَّوَابِّ.

وَخَرَّجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «طَبَقَاتِهِ» عَنْ: إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ... فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: قَالَ: وَأَمَّا لَيْلَةُ الْقَدْرِ؛ فَمَا تَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلَّا لَيْلَةً ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ يَمْضِينَ [أ] أَوْ سَبْعٍ يَبْقَيْنَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا سَمِعَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَيَكُونُ مُتَّصِلًا.

وَرَوَى: عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: دَعَا عُمَرُ الْأَشْيَاحَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ «أَلْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَتَرَاهَا»^(١)، فَفِي أَيِّ الْوَتْرِ تَرَوْنَهَا؟ فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ: إِنَّهَا تَاسِعَةٌ، سَابِعَةٌ، خَامِسَةٌ، ثَالِثَةٌ. فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! تَكَلِّمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَقُولُ

(١) (صحيح). رواه: ابن أبي شيبة (٨٦٧٠، ٩٥٢٧)، وإسحاق في «مسنده» (٢٦٢/٤ - فتح)، وأحمد (١٤/١ و ٤٣)، والبخاري (٢١٠)، وابن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٢)، وأبو يعلى (١٦٥ و ١٦٨)، وابن خزيمة (٢١٧٢ و ٢١٧٣) والإسماعيلي في «مسند عمر» (٣٠-٣٣)، والحاكم (٤٣٧/١-٤٣٨)، والبيهقي في «السنن» (٣١٣/٤) و«الشعب» (٣٦٨٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١٠/٢)، والضياء في «المختارة» (١٦٦-١٦٧)؛ من طرق، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر... رفعه مع القصة وبدونها. قال الحاكم: «على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي (١٧٧/٣): «رجال أبي يعلى ثقات». قلت: لم يرو مسلم لكليب أبي عاصم شيئاً، وهو صدوق حسن الحديث، فالسند كذلك. ورواه أيضاً: ابن خزيمة (٢١٧٤)، والحاكم (٤٣٨/١)؛ من طريق قوية، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس... مثله. وهذا سند قوي. والحديث صحيح بمجموع طريقه، وقد صححه الحاكم والذهبي والهيثمي والألباني.

برأبي؟ قال: عن رأيك أسألك. قلت: إني سمعتُ الله أكثرَ من ذكرِ السَّبعِ... وذكرَ باقيَهُ بمعنى ما تقدَّم. وفي آخره: قال عمرُ: أعجزُتم أن تقولوا مثل ما قال هذا الغلامُ الذي لم تستَوْ شؤونَ رأسِهِ؟! خرَّجَهُ الإسماعيليُّ في «مسند عمر» والحاكمُ وقال: صحيحُ الإسناد.

وخرَّجَهُ الثَّعلبيُّ في «تفسيره» وزاد: قال ابنُ عَبَّاسٍ: فما أراها إلَّا ليلةَ ثلاثٍ وعشرينَ لسبعِ يَتَقَيَّنَ.

وخرَّجَ عليُّ بنُ المَدِينيِّ في كتابِ «العلل» المرفوعَ منه وقال: هو صالح، وليس ممَّا يُحتَجُّ به^(١).

وروى: مُسلمُ المِثْلُ - وهو ضعيفٌ -، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ؛ أنَّ عُمَرَ قالَ له: أخبرني برأيك عن ليلةِ القدرِ... فذكرَ معنى ما تقدَّم. وفيه أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ قالَ: لا أراها إلَّا في سبعِ يَتَقَيَّنَ من رمضان. فقال عمرُ: وافقَ رأيي رأيك.

وروي بإسنادٍ فيه ضعفٌ عن: مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّ عُمَرَ جَلَسَ في رهطٍ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، فتذكروا ليلةَ القدرِ... فذكرَ معنى ما تقدَّم، وزادَ فيه عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قالَ: وأُعْطِيَ من المِثْلَيْنِ سَبْعًا، ونَهَى في كتابِهِ عن نكاحِ الأقربينَ عن سبعٍ، وقَسَمَ الميراثَ في كتابِهِ على سبعٍ، ونَفَعُ في السُّجودِ من أجسادِنَا على سبعٍ. وقالَ: فأراها في السَّبعِ الأواخرِ من رمضان.

وليسَ في شيءٍ من هذهِ الرِّواياتِ أَنَّها ليلةُ سبعٍ وعشرينَ جزمًا، بل في بعضها التَّردُّدُ بينَ ثلاثٍ وسبعٍ، وفي بعضها أَنَّها ليلةُ ثلاثٍ وعشرينَ؛ لأنَّها أوَّلُ السَّبعِ الأواخرِ على رأيه^(٢).

وقد صحَّ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كانَ يَنْضَحُ على أهلِهِ الماءَ ليلةَ ثلاثٍ وعشرينَ. خرَّجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ. وخرَّجَهُ ابنُ أَبِي عاصِمٍ مرفوعًا^(٣)، والموقوفُ أصحُّ.

(١) بالنسبة لسنده في «العلل»، وقد تبين لك ممَّا تقدَّم أنَّ له أسانيدَ صحيحةَ تصلحُ للحجَّة.

(٢) وفي بعضها أَنَّها في السَّبعِ الأواخرِ عمومًا.

(٣) (منكر مرفوعًا صحيح موقوفًا). رواه: ابنُ أَبِي عاصِمٍ (٤٦١-لطائف)، والطبراني (١١/١٠٤ =

وقد أَسْتَبْطَ طائفةٌ مِنَ المتأخِّرينَ مِنَ القرآنِ أَنَّها ليلةٌ سَبْعٌ وعشرينَ مِنْ موضعينَ :
أحدهُما : أَنَّ اللهَ تَعَالَى كَرَّرَ ذَكَرَ ليلةِ القَدْرِ في سورةِ القَدْرِ في [ثلاثة] مواضعَ
منها، وليلةُ القَدْرِ حروفُها تسعُ حروفٍ، والتَّسْعُ إذا ضُرِبَتْ في ثلاثةٍ فهي سَبْعٌ
وعشرونَ !

والثَّاني : أَنَّهُ قَالَ : ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ ، وكلمةُ ﴿هِيَ﴾ هي الكلمةُ السَّابعةُ والعشرونَ
مِنَ السُّورَةِ ؛ فَإِنَّ كلماتِها كُلَّها ثلاثونَ كلمةً .

قالَ أَبُو عَظِيَّةَ : هَذَا مِنْ مُلَحِّ التَّفْسِيرِ لَا مِنْ مَتْنِ العِلْمِ . وهو كما قالَ (١) .
ومِمَّا أَسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ رَجَّحَ ليلةَ سَبْعٍ وعشرينَ / خ ١٧١ / بِالآيَاتِ وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي
رُويَتْ فِيها قَدِيمًا وَحَدِيثًا وبما وَقَعَ فِيها مِنْ إجابةِ الدَّعَوَاتِ :
فَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ أَسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ فِي صَبِيحَتِها لَا
شُعاعَ لَهَا .

وَكَانَ عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ يَقُولُ : هي ليلةُ سَبْعٍ وعشرينَ ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ
جَرَّبَ ذَلِكَ بِأَشْيَاءَ وَبِالنُّجُومِ (٢) . خَرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ .

وَرُويَ عَنْ عَبْدَةِ أَنَّهُ ذَاقَ ماءَ الْبَحْرِ ليلةَ سَبْعٍ وعشرينَ فَإِذَا هُوَ

= (١٢٥٩/١) ؛ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَحْرٍ ، عَنْ أَبِي جَرِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ . . . رَفَعَهُ .
وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ فِيهِ عِلْتَانُ : أَوَّلَاهُمَا : أَنَّ أَبَا بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيَّ هَذَا ضَعِيفٌ . وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهُ خَالَفَ الثَّقَاتِ
فَقَدْ رَوَاهُ : عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٦٨٦) ، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٦٨٨ وَ ٩٥٤١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي
جَرِيحٍ . . . بِهِ مَوْقُوفًا . وَهَذَا حَدُّ النِّكَارَةِ .

(١) أَيُّ مُلَحٍّ هَذِهِ ! لِمَاذَا أَعْتَمَدَ عِدَّةَ الْحُرُوفِ أَوَّلًا وَعَدَدَ الْكَلِمَاتِ ثَانِيًا ! لِمَاذَا وَقَفَ عِنْدَ كَلِمَةِ
﴿هِيَ﴾ وَلَمْ يَتَابِعْ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ! وَغَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَخَيُّطِ أَهْلِ الْحِسَابَاتِ وَالْأَرْقَامِ وَإِتْيَانِهِمْ
بِالْمَحَالَاتِ وَالضَّلَالَاتِ لِتَرْوِيجِ بَضَاعَتِهِمُ الْكَاسِدَةَ ! فَيَوْمًا يَعْدُونَ الْأَحْرَفَ الْمُنْقَطَةَ وَآخَرُ يَعْدُونَ الْأَحْرَفَ
الصَّمَاءَ وَثَلَاثًا يَعْدُونَ الْأَحْرَفَ الصَّوْتِيَّةَ . . . وَهَكَذَا فِي سَعْيِ مَحْمُومٍ لِتَحْصِيلِ تَارِيخِ حَوَادِثِ ١١ أَيْلُولَ مِنْ سُورَةِ
التَّوْبَةِ وَتَارِيخِ سَقُوطِ بَغْدَادَ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ ! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى ضَلَالَاتِ أَوْلَئِكَ الْجَهْلَةِ الَّذِينَ أَعْرَضُوا عَنْ
تَدَبُّرِ الْقُرْآنِ وَفَهْمِ مَقَاصِدِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَجَعَلُوهُ شَرِيعَةً رَقْمِيَّةً يَسْتَخْرِجُونَ مِنْهَا مَا تَمْلِيهِ عَلَيْهِ أَهْوَاؤُهُمْ مِنْ
الإِشَارَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَاطِنِيَّةِ مِنَ الصَّوْفِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالنَّصِيرِيَّةِ وَالْقَادِيَانِيَّةِ .

(٢) بِالنُّجُومِ لَا بِالنَّجِيمِ ! يَعْنِي بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْمِي الشَّيَاطِينَ لَيْلَتِها بِالنُّجُومِ . لَكِنْ كَيْفَ تَسْنَى لَهُ أَنْ
يَجْزَمَ بِذَلِكَ !

عذب^(١)! ذَكَرَهُ الإمامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ.

وطافَ بعضُ السَّلَفِ ليلةَ سَبْعٍ وعشرينَ بالبيتِ الحرامِ، فرَأَى الملائكةَ في الهواءِ طائفينَ فوقَ رؤوسِ النَّاسِ!

ورَوَى أبو موسى المَدِينِيُّ مِنْ طريقِ أَبِي الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيِّ بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنْ: حَمَّادِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ؛ قَالَ: كُنْتُ بِالسَّوَادِ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ؛ جَعَلْتُ أَنْظُرُ بِاللَّيْلِ. فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْهُمْ: إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تَنْظُرُ؟ قُلْتُ: إِلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ. قَالَ: فَنَمْ؛ فَإِنِّي سَأُخْبِرُكَ. فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وعشرينَ؛ جَاءَ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَذَهَبَ بِي إِلَى النَّخْلِ، فَإِذَا النَّخْلُ وَاضِعٌ سَعْفُهُ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: لَسْنَا نَرَى هَذَا فِي السَّنَةِ كُلِّهَا إِلَّا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ!

وَذَكَرَ أَبُو موسى بِأَسَانِيدَ لَهُ أَنَّ رَجُلًا مَقْعَدًا دَعَا اللَّهَ لَيْلَةَ سَبْعٍ وعشرينَ فَأُطْلِقَهُ.

وعَنِ أَمْرَأَةٍ مَقْعَدَةٍ كَذَلِكَ.

وعَنْ رَجُلٍ بِالْبَصْرَةِ كَانَ آخِرَ ثَلَاثِينَ سَنَةً، فَدَعَا اللَّهَ لَيْلَةَ سَبْعٍ وعشرينَ، فَأُطْلِقَ لِسَانُهُ فَتَكَلَّمَ.

وَذَكَرَ الْوَزِيرُ أَبُو الْمُظَفَّرِ بْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ رَأَى لَيْلَةَ سَبْعٍ وعشرينَ - وَكَانَتْ لَيْلَةَ جُمُعَةٍ - بَابًا فِي السَّمَاءِ مَفْتُوحًا شَامِيَّ الْكَعْبَةِ. قَالَ: فَظَنَنْتُهُ حَيَالُ الْحَجَرَةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُقَدَّسَةِ. قَالَ: وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ أَلْتَفَتُ إِلَى الْمَشْرِقِ لَأَنْظُرَ طُلُوعَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَلْتَفَتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ قَدْ غَابَ. قَالَ: وَإِنْ وَقَعَ فِي لَيْلَةٍ مِنْ أَوْتَارِ الْعَشْرِ لَيْلَةُ جُمُعَةٍ؛ فَهِيَ أَرْجَى مِنْ غَيْرِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ لَا تَوْجِبُ الْقَطْعَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ^(٢).

وَقَدْ رَوَى سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ رَمَضَانَ»: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي فَرْقَدٌ؛ أَنَّ نَاسًا مِنَ الصَّحَابَةِ كَانُوا فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعُوا كَلَامًا مِنْ

(١) وذاقه غيره ليلة سبع عشرة وليلة ثلاث وعشرين فوجده عذبًا!

(٢) بل لا تدل عليها أصلاً! بل هي من جنس الدليل الذي يحتاج إلى دليل! وهذا كله إن سلمت

أسانيدها وصحت وعرف أصحابها! فكيف والله أعلم بأسانيدها؟! فكيف وأصحابها «رجل من أهل البصرة» و«رجل منهم» و«بعض السلف»؟!

السَّمَاءِ وَرَأَوْا نُورًا مِنَ السَّمَاءِ وَبَابًا مِنَ السَّمَاءِ، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا رَأَوْا، فَرَزَعَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَّا الثَّورُ؛ فَنُورُ رَبِّ الْعِزَّةِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْبَابُ؛ فَبَابُ السَّمَاءِ، وَالْكَلَامُ كَلَامُ الْأَنْبِيَاءِ، فَكُلُّ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَلَكِنْ هَذِهِ لَيْلَةُ كُشِفِ غَطَاؤِهَا»^(١). وهذا مرسلٌ ضعيفٌ.

● وَأَمَّا الْعَمَلُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢). وقيامُها إنَّما هو إحياءُها بالتهجدِ فيها والصَّلَاةِ.

وقد أمرَ عائشةٌ بالدُّعاءِ فيها أيضًا^(٣).

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: الدُّعَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ. قَالَ: وَإِذَا كَانَ يُقْرَأُ وَهُوَ يَدْعُو وَيَرْغَبُ إِلَى اللَّهِ فِي الدُّعَاءِ وَالْمَسْأَلَةِ لَعَلَّهُ يُوَافِقُ^(٤). انتهى. ومرادهُ أَنَّ كَثْرَةَ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يَكْثُرُ فِيهَا الدُّعَاءُ، وَإِنْ قَرَأَ وَدَعَا كَانَ حَسَنًا.

وقد كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَهَجَّدُ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ، وَيَقْرَأُ قِرَاءَةً مَرْتَلَةً، لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا رَحْمَةٌ إِلَّا سَأَلَ وَلَا بِآيَةٍ فِيهَا عَذَابٌ إِلَّا تَعَوَّذَ^(٥)، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالدُّعَاءِ / خ ١٧٢ / وَالتَّفَكُّرِ. وَهَذَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَأَكْمَلُهَا فِي لَيَالِي الْعَشْرِ وَغَيْرِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: لَيْلُهَا كُنْهَارُهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: أَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ أَجْتِهَادُهُ فِي نَهَارِهَا كَأَجْتِهَادِهِ فِي لَيْلِهَا.

وَهَذَا يَقْتَضِي اسْتِحْبَابَ الاجْتِهَادِ فِي جَمِيعِ زَمَانِ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ؛ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ.

(١) (موضوع). لم أقف عليه في غير هذا الموضع، لكنَّ المصنَّف يرحمه الله أورد سنده وفيه: إبراهيم بن الحكم ضعيف. وأبوه الحكم صاحب أوهام. وفرقد هو السبخي ضعيف منكر الحديث. ثم هو معضل ساقط الصحابي والتابعي. ثم إنه سيق سياقة القصص لا سياقة الروايات، وذلك واضح في قوله: «فَرَزَعَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ». وفي متنه نكارة ظاهرة.

(٢) متفق عليه. سيأتي (ص ٤٦٨-٤٦٩) من غير ما وجه.

(٣) (صحيح). سيأتي بنصه وتخريجه (ص ٤٦٦).

(٤) في خ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُوَافِقَ»، والأولى ما أثبتته من م ون وط.

(٥) (صحيح). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٩٤-٣٩٥).

والله أعلم.

المحبُّونَ تطولُ عليهمُ الليالي فيَعُدُّونَهَا عَدًّا لا نَنتَظِرُ لِيَالِي العَشرِ في كُلِّ عامٍ، فإذا ظَفَرُوا بِهَا؛ نَالُوا مَطْلُوبَهُمْ وَخَدَمُوا مَحْبُوبَهُمْ^(١).

قَدْ مَزَّقَ الحُبُّ قَمِيصَ الصَّبْرِ وَقَدْ غَدَوْتُ حَائِرًا فِي أَمْرِي
أَهْ عَلَيَّ تِلْكَ اللَّيَالِي الغُرُّ مَا كُنَّ إِلَّا كَلِيَالِي القَدْرِ
إِنْ عُذَنَ لِي مِنْ بَعْدِ هَذَا الهَجْرِ وَفَيْتُ لِلَّهِ بِكُلِّ نَذْرٍ
وَقَامَ بِالْحَمْدِ خَطِيبُ شُكْرِي

رياحُ هَذِهِ الأسْحَارِ تَحْمِلُ أنِينَ المَذْنُوبِينَ وَأَنفَاسَ المَحْبِينَ وقَصَصَ التَّائِبِينَ ثُمَّ تَعُودُ بِرَدِّ الجَوَابِ بِلَا كِتَابٍ.

أَعْلَمْتُكُمْ أَنَّ التَّسِيمَ إِذَا سَرَى حَمَلَ الحَدِيثَ إِلَى الحَبِيبِ كَمَا جَرَى
جَهْلَ العَذُولِ بِأَنَّنِي فِي حُبِّهِمْ سَهَرُ الدُّجَى عِنْدِي أَلَدُّ مِنَ الكَرَى
فَإِذَا وَرَدَ بَرِيدُ بَرْدِ السَّحَرِ يَحْمِلُ مَلَطَفَاتِ اللُّطَافِ؛ لَمْ يَفْهَمْهَا غَيْرُ مَنْ كُتِبَتْ إِلَيْهِ
وَلَا يَغْقِلُهَا إِلَّا كُلُّ مُشْتَاقٍ.

تَسِيمٌ صَبَا نَجْدٍ مَتَى جِئْتَ حَامِلًا نَحِيَّتَهُمْ فَأَطَوِ الحَدِيثَ عَنِ الرَّكْبِ
وَلَا تُذْعِ السَّرَّ المَصُونِ فَإِنَّنِي أَغَارُ عَلَى ذِكْرِ الأَجَبَةِ مِنْ صَحْبِي
يَا يَغْقُوبَ الهَجْرِ! قَدْ هَبَّتْ رِيحُ يوسُفَ الوَصْلِ، فَلَوْ اسْتَنَشَقْتَ؛ لَعُدْتَ بَعْدَ
الْعَمَى بِصِيرًا، وَلَوْ جَذَّتْ مَا كُنْتُ لَفَقْدِهِ فَقِيرًا.

كَانَ لِي قَلْبٌ أَعِيشُ بِهِ ضَاعَ مِنِّي فِي تَقْلِبِهِ
رَبِّ فَأَرُدُّهُ عَلَيَّ فَقَدْ عِيلَ صَبْرِي فِي تَطَلُّبِهِ
وَأَغِثْ مَا دَامَ بِي رَمَقُ يَا غِيَاثَ المُسْتَغِيثِ بِهِ
لو قَامَ المَذْنُوبُونَ فِي هَذِهِ الأسْحَارِ، عَلَى أَقْدَامِ الانْكَسَارِ، وَرَفَعُوا قِصَصَ
الاعتذار^(٢)، مضمونها ﴿يَا أَيُّهَا العَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الضُّرَّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا

(١) راجع ما تقدّم (ص ٤٢٥-٤٢٦) في لفظ «الخدمة».

(٢) قصص الاعتذار: قصاصات الورق التي كتب عليها الاعتذار.

الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا» [يوسف: ٨٨]؛ لَبَّرَزَ لَهُمُ التَّوْقِيعُ عَلَيْهَا ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢].

أَشْكُو إِلَى اللَّهِ كَمَا قَدْ شَكَا أَوْلَادُ يَعْقُوبَ إِلَى يَوْسُفَ
قَدْ مَسَّنِي الضُّرُّ وَأَنْتَ الَّذِي تَعْلَمُ حَالِي وَتَرَى مَوْقِفِي
بِضَاعَتِي الْمُرْجَاةَ مُخْتَاجَةً إِلَى سَمَاحٍ مِنْ كَرِيمٍ وَفِي
فَقَدْ أَتَى الْمِسْكِينَ مُسْتَمْطِرًا جُودَكَ فَارْحَمْ ذَلِكَ وَأَعْطِفْ
فَأَوْفِ كَيْلِي وَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا الْمُقِلِّ الْبَائِسِ الْأَضْعَفِ

● قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَافَقْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؛ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ! إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَأَعْفُ عَنِّي»^(١).

العفو من أسماء الله [تعالى]، وهو المتجاوز عن سيئات عباده، الماحي لآثارها عنهم.

وهو يُحِبُّ الْعَفْوَ، وَيُحِبُّ أَنْ يَعْفُوَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيُحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَعْفُوَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، فَإِذَا عَفَا بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ عَامَلَهُمْ بِعَفْوِهِ، وَعَفْوُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ عِقَابِهِ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ وَعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ»^(٢).

قَالَ يَحْيَى بْنُ مُعَاذٍ: لَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَفْوُ أَحَبَّ الْأَشْيَاءِ إِلَيْهِ؛ لَمْ يَتَّكِلِ بِالذَّنْبِ أَكْرَمَ النَّاسِ عَلَيْهِ. يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ أَبْتَلَى كَثِيرًا مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَأَحْبَابِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الذُّنُوبِ؛ لِيُعَامِلَهُمْ

(١) (صحيح). رواه: إسحاق (٣/٧٤٨/١٣٦١) و (١٣٦٢)، وأحمد (٦/١٧١/١٨٢ و ١٨٣ و ٢٠٨ و ٢٥٨)، وأبن ماجه (٢٤- الدعاء، ٥- الدعاء بالعفو، ٢/١٢٦٥/٣٨٥٠)، والترمذي (٤٩- الدعوات، ٨٥- باب، ٥/٥٣٤/٣٥١٣)، وأبن نصر في «قيام رمضان» (ص ٢٥٩)، والنسائي في «اليوم والليلة» (٨٧٨-٨٨٣) و «الكبرى» (١٠٧١٣-١٠٧٠٨)، وأبو يعلى في «المعجم» (٤٣)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٢١) و «الدعاء» (٩١٥ و ٩١٦)، وأبن السني (٧٦٧)، والحاكم (١/٥٣٠)، والقضاعي (١٤٧٤-١٤٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣٧٠٠ و ٣٧٠١)، و «الصفات» (٩٢)؛ من طرق خمس، عن عائشة... رفعته.

قال الترمذي: «حسن صحيح»، وأقره المنذري والنووي وأبن كثير. وقال الحاكم: «على شرط البخاري ومسلم». وأقره النووي والذهبي وأبن كثير. قلت: طريق الترمذي صحيحة، وطريق الحاكم صحيحة أيضاً، والحديث صحيح غايةً بآجمعهما، فكيف وله طرق أخرى؟! وقد صحَّحه الألباني.

(٢) رواه مسلم (٤- الصلاة، ٤٢- ما يقال في الركوع، ١/٣٥٢/٤٨٦) عن أبي هريرة عن عائشة.

بالعفو؛ فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ يُحِبُّ الْعَفْوَ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ: لَوْ عَلِمْتُ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ؛ لَأَجْهَدْتُ نَفْسِي فِيهِ. فَرَأَى قَائِلًا يَقُولُ لَهُ فِي مَنَامِهِ: إِنَّكَ تُرِيدُ مَا لَا يَكُونُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَعْفُو وَيَغْفِرَ^(١).

وَأَمَّا أَحَبُّ أَنْ يَعْفُو؛ لِيَكُونَ / خ ١٧٣ / الْعِبَادُ كُلُّهُمْ تَحْتَ عَفْوِهِ، وَلَا يُدَلُّ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِعَمَلٍ^(٢).

وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ يَنْظُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَعْفُو عَنْهُمْ وَيَرْحَمُهُمْ؛ إِلَّا أَرْبَعَةً: مَدْمَنَ خَمْرٍ، وَعَاقًا، وَمَشَاحِنًا، وَقَاطِعَ رَحِمٍ»^(٣).

لَمَّا عَرَفَ الْعَارِفُونَ جَلَالَهُ؛ خَضَعُوا، وَلَمَّا سَمِعَ الْمَذْنُبُونَ بِعَفْوِهِ؛ طَمِعُوا، مَا ثَمَّ إِلَّا عَفْوُ اللَّهِ أَوْ النَّارُ.

لَوْ لَا طَمَعُ الْمَذْنُبِينَ فِي الْعَفْوِ؛ لَاحْتَرَقَتْ قُلُوبُهُمْ بِالْيَأْسِ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَلَكِنْ إِذَا ذَكَرْتَ عَفْوَ اللَّهِ؛ اسْتَرْوَحْتَ إِلَى بَرْدِ عَفْوِهِ.

كَانَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ يَقُولُ فِي دَعَائِهِ: اللَّهُمَّ! إِنَّ ذُنُوبِي قَدْ عَظُمَتْ وَجَلَّتْ عَنِ الصِّفَةِ، وَإِنَّهَا صَغِيرَةٌ فِي^(٤) جَنْبِ عَفْوِكَ، فَأَعْفُ عَنِّي.

وَقَالَ آخَرُ مِنْهُمْ: جَرَمِي عَظِيمٌ، وَعَفْوُكَ كَبِيرٌ، فَاجْمَعْ بَيْنَ جَرَمِي وَعَفْوِكَ يَا كَرِيمُ!
يَا كَبِيرَ الذَّنْبِ عَفْوُ الْـ لِه مِنْ ذَنْبِكَ أَكْبَرُ
أَكْبَرُ الْأَوْزَارِ فِي جَنْبِ عَفْوِ اللَّهِ يَصْغُرُ

(١) تَقَدَّمَ هَذَا الْكَلَامُ وَالتَّعْقِيبُ عَلَيْهِ (ص ٦١-٦٢).

(٢) يَدُلُّ بِعَمَلِهِ: يَعِجِبُهُ عَمَلُهُ، وَيُرَى أَنَّهُ أَهْلٌ لِلْكَرَامَةِ وَالِاسْتِجَابَةِ وَالْوَلَايَةِ وَالتَّوْفِيقِ. وَهَذَا كَثِيرٌ.

(٣) (مَوْضُوع). قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ فِي نَدَاءِ الْحُورِ الْعَيْنِ أَوَّلَ رَمَضَانَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

طَرَفٌ مِنْهُ مَعَ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِيهِ (ص ٣٧٣).

وَلِهَذِهِ الْقِطْعَةُ شَاهِدٌ عِنْدَ: الْعَقِيلِيِّ (٣/١٣٨)، وَأَبْنِ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَاهِيَّاتِ» (٨٧٩)؛ مِنْ طَرِيقِ أَبِي

مَعْمَرِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَنَسٍ... رَفَعَهُ. وَأَبُو مَعْمَرٍ مَتَّهَمٌ هَالِكٌ، وَمَتَابَعَتُهُ هَالِكَةٌ مِثْلُهُ.

(٤) فِي خ: «وَإِنَّهَا صَغُرَتْ فِي»، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ مِنْ م وَط.

وإنما أمرَ بسؤالِ العفوِ في ليلةِ القدرِ بعدَ الاجتهادِ في الأعمالِ فيها وفي ليالي العشرِ؛ لأنَّ العارفينَ يَجْتَهِدُونَ في الأعمالِ، ثمَّ لا يَرَوْنَ لأنفسِهِم عملاً صالحاً ولا حالاً ولا مقالاً، فيَرْجِعُونَ إلى سؤالِ العفوِ كحالِ المذنبِ المقصِّرِ.

قالَ يَحْيَى بنُ مُعَاذٍ: ليسَ بعارفٍ مَنْ لم يَكُنْ غايةَ أملهِ مِنَ اللهِ العفوَ.
 إِنَّ كُنْتُ لَا أَصْلَحُ لِلْقُرْبِ فَشَأْنُكُمْ عَفْوٌ عَنِ الذَّنْبِ
 كَانَ مُطَرَّفٌ يَقُولُ فِي دَعَائِهِ: اللَّهُمَّ! أَرْضَ عَنَّا، فَإِنْ لَمْ تَرْضَ عَنَّا؛ فَأَعْفُ عَنَّا.
 مَنْ عَظُمَتْ ذَنْبُهُ فِي نَفْسِهِ؛ لَمْ يَطْمَعْ فِي الرِّضَى وَكَانَ غَايَةَ أَمَلِهِ أَنْ يَطْمَعَ فِي العفوِ، وَمَنْ كَمَلَتْ مَعْرِفَتُهُ؛ لَمْ يَرِ نَفْسُهُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

يَا رَبِّ عَبْدُكَ قَدْ أَتَاكَ وَكَذْ أَسَاءَ وَقَدْ هَفَا
 يَكْفِيهِ مِنْكَ حَيَاؤُهُ مِنْ سَوْءِ مَا قَدْ أَسْلَفَا
 حَمَلَ الذُّنُوبَ عَلَى الذُّنُوبِ بِ الْمَوِيقَاتِ وَأَسْرَفَا
 وَقَدْ اسْتَجَارَ بِذَنْبِهِ عَفَا مِنْ عِقَابِكَ مُلْحِفَا
 يَا رَبِّ فَأَعْفُ^(١) وَعَافِهِ فَلَأَنْتَ أَوْلَى مَنْ عَافَا

المجلس السادس

في وداع شهر رمضان

في الصَّحِيحَيْنِ^(٢) مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وفيهِمَا^(٣) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «مَنْ قَامَ

(١) في خ وم: «فأعف عنه»! ولا يستقيم الوزن إلا بحذف «عنه».

(٢) البخاري (٣٠) - الصوم، ٦ - من صام رمضان، ٤/١١٥/١٩٠١، ومسلم (٦) - المسافرين، ٢٥ -

الترغيب في قيام رمضان، ١/٥٢٣/٧٦٠.

(٣) البخاري (٣١) - التراويح، ١ - من قام رمضان، ٤/٢٥٠/٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ومسلم (٦) - المسافرين،

٢٥ - الترغيب في قيام رمضان، ١/٥٢٣/٧٥٩.

رمضان إيماناً واحتساباً؛ غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

ولِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وما تَأَخَّرَ»^(١).

وقد سَبَقَ فِي قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ^(٢).

● وَالتَّكْفِيرُ بِصِيَامِهِ [قَدْ] وَرَدَ مُشْرُوطًا بِالتَّحَفُّظِ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُتَحَفَّظَ مِنْهُ.

(١) (شاذٌّ بهذا التمام). رواه النسائي في «الكبرى» (٢٥١٢): أنبا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عبد الله بن يزيد قالوا: ثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... رفعه. بمثل رواية الشيخين ثم قال: «في حديث قتيبة: وما تأخر».

وهذا سند رجاله ثقات رجال الشيخين لكن له عللاً: أولاً: أن قتيبة نفسه لم يستقرّ على هذه الزيادة. فرواه النسائي (٢٥١٣): أنبا قتيبة، ثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... رفعه دون ذكر «وما تأخر». والثانية: أن جمهور أصحاب سفيان رووا هذا الحديث عنه ولم يذكروا فيه هذه الزيادة. والثالثة: أن جمهور أصحاب الزهري رووا هذا الحديث عنه ولم يذكروا هذه الزيادة. ولذلك جزم ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠٥/٧) بشذوذها.

تنبيه: قال العسقلاني في «الفتح» (١١٥/٤): «زاد أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة «وما تأخر»، وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بدون هذه الزيادة، ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بدونها. ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سلمة أخرجها النسائي عن قتيبة عن سفيان عنه، وتابعه حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» وأستنكره، وليس بمنكر فقد تابعه قتيبة كما ترى، وهشام بن عمار وهو في «الجزء الثاني عشر من فوائده»، والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في «كتاب الصيام» له، ويوسف بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في «فوائده»؛ كلهم عن سفيان، والمشهور عن الزهري بدونها. وقد وقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين وإسناده حسن. وقد أستوعبت الكلام على طرقه في كتاب «الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة»، وهذا محصله اهـ. قلت: فبعد هذا التفصيل أقرّ رحمه الله بأن المشهور عن الزهري إسقاط هذه الزيادة، وهذا يقتضي أن أثباتها شاذٌّ، فعاد محصل الكلام إلى حكم ابن عبد البر بشذوذها. وأمّا تنابع جماعة من الرواة على إثبات هذه الزيادة؛ فلا يزيد بها قوة؛ لأنّ كلا منهم لا يخلو أن يكون شاذّاً أو منكراً في روايته هذه الزيادة عن شيخه، واجتماع الروايات الشاذة والمنكرة لا يقويها؛ لأنّه يقابلها من الجهة الأخرى اجتماع الروايات المشهورة المعروفة، فترجح الأخيرة وتطيش الأولى. وأمّا تحسين حديث عبادة بهذه الزيادة؛ فلا يخلو من نظر تقدّم (ص ٤٤١) بيانه. والذي أراه - والله يغفر لي - أن هذه الزيادة من نوع العلل التي سمّاها بعض أهل الحديث «لزوم الطريق» حيث يدرج لسان الراوي أو يزلّ قلمه أو تنصرف أذنه عن اللفظ المسموع حقيقة إلى لفظ مشهور يشبهه، ولفظ آية الفتح «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر» دارج على لسان الصغير والكبير وأسماعهم. والله أعلم.

(٢) (ضعيف بهذا التمام). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٤١).

ففي «المسند» و«صحيح ابن حبان» عن: أبي سعيد، عن النبي ﷺ؛ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَعَرَفَ حُدُودَهُ وَتَحَقَّقَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنْهُ؛ كَفَرَ ذَلِكَ مَا قَبْلَهُ»^(١).

● والجمهور على أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ.

ويَدُلُّ عَلَيْهِ مَا خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ^(٢) مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مَكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا أَجْتَنِبَتِ الْكِبَائِرُ».

وفي تَأْوِيلِهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكْفِيرَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ مُشْرُوطٌ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، فَمَنْ لَمْ يَجْتَنِبِ الْكِبَائِرَ؛ لَمْ تُكَفِّرْ لَهُ هَذِهِ الْأَعْمَالُ كَبِيرَةً وَلَا صَغِيرَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذِهِ الْفَرَائِضَ تُكَفِّرُ / خ ١٧٤ / الصَّغَائِرَ خَاصَّةً بِكُلِّ حَالٍ، وَسِوَاءِ أَجْتَنِبَتِ الْكِبَائِرُ أَوْ لَمْ تُجْتَنَّبْ، وَأَنَّهَا لَا تُكَفِّرُ الْكِبَائِرَ بِحَالٍ.

وقد قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ: إِنَّهُ يُرْجَى بِهِ مَغْفَرَةُ الذُّنُوبِ كِبَائِرِهَا وَصَغَائِرِهَا. وَقَالَ غَيْرُهُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ أَيْضًا. وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْكِبَائِرَ لَا بَدَلَ لَهَا مِنْ تَوْبَةٍ نَصُوحٍ.

وهذه المسائل قد ذَكَرْنَاهَا مُسْتَوْفَاةً فِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ.

● فَذَلَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ الثَّلَاثَةَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَكْفَرٌ لِمَا سَلَفَ مِنَ الذُّنُوبِ، وَهِيَ: صِيَامُ رَمَضَانَ، وَقِيَامُهُ، وَقِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ.

* فِقِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِمَجْرَدِهِ يُكَفِّرُ الذُّنُوبَ لِمَنْ وَقَعَتْ لَهُ، كَمَا فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ

(١) (ضعيف). رَوَاهُ: أَحْمَدُ (٥٥/٣)، وَأَبُو يَعْلَى (١٠٥٨)، وَأَبْنُ حَبَّانَ (٣٤٣٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (١٨٠/٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السَّنَنِ» (٣٠٤/٤) وَ«الشَّعْبِ» (٣٦٢٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (٣٩٢/٨)؛ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطٍ (أَوْ: قَرِيطٍ)، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ... رَفَعَهُ.

صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَأَقْرَأَهُ الْمُنْذِرِيُّ وَالْعَسْقَلَانِيُّ! وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: «لَمْ يَرَوْهُ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُرْطٍ». وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١٤٧/٣): «أَبْنُ قَرِيطٍ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا». قُلْتُ: وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْحُسَيْنِيُّ: «مَجْهُولٌ». فَهُوَ عِلَّةُ هَذَا السَّنَدِ، وَالسَّنَدُ ضَعِيفٌ.

(٢) (٢- الطهارة، ٥- الصلوات الخمس، ١/٢٠٩/٢٣٣).

الصَّامِتِ^(١)، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ. وسواءٌ كانَ [ت] في أوَّلِ العَشرِ أو أوسطِهِ أو آخِرِهِ، وسواءٌ شَعَرَ بِهَا أو لم يَشْعُرْ. ولا يَتَأَخَّرُ تَكْفِيرُ الذُّنُوبِ بِهَا إلى انْقِضَاءِ الشَّهْرِ.

* وأَمَّا صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَقيامُهُ؛ فَيَتَوَقَّفُ التَّكْفِيرُ بِهِمَا على تَمَامِ الشَّهْرِ، فإذا تَمَّ الشَّهْرُ؛ فَقَدْ كَمَلَ للمُؤْمِنِ صِيَامُهُ وَقيامُهُ، فَيَتَرَتَّبُ لَهُ على ذَلِكَ مَغْفَرَةٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ بِتَمَامِ السَّبَبِينَ، وَهُمَا صِيَامُ رَمَضَانَ وَقيامُهُ.

وقد يُقَالُ: إِنَّهُمْ يُغْفَرُ لَهُمْ عِنْدَ اسْتِكْمَالِ الْقِيَامِ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ بَقِيَامِ رَمَضَانَ قَبْلَ تَمَامِ نَهَارِهَا، وَتَتَأَخَّرُ الْمَغْفَرَةُ بِالصِّيَامِ إِلَى إِكْمَالِ النَّهَارِ بِالصَّوْمِ، فَيُغْفَرُ لَهُمْ بِالصَّوْمِ فِي لَيْلَةِ الْفِطْرِ.

وَيَدُلُّ على ذَلِكَ مَا خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «أُعْطِيَتْ أُمَّتِي خَمْسَ خِصَالٍ فِي رَمَضَانَ لَمْ يُعْطَها أُمَّةٌ غَيْرُهُمْ: خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، وَتَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُفْطِرُوا، وَيُزَيَّنُ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ جَنَّتَهُ وَيَقُولُ: يَوْشِكُ عِبَادِي أَنْ يُلْقُوا عَنْهُمْ الْمُوْنَةَ وَالْأَذَى وَيَصِيرُوا إِلَيْكَ، وَتُصَفَّدَ فِيهِ مُرْدَةُ الشَّيَاطِينِ فَلَا يَخْلُصُونَ فِيهِ إِلَى مَا كَانُوا يَخْلُصُونَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ، وَيُغْفَرُ لَهُمْ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ فِيهِ». فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يُوفَّى أَجْرَهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ»^(٢).

وقد رُوِيَ أَنَّ الصَّائِمِينَ يَرْجِعُونَ يَوْمَ الْفِطْرِ مَغْفُورًا لَهُمْ، وَأَنَّ يَوْمَ الْفِطْرِ يُسَمَّى يَوْمَ الْجَوَائِزِ^(٣)، وَفِيهِ أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ.

(١) (ضعيف بتمامه وأكثره صحيح لشواهده). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٤١).

(٢) (ضعيف جدًّا). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٢٢).

(٣) (ضعيف جدًّا). وقد جاء من أوجه:

فذكره مسلم في «المقدمة» (١٨/١) والعسقلاني في «اللسان» (٩٦/٣) في منكرات سليمان بن الحجاج - أحد الواهين - ولم أقف على لفظه بطوله.

ورواه: الحسن بن سفيان في «مسنده» (٨٨/١ - إصابة) والطبراني (٦١٨/٢٢٦/١) والمعافي في «الجلس» (٨٨/١ - إصابة) من طريق سعيد بن عبد الجبار عن توبة (أو: أبي توبة)، والطبراني (٦١٧/٢٢٦/١) وأبو نعيم في «المعرفة» (٣٦١/٢ - ٣٦٢) والخطيب في «تالي التلخيص» (١٧٤) وأبو موسى المديني (١٧٠/١ - غابة) من طريق عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن أبي الزبير؛ كلاهما عن سعيد بن أوس =

وقال الزُّهْرِيُّ: إذا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ؛ خَرَجَ النَّاسُ إِلَى الْجَبَانِ^(١)، أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: يَا عِبَادِي! لِي صُمْتُمْ، وَلِي قُصْتُمْ، أَرْجِعُوا مَغْفُورًا لَكُمْ.

قَالَ مُورِّقُ الْعِجْلِيِّ لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ فِي الْمَصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ: يَرْجِعُ هَذَا الْيَوْمَ قَوْمٌ كَمَا وَلَدَتْهُمْ أُمَّهُاتُهُمْ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ الْمَرْسَلِ: «مَنْ أَتَى عَلَيْهِ رَمَضَانٌ، فَصَامَ نَهَارَهُ، وَصَلَّى وَرَدًا مِنْ لَيْلِهِ، وَغَضَّ بَصَرَهُ، وَحَفِظَ فَرْجَهُ وَلِسَانَهُ وَيَدَهُ، وَحَافَظَ عَلَى صَلَاتِهِ فِي الْجُمُعَةِ، وَبَكَرَ إِلَى جُمُعِهِ^(٢)؛ فَقَدْ صَامَ الشَّهْرَ وَأَسْتَكْمَلَ الْأَجْرَ وَأَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَفَازَ بِجَائِزَةِ الرَّبِّ»^(٣). قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: جَائِزَةٌ لَا تُشْبِهُ جَوَائِزَ الْأُمَرَاءِ.

إِذَا كَمَلَ الصَّائِمُونَ صِيَامَ رَمَضَانَ وَقِيَامَهُ؛ فَقَدْ وَقَّوْا مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَمَلِ، وَبَقِيَ مَا لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ، وَهُوَ الْمَغْفِرَةُ، فَإِذَا خَرَجُوا يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ إِلَى الصَّلَاةِ؛ قُسِّمَتْ عَلَيْهِمْ أَجُورُهُمْ، فَرَجَعُوا إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَقَدْ اسْتَوْفَوْا الْأَجْرَ وَأَسْتَكْمَلُوهُ. كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْفُوعِ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ؛ هَبَّتِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى الْأَرْضِ، فَيَقُومُونَ عَلَى أَفْوَاهِ السَّكَّكِ^(٤) يُنَادُونَ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ جَمِيعٌ مَنِ خَلَقَ اللَّهُ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ / ١٧٥، يَقُولُونَ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ! أَخْرُجُوا إِلَى رَبِّ كَرِيمٍ يُعْطِي الْجَزِيلَ وَيَغْفِرُ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ، فَإِذَا بَرَزُوا إِلَى مَصَلَّاهُمْ؛ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ: يَا مَلَائِكَتِي! مَا جَزَاءُ الْأَجِيرِ إِذَا عَمِلَ عَمَلَهُ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَهْنَا وَسَيِّدُنَا! أَنْ تُؤَفِّيَهُ أَجْرَهُ. فَيَقُولُ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ ثَوَابَهُمْ مِنْ صِيَامِهِمْ وَقِيَامِهِمْ مَرْضَاتِي وَمَغْفِرَتِي، أَنْصَرِفُوا مَغْفُورًا

= الأنصاري، عن أبيه... رفعه. وهذا سند واهٍ: سعيد بن أوس مجهول. والطريقان إليه ساقطتان، في الأولى سعيد بن عبد الجبار وتوبة لم أقف لهما على ترجمة، وفي الثانية ابن شمر كذاب والجعفي متهم متروك. ورواه العقيلي (٣١٥/٤) من طريق بحر بن كنيز السقاء، عن الوليد بن عيسى أبي وهب، عن ابن المنكدر، عن جابر... رفعه. وبحر والوليد واهيان شديدان الضعف.

وجاء هذا أيضًا في أحاديث زخرقة الجنة التي تقدم بيان أنها بين الضعيف جدًا والموضوع.

(١) الجبان: الأرض المستوية، والمراد بها هنا المصلى الذي يصلي الناس به العيد.

(٢) في خ: «إلى الجمعة»، والأولى ما أثبتته من م وط.

(٣) (ضعيف جدًا). تقدم تفصيل القول فيه (ص ٤٢٨).

(٤) في خ: «فيقفون على أفواه السكك...»، والأولى ما أثبتته من م وط.

لَكُمْ»^(١). خَرَجَهُ سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ رَمَضَانَ» وَغَيْرُهُ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا بَعْضُهُ^(٢).

وَقَدْ رُوِيَ مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِيهَا ضَعْفٌ^(٣).

● مَنْ وَفَّى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ كَامِلًا؛ وَفَّى لَهُ الْأَجْرُ كَامِلًا، وَمَنْ سَلَّمَ مَا عَلَيْهِ مَوْفَّرًا؛ تَسَلَّمَ مَا لَهُ نَقْدًا لَا مَوْخَرًا،

مَا بَعَثَكُمْ مُهْجَتِي إِلَّا بِوَصْلِكُمْ وَلَا أَسْلَمْتُهَا إِلَّا يَدًا بِيَدٍ

[فَإِنْ وَفَيْتُمْ بِمَا قُلْتُمْ وَفَيْتُ أَنَا وَإِنْ أَبَيْتُمْ يَكُونُ الرَّهْنُ تَحْتَ يَدِي]^(٤)

وَمَنْ نَقَصَ مِنَ الْعَمَلِ الَّذِي عَلَيْهِ؛ نَقَصَ مِنَ الْأَجْرِ بِحَسَبِ نَقْصِهِ، فَلَا يَكُمُ إِلَّا نَفْسُهُ.

قَالَ سَلْمَانُ: الصَّلَاةُ مِكْيَالٌ، فَمَنْ وَفَّى؛ وَفَّى لَهُ، وَمَنْ طَفَفَ؛ فَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا قِيلَ

فِي الْمَطْفُوفِينَ.

فَالصَّيَامُ وَسَائِرُ الْأَعْمَالِ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ: مَنْ وَفَّاهَا؛ فَهُوَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ

الْمَوْفِينَ، وَمَنْ طَفَفَ فِيهَا؛ فَوَيْلٌ لِلْمَطْفُوفِينَ.

أَمَّا يَسْتَحْيِي مَنْ يَسْتَوْفِي مِكْيَالَ شَهْوَاتِهِ وَيُطَفِّفُ فِي مِكْيَالِ صِيَامِهِ وَصَلَاتِهِ؟! أَلَا

بَعْدًا لِمَدِينٍ!

فِي الْحَدِيثِ: «أَسْوَأُ النَّاسِ سَرَقَةُ الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ»^(٥).

(١) (موضوع). قطعة من حديث طويل تقدّم (ص ٣٧٣) أنّه موضوع أوّله «إن الحور العين تنادي في

شهر رمضان... إلخ.

(٢) فهذه علة أخرى تضاف إلى ما تقدّم من العلل، ووقع في خ: «مرفوعاً بعضه»!

(٣) شديد جداً في السند ونكارة في المتن يجزم المرء معها أنّه موضوع كما تقدّم (ص ٣٧٣).

(٤) ليست في خ وم، وإنما أستفدتها من ط.

(٥) (صحيح). وقد جاء عن النبي ﷺ مرسلًا وموصولًا من أوجه:

* فرواه: مالك في «الموطأ» (١٦٧/١)، وعبد الرزاق (٣٧٤٠)، والشافعي في «المسند» (ص ١٦٣)

و«أختلاف الحديث» (ص ٢١١)، وأبن عبد البر (٤٠٩/٢٣)؛ من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن النعمان

بن مرة، عن النبي ﷺ... به. وهذا سند مرسل قوي.

* ورواه الحسن وأختلفوا عليه فيه على وجهين: روى أولهما: الطبراني في «الأوسط» (٣٤١٦)

و«الصغير» (٣٣٦)، والعسكري في «التصحيفات» (٩٠٢/٢)؛ من طريق زيد بن الحرشي (أو: الحرشي)، ثنا

عثمان بن الهيثم، ثنا عوف، عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل... رفعه. وروى الثاني: أبن أبي شيبة =

إذا كَانَ الْوَيْلُ لِمَنْ طَفَّفَ مَكْيَالَ الدُّنْيَا؛ فَكَيْفَ حَالُ مَنْ طَفَّفَ مَكْيَالَ الدِّينِ!
﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥].

غَدَا تُوَفَّى الثُّفُوسُ مَا كَسَبَتْ وَيَخْصُدُ الزَّارِعُونَ مَا زَرَعُوا
إِنْ أَحْسَنُوا أَحْسَنُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَإِنْ أَسَاءُوا فَبِئْسَ مَا صَنَعُوا

كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَجْتَهِدُونَ فِي إِتِمَامِ الْعَمَلِ وَإِكْمَالِهِ وَإِتْقَانِهِ، ثُمَّ يَهْتَمُّونَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَبُولِهِ وَيَخَافُونَ مِنْ رَدِّهِ، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾

= (٢٩٦٧): ثنا هشيم، أنا يونس، عن الحسن... مرسلًا. وزيد لا يعدو أن يكون مقبولاً في المتابعات، وعثمان تغير وصار يتلقن، فالمعروف هنا الوجه الثاني المرسل، والوصل من منكير زيد أو عثمان.
* ورواه الأوزاعي وأختلف عليه فيه على وجهين: روى أولهما: أحمد (٣١٠/٥)، والدارمي (٣٠٤/١)، وأبو يعلى في «المعجم» (١٥٠)، وأبن خزيمة (٦٦٣)، وأبن أبي حاتم في «العلل» (٤٨٧)، والطبراني في «الكبير» (٣/٢٤٢/٣٢٨٣) و«الأوسط» (٨١٧٥)، والدارقطني في «العلل» (١٠٣٣)، والحاكم (٢٢٩/١)، والبيهقي (٣٨٥-٣٨٦/٢)، والخطيب في «التاريخ» (٢٢٧/٨)، وأبن عساكر (٥٣/١٥)؛ من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه... رفعه. وروى الثاني: أبن حبان (١٨٨٨)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٦٢)، والدارقطني في «العلل» (١٣٧٩)، والحاكم (٢٢٩/١)، والبيهقي (٣٨٦/٢)، وأبن عبدالبر في «التمهيد» (٤١٠/٢٣)، وأبن عساكر (٥٤/١٥)؛ من طريق عبدالحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... رفعه. قال الحاكم: «كلا الإسنادين صحيح»، ووافقه الذهبي، وقوى الهيثمي الوجه الأول وأعلل الثاني بأبن أبي العشرين. قلت: الوليد يدلس ويسوي، ولم يصرح بالتحديث فأخشى أن يكون تلقاه من أحد الضعفاء ثم أسقطه، فرواية أبن أبي العشرين - على لين فيه - أرجح، ولذلك قال أبو حاتم في حديث أبي قتادة: «منكر»، وقال الدارقطني: «يشبه أن يكون حديث أبي هريرة أثبت».

ولحديث أبي هريرة طريق أخرى رواها: إسحاق في «المسند» (٣٧٤/١/٣٩١)، والطبراني في «الشاميين» (٢٣٤٧)؛ من طريق كلثوم بن محمد بن أبي سدره، ثنا عطاء بن مسلم الخراساني، عن أبي هريرة... رفعه. وكلثوم ضعيف، وعطاء صالح في المتابعات، وروايته عن أبي هريرة منقطعة.

* ورواه: الطيالسي (٢٢١٩)، وأبن أبي شبة (٢٩٦٠)، وأحمد (٥٦/٣)، وعبد بن حميد (٩٩٠)، والبزار (٥٣٦-كشف)، وأبو يعلى (١٣١١)، وأبن عدي (١٨٤٣/٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٢/٨)، وأبن عبدالبر في «التمهيد» (٤٠٩/٢٣)؛ من طريق علي بن زيد، عن أبن المسيب، عن أبي سعيد... رفعه. قال أبو نعيم: «تفرّد به علي بن زيد». وقال الهيثمي (١٢٣/٢): «وهو مختلف في الاحتجاج به». قلت: هو أقرب إلى الضعف، والسند كذلك.

فهاهنا مرسلان قويان ومرفوع فيه ضعف ومرفوع لا بأس به بطريقه، فأجتمع هذه يصحح المتن بلا ريب، وقد مال إلى تقويته أبن خزيمة وأبن حبان والحاكم والمنذري والذهبي والهيثمي والشوكاني والألباني.

[المؤمنون: ٦٠].

رُوي عن عليٍّ؛ قال: كونوا لقبولِ العملِ أشدَّ أهتماماً منكم بالعمل، ألم تسمَعوا الله عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

وعن فضالة بن عبيدٍ؛ قال: لأنَّ أكونَ أعلمُ أنَّ الله قد تَقَبَّلَ مِنِّي مثقالَ حَبَّةٍ مِنْ خردلٍ أحبُّ إليَّ مِنَ الدُّنيا وما فيها؛ لأنَّ الله يقولُ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.

وقال مالكٌ دينارٍ: الخوفُ على العملِ أن لا يُتَقَبَّلَ أشدُّ مِنَ العملِ.

وقال عطاءُ السَّليميِّ: الحذرُ الاتِّقاءُ على العملِ أن لا يكونَ لله.

وقال عبدُ العزیز بن أبي رَوَادٍ: أدركتُهم يَجْتَهِدُونَ في العملِ الصَّالحِ، فإذا فَعَلُوهُ؛

وَقَعَ عَلَيْهِمُ الْهَمُّ؛ أَتَقَبَّلُ [منهم] أم لا؟

قال بعضُ السَّلفِ: كانوا يَدْعُونَ الله سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَنْ يُبَلِّغَهُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ، ثُمَّ

يَدْعُونَ الله سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَنْ يَتَقَبَّلَهُ مِنْهُمْ.

خَرَجَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللهُ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: أَيُّهَا

النَّاسُ! إِنَّكُمْ صُمْتُمْ لِلَّهِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَقُمْتُمْ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً، وَخَرَجْتُمْ الْيَوْمَ تَطْلُبُونَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنْكُمْ.

كَانَ بَعْضُ السَّلفِ يَظْهَرُ عَلَيْهِ الْحُزْنُ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ. فيُقالُ لَهُ: إِنَّهُ يَوْمُ فَرَحٍ

وَسُرُورٍ. فيقولُ: صَدَقْتُمْ، وَلَكِنِّي عَبْدٌ أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَعْمَلَ لَهُ عَمَلًا، فَلَا أَدْرِي أَيْقَبَلُهُ

مَنِّي أم لا؟

رَأَى وَهَيْبُ بْنُ الْوَرْدِ قَوْمًا يَضْحَكُونَ [في] يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ تُقَبَّلَ

مِنْهُمْ صِيَامُهُمْ؛ فَمَا هَذَا فَعَلَ الشَّاكِرِينَ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهُمْ صِيَامُهُمْ؛ فَمَا هَذَا فَعَلَ

الْخَائِفِينَ^(١).

وعن الحسنِ؛ قال: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ شَهْرَ رَمَضَانَ لَخَلْقِهِ مَضْمَارًا يَسْتَبِقُونَ / خ ١٧٦ /

فِيهِ بِطَاعَتِهِ إِلَى مَرْضَاتِهِ، فَسَبَقَ قَوْمٌ فَفَازُوا وَتَخَلَّفَ آخَرُونَ فَخَابُوا، فَالْعَجَبُ مِنَ اللَّاعِبِ

(١) فماذا يفعل المسلم يوم العيد إذا؟! يعتزل الناس يبكي حزناً وأسفاً! هل هذه هي الحنيفية السمحة

التي جاء بها الإسلام؟! هل هذا هو التبشير والتيسير الذي سنّه النبي ﷺ وسار عليه أصحابه؟!

الضَّاحِكِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَقُوزُ فِيهِ الْمُحْسِنُونَ وَيَخْسِرُ فِيهِ الْمَبْطُلُونَ.
لَعَلَّكَ غَضْبَانٌ وَقَلْبِي غَافِلٌ سَلَامٌ عَلَى الدَّارَيْنِ إِنْ كُنْتَ رَاضِيًا
وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ؛ أَنَّهُ كَانَ يُنَادِي فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: يَا لَيْتَ شِعْرِي! مَنْ
هَذَا الْمَقْبُولُ فَتُهِئْهُ، وَمَنْ هَذَا الْمَحْرُومُ فَتُعْزِّهِ؟

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ هَذَا الْمَقْبُولُ مَتَا فَتُهِئْهُ، وَمَنْ هَذَا الْمَحْرُومُ
مَتَا فَتُعْزِّهِ^(١)؟

أَيُّهَا الْمَقْبُولُ! هَنِيئًا لَكَ. أَيُّهَا الْمَرْدُودُ! جَبَرَ اللَّهُ مَصِيبَتَكَ.
لَيْتَ شِعْرِي مَنْ فِيهِ يَقْبَلُ مِنَّا فَيُهَنِّأُ [و]يَا خَيَّةَ الْمَرْدُودِ
مَنْ تَوَلَّى عَنْهُ بِغَيْرِ قَبُولٍ أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَهُ بِخِزْيٍ شَدِيدٍ
● مَاذَا فَاتَ مَنْ فَاتَهُ خَيْرُ رَمَضَانَ؟! وَأَيُّ شَيْءٍ أَدْرَكَ مَنْ أَدْرَكَهُ فِيهِ الْحَرَمَانُ؟! كَمْ

بَيْنَ مَنْ حَظَّهُ فِيهِ الْقَبُولُ وَالْغَفْرَانُ وَمَنْ كَانَ حَظُّهُ فِيهِ الْخَيْبَةُ وَالْخُسْرَانُ!
رَبِّ قَائِمِ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهْرِ وَصَائِمِ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الْجَوْعِ وَالْعَطَشِ.
مَا أَصْنَعُ هَكَذَا جَرَى الْمَقْدُورُ الْجَبْرُ لِغَيْرِي وَأَنَا الْمَكْسُورُ
أَسِيرُ ذَنْبٍ مُقَيَّدٌ مَهْجُورُ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُغَيِّرَ الْمَقْدُورُ
غَيْرُهُ:

سَارَ الْقَوْمُ وَالشَّقَا يُقْعِدُنِي حَازَا الْقُرْبَ وَالْجَفَا يُبْعِدُنِي
حَسْبِيَ حَسْبِي إِلَى مَتَى تَطْرُدُنِي أَعْدَائِي دَائِي وَكُلُّهُمْ يَقْصِدُنِي
غَيْرُهُ:

أَسْبَابُ هَوَاكَ أَوْهَنْتَ أَسْبَابِي مِنْ بَعْدِ جَفَاكَ فَالْضَّنَى أُولَى بِي
ضَاقَتْ حِيلِي وَأَنْتَ تَذْرِي مَا بِي إِرْحَمْ فَالْعَبْدُ وَاقِفٌ بِالْبَابِ
شَهْرُ رَمَضَانَ تَكْثُرُ فِيهِ أَسْبَابُ الْغَفْرَانِ. فَمِنْ أَسْبَابِ الْمَغْفِرَةِ فِيهِ صِيَامُهُ وَقِيَامُهُ
وَقِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِيهِ، كَمَا سَبَقَ. وَمِنْهَا تَفْطِيرُ الصَّوَامِ وَالتَّخْفِيفُ عَنِ الْمَمْلُوكِ، وَهُمَا

(١) تأمل الفرق بين قول هذين الصحابيين وما سبق من الأقوال! بين المؤمن العملي الذي يمارس نشاطه اليومي وقلبه متأرجح بين الخوف والرجاء، وبين المتفوق المنغلق الذي ملأ قلبه سوء الظن بالله.

مذكوران في حديث سلمان المرفوع^(١). ومنها الذِّكْرُ، وفي حديث مرفوع: «ذاكرُ الله في رمضان مغفورٌ له»^(٢). ومنها الاستغفارُ، والاستغفارُ طلبُ المغفرة، ودعاء الصائم يُستجاب في صيامه وعند فطره، ولهذا كان ابنُ عمرَ إذا أفطرَ يقول: اللهم! يا واسع المغفرة! اغفر لي. وفي حديث أبي هريرة المرفوع في فضل شهر رمضان: «يُغْفَرُ فِيهِ إِلَّا لِمَنْ أَبِي». قالوا: يا أبا هريرة! ومن يأبى؟! قال: يأبى أن يستغفر الله^(٣). ومنها: استغفار الملائكة للصائمين حتى يفطروا، وقد تقدّم ذكره.

فلما كثرت أسباب المغفرة في رمضان؛ كان الذي توفته المغفرة فيه محروماً غاية الحرمان.

في «صحيح ابن حبان»: عن أبي هريرة؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ: «آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ صَعِدْتَ الْمِنْبَرَ فَقُلْتَ آمِينَ آمِينَ آمِينَ. قَالَ: «إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ آمِينَ، [ف]قُلْتُ آمِينَ. وَمَنْ أَدْرَكَ أَبْوِيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يَبْرَهُمَا فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ آمِينَ، [ف]قُلْتُ آمِينَ. وَمَنْ ذَكَرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ آمِينَ، فَقُلْتُ آمِينَ»^(٤).

(١) (ضعيف جداً). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٥٥).

(٢) (موضوع). رواه: الطبراني في «الأوسط» (٦١٦٦ و ٧٣٣٧)، وأبن عدي (١٦٠١/٤)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٢٧)؛ من طريق عبد الرحمن بن قيس الضبي، ثنا هلال بن عبد الرحمن، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر... رفعه.

قال الهيثمي (١٤٦/٣): «فيه هلال بن عبد الرحمن وهو ضعيف». قلت: بل متروك. وعبد الرحمن بن قيس متهم متروك. وعلي بن زيد ضعيف. فالسند مظلم، والحديث ساقط، وقال الألباني: «موضوع».

(٣) (ضعيف). رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨/٥): ثنا محمد بن عبدالعزيز بن جعفر البردعي، أنا علي بن إبراهيم بن عزة العطار، ثنا محمد بن السري القنطري، ثنا محمد بن بكّار بن الريان، ثنا أبو معشر نجيع السندي، عن سعيد، عن أبي هريرة... رفعه.

وهذا ضعيف: البردعي قال الخطيب: «فيه نظر مع أنه لم يرو كبير شيء». وأبو معشر ضعيف.

(٤) (صحيح). رواه: أحمد (٢٥٤/٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٤٦)، والترمذي (٤٩).

الدعوات، ١٠١- رغم أنف رجل، ٥/٥٥٠/٣٥٤٥، وإسماعيل القاضي في «الصلاة على النبي ﷺ» (١٦-١٨)، والبزار (٣١٦٩- كشف)، وأبو يعلى (٥٩٢٢)، وأبن خزيمة (١٨٨٨)، وأبن حبان (٩٠٧=

وخرجه الإمام أحمد والترمذي وأبن حبان أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «رغم أنفه»^(١). وحسنه الترمذي.

وقال سعيد عن قتادة: كان يقال: من لم يغفر له في رمضان؛ فلن يغفر له فيما سواه.

وفي حديث آخر: «إذا لم يغفر له في رمضان فمتى»^(٢).

متى يغفر لمن لا^(٣) يغفر له في هذا الشهر؟ متى يقبل من رد في ليلة القدر؟ متى يصلح من لا يصلح في رمضان؟ متى يصح من كان [به] فيه من داء الجهالة والغفلة رمضان؟ كل ما لا يثمر من الأشجار في أوان الثمار؛ فإنه يقطع / خ ١٧٧ / ثم يوقد في النار. من فرط في الزرع في وقت البذر؛ لم يحصد يوم الحصاد غير الندم والخسار.

ترحل الشهر ولهفاه وأنصرما وأختص بالفوز في الجنات من خدما مثلي فيا ويحه يا عظم ما حرما من فاته الزرع في وقت البذر فما تراه يحصد إلا الهمة والندما ● شهر رمضان شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار.

روى هذا عن النبي ﷺ من حديث سلمان الفارسي^(٤). خرجه ابن خزيمة في

«صحيحه».

= (٩٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨١٢٧ / ٨٩٨٩)، والحاكم (٥٤٩ / ١)، والبيهقي (٣٠٤ / ٤)، والمزي في «التهذيب» (٥٣ / ٩)؛ من طرق ثلاث قوية، عن أبي هريرة... رفعه.

قال الترمذي: «حسن غريب». قلت: طريق الترمذي حسنة، وطريق البخاري حسنة، وطريق أبي يعلى حسنة، واجتماع هذه الطرق الثلاث يصحح الحديث بلا ريب، وقد قواه ابن خزيمة وأبن حبان والترمذي والحاكم والمنذري والهيثمي والألباني، ورواه مسلم (٢٥٥١) مختصراً، وشواهد كثيرة. (١) (صحيح). أنظر ما قبله.

(٢) (ضعيف جداً). رواه: ابن أبي شيبة (٨٨٧١)، والطبراني في «الأوسط» (٧٦٢٣)؛ من طريق محمد بن إسحاق، عن الفضل بن عيسى الرقاشي، عن يزيد الرقاشي، عن أنس... رفعه.

سكت عنه المنذري، وقال الهيثمي (١٤٦ / ٣): «فيه الفضل بن عيسى الرقاشي وهو ضعيف». قلت: هو منكر الحديث، وعمه يزيد ضعيف منكر الحديث أيضاً، وابن إسحاق عن علي تدليس.

(٣) في خ: «فمتى يغفر له متى يغفر لمن لا»، وهذه إضافة ناسخ وليست من متن الحديث.

(٤) (ضعيف جداً). تقدم تفصيل القول فيه (ص ٣٥٥).

وروي عنه أيضاً من حديث أبي هريرة^(١). خرجه ابن أبي الدنيا وغيره.
والشهر كله شهر رحمة ومغفرة وعتيق، ولهذا في الحديث الصحيح؛ أنه تفتح فيه
أبواب الرحمة^(٢).

وفي الترمذي وغيره: «إن لله عتقاء من النار، وذلك كل ليلة»^(٣).
ولكن الأغلب على أوله الرحمة، وهي للمحسنين المتقين: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ
رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. وقال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ
فَسَاكْتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. فيفاض على المتقين في أول
الشهر خلع الرحمة والرضوان، ويعامل أهل الإحسان بالفضل والإحسان.
وأما أوسط الشهر؛ فالأغلب عليه المغفرة، فيغفر فيه للصائمين وإن ارتكبوا
بعض الذنوب الصغائر فلا يمتنعهم ذلك من المغفرة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو
مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].
وأما آخر الشهر؛ فيعتق فيه من النار من أوبقته الأوزار وأستوجب النار بالذنوب
الكبار.

وفي حديث ابن عباس المرفوع: «لله في كل ليلة في شهر رمضان عند الإفطار
ألف ألف عتيق من النار، كلهم قد استوجبوا العذاب، فإذا كان ليلة الجمعة أو يوم
الجمعة؛ أعتق في كل ساعة فيها ألف ألف عتيق من النار، كلهم قد استوجبوا [هوا]
العذاب، فإذا كان آخر ليلة من شهر رمضان أعتق الله في ذلك اليوم بعدد ما أعتق من
أول الشهر إلى آخره»^(٤). خرجه سلمة بن شبيب وغيره.

(١) (ضعيف جداً). رواه: ابن أبي الدنيا (٤٧٩- لطائف المعارف)، والعقيلي (١٦٢/٢)، وابن عدي (١١٥٧/٣)، والخطيب في «الجمع والتفريق» (١٤٧/٢)، وابن الشجري، وابن عساكر، والديلمي؛ من طريق سلام بن سوار، عن مسلمة بن الصلت، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... رفعه.
وهذا سند واه: سلام ضعيف. ومسلمة: منكر الحديث متروك الحديث. وقد استنكر حديثه هذا أبو حاتم وأبناه والعقيلي وابن عدي والخطيب والذهبي والعسقلاني والألباني.

(٢) متفق عليه. أنظر ما تقدم (ص ٤٢١).

(٣) (صحيح). قطعة من حديث طويل لأبي هريرة تقدم تفصيل القول فيه (ص ٤٢١).

(٤) (موضوع). قطعة من حديث «إن الجنة لتزین وترخف» الذي تقدم (ص ٣٧٢).

● وإِنَّمَا كَانَ يَوْمُ الْفَطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عِيدًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقُ فِيهِ أَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنَ الصَّائِمِينَ مِنَ النَّارِ فَيَلْتَحِقُ فِيهِ الْمَذْنُوبُونَ بِالْأَبْرَارِ، كَمَا أَنَّ يَوْمَ التَّحْرِ هُوَ الْعِيدُ الْأَكْبَرُ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي لَا يُرَى فِي يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا أَكْثَرَ عِتْقًا مِنَ النَّارِ مِنْهُ. فَمَنْ أُعْتِقَ مِنَ النَّارِ فِي الْيَوْمَيْنِ؛ فَلَهُ يَوْمٌ عِيدٌ، وَمَنْ فَاتَهُ الْعِتْقُ فِي الْيَوْمَيْنِ؛ فَلَهُ يَوْمٌ وَعِيدٌ.
أُنْشَدَ الشُّبْلِيُّ:

لَيْسَ عِيدُ الْمُحِبِّ قَصْدَ الْمُصَلِّي وَأَنْتَظَارَ الْأَمِيرِ وَالسُّلْطَانِ
إِنَّمَا الْعِيدُ أَنْ تَكُونَ لَدَى الْـ لَهُ كَرِيمًا مُقَرَّبًا فِي أَمَانٍ
وَرُبِّي بَعْضُ الْعَارِفِينَ لَيْلَةَ عِيدٍ فِي فَلَاحٍ يَبْكِي عَلَى نَفْسِهِ وَيُنْشِدُ:

بِحُرْمَةِ غُرْبَتِي كَمْ ذَا الصُّدُودُ أَلَا تَعْطِفُ عَلَيَّ أَلَا تَجُودُ
سُرُورُ الْعِيدِ قَدْ عَمَّ النَّوَاحِي وَحُزْنِي فِي أَزْدِيَادٍ لَا يَبِيدُ
فَإِنْ كُنْتُ أَقْتَرَفْتُ خِلَالَ سَوْءٍ فَعُذْرِي فِي الْهَوَى أَنْ لَا أَعُودُ
لَمَّا كَانَتِ الْمَغْفِرَةُ وَالْعِتْقُ مِنَ النَّارِ كُلُّ مِنْهُمَا مَرْتَبًا عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ وَقِيَامِهِ؛ أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَ إِكْمَالِ الْعِدَّةِ بِتَكْبِيرِهِ وَشُكْرِهِ، فَقَالَ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فَشَكَرُ مَنْ أَنْعَمَ عَلَى عِبَادِهِ بِتَوْفِيقِهِمُ لِلصِّيَامِ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ بِهِ وَعَتَقِهِمْ / خ ١٧٨ / بِهِ مِنَ النَّارِ أَنْ يَذْكُرُوهُ وَيَشْكُرُوهُ وَيَتَّقُوهُ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَقَدْ فَسَّرَ أَبُو مَسْعُودٍ تَقَاتِهِ بِأَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى وَيُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى وَيُشْكَرُ فَلَا يُكْفَرُ.

فِيَا أَرْبَابَ الدُّنُوبِ الْعَظِيمَةِ! الْغَنِيمَةُ الْغَنِيمَةُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الْكَرِيمَةِ؛ فَمَا مِنْهَا عَوْضٌ وَلَا لَهَا قِيمَةٌ! فَكَمْ يُعْتَقُ فِيهَا مِنَ النَّارِ مِنْ ذِي جَرِيرَةٍ وَجَرِيمَةٍ! فَمَنْ أُعْتِقَ فِيهَا مِنَ النَّارِ فَقَدْ فَازَ بِالْجَائِزَةِ الْعَمِيمَةِ وَالْمُنْحَةِ الْجَسِيمَةِ.

يَا مَنْ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ مِنَ النَّارِ! إِيَّاكَ أَنْ تَعُودَ بَعْدَ أَنْ صِرْتَ حُرًّا إِلَى رِقِّ الْأَوْزَارِ. أَيْبِعْكَ مَوْلَاكَ عَنِ النَّارِ وَأَنْتَ تَتَقَرَّبُ مِنْهَا، وَيُنْقِذُكَ مِنْهَا وَأَنْتَ تَوْقِعُ نَفْسَكَ فِيهَا وَلَا تَحِيدُ عَنْهَا؟!

وَإِنَّ أَمْرًا يَنْجُو مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا تَزُودَ مِنْ أَعْمَالِهَا لَسَعِيدٌ

إِنْ كَانَتْ الرَّحْمَةُ لِلْمُحْسِنِينَ؛ فَالْمَسِيءُ لَا يَيَأْسُ مِنْهَا، وَإِنْ تَكُنِ الْمَغْفِرَةُ مَكْتُوبَةً
لِلْمُتَّقِينَ؛ فَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ غَيْرُ مُحْجُوبٍ عَنْهَا.
إِنْ كَانَ عَفْوُكَ لَا يَرْجُوهُ ذُو خَطِيئَةٍ فَمَنْ يَجُودُ عَلَى الْعَاصِينَ بِالْكَرَمِ
غَيْرُهُ:

إِنْ كَانَ لَا يَرْجُوكَ إِلَّا مُحْسِنٌ فَمَنْ الَّذِي يَرْجُو وَيَدْعُو الْمُذْنِبَ
﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ
الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزُّمَرُ: ٥٣].

فِي أَيُّهَا الْعَاصِي! وَكُنَّا ذَلِكَ، لَا تَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ لِسُوءِ أَعْمَالِكَ، فَكَمْ يُعْتَقُ
مِنَ النَّارِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنْ أَمْثَالِكَ! فَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِمَوْلَاكَ وَتُبْ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَهْلِكُ عَلَى
اللَّهِ [إِلَّا] هَالِكٌ.

إِذَا أَوْجَعَتْكَ الذُّنُوبُ فَدَاوِهَا بِرَفْعِ يَدٍ فِي اللَّيْلِ وَاللَّيْلِ مُظْلِمٌ
وَلَا تَقْنَطَنَّ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّمَا قَنُوطُكَ مِنْهَا مِنْ ذُنُوبِكَ أَعْظَمُ
فَرَحْمَتُهُ لِلْمُحْسِنِينَ كَرَامَةٌ وَرَحْمَتُهُ لِلْمُذْنِبِينَ تَكْرُمٌ
● يَنْبَغِي لِمَنْ يَرْجُو الْعِتْقَ مِنَ النَّارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَأْتِيَ بِأَسْبَابٍ تَوْجِبُ الْعِتْقَ
مِنَ النَّارِ، وَهِيَ مَتَبَسِّرَةٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ.

وَكَانَ أَبُو قِلَابَةَ يُعْتَقُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ جَارِيَةً حَسَنَاءَ مَزِينَةٍ يَرْجُو بَعْتِهَا الْعِتْقَ مِنَ
النَّارِ.

وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ الْمَرْفُوعِ الَّذِي فِي «صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ»: «مَنْ فَطَرَ فِيهِ
صَائِمًا؛ كَانَ عِتْقًا لَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ خَفَّفَ فِيهِ عَنْ مَمْلُوكِهِ؛ كَانَ عِتْقًا لَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

وَفِيهِ أَيْضًا: «فَأَسْتَكْثَرُوا فِيهِ مِنْ خَصْلَتَيْنِ تُرْضَوْنَ بِهِمَا رَبُّكُمْ [وخصلتين] لَا غَنَى
بِكُمُ عَنْهُمَا. فَأَمَّا الْخَصْلَتَانِ اللَّتَانِ تُرْضَوْنَ بِهِمَا رَبُّكُمْ؛ فَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَالِاسْتِغْفَارُ. وَأَمَّا اللَّتَانِ لَا غَنَى بِكُمُ عَنْهُمَا؛ فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَتَعُوذُونَ بِهِ مِنْ

النَّارِ^(١).

فهذه الخصال الأربع المذكورة في هذا الحديث؛ كلٌ منها سببٌ للعتق والمغفرة:

* فأما كلمة التَّوْحِيدِ؛ فإنَّها تَهْدِمُ الذُّنُوبَ وتَمْحُوها مَحْوًا ولا تُبْقِي ذَنْبًا ولا يَسْبِقُها عَمَلٌ، وهي تَعْدِلُ عَتَقَ الرِّقَابِ الذي يوجبُ العَتَقَ مِنَ النَّارِ. وَمَنْ أتى بها أربعَ مرارٍ حينَ يُصْبِحُ وحينَ يُمَسِي؛ أَعْتَقَهُ اللهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قالَها خالصًا مِنْ قَلْبِهِ؛ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ.

* وأما كلمة الاستغفار؛ فَمِنْ أعظمِ أسبابِ المغفرة؛ فَإِنَّ الاستغفارَ دعاءً بالمغفرة، ودعاء الصَّائِمِ مستجابٌ في حالِ صِيامِهِ وعندَ فطرِهِ. وقد سَبَقَ حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ المرفوع: «يُغْفَرُ فِيهِ (يَعْنِي: شهرَ رمضان) إِلَّا لِمَنْ أْبَى». قالوا: يا أبا هُرَيْرَةَ! وَمَنْ أْبَى؟ قال: مَنْ أْبَى أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢). قالَ الحَسَنُ: أَكثَرُوا مِنَ الاستغفارِ؛ فَإِنَّكُمْ لا تَدْرُونَ متى تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ. وقالَ لُقْمَانُ لابنِهِ: يا /خ/ ١٧٩/ بني! عَوِّذْ لِسَانَكَ الاستغفارَ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ سَاعَاتٍ لا يَرُدُّ فِيهِنَّ سَائِلًا.

وقد جَمَعَ اللهُ بَيْنَ التَّوْحِيدِ والاستغفارِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمَّد: ١٩]. وفي بعضِ الآثَارِ؛ أَنَّ إبليسَ قالَ: أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ وَأَهْلَكُونِي بِلا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ والاستغفارِ^(٣).

والاستغفارُ ختامُ الأعمالِ الصَّالِحَةِ كُلِّها: فَتُخْتَمُ بِهِ الصَّلَاةُ والحُجُّ وقيامُ الليلِ. وَيُخْتَمُ بِهِ المجالسُ: فَإِنْ كَانَتْ ذَكَرًا؛ كَانَ كَالطَّابِعِ عَلَيْها، وَإِنْ كَانَتْ لَعْوًا؛ كَانَ كَفَّارَةً

(١) (ضعيف جدًا). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٣٥٥).

(٢) (ضعيف). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٧٧).

(٣) (موضوع). قطعة من حديث رواه: أبْنُ أَبِي عاصِمٍ في «السنة» (٧)، وأبو يعلى (١٣٦)، والطبراني (٢١٠/١٠ - مجمع)، ومن طريقه الحسن بن أحمد العطار الهمداني في «فتاياه» (١١)، والرافعي في «التدوين» (٣٩/٣)؛ من طريق عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن عبد العزيز بن سعيد، عن أبي نصيرة، عن أبي رجاء مولى أبي بكر، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه... رفعه.

قال الهيثمي (٢١٠/١٠): «فيه عثمان بن مطر وهو ضعيف». وقال أبْنُ كثير: «عثمان وشيخه ضعيفان». قلت: عثمان ضعيف جدًا في حدِّ الترك بل أتهمه أبْنُ حَبَّان، وعبد الغفور متهَم، وأبو رجاء مجهول، والحديث موضوع كما قال الألباني.

لها . فكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَمَ صِيَامُ رَمَضَانَ بِالِاسْتِغْفَارِ .

كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى الْأَمْصَارِ يَأْمُرُهُمْ بِخَتْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالِاسْتِغْفَارِ وَالصَّدَقَةِ ؛ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ؛ فَإِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ ، وَالِاسْتِغْفَارُ يَرْقِعُ مَا تَخَرَّقَ مِنَ الصَّيَامِ بِاللَّغْوِ وَالرَّفَثِ .

ولهذا قال بعض العلماء المتقدمين : إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ لِلصَّائِمِ كَسَجْدَتِي السَّهْوِ لِلصَّلَاةِ .

وقال عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي كِتَابِهِ : قُولُوا كَمَا قَالَ أَبُوكُمْ آدَمُ : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٢٣] ، وقُولُوا كَمَا قَالَ نُوحٌ : ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [هود : ٤٧] ، وقُولُوا كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الشُّعْرَاءُ : ٨٢] ، وقُولُوا كَمَا قَالَ مُوسَى : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾ [القصص : ١٦] ، وقُولُوا كَمَا قَالَ ذُو الثُّونِ : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] .

ويُروى عن أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : الْغِيَّةُ تُخَرِّقُ الصَّيَامَ وَالِاسْتِغْفَارُ يُرَقِّعُهُ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَجِيءَ بِصَوْمٍ مَرَّقٍ ؛ فَلْيَفْعَلْ .
وعن أَبِي الْمُكَدَّرِ مَعْنَى ذَلِكَ .

الصَّيَامُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ مَا لَمْ يُخَرِّقْهَا ، وَالْكَلَامُ السَّيِّئُ يُخَرِّقُ هَذِهِ الْجُنَّةَ ، وَالِاسْتِغْفَارُ يُرَقِّعُ مَا تَخَرَّقَ مِنْهَا .

فصيامنا هذا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارٍ نَافِعٍ وَعَمَلٍ صَالِحٍ لَهُ شَافِعٌ ! كَمْ نَخَرَّقُ صِيَامَنَا بِسَهَامِ الْكَلَامِ ثُمَّ نُرَقِّعُهُ وَقَدْ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ ! كَمْ نَرْفُو خُرُوقَهُ بِمَخِيطِ الْحَسَنَاتِ ثُمَّ نَقْطَعُهُ بِحَسَامِ السَّيِّئَاتِ الْقَاطِعِ !

كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ إِذَا صَلَّى صَلَاةً اسْتَغْفَرَ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِيهَا كَمَا يَسْتَغْفِرُ الْمَذْنُبُ مِنْ

ذَنْبِهِ .

إِذَا كَانَ هَذَا حَالُ الْمُحْسِنِينَ فِي عِبَادَاتِهِمْ ؛ فَكَيْفَ حَالُ الْمُسِيئِينَ مِثْلَنَا فِي عَادَاتِهِمْ !؟

أَرْحَمُوا مَنْ حَسَنَاتُهُ سَيِّئَاتٌ وَطَاعَاتُهُ كُلُّهَا غَفَلَاتٌ .

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ صِيَامِي طَوْلَ زَمَانِي وَمِنْ صَلَاتِي
صِيَامُنَا كُلُّهُ خُرُوقُ صَلَاتُنَا أَيْمًا صَلَاتِي
مُسْتَقِظٌ فِي الدُّجَى وَلَكِنْ أَحْسَنُ مِنْ يَقْظَتِي سُبَاتِي
وقريبٌ من هذا أمرُ النَّبِيِّ ﷺ لعائشةَ في ليلةِ القدرِ بسؤالِ العفو^(١)؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ
يَجْتَهِدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي صِيَامِهِ وَقِيَامِهِ، إِذَا قَرَّبَ فَرَاغُهُ وَصَادَفَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؛ لَمْ يَسْأَلِ
اللَّهَ إِلَّا الْعَفْوَ كَالْمَسِيءِ الْمُقْصِرِ.

كَانَ صَلََةُ بْنُ أَشِيَمٍ يُحْيِي اللَّيْلَ، ثُمَّ يَقُولُ فِي دَعَائِهِ فِي السَّحَرِ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْأَلُكَ
أَنْ تُجَبِّرَنِي مِنَ النَّارِ، وَمِثْلِي يَجْتَرِي أَنْ يَسْأَلَكَ الْجَنَّةَ؟!
كَانَ مُطَرِّفٌ يَقُولُ فِي دَعَائِهِ: اللَّهُمَّ! أَرْضَ عَنَّا، فَإِنْ لَمْ تَرْضَ عَنَّا؛ فَأَعْفُ عَنَّا؛
فَإِنَّ السَّيِّدَ يَعْفُو عَنْ عَبْدٍ وَهُوَ عَنْهُ غَيْرُ رَاضٍ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مُعَاذٍ: لَيْسَ بِعَارِفٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ غَايَةً أَمَلِهِ مِنَ اللَّهِ الْعَفْوِ.
إِنْ كُنْتَ لَا أَصْلَحَ لِلْقُرْبِ فَشَأْنُكُمْ عَفْوٌ عَنِ الذَّنْبِ
أنفعُ الاستغفارِ ما قَارَنْتَهُ التَّوْبَةُ، وَهِيَ حُلُّ عَقْدَةِ الْإِصْرَارِ. فَمَنْ أَسْتَغْفَرَ بِلِسَانِهِ
وَقَلْبُهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مَعْقُودٌ، وَعَزْمُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَعَاصِي بَعْدَ الشَّهْرِ وَيَعُودَ؛ فَصَوْمُهُ
عَلَيْهِ مُرَدُّودٌ، وَبَابُ الْقَبُولِ عَنْهُ مُسَدُّودٌ.

قَالَ كَعْبٌ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ / خ ١٨٠ / وَهُوَ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ [بَعْدَ]^(٢)
رَمَضَانَ أَنْ لَا يَعْصِيَ اللَّهَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا حِسَابٍ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَهُوَ
يُحَدِّثُ نَفْسَهُ أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ عَصَى رَبَّهُ؛ فَصِيَامُهُ عَلَيْهِ مُرَدُّودٌ. خَرَجَهُ سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ.
وَلَوْ لَا التَّقَى ثُمَّ التُّهَى خَشْيَةُ الرَّدَى لَعَاصَيْتُ فِي حُبِّ الصَّبَا كُلَّ زَاجِرٍ
قَضَى مَا قَضَى فِيمَا مَضَى ثُمَّ لَا تُرَى لَهُ عَوْدَةٌ أُخْرَى اللَّيَالِي الْغَوَايِرِ
فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَغَيْرِهِ: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ
أَحَدُكُمْ: صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ، وَلَا قُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ». قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: فَلَا أُدْرِي؛ أَكْرَهُ

(١) (صحيح). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٦٦).

(٢) ليست من خ وم، أستفدتها من ط ليستقيم السياق.

التَّزْكِيَّةَ أَمْ لَا بَدَّ مِنْ غَفْلَةٍ^(١)؟

أَيْنَ مَنْ كَانَ إِذَا صَامَ صَائِنَ الصَّيَامِ وَإِذَا قَامَ اسْتَقَامَ فِي الْقِيَامِ؟! أَحْسَنُوا الْإِسْلَامَ ثُمَّ رَحَلُوا بِسَلَامٍ^(٢) مَا بَقِيَ إِلَّا مَنْ إِذَا صَامَ افْتَخَرَ بِصِيَامِهِ وَصَالَ، وَإِذَا قَامَ أُعْجِبَ بِقِيَامِهِ وَقَالَ! كَمْ بَيْنَ خَلِيٍّ وَشَجِيٍّ وَوَاجِدٍ وَفَاقِدٍ وَكَاتِمٍ وَمُبْدِيٍّ!

* وَأَمَّا سُؤَالُ الْجَنَّةِ وَالْإِسْتِعَاذَةُ مِنَ النَّارِ؛ فَمِنْ أَهَمِّ الدُّعَاءِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْلَهَا نُذُنِدُنْ»^(٣). فَالصَّائِمُ يُرْجَى أَسْتِجَابَةُ دُعَائِهِ، فَيَبْتَغِي أَلَّا يَدْعُوَ إِلَّا بِأَهَمِّ الْأُمُورِ.

قال أبو مُسْلِمٍ: مَا عَرَضْتُ لِي دَعْوَةٌ إِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى الْاِسْتِعَاذَةِ مِنَ النَّارِ.

وفي الحديث: «تَعَرَّضُوا لِنَفْحَاتِ رَحْمَةِ رَبِّكُمْ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ نَفْحَاتٍ مِنْ رَحْمَتِهِ يُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، فَمَنْ أَصَابَتْهُ سَعِدَ سَعَادَةً لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا»^(٤).

فَمِنْ أَكْثَرِ نَفَحَاتِهِ مُصَادَفَةُ سَاعَةِ إِجَابَةِ يَسْأَلُ فِيهَا الْعَبْدُ الْجَنَّةَ وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ
فِيُجَابُ سَوْأَلُهُ فَيَقْوِزُ بِسَعَادَةِ الْأَبَدِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥].
وَقَالَ: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].
وَقَالَ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي

(١) (ضعيف). رواه: إسحاق (٤٠٤/١)، وأحمد (٣٩/٥) و٤٠٤ و٤١٨ و٥٢)، وأبو داود (٢٤١٥)، والبرّار (٣٦٤٥/٩)، وابن حبان (٣٤٣٩)، والبيهقي في «الشعب» (٣٢٨١ و٣٦٥٥)؛ من طريقين تقوّي إحداهما الأخرى، عن الحسن، عن أبي بكره... رفعه. وهذا سند ضعيف من أجل الحسن؛ فإنه عنعن على تدليس والخلاف في سماعه من أبي بكره. وقد ضعفه الألباني.

(٢) في خ: «وباب القبول عليه مسدود... دخلوا بسلام»، والصواب ما أثبتته من م وط.

(٣) (صحيح). رواه: أحمد (٤٧٤/٣)، وأبن ماجه (٥- إقامة الصلاة، ٢٦- ما يقال في التشهد، ١/٢٩٥/٩١٠، وأبو داود (٢- الصلاة، ١٢٣- تخفيف الصلاة، ١/٢٧٠/٧٩٢)، وأبن خزيمة (٧٢٥)، وأبن حبان (٨٦٨)؛ تارة من طريق زائدة وتارة من طريق جرير، كلاهما عن الأعمش، (قال زائدة: عن رجل من أصحاب النبي، وقال جرير: عن أبي هريرة) . . . رفعه. وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الستة، وجهالة الصحابي لا تقصر، على أنه قد عرف من الطريق الأخرى.

ثم له شاهد منقطع من حديث سليم (رجل من بني سلمة) عند أحمد (٧٤/٥)، وآخر من حديث جابر عند أبي داود (الموضع السابق، ٧٩٣) بسند حسن. وقد صحّحه النووي والبوصيري والسيوطي والألباني.

(٤) (ضعيف). تقدّم تفصيل القول فيه (ص ٤٠-٤١).

الْجَنَّةِ ﴿هُود: ١٠٦-١٠٨﴾.

لَيْسَ السَّعِيدُ الَّذِي دُنِيَاهُ تُسْعِدُهُ إِنَّ السَّعِيدَ الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّارِ
● عِبَادَ اللَّهِ! [إِنَّ] شَهْرَ رَمَضَانَ قَدْ عَزَمَ عَلَى الرَّحِيلِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ.
فَمَنْ مِنْكُمْ أَحْسَنَ فِيهِ فَعَلِيهِ التَّمَامُ، وَمَنْ كَانَ فَرَطَ فَلْيَخْتِمْهُ بِالْحَسَنِ فَالْعَمَلُ بِالْخَتَامِ.
فَأَسْتَمْتِعُوا مِنْهُ بِمَا بَقِيَ مِنَ اللَّيَالِي الْيَسِيرَةِ وَالْأَيَّامِ، وَأَسْتَوْدِعُوهُ عَمَلًا صَالِحًا يَشْهَدُ لَكُمْ
بِهِ عِنْدَ الْمَلِكِ الْعَلَّامِ، وَوَدِّعُوهُ عِنْدَ فِرَاقِهِ بِأَرْكَى تَحِيَّةٍ وَسَلَامٍ.

سَلَامٌ مِنَ الرَّحْمَنِ كُلِّ أَوَانٍ عَلَى خَيْرِ شَهْرٍ قَدْ مَضَى وَزَمَانٍ
سَلَامٌ عَلَى شَهْرِ الصَّيَامِ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الرَّحْمَنِ أَيُّ أَمَانٍ
لَيْسَ فَيَتَّ أَيْامُكَ الْغُرُ بَغْتَةً فَمَا الْحُزْنَ مِنْ قَلْبِي عَلَيْكَ يَا فَنَانٍ
لَقَدْ ذَهَبَتْ أَيَّامُهُ وَمَا أَطْعَمْتُمْ، وَكُتِبَتْ عَلَيْكُمْ فِيهِ آثَامُهُ وَمَا أَضْعَمْتُمْ، وَكَأَنَّكُمْ
بِالْمُشْمَرِينَ فِيهِ وَقَدْ وَصَلُوا وَأَنْقَطَعْتُمْ، أَتُرَى مَا هَذَا التَّوْبِيخُ لَكُمْ أَوْ مَا سَمِعْتُمْ؟!

مَا ضَاعَ مِنْ أَيْامِنَا هَلْ يُغْرَمُ هِيَئَاتِ وَالْأَزْمَانُ كَيْفَ تَقْوَمُ
يَوْمٌ بِأَرْبَاحٍ يُبَاعُ وَيُشْتَرَى وَأَخْوَهُ لَيْسَ يُسَامُ فِيهِ دِرْهَمٌ^(١)
قُلُوبُ الْمُتَّقِينَ إِلَى هَذَا الشَّهْرِ تَحْنُ وَمِنْ أَلَمِ فِرَاقِهِ تَتَنُّ.

دَهَاكَ الْفِرَاقُ فَمَا تَصْنَعُ أَتَصْبِرُ لِلْبَيِّنِ أَمْ تَجْزَعُ
إِذَا كُنْتَ تَبْكِي وَهُمْ جِيرَةٌ فَكَيْفَ تَكُونُ إِذَا وَدَّعُوا
كَيْفَ لَا يَجْرِي لِلْمُؤْمِنِ عَلَى فِرَاقِهِ دُمُوعٌ، وَهُوَ لَا يَدْرِي هَلْ بَقِيَ لَهُ فِي عَمْرِهِ إِلَيْهِ

رَجُوعٌ / خ ١٨١ / ؟!

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَتْ وَلَيَالِيَا خَلَّتْ فَجَرَتْ مِنْ ذِكْرِهِنَّ دُمُوعٌ
أَلَا هَلْ لَهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ عَوْدَةٌ وَهَلْ لِي إِلَى وَقْتِ الْوَصَالِ رُجُوعٌ
وَهَلْ بَعْدَ إِعْرَاضِ الْحَبِيبِ تَوَاصُلٌ وَهَلْ لِبُدُورٍ قَدْ أَقْلَنَ طُلُوعٌ
أَيْنَ حُرِّقَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي نَهَارِهِ؟! أَيْنَ قَلِقَ الْمُتَهَيِّجِينَ^(٢) فِي أَسْحَارِهِ؟

(١) في خ: «فقد ذهب أيامه... فهيات... وأخوه بخس لا يساوي درهم»، وأثبت ما في م وط.

(٢) في خ: «قلق المجتهدين»، والأولى ما أثبتته من م وط.

إِسْمَعْ أَيْنَ الْعَاشِقِ مَنْ إِنْ أَسْتَطَعْتَ لَهُ سَمَاعَا
 رَاحَ الْحَيَّ بِفَشِيْعَتِ لَهُ مَدَامِعِي تَهْمِي سِرَاعَا
 لَوْ كُتِفَ الْجَبَلُ الْأَصَمُ مُفِرَاقَ الْإِلْفِ مَا أَسْتَطَاعَا

إذا كانَ هذا جَزَعٌ مِّن رَّبِّهِ فِيهِ؛ فَكَيْفَ حَالٌ مِّنْ خَسَرٍ فِي أَيَّامِهِ وَلِيَالِيهِ؟! ماذا يَنْفَعُ الْمَفْرُطَ فِيهِ بِكَأُوهُ وَقَدْ عَظُمَتْ فِيهِ مُصِيبَتُهُ وَجَلَّ عَزَاؤُهُ؟! كَمْ نُصِحَ الْمَسْكِينُ فَمَا قَبَلَ النَّصِيحَ! كَمْ دُعِيَ إِلَى الْمَصَالِحَةِ فَمَا أَجَابَ إِلَى الصُّلْحِ! كَمْ شَاهَدَ الْوَاصِلِينَ وَهُوَ مُتَبَاعِدٌ! كَمْ مَرَّتْ بِهِ زَمْرُ السَّائِرِينَ وَهُوَ قَاعِدٌ! حَتَّى إِذَا ضَاقَ بِهِ الْوَقْتُ وَحَاقَ بِهِ الْمَقْتُ؛ نَدِمَ عَلَى التَّفْرِيطِ حِينَ لَا يَنْفَعُ النَّدَمُ، وَطَلَبَ الْاسْتِدْرَاكَ فِي وَقْتِ الْعَدَمِ.

أَتَرَكُ مَنْ تُحِبُّ وَأَنْتَ جَارٌ وَتَطْلُبُهُمْ إِذَا بَعُدَ الْمَازَارُ
 وَتَبْكِي بَعْدَ نَائِيهِمْ أَشْتِيَاقَا وَتَسْأَلُ فِي الْمَنَازِلِ أَيْنَ سَارُوا
 تَرَكْتَ سُؤَالَهُمْ وَهُمْ حُضُورٌ وَتَرْجُو أَنْ تُخَبِّرَكَ الدِّيَارُ
 فَنَفْسُكَ لَمْ وَلَا تَلِمِ الْمَطَايَا وَمُتْ كَمَدًا فَلَيْسَ لَكَ أَعْتِذَارُ

يا شهرَ رَمَضَانَ! تَرَفَّقْ، دَمُوعُ الْمُحِبِّينَ لَذَهَابِكَ تَدْفَقُ، قُلُوبُهُمْ مِّنَ أَلَمِ الْفِرَاقِ تَشْتَقُّ، عَسَى وَقْفَةٌ لِلْوُدَاعِ تُطْفِئُ مِّنْ نَّارِ الشَّوْقِ مَا أَحْرَقَ، عَسَى سَاعَةٌ تَوِيَّةٍ وَإِقْلَاعٌ تَرْفُو مِّنَ الصِّيَامِ كُلِّ مَا تَحْرَقُ، عَسَى مُنْقَطِعٌ عَنْ رُكْبِ الْمُقْبُولِينَ يَلْحَقُ، عَسَى مَنِ اسْتَوْجَبَ النَّارَ يُعْتَقَ، عَسَى أَسْرَاءُ الْأَوْزَارِ تُطْلَقَ، عَسَى رَحْمَةُ الْمَوْلَى لَهَا الْعَاصِي يُؤَفَّقَ.

عَسَى وَعَسَى مِّنْ قَبْلِ وَقْتِ التَّفَرُّقِ إِلَى كُلِّ مَا تَرْجُو مِنَ الْخَيْرِ تَرْتَقِي
 فَيُجْبَرُ مَكْسُورٌ^(١) وَيُقْبَلُ تَائِبٌ وَيُعْتَقَ خَطَّاءٌ وَيَسْعَدَ مَنْ شَقِي

(١) في حاشية خ: «خ مردود خ مطرود»؛ يعني أنه كذلك في بعض النسخ. وفي م: «فيقرب مردود

ويقبل تائب ويجبر مكسور...».